مديرية العامة للحوزة العلمية في قم المقدسة
مكتب التخطيط وإعداد المناهج الدراسية

القواعد النحوية

هدیه ادبیات

بسم الله الرحمن الرحيم

لسان العرب

القواعدُ النّحويّة

السيد قاسم الحسيني الخراساني
و
محمود الملكي الإصفهاني

القواعدُ النّحويّة

السيد قاسم الحسيني الخراساني
محمود الملكي الإصفهاني

●●●

مكتب التخطيط وإعداد المناهج الدراسية
الناشر: مديرية العامة للحوزة العلمية في قم
الإعداد: المركز للخدمة التحقيقية الميهن
التنظيم وصف الحروف: سيد سعيد الروحاني
الطبع: الاول، ۱۳۸۵ (هش) ۱۴۲۷ (هق)
الكمّية: ۵۰۰۰ نسخة
السعر: ۲۰۰۰۰ ريال

●●●

الناشر: ۷۷۴۸۳۸۳ ـ ۰۲۵۱
مكتب التخطيط: ۲۹۱۱۴۶۵ ـ ۰۲۵۱
قم، ص.ب: ۱۶۸ ـ ۳۷۱۳۵

سرشناسه: حسینی، قاسم
عنوان و پدیدآور: القواعد النحوية / قاسم الحسينى الخراسانى، محمود الملكى الاصفهانى
مشخصات نشر: قم، حوزه علمیه قم، مرکز مدیریت، ۱۳۸۵.
مشخصات ظاهری: ۳۲۰ ص
ISBN: 964 - 2638 - 00 - 2 ۲۰۰۰۰ ریال
یادداشت: فیپا
یادداشت: کتابنامه: به صورت زیر نویس
موضوع: زبان عربی ـ نحو
شناسه افزوده: ملکی اصفهانی، محمود ۱۳۳۹
شناسه افزوده: حوزه علمیه قم، مرکز مدیریت
رده بندی کنگره: ۹ ق ۵۳ ح / PJ ۶۱۵۱
رده بندی دیویی: ۷۵ / ۴۹۲
شماره کتابخانه ملی: ۸۵.۲۴۹۴۲ م

كلمة المكتب

الحمد لله كما هو أهله، الّذي ركّب البيان في ضمير الإنسان، ليعبّر عمّا يدركه من الحقائق ببديع الكلام، و قد صاغ كلامه ـ الّذي أنزله على خاتم الرسل ﷺ ـ بلسان عربي مبين ليكون مناراً وقّاداً يهدي الناس إلى صراط العزيز الحميد.

و ببركة كلام الله تعالى ذاع للغة العرب صيت و صار لها شأن رفيع.

لاشك في أنّ فهم كلام الله تعالى و المعارف السامية للدين الحقّ لايمكن الّا بالرجوع إلى مصادرها الأصليّة و الأصيلة، و أنّ الوصول إلى دُرّ حقيقتها لا يتيسّر إلّا من خلال فهم أسرار اللغة العربيّة الرائعة و رموزها.
و من هذا المنطلق ركّزت الحوزات العلميّة في مختلف القرون ـ بحكم رسالتها العلميّة و مسؤوليتها الدينيّة في إدراك الدين في مختلف الأبعاد و إبلاغه ـ همّتها على تعلّم هذه اللغة و تعليمها و بذلت قصارى سعيها لتوجيه طلاب العلوم الدينيّة صوب منبع العلم، و كانت حصيلة تلك الجهود إعداد أدباء مختصّين و تأليف كتب علميّة و تعليميّة ذات قيّمة و أهمية للتعليم و التحقيق في إطار اللغة العربيّة و توسيع مباحثها المختلفة. و لابدّ من الإذعان بأنّ الحوزات العلميّة هي إحدى أركان نمو اللغة العربيّة. و كلّ واحد من النصوص الّتي دوّنت في هذا المجال تتحلّى بامتيازات خاصة، كانت هي السبب وراء خلوده و بقائه.

و في ضوء ما نلاحظه اليوم من تطور في العلوم المرتبطة بتعليم اللغة و اعتبار علم اللغة علماً مستقلاً في المراكز العالميّة للتعليم العالي و وضع معايير علميّة معيّنة لتعليم اللغة، ندرك أنّ إعادة النظر في كتب تعليم اللّغة العربيّة و مناهجها في الحوزات العلميّة يمكن أن تسهم في تطويرها و فاعليّتها أكثر فأكثر في أوساط الطلاب و روّاد العلوم الدينيّة و تفتح أمامهم آفاقاً جديدة.

لقد كان و مازال من جملةالهموم التي يحملها المتصدّون و أصحاب الرأي في الحوزات العلميّة، إصلاح الأساليب المنهجيّة و رفع النواقص و التعقيدات الموجودة في المحتوى العلمي و الاستفادة من الأُصول و الفنون و المهارات التعليميّة في تأليف الكتب الدراسية، و كذلك تلافي ما فيها من نواقص، حتّى يتسنّى ـ من خلال تدوين كتب تعليميّة عصريّة و منهجية ـ لطلّاب و دارسي العلوم الدينيّة الاطلاع على الأبعاد و الحيثيات الكامنة في هذه الكتب بصورة أسهل و أسرع و لكي يقفوا على ما فيها من عمق و سعة و شمول.

هذا الكتاب الذي نضعه بين ايدي الباحثين وطلبة العلوم الدينية الاكارم، هو حصيلة جهود سنوات بذلها استاذان جليلان من اساتذة الآداب العربية في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة. وموضوعات هذا الكتاب مستقاة بشكل اساسي ومستمدّة من النصوص الاصيلة للآداب العربية وتعتمد المنهجية الشائعة في اساليب تدريس الآداب العربية. وقد انصبّ جُلّ اهتمام المؤلفين الكريمين، وهذا المكتب على استجلاء هذا الكتاب الى

اقصى حد ممكن من كل مكامن الغموض والابهام والتعقيد، لاظهاره بعبارات ناصعة تستهوي النفوس، على ان يكون في الوقت ذاته على درجة عالية من الاتقان والرصانة العلمية. ولابد من الاشارة الى ان هذا الكتاب يتسم بمجموعة من الخصائص التي يمكن ان نجملها في ما يلي:

١. وضع هذا الكتاب للطلبة الذين سبق لهم ان درسوا في المنهج التعليمي المعروف باسم النحو (١) الكتابين القيّمين: الهداية والصمدية. والمستوى العلمي للكتاب يؤهله ليحل محل كتاب «البهجة المرضية» و «شرح ابن‌عقيل» في المنهج الدراسي للمدارس.

تجدر الاشارة الى ان هذا النص سيدرّس في الوقت الحاضر في بعض المدارس الدينية على نحو التجربة. ثم سوف يجري في نهاية السنة الدراسية الحالية استطلاع يتم فيه تقصّي آراء كبار الحوزات المقدّسة وذوي الرأي الكرام والاساتذة المحترمين لآداب اللغة العربية والطلاب الاعزاء، لكي يُؤخذ بنظر الاعتبار ما يطرح من آراء لاصلاحه واكماله لغرض اعداد النص النهائي للتدريس ضمن النحو (٢) ويُوزع على الحوزات العلمية.

٢. حجم الكتاب يتيح تدريسه في وقت اقل مما يستغرقه تدريس كتب مماثلة نحو كتاب البهجة المرضية وشرح ابن عقيل. وهذا يعني في ما يعنيه ان الطلاب سيكون لديهم الوقت الكافي واللازم لهضم مادّته وتطبيق محتوياته والامثلة الواردة فيه. ومن الطبيعي ان هذه الميزة ستكون ذات تأثير بالغ في الارتقاء بمستوى التعليم، وتُسهم في توفير فسحة من الترابط العلمي بين الاساتذة والطلاب في المحاورات العلمية التي تأتي بين ثنايا المحاضرات.

٣. الامثلة التي استعين بها لتقريب المعاني في هذا الكتاب منتقاة كلها من آيات القرآن والاحاديث الشريفة والأشعار ذات المغزى العميق التي يُستشهد بها عادة في الآداب العربية. واما تمارين الكتاب فقد تضمّنت ما يمكن استيعابه من الآيات والاحاديث والادعية بغية ان يستفيد الدارسون من مدلولاتها الادبية من جهة، ولكي يقتبسوا جذوة مما تزخر به من الرفد المعنوي من جهة اخرى، باذن الله تعالى.

و في ختام المطاف نرى الزاماً علينا ان نعرب عن جزيل الشكر والامتنان للجهد المعطاء التي اضطلع به المؤلفان الكريمان لكتاب «القواعد النحوية» وهما كل من حجة الاسلام والمسلمين السيد قاسم الحسيني، وحجة الاسلام والمسلمين محمود الملكي، وكذا لكل الاخوة الاعزاء الذين آزروا مكتب اعداد الكتب من خلال مساهمتهم في اعداد هذا الكتاب واخراجه الى النور.

كما ونرى بانه من دواعي الفخر بالنسبة لنا ان نعلن عن ترحيبنا بكل ما يجود به علينا افاضل الحوزة العلمية واصحاب النظر في حقل الآداب العربية من آراء وانتقادات وملاحظات علمية لتتسنّى الاستفادة منها لأجل الانتقال خطوة اخرى على طريق بلوغ الغاية السامية التي نتطلّع اليها ألا وهي اعداد مناهج دراسية قادرة على مواكبة المسيرة الوثّابة للحوزات العلمية بعون الله العلي القدير.

مديرية العامة للحوزة العلمية في قم المقدسة
مكتب التخطيط واعداد المناهج الدراسية
صيف عام (١٣٢٧)

فهرس المطالب

النحو

النحو: هي القواعد التي يعرف بها أحوال ألفاظ العرب من حيث الإعراب و البناء.[1]
فائدته: حفظ اللسان عن الخطأ اللفظي في كلام العرب و الاستعانة على فهمه.
موضوعه: الألفاظ العربيّة من حيث الإعراب و البناء.

الكلام و ما يتألّف منه

الكلام ـ في اصطلاح النحويّين ـ هو اللفظ المفيد،[2] نحو: «العلمُ حياةٌ».[3]
المراد باللفظ: الصوت المشتمل على حرف أو أكثر،[4] تحقيقاً، كـ «زيد»، أو تقديراً، كالضمير المستتر.
و المراد بالمفيد: ما دلّ على معنىً يحسن السكوت عليه.[5]
و يستفاد من عبارة جماعة من النحاة أنّ الكلام مترادف للجملة.

---

١. هذا ما اصطلح عليه المتأخّرون. أمّا عند المتقدّمين فيطلق على ما يعمّ الصرف و يعرّف بأنّه قواعد مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربيّة حال إفرادها كالإعلال والإدغام و الحذف و الإبدال، و حال تركيبها كالإعراب و البناء.
راجع: حاشية الخضري على شرح ابن‌عقيل ١: ١١ و حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ١٦.
٢. عبّر جماعة من النحاة في تعريف الكلام ـ بدل «اللفظ» ـ بـ«القول» و هو اللفظ الدّال على معنىً ـ لأنّ القول جنس قريب لعدم اطلاقه على المهمل بخلاف اللفظ.
أمّا التعبير بـ«اللفظ» فلعدم إطلاقه على الرأي بخلاف القول، فإنّه مشترک بين اللفظ المستعمل والرأي.
٣. غررالحكم (١): ١١.
٤. سواء دلّ على معنىً، كـ«زيد»، أم لم يدلّ، كـ«ديز»، مقلوب «زيد».
٥. المراد سكوت المتكلّم، لأنّ السكوت خلاف التكلّم، فكما أنّ التكلّم صفة المتكلّم، كذلک السكوت صفته أيضاً. و قيل: «المراد سكوت السامع» و قيل: «سكوتهما».

و فيه نظر؛ لأنّ استعمالات «الجملة» تدلّ على أنّ الإفادة ليست شرطاً فيها، بل هي عبارة عن الفعل و فاعله و المبتدأ و خبره و ما كان بمنزلة أحدهما، سواء أفادت أم لم تفد، نحو: «قامَ زيدٌ» و «زيدٌ قائمٌ» و «ضُرِبَ اللِصُّ» و «أ قائمٌ الزيدانِ» و «كانَ زيدٌ قائماً» و «إنْ قامَ زيدٌ». فتبيّن أنّ الجملة أعمّ من الكلام.

ما يتألّف منه الكلام

يتألّف الكلام من اسم و فعل و حرف.[١]

---

١. قال ابن مالك في الألفيّة:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كـ «اسْتَقِمْ» وَ اسْمٌ وَ فعلٌ ثُمّ حرفٌ الكَلِم

واحدُهُ كَلِمةٌ وَ القولُ عَمّ وَ كِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ

يريد: أنّ الكلام عند النحاة هو اللفظ المفيد، كـ «استقم». و أنّ الكلم ـ أي: الكلمات التي يتألّف منها الكلام ـ ثلاثة أقسام: اسم و فعل و حرف. و واحده كلمة. و القول ـ و هو اللفظ الدالّ على معنىً ـ عمّ الكلام و الكلمة، أي: يطلق على كلّ واحد منهما و قد ينفرد عنهما، نحو: «غلام زيد» والكلمة قد يقصد بها الكلام، كقولهم في «لا إله إلّا الله»: «كلمة الإخلاص».

تنبيهات:

الأوّل: عرّف جماعة من النحويين «الكلمة» بـ «لفظ موضوع مفرد». و الأكثر على أنّ المفرد في مقابل المركّب و أرادوا بالمفرد ما لا يدلّ جزئه على جزء معناه، نحو: «زيد». فإنّ أجزائه ـ و هي الزاي و الياء و الدال ـ إذا أفردت لا تدلّ على شيء من المعنى. و على هذا يخرج المركّب، نحو: «كتاب زيد». فإنّ كلّ واحد من جزئيه ـ و هما «كتاب» و «زيد» ـ دالّ على جزء المعنى.

و قد يقال: إنّ المفرد عندهم عبارة عن اللفظ الواحد، و تفسيره بـ «ما لايدلّ جزئه على جزء معناه» اصطلاح المنطقيّين، فذكره في العربيّة من خلط اصطلاح باصطلاح.

و ذهب بعضهم ـ كابن عقيل ـ إلى أنّ المفرد في مقابل الكلام.

و كيف كان فإنّ للمناقشة في أصل التعريف مجالاً. راجع: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﷺ (١): ٤ و ٥.

الثاني: الظاهر أنّ «الكلم» في عبارة ابن‌مالک بمعناه اللغوي، أي: إنّ الاسم و الفعل و الحرف هي الكلمات التي يتألّف منها الكلام.

و الكلم بمعناه الاصطلاحي عبارة عن «ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أكان مفيداً أم لا، كقولك: «إن قام زيد». و هذا اصطلاح خاصّ ذكر في بعض كتب النحو و ليس كلام ابن‌مالک ظاهراً فيه و إن توهّم بعضهم.

الاسم: ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

و أهمّ علاماته ما يلي:

١ ـ الجـــرّ، نحو: «بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ».

٢ ـ التّنوين، و هو على أربعة أقسام:

الأوّل: تنوين التمكّن،[١] و هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف كـ «زيد» و «رجل».

الثاني: تنوين التنكير، و هو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة؛ للدلالة على أنّه نكرة، تقول: «سيبويه» ـ بلا تنوين ـ إذا أردت شخصاً معيّناً اسمه ذلك. و إذا أردت شخصاًمّا اسمه سيبويه نوّنته.

الثالث: تنوين المقابلة، و هو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مسلمات»، قالوا: إنّ هذا التنوين جعل في مقابلة النون في نحو: «مسلمين».

الرابع: تنوين العوض،[٢] و هو على ثلاثة أقسام:

أ. عوض من جملة، و هو الذي يلحق «إذ» عوضاً من الجملة التي تضاف إليها، كقوله تعالى: «وَ أَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ»،[٣] أي: حين إذ بلغتِ الروحُ الحلقومَ.

ب. عوض من اسم، و هو اللاحق لـ «كلّ» و «بعض» عوضاً ممّا يضافان إليه،[٤] نحو قوله تعالى: «كُلٌّ له قَانِتُونَ»[٥] و «أ فَتُؤمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتابِ وَ تَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ».[٦]

ج. عوض من حرف، و هو اللاحق لنحو «جوارٍ» رفعاً و جرّاً ـ على قول بعضهم[٧] ـ

الثالث: اختلفوا في لفظ «كَلِم»، فقيل: «جمع، مفرده كلمة»، و قيل: «اسم جمع، لأنّه ليس على زنة من أوزان الجموع»، و قيل: «اسم جنس جمعي». راجع لتحقيق معنى اسم الجمع و اسم الجنس: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﷺ (٢): ١٧٧ و ١٧٨.

١. يسمّى أيضاً تنوين التمكين و تنوين الأمكنيّة. و فائدته الدّلالة على خفّة الاسم و تمكّنه في باب الاسميّة؛ لكونه لم يشبه الحرف فيُبنى و لا الفعل فيُمنَع من الصرف.

٢. يسمّى أيضاً تنوين التعويض. ٣. الواقعة (٥٦): ٨٤.

٤. قاله جماعة من النحويّين. لكن ذهب بعضهم أنّ هذا التنوين تنوين التّمكّن، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه. و قد يقال: لا مخالفة بين القولين لأنّ هذا التنوين عوض من المضاف إليه و للتمكّن.

٥. البقرة (٢): ١١٦. ٦. البقرة (٢): ٨٥.

٧. في هذا التنوين خلاف. راجع: باب ما لا ينصرف.

نحو «هؤلاء جوارٍ» و «مررتُ بجوارٍ»؛ فحذفت الياء و أُتي بالتنوين عوضاً منها.[١]

٣ ـ النداء، أي الصلاحيّة لأن يُنادى، نحو قوله تعالى: «يا يَحْيىٰ خُذِ الكِتابَ بِقُوَّةٍ».[٢]

٤ ـ دخول «ال» الحرفيّه، نحو: «الرّجل».

٥ ـ الإسناد إليه، كقوله تعالى: «محمّدٌ رسولُ اللهِ».[٣]

و لا يقدح في ذلك نحو:

ألامُ عَلى لَوٍّ وَإنْ كُنتُ عالِماً   بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أوائِلُه

و «إيّاكَ وَ اللَّو» و «يا لَيْتَنا نُرَدُّ»[٤] و «تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِ[٥] خَيْرٌ مِن أنْ تَراهُ»، لجعل «لو» في الأوّلين اسماً و حذف المنادى في الثالث، أي: «يا قوم»، و حذف «أن» المؤوّل مع الفعل بالمصدر في الأخير، أي: و سَماعُك خَيْرٌ.[٦]

الفعل: ما دلّ على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. و هو على ثلاثة أقسام: ماضٍ و مضارع و أمر.

١ ـ الماضي: هو الفعل الذي يقترن بزمان سابق وضعاً. و يختصّ بتاء الفاعل، نحو: «قُمْتُ»، «قُمْتَ»، و «قُمْتِ» و تاء التأنيث الساكنة، نحو: «قامَتْ».

و التقييد بالساكنة يخرج المتحرّكة اللاحقة للأسماء، نحو: «قائمة» و لبعض الحروف، نحو: «لاتَ»، «رُبّتَ» و «ثُمّتَ».

٢ ـ المضارع: هو الفعل الذي يقترن بزمان مستقبل أو حال وضعاً، و يختصّ بالسين

---

١. اعلم أنّ التنوين في «قاضٍ» ـ رفعاً و جرّاً ـ تنوين التمكّن لا تنوين التعويض ـ كما توهّم بعض ـ لثبوته مع الياء في النصب.   ٢. مريم (١٩): ١٢.

٣. الفتح (٤٨): ٢٩.

أشار ابن‌مالك إلى علائم الاسم بقوله:

بالجرِّ وَ التّنوينِ وَ الندا وَ «ال»   وَ مسندٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَل

قوله: «بالجرّ» متعلّق بـ «حَصَلَ» و «للاسم» متعلّق بـ «تمييز».   ٤. الأنعام (٦): ٢٧.

٥. تصغير «مَعْدِيّ»، منسوب إلى معدي بن عدنان.

٦. قال الشمني: و حذف «أن» مع رفع الفعل ليس قياسيّاً على المختار و جزم الروداني بأنّه قياسيٌّ. أمّا رواية نصبه فعلى إضمارها، لأنّ المضمر في قوّة المذكور بخلاف المحذوف، لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذٌ، كما ستعرفه في باب إعراب الفعل. راجع: حاشية الصبّان: ١ / ٣٨.

و «سوف» و «لم» و إحدى زوائد «أتَيْنَ»، نحو: «يَشكُرُ».

٣ ـ الأمر: هو الفعل الذي يطلب به تحقّق شيء في المستقبل وضعاً مع قبوله نون التأكيد، نحو: «قُمْ».[1]

الحرف: ما دلّ على معنىً غير مستقلّ قائم بغيره.

و هو لا يقبل شيئاً من علامات الاسم و الفعل.

و الحرف على ثلاثة أقسام:

١ـ مشترک بين الأسماء و الأفعال، کـ «هل»، تقول: «هل زيدٌ قائمٌ» و «هل قامَ زيدٌ».

٢ـ مختصّ بالأسماء، نحو: «في»، تقول: «جلستُ في المسجدِ».

٣ـ مختصّ بالأفعال، نحو: «لم»، تقول: «لم أضرِبْ زيداً».

---

١. قال ابن مالك:

بتا فعلتَ وَ أتَتْ وَ يَا افْعَلِي ... وَ نونِ أقْبِلَنّ فعلٌ يَنْجَلي

قوله: «ينجلي»، أي: ينكشف و يتميّز من غيره، و به يتعلّق قوله: «بتا».

سِواهما الحرفُ کـ «هل» وَ «في» وَ «لَمْ» ... فعلٌ مضارعٌ يَلِي «لم»، کـ «يَشَمّ»

سواهما، أي سوى الاسم و الفعل.

وَ ماضيَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ و سِمْ ... بالنونِ فعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِم

وَ الأمرُ إن لم يَكُ للنونِ مَحَل ... فيه هو اسمٌ نحو «صَهْ» وَ «حَيَّهَلْ»

«مِزْ»، من «مازَ الشيءَ، يَميزُه ميزاً». و «سِمْ» أمر من «وَسَمَ الشيءَ يَسِمُه وَسماً»، و الوسم: العلامة.

و الأمر في قوله «إن أمرٌ فُهِمَ»، هو الأمر بمعناه اللغوي، أي: الطلب.

أي: إذا دلّت كلمة على معنى الأمر و لم تقبل النون فهي اسم فعل، کـ «صَهْ»، بمعنى: «اسكت». و قال ابن مالك في عمدته: «إذا دلّت كلمة على حدث ماض و لم تقبل التاء کـ «شتّان» أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل «لم» کـ «أوّه» فهي اسم فعل أيضاً.

المعرب و المبنيّ

المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً، نحو: «الصِّدقُ يُنجِي».[1]

المبني: ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل، نحو: «مَن» في قولك: «جاء مَن أكرمتُه»، «رأيتُ من أكرمتُه» و «مررتُ بمن أكرمتُه».

المعرب و المبني في الكلم الثلاث

الأسماء بعضها معرب ـ و هو الأكثر ـ و بعضها مبنيّ، كالضمائر و أسماء الإشارات و الموصولات و أسماء الشرط و أسماء الاستفهام. و سيأتي البحث عنها.[2]

---

١. غررالحكم: ٥٨.

٢. يتداول على ألسنة النحويّين البحث عن علّة بناء الاسم، فذهب كثير منهم إلى أنّ سبب بناء الاسم منحصر فيما إذا أشبه الحرف شبهاً قويّاً لا يعارضه شيء من خصائص الأسماء، كالتثنية و الإضافة.

و أنواع الشّبه ستّة:

الأوّل: الشبه الوضعي، و ضابطه أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كالتاء في «ضَرَبْتُ» و «نا» في «أكْرَمْنا». و أمّا نحو «أخ» و «أب» فأصلهما «أخوٌ» و «أبوٌ».

و الثاني: الشّبه المعنوي، و ضابطه أن يتضمّن الاسم معنىً من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ أم لا.

فالأوّل كـ«متى» فإنّها اسم و بنيت لتضمّنها معنى «إن» الشرطية أو همزة الاستفهام. و إنّما أعرب «أيّ» الشرطيّة في نحو: «أيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ»، (القصص (٢٨): ٢٨) و الاستفهاميّة في نحو: «فأيُّ الفَرِيقَيْنِ أحَقُّ»، (الأنعام (٦): ٨١)، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

و الثاني نحو «هُنا» فإنّها اسم و بُنيت، لتضمّنها معنى الإشارة الذي كان من حقّه أن يوضع له حرف؛ لأنّه كالخطاب. و إنّما أُعرب «ذان» و «تان»؛ لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب و هو التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

و الأفعال بعضها معرب و هو المضارع إذا لم تتّصل به نون التأكيد المباشرة و لا نون الإناث. و بعضها مبني و هو الماضي و الأمر و المضارع المتّصل به نون التأكيد المباشرة أو نون الإناث.

و الماضي يُبنى على الفتح إذا لم يتّصل به شيء، كـ «ضَرَبَ» أو اتّصلت به تاء التأنيث الساكنة نحو: «ضَرَبَتْ» أو ألف الاثنين، نحو: «ضَرَبا». و الفتح في الأمثلة السابقة ظاهر و قد يكون مقدّراً و ذلك إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف كـ «رَمىٰ». و أمّا نحو «ضربن» فذهب جماعة من النحويين إلى أنّ السكون فيه عارض، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة و كذلك الضمّة في نحو «ضَرَبُوا» عارضة أوجبها مناسبة الواو. فعلى هذا يكون الماضي كلّه مبنياً على الفتح لفظاً أو تقديراً

الثالث: الشّبه الاستعمالي، و ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل في العمل و لا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، كما في أسماء الأفعال، فإنّها عاملة غير معمولة.

الرابع: الشّبه الافتقاري، و ضابطه أن يفتقر الاسم إلى جملة افتقاراً متأصّلاً، كما في الأسماء الموصولة فإنّها مفتقرة إلى الصلة، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما في «سبحان» أو افتقارٍ غير متأصّل ـ و هو العارض ـ كافتقار النكرة لجملة الصفة.

و أُعرب «اللّذان» و «اللّتان» لما تقدّم.

الخامس: الشّبه الإهمالي، ذكره ابن‌مالك في الكافية و مثّل له في شرحها بفواتح السور، فإنّها مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة.

السادس: الشّبه اللفظي، ذكره بعضهم و مثّل له بكلمة «حاشا» الاسميّة قائلاً: إنّها مبنية لشبهها بـ «حاشا» الحرفيّة في اللفظ.

قال ابن‌مالك:

وَ الاسمُ منه مُعْرَبٌ وَ مَبْنِي   لِشَبَهٍ من الحُرُوفِ مُدْنِي

قوله: «مِنَ الحُرُوفِ» متعلّق بـ «مدني»، أي: مقرّب.

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَي «جِئتَنا»   وَ المَعْنَوِيِّ في «مَتىٰ» و في «هُنا»
وَ كَنِيابَةٍ عَنِ الفِعلِ بِلا   تَأثُّرٍ و كَافْتِقارٍ أُصِّلا
وَ مُعْرَبُ الأسماءِ ما قد سَلِما   مِن شَبَهِ الحَرفِ كـ «أرضٍ» و «سُما»

قوله: «سُما» إحدى لغات الاسم. و قد نظم السيوطي جميع لغاته في بيت و هو:

اسمٌ بِضَمِّ الأوّلِ وَ الكَسْرِ   مَعَ هَمْزَةٍ وَ حَذْفِها وَ القَصْرِ

و قال بعضهم: «إنّ الماضي مبنيّ على الضمّ إذا اتّصل به واو الجماعة، و على السكون إذا اتّصل به ضمير رفع متحرّك».

و الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه؛ فنحو «اضْرِبْ» مبنيّ على السكون، و نحو «اضْرِبا» مبني على حذف النون، و نحو «أُغْزُ» مبني على حذف آخر الفعل.

و المضارع المتصّل به نون التأكيد المباشرة مبنيّ على الفتح، نحو: «لَيُنْبَذَنَّ».[1]

و المضارع المتّصل به نون الإناث مبني على السكون، نحو: «يَضْرِبْنَ».[2]

و الحروف كلّها مبنيّة.

أنواع البناء

أنواع البناء أربعة:

١ ـ السكون، و هو الأصل، نحو: هَلْ، قُمْ، كَمْ.

٢ ـ الفتح، نحو: سَوْفَ، قامَ، أيْنَ.

٣ ـ الضمّ، نحو: مُنْذُ، ضَرَبُوا، حيثُ.

٤ ـ الكسر، نحو: جَيْرِ و أمْسِ.[3]

أنواع الإعراب

إنّ الإعراب ـ كما قال ابن‌مالك في التسهيل ـ ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من

---

١. الهمزة (١٠٤): ٤.

٢. قال ابن‌مالك:

وَ فِعلُ أمرٍ وَ مُضِيٍّ بُنِيا   وَ أعْرَبُوا مُضارعاً إن عَرِيا

مِنْ نونِ توكيدٍ مُباشرٍ وَ مِنْ   نونِ إناثٍ كـ «يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

«عَرِيَ»: تَجَرَّدَ.

٣. قال ابن‌مالك:

وَ كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنا   وَ الأصلُ في المبنيّ أنْ يُسَكَّنا

وَ منهُ ذُو فَتْحٍ وَ ذُو كَسْرٍ وَ ضَمّ   كـ «أيْنَ حَيْثُ أمْسِ» والساكنُ «كَمْ»

حركة أو حرف أو سكون أو حذف، و أنواعه أربعةٌ:

١ ـ الرفع، نحو: «زيدٌ يَضرِبُ».

٢ ـ النصب، نحو: «لَنْ أضرِبَ زيداً».

٣ ـ الجرّ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

٤ ـ الجزم، نحو: «لم يَضْرِبْ».

و لهذه الأنواع الأربعة علامات تدلّ عليها و هي ضربان: أصليّة و فرعيّة.

العلامات الأصليّة أربعة: الضّمة للرفع و الفتحة للنصب و الكسرة للجرّ و حذف الحركة للجزم.[١]

و العلامات الفرعيّة: تقع في سبعة مواضع، خمسة في الأسماء و اثنان في الأفعال، كما يلي:

١ ـ الأسماء الستّة

و هي «أب»، «أخ»، «حَم»،[٢] «هَن»،[٣] «فم»، إذا حذف منه الميم، ـ و إلّا أُعرب بحركات أصليّة ظاهرة ـ و «ذو»، بمعنى صاحب.[٤]

فإنّها ترفع بالواو، نيابة عن الضمة و تنصب بالألف، نيابة عن الفتحة و تجرّ بالياء،

---

١. قال ابن‌مالک:

وَ الرّفعَ و النّصبَ اجْعَلَنْ إعرابا ... لاسم وَ فعلٍ نحو: «لَنْ أهـابا»

وَ الاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كما ... قَد خُصِّصَ الفعلُ بأنْ يَـنْجَزِما

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَ انْصِبَنْ فتحاً وَ جُرّ ... كسراً كـ «ذكرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُر»

وَ اجْزِمْ بتسكينٍ وَ غيرُ ما ذُكِر ... يَنُوبُ نَحْوُ: «جا أخُو بَني نَمِر»

٢. «الحَم»: قريب الزوج للزوجة كأبيه و أخيه فيضاف إلى المؤنث فيقال: «حموها». و قد يطلق على قريب الزوجة للزوج فيضاف إلى المذكّر فيقال: «حموه».

٣. هو كناية عن كلّ اسم جنس، و قيل: «عمّا يستقبح ذكره»، و قيل: «عن الفرج خاصّة». و قد يشدّد نونه.

٤. بخلاف «ذو» الموصولة، فإنّها مبنيّة.

لا يخفى أنّ أسماء الستّة ثلاثيّة الوضع فإنّ الأصل فيها: «أبو، أخو، حمو، فوه، هَنو، ذوو أو ذوي».

نيابة عن الكسرة،[١] نحو: «جاءني أبوك»، «رأيتُ أباك» و «مررتُ بأبيك».

و يشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة أربعة شروط:

الأوّل: أن تكون مفردة، و إلّا فتعرب في حال التثنية و الجمع إعرابهما، نحو: «هذانِ أبوا زيدٍ» و «رأيتُ أبَوَيه» و «مَرَرْتُ بِأبَوَيهِ». و هٰؤلاءِ آباءُ الزيدِينَ»، و «رأيتُ آباءَهم» و «مَرَرْتُ بآبائِهِم».

الثاني: أن لا تكون مصغّرة، و إلّا فتعرب بحركات أصلية ظاهرة، نحو: «هـذا أُبَـيُّ زيدٍ» و «رأيتُ أُبَيَّ زيدٍ» و «مررتُ بأُبَيِّ زيدٍ».

الثالث: أن تكون مضافة،[٢] و إلّا فتعرب بحركات أصلية ظاهرة أيضاً، نحو قوله تعالى: «إنَّ لَهُ أباً»[٣] و «لَهُ أخٌ»[٤] و «بَنَاتُ الأخِ».[٥]

الرابع: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلّم، و إلّا فتعرب بحركات أصليّة مقدّرة قبل الياء، نحو: «وَ أخِي هارُونُ»[٦] و «إنِّي لا أملِكُ إلّا نَفسِي وَ أخِي».[٧]

اعلم أنّ هذا الإعراب في الأسماء الستّة يسمّى بـ «الإتمام» و يقابله النقص و القصر.

النقص: و هو أن يحذف حرف العلّة فتعرب بالحركات الظاهرة، و هذا يجري في «أب، أخ، حم، هَن». و عليه قول الشاعر:

بِأبِهِ اقْتَدَىٰ عَدِيٌّ فِي الكَرَم وَ مَنْ يُشابِهْ أبَهُ فَما ظَلَم

و النقص في الأخير كثير و الإتمام قليل جدّاً، بخلاف الثلاثة الأولى فإنّ الإتمام فيها كثير و النقص قليل.

و القصر: و هو أن يكون بالألف رفعاً و نصباً و جرّاً و هذا يجري في «أب، أخ، حم». كقول الشاعر:

---

١. الإعراب بالحروف في هذه الأسماء، هو المشهور، و قيل: إنّها معربة بحركات مقدّرة. فالرفع بضمة مقدّرة على الواو و النصب بفتحة مقدّرة على الألف و الجرّ بكسرة مقدّرة على الياء.

٢. اعلم أنّ «ذو» لاتستعمل إلّا مضافة و لاتضاف إلى مضمر بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: «جاءني ذو مال»؛ فلايجوز «جاءني ذو قائم»، و عليه فلا حاجة إلى الشرط الثالث و الرابع في كلمة «ذو».

٣. يوسف (١٢): ٧٨. ٤. النساء (٤): ١٢.

٥. النساء (٤): ٢٣. ٦. القصص (٢٨): ٣٤. ٧. المائدة (٥): ٢٥.

إنّ أباها و أبا أباها ‏ قد بلغا في المجدِ غايتاها

و القصر فيها أشهر و أكثر من النقص.[1]

۲ـ المثنّى

المثنّى: اسم دالّ على شيئين بزيادة ألف أو ياء و نون مكسورة في آخر مفرده.[2]

و الإعراب فيه الرفع بالألف، و الجرّ و النصب بالياء المفتوح ما قبلها، نحو: «جاء الزيدانِ»، «رأيتُ الزيدَين» و «مررتُ بالزيدَين».

و ألحق بالمثنّى في الإعراب أربعة ألفاظ ممّا دلّ على اثنين و لا يصدق عليه حدّ المثنّى و هي:

---

۱. قال ابن مالك:

وَ ارْفَعْ بِواوٍ وَ انْصِبَنَّ بِالألِف ‏ وَ اجْرُرْ بِياءٍ ما من الأسما أصِفْ

مِن ذاك «ذو» إن صُحْبَةً أبانا ‏ وَ «الفمُ» حيث المِيمُ منه بانا

«أبٌ، أخٌ، حَمٌ» كذاك وَ «هَنُ» ‏ وَ النقصُ في هذا الأخير أحسن

وَ في «أبٍ» وَ تالِيَيْهِ يَنْدُرُ ‏ وَ قصرُها من نَقْصِهِنّ أشْهَرُ

وَ شرطُ ذا الإعرابِ أن يُضَفْنَ لا ‏ لليا كـ«جا أخو أبيك ذا اعْتِلا»

المراد بالأسماء التي سيصفها هي الأسماء الستّة. و هذه ترفع بالواو و تنصب بالألف و تجرّ بالياء. قال: إنّ «ذو» تقبل هذه الإعراب بشرط أن تدلّ على صحبة، أي: تكون بمعنى صاحب. و إنّ «الفم»، تقبله بشرط أن زال منها الميم. و قوله: «بانَ»، أي: انفصل. ثمّ قال: إنّ النقص في كلمة «هَن» أحسن من الإتمام. و أمّا «أب» و «أخ» و «حم»، فالنقص نادر فيها مع جوازه و لكن القصر أحسن. و ذكر أخيراً شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة و لكن لم يذكر من الشروط الأربعة ـ التي ذكرناها في المتن ـ سوى الشرطين الأخيرين و أشار إليهما بقوله: «و شرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا».

و يمكن أن يفهم الشرطان الأوّلان من كلامه. و ذلك أنّ الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها في كلامه و هو لم يذكرها إلّا مفردة مكبّرة، فكأنّه قال: «و شرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ و إخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم.

۲. و المركّب الإسنادي لا يثنّى بالاتّفاق، و المزجي على المشهور، إلّا بطريق غير مباشر، فيقال: «ذوا تأبّط شرّاً» و «ذوا سيبويه». و أمّا المركّب الإضافي فيثنّى جزؤه الأوّل، فيقال في «غلام زيد»: «غلاما زيد».

۱ و ۲ ـ «كلا» و «كلتا» إذا أُضيفا إلى مضمر،[۱] نحو: «جاءني الرّجلانِ كلاهما» و «رأيتُ الرّجلينِ كليهما» و «مررتُ بالرّجلينِ كليهما»، و قوله تعالى: «إمّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أحدُهُما أو كِلاهما فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ».[۲] فإن أُضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً و نصباً و جرّاً، نحو: «جاءني كلا الرّجلينِ» و «رأيتُ كلا الرّجلينِ» و «مررتُ بكلا الرّجلينِ».[۳]

۳ و ٤ ـ «اثنان» و «اثنتان» بلا شرط، سواء أُفردا، نحو قوله تعالى: «حِينَ الوَصِيَّةِ اثنان»،[٤] أم ركّبا، نحو «اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً»[٥] أم أُضيفا، نحو: «اثناك» و «اثنتاك». و كاثنتين «ثنتان» في لغة تميم.[٦]

تنبيه: قال جماعة من النحويّين: إذا سمّي بمثنّى ففي إعرابه وجهان:

أحدهما: أنّه يعرب بالإعراب الذي كان قبل التسمية به.

و الثاني: أن يجعل كـ «عِمران» فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميّة و زيادة الألف و النون.[۷]

---

۱. «كلا» و «كلتا» اسمان ملازمان للإضافة و لفظهما مفرد و معناهما مثنّى و لذلك أُجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنّى و اعتبار اللفظ فيفرد. و مراعاة اللفظ أكثر و به جاء قوله تعالى: «كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها كُلَّ حينٍ بإذنِ رَبِّها». الكهف (۱۸): ۳۳.

۲. الإسراء (۱۷): ۲۳.

۳. ما ذكرناه من أنّ المثنّى و الملحق به يكونان بالألف رفعاً و الياء نصباً و جرّاً، هو المشهور في لغة العرب. و من العرب من يجعلهما بالألف مطلقاً فيقول: «جاء الزيدانِ كلاهما» و «رأيتُ الزيدانِ كلاهما» و «مررتُ بالزيدانِ كلاهما».

و على اللغة الأُولى فالأكثرون على أنّ الألف و الياء نائبتان عن الحركات و قيل: إنّ الإعراب بحركاتٍ مقدّرة على الألف و الياء.

٤. المائدة (٥): ۱۰٦.

٥. البقرة (۲): ٦۰.

٦. قال ابن مالك:

بالألف ارفَع المثنّى و كِلا ... إذا بمضمرٍ مضافاً وُصِلا

كِلتا كذاك، اثنانِ و اثنتانِ ... كابنينِ و ابنتينِ يجريانِ

و تخلفُ اليا في جميعِها الألف ... جرّاً و نصباً بَعْدَ فتحٍ قَدْ أُلِفَ

۷. ذكر عبّاس حسن في النحو الوافي (۱/۱۱٦) وجهاً آخر و جعله أولى بالاتّباع و هو إبقاء العلم على حاله من الألف و النون أو الياء و النون مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابيّة مناسبة على آخره.

و هذا الوجه حسن في نفسه و لكن صرّح هو بأنّه لم يذكره قدامى النحاة. فإنّه قال: «فإنّهم قصروه على جمع المذكّر السالم»، هذا. و لكن لم نجده في جمع المذكّر السالم أيضاً و لم يذكره هو نفسه أيضاً في ذلك البحث.

٣ـ جمع المذكر السالم

جمع المذكّر السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء و نون مفتوحة[١] في آخره و سلم فيه بناء الواحد.[٢]

و الإعراب فيه الرفع بالواو نيابة عن الضمة و النصب و الجرّ بالياء المكسور ما قبلها نيابة عن الفتحة و الكسرة، نحو: «جاء الزيدونَ»، «رأيت الزيدِينَ» و «مررتُ بالزيدِينَ».

و يشترط في ما يجمع هذا الجمع أن يكون علماً أو صفة.

فإن كان علماً يشترط فيه أن يكون لمذكّر عاقل خالياً من تاء التأنيث. فلا يجمع هذا الجمع نحو «زينب» و «لاحق» ـ اسم فرس ـ و «طلحة».[٣]

و إن كان صفة يشترط فيها أن تكون لمذكّر عاقل خالية من تاء التأنيث مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء، و لا فَعْلان فَعْلى، و لا ممّا يستوي فيه المذكّر و المؤنّث.[٤]

فلا يجمع هذا الجمع نحو «حائض» و «سابق» ـ صفة فرس ـ و «علامة» و «أحمر» و «سكران» و «صبور».

و ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه خمسة أنواع:

الأوّل: اسما جمع[٥] و هما: «أولو»[٦] و «عالمُونَ»، على ما قيل.[٧]

---

١. و قد تكسر النون، نحو:

وَ مـاذا تَـبْتَغِي الشُّعَراءُ مِـنّي وَ قَدْ جـاوزتُ حَـدَّ الأربعينِ

قال ابن‌مالك في شرح الكافية: «هو لغة».

٢. المراد بسلامة بناء الواحد عدم التغيير لغير إعلال فدخل في جمع السلامة نحو «قاضُونَ» و «مُصْطَفَوْنَ».

اعلم أنّ المركّب إن كان إضافيّاً يجمع جزؤه الأوّل، فيقال في «غلام زيد»: «غلامو زيد» و إن كان إسناديّاً أو مزجيّاً يجمع بطريق غير مباشر فيقال: «ذوو تأبّط شرّاً» و «ذوو سيبويه».

٣. هذا مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فيجوّزون في نحو «طلحة» أن يقال: «طَلْحُون».

٤. قال الصبّان: محلّ استواء المذكّر و المؤنّث باطّراد في «فعول» إذا كان بمعنى «فاعل» و أُجري على موصوف مذكور و في «فعيل» إذا كان بمعنى «مفعول» و أجري على موصوف مذكور، فإن جعل نحو «صبور» و «جريح» علماً جمع هذا الجمع. راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ٨١.

٥. اسم الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين و ليس له مفرد من لفظه، نحو «قوم» و «جيش» و...

٦. و لا واحد له من لفظه بل من معناه و هو «ذو» بمعنى صاحب.

٧. بناءً على أنّ «العالَمِين» دالّ على العقلاء فقط و «العالَم» دالّ عليهم و على غيرهم، إذ هو اسم لما سوى

الثاني: «عشرون» و بابه.[١]

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط كـ «أهْلُون»؛ لأنّ مفرده «أهـل» و هـو ليس علماً و لا صفة.[٢]

الرابع: جموع تكسير، و هي «أرَضُون»[٣] و «سِنُون» و بابه، و هو كلّ ثلاثي حذفت لامه و عوّض منها هاء التأنيث و لم يكسّر، نحو: عِضَة و عِزَة و ثُبَة. و لا يجوز ذلك في نحو «تمرة» لعدم الحذف و لا في نحو «عِدَة» لأنّ المحذوف الفاء و لا في نحو «يد» لعدم التعويض، و شذّ «أبُون»، و لا في نحو «اسم» لأنّ العوض غير الهاء و شذّ «بَنُون» و لا في نحو «شَفَة» لأنّها تكسّر.

الخامس: ما سمّي به من هذا الجمع و الملحق به، نحو «زيدون» علماً و «علّيّونَ»[٤] اسماً لأعلى الجنّة أو لديوان الخير الذي دوّن فيه كلّ ما عـملته المـلائكة و صـلحاء الثقلين.

و جوّز النحويّون في هذا الأخير ثلاث حالاتٍ أُخَر:

١ ـ أن يجري مجرى «حِين» في الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الياء.

٢ ـ الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الواو.

الباري تعالى فلا يكون جمعاً له، للزوم زيادة مدلول مفرده على مدلول الجمع.

و قال جماعة: «إنّ العالَمِينَ جمع العالَم، بمعنى ما يُعْلَم به ـ كالخاتَم بمعنى ما يُخْتَم به ـ يطلق على جميع الموجودات.

إن قلت: «إنّه لم يستوف شروط الجمع؛ لأنّ العالَم بمعنى ما يُعْلَم به، و إن كان وصفاً، لكنّه ليس مختصّاً بالعاقل، فيكون ملحقاً بالجمع».

قلنا: «إنّ العاقل إذا شارك غيره في اللفظ غلّب على غيره».

١. و ليس بجمع: لأنّه لو كان «عشرون» جمعاً لـ«عشر» لزم دلالته على «ثلاثين» لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة. و لو كان ثلاثون جمعاً لـ«ثلاث» لزم دلالته على «تسعة».

٢. بل هو اسم لخاصّة الشيء الذي ينسب إليه، كأهل الرّجل لامرأته و ولده و عياله، و أهل الإسلام لمن يَدِينُ به، و أهل القرآن لمن يقرؤه و يقوم بحقوقه و قد جاء جمعه على أهالٍ.

٣. جمع تكسير لـ«أرض» و هو مؤنّث.

٤. و هو في الأصل ملحق بجمع المذكر السالم لأنّ مفرده ـ و هو «عِلّيّ» بمعنى المكان العالي ـ غير عاقل.

٣ ـ فتح النون مع لزوم الواو.

و بعض النحويّين يُجري «بَنِين» و بابَ سِنِينَ مجرى «حينٍ».[١]

٤ ـ الجمع بألف و تاء مزيدتين[٢]

و حكمه أن يرفع بالضّمة، نحو: «جاءت مسلماتٌ» و يجرّ بالكسرة نحو: «مررتُ بمسلماتٍ» و ينصب بالكسرة أيضاً، نحو قوله تعالى: «خلقَ اللهُ السماواتِ».[٣] فنابت الكسرة عن الفتحة، خلافاً للكوفيين في تجويزهم نصبه بالفتحة و لهشام في تجويزه ذلك في المعتل مستدلاً بنحو «سمعتُ لغاتَهم».

و التّقييد بـ «مزيدتين» يخرج ما كانت الألف فيه أصلية كـ «قُضاة» أو التاء أصليّة كـ «أبيات» فإنّ النصب فيهما بالفتحة.

و أُلحق بهذا الجمع في إعرابه نوعان:

الأوّل: اسم جمع و هو «أُولات» بمعنى «صاحبات»، نحو قوله تعالى: «و إن كُنّ أُولاتِ حَمْلٍ».[٤]

---

١. قال ابن مالك:

وَ ارْفَعْ بواوٍ وَ بيا اجْرُرْ وَ انْصِبِ ... سالمَ جمعِ عامرٍ وَ مُذْنِبِ
وَ شبهِ ذَيْنِ وَ به عِشْرُونا ... وَ بابُهُ أُلْحِقَ وَ الأَهْلُونا
أُولُو وَ عالَمونَ عِلِّيُّونا ... وَ أَرَضُون شذّ وَ السِّنُونا
وَ بابُهُ وَ مثلَ حينٍ قد يَرِد ... ذا البابُ وَ هو عند قومٍ يطّرِد
وَ نونَ مجموعٍ وَ ما به الْتَحَق ... فَافْتَحْ وَ قَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَق
وَ نونُ ما ثُنِّيَ وَ المُلْحَقِ به ... بِعَكْسِ ذاك اسْتَعْمَلُوه فَانْتَبِه

أشار بقوله «و شبه ذين» إلى «شبه عامر» ـ و هو كلّ علم يكون مستجمعاً للشروط التي تكون في «عامر»، كـ «محمّد» ـ و «شبه مذنب» ـ و هو كلّ وصف يكون مستجمعاً للشروط التي تكون في «مذنب»، كـ «الأفضل» ـ و أشار بقوله «وَ مثلَ حينٍ قَد يَرِدُ ذا البابُ» إلى أنّ سنين و بابه قد تلزمه الياء و يجعل الأعراب على النون، فتقول: «هذه سِنِينٌ» و «رأيتُ سِنِيناً» و «مررتُ بِسِنِينٍ».

٢. هذا التعبير أولى من التعبير بـ «جمع المؤنث السالم»، لأنّ هذا الجمع يتناول ما كان منه لمذكّر و ما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: «طَلَحات».

٣. العنكبوت (٢٩): ٤٤.

٤. الطلاق (٦٥): ٦.

الثاني: ما سمّي به من هذا الجمع و الملحق به، نحو «أذرِعات»، لموضع بالشام. أصله «أذْرِعَة» جمع «ذِراع».

و من العرب من ينصب هذا النوع بالكسرة و يحذف منه التنوين و منهم من يُعربه إعراب ما لا ينصرف.[١]

٥ـ ما لا ينصرف[٢]

و حكمه أن يرفع بالضّمة، نحو: «جاءَ أحمدُ» و ينصب بالفتحة، نحو: «رأيتُ أحْمَدَ» و يُجَرّ بالفتحة أيضاً، نحو: «مررتُ بأحمدَ» فنابت الفتحة عن الكسرة.

هذا إذا لم يُضَفْ أو لم يَقَعْ بعد الألف و اللام[٣] و إلّا جُرّ بالكسرة، نحو: قوله تعالى: «لقد خَلَقْنَا الإنسانَ في أحسنِ تقْويمٍ»[٤] و «وَ أنتم عاكِفُونَ في المساجِدِ»،[٥] و «مَثَلُ الفَريقَينِ كالأعْمىٰ وَ الأصَمِّ وَ البَصِيرِ وَ السَّمِيعِ هَل يَسْتَوِيانِ مَثَلاً».[٦]

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ مـا بـتا وَ ألِـفٍ قـد جُـمِعا ... يُكْسَرُ في الجرِّ وَ في النَّصبِ معا
كذا أُولاتُ وَ الذي اسماً قد جُعِل ... كأذْرِعـاتٍ فـيه ذا أيضاً قُبِل

أشار بقوله: «كذا أُولاتُ...»، إلى ما يلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه و هو على قسمين: الأوّل: اسم جمع، و هو «أُولاتُ» بمعنى «صاحبات». الثاني: ما سمّي من هذا الجمع و الملحق به، نحو: «أذرِعات».

٢. هو ما فيه علّتان من تسع كـ«أحْسَن» أو واحدة منها تقوم مقامهما كـ«مساجد»، كما سيأتي في بابه.

٣. سواء كانت الألف و اللام معرفة أو موصولة أو زائدة.

٤. التّين (٩٥): ٤.

٥. البقرة (٢): ١٨٧.

٦. هود (١١): ٢٤.

قال ابن‌مالك:

وَ جُـرَّ بـالفتحةِ مـا لا يَـنْصَرِفْ ... ما لَم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ «ال» رَدِف

و هل يكون حينئذٍ باقياً على منع صرفه أم يكون منصرفاً؟ قال ابن‌مالك في شرح التسهيل: «إنّه حينئذٍ باقٍ على منع صرفه سواء زالت منه علّة أم لا»، و ذهب السيرافي و المبرّد و جماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً، و اختار ابن‌مالك في نكته على مقدّمة ابن‌الحاجب أنّه إن زالت منه علّة فمنصرف و إن بقيت العلّتان فلا.

۶ـ الأمثلة الخمسة

هي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف اثنين، نحو: يَفْعَلانِ و تَفْعَلانِ، أو واو جمع، نحو: يَفْعَلُونَ و تَفْعَلُونَ أو ياء مخاطبة، نحو: تَفْعَلِينَ.

فإنّها ترفع بثبوت النون[1] نيابة عن الضّمة و تنصب و تجزم بحذفها نيابة عن الفتحة و السكون، نحو قوله تعالى: «فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا».[2]

أمّا قوله تعالى «إلّا أنْ يَعْفُونَ»[3] فالواو لام الفعل و النون ضمير النسوة و الفعل مبنيّ، كما في «يَخْرُجْنَ».[4]

۷ـ الفعل المضارع المعتل الآخر

و هو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما آخره ألف كـ «يَخْشىٰ»، و حكمه أن تقدّر على آخره الضمة في حالة الرفع، نحو: «زيدٌ يخشىٰ»، و الفتحة في حالة النصب، نحو: «عجبتُ مِنْ أن يخشىٰ».
أمّا في حالة الجزم فتحذف الألف نيابة عن السكون، نحو: «لم يَخْشَ بكرٌ».

٢ ـ ما آخره واو كـ «يدعُو» و حكمه أن تقدّر على آخره الضمة في حالة الرفع، نحو: «زيدٌ يدعُو». و ينصب بالفتحة الظاهرة، نحو: «عمرُو لن يَدْعُوَ» و يجزم بحذف الواو نيابة عن السكون، نحو: «بكرٌ لم يدعُ».

٣ ـ ما آخره ياء كـ «يرمي» و حكمه أن تقدّر على آخره الضّمة في حالة الرفع، نحو: «زيدٌ يرمي». و ينصب بالفتحة الظاهرة، نحو: «عمرُو لن يرميَ» و يجزم بحذف الياء نيابة عن السكون، نحو: «بكرٌ لم يرمِ».[5]

---

١. إذا اتّصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً و إدغامها في نون الوقاية و الفكّ و قرىء بالثلاثة قوله تعالى: «تأمُرُونّي». الزّمر (٣٩): ۶۴.

٢. البقرة (٢): ٢۴.

٣. البقرة (٢): ٢٣٧.

۴. قال ابن مالك:

وَ اجْعَلْ لنحو «يَفْعَلانِ» النُونا ... رَفْعاً و تَدْعِينَ و تَسْألُونا
وَ حَذْفُها لِلجَزْمِ وَ النَّصبِ سِمَه ... كـ «لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَه»

۵. قال ابن مالك:

وَ أيُّ فعلٍ آخِرٌ منه ألِف ... أو واوٌ اوْ ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِف

الإعراب التقديري

قد يكون الإعراب تقديريّاً و هو في مواضع:

١ ـ الاسم المقصور: و هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة[١] نحو: «المصطفى». و إعرابه تقديري مطلقاً.

٢ ـ الاسم المنقوص: و هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها[٢] نحو: «القاضي». و إعرابه تقديري رفعاً و جرّاً. أمّا نصبه فبالفتحة الظاهرة، كما في قوله تعالى: «يا قَومَنا أَجِيبُوا داعِيَ اللهِ».[٣]

فَـالأَلِفَ انـوِ فـيه غـيرَ الجَـزْمِ　　وَ أَبْدِ نصبَ ما كـ«يَدْعُو، يَرْمي»

وَ الرَّفْعَ فيهما انْوِ وَ احْذِفْ جازِما　　ثَـلاثَهُنّ تَـقْضِ حُكْـماً لازِمـا

تنبيه:

إذا كان حرف العلّة بدلاً من همزة كـ«يَقْرى» و «يُقْرِي» و «يَـوْضُو» ـ أصـلها: «يَـقْرَءُ»، «يُـقْرِئُ» و «يَوْضُؤُ». فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، لسكون الهمزة و يـمتنع الحـذف، لأنّ العامل أخذ مقتضاه و إن كان قبله فهو إبدال شاذّ و يجوز حينئذٍ الحذف و عدمه بـناء عـلى الاعـتداد بالعارض و عدمه و هو الأكثر. فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلّة للجازم، لأنّ حرف العلّة على هذا القول معتدٌّ به و منزّل منزلة الحرف الأصلي. و على القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلّة، لأنّه لا يحذف للجازم إلّا الحرف الأصلي لا العارض. راجع: أوضح المسالك (١): ٥٩، حاشية الصّبان (١): ١٠٢، و التصريح على التوضيح: ١/ ٨٨ و ٨٩.

١. بخلاف الفعل، نحو: «يَخْشَى» و ما كانت ألفه غير لازمة نحو: «رأيتُ أخاكَ».

٢. بخلاف الفعل، نحو: «يرمي» و ما كانت يائه غير لازمة، نحو: «مررتُ بأخيك» أو غير مكسور قبلها، نحو: «ظَبْي».

٣. الأحقاف (٤٦): ٣١.

قال ابن مالك:

وَ سَمِّ مُعْتَلاً مِـنَ الأَسـماءِ مـا　　كالمُصْطَفَى وَ المُرْتَقي مَكارِما

فَـالأَوّلُ الإعـرابُ فـيه قُـدِّرا　　جَميعُهُ وَ هُـوَ الذي قَـدْ قُصِرا

وَ الثّانِ مَنْقُوصٌ وَ نَـصْبُهُ ظَـهَر　　وَ رَفْعُهُ يُنْوىٰ كذا أيـضاً يُـجَر

تنبيه:

قال ابن عقيل: إنّ الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمّة. نعم إن كان مبنيّاً وجد فيه ذلك، نحو: «هُوَ». و

٣ ـ الفعل المعتلّ بالألف، نحو: «يَخْشىٰ». و إعرابه تقديري رفعاً و نصباً أمّا جزمه فبحذف حرف العلّة كما تقدّم.

٤ ـ الفعل المعتلّ بالواو أو الياء نحو: «يَدْعُو» و «يَرْمِي». و إعرابه تقديري رفعاً. أمّا نصبه فبالفتحة الظاهرة و جزمه فبحذف حرف العلّة كما تقدّم.[١]

٥ ـ المضاف إلى ياء المتكلم، غير المثنّى و جمع المذكر السالم، و إعرابه تقديري مطلقاً، نحو: «هذا غلامي»، «رأيتُ غلامي» و «مررتُ بغلامي».

٦ ـ جمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم، فإنّه يرفع بتقدير الواو، نحو: «جاء مُسْلِمِيَّ».[٢]

٧ ـ الفعل المضارع المتّصل بنون التأكيد غير المباشرة فإنّه يرفع بتقدير النون، نحو: «هل يضربانّ».[٣]

الإعراب المحلّي

يتداول على ألسنة النحويين أن يقولوا في المبنيّات و كثير من الجمل: «إنّه في محلّ كذا، من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم»؛ و يراد به أنّه في موضع لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً.

لم يوجد ذلك في المعرب إلّا في الأسماء الستّة في حالة الرفع، نحو: «جاء أبوه». و أجاز ذلك الكوفيّون في موضعين آخرين: أحدهما: ما سمّي به من الفعل، نحو: «يَدْعُو»، و الثاني ما كان أعجميّاً، نحو: «سَمَنْدُو».

١. و قد يحذف حرف العلّة في غير الجزم، كما في قوله تعالى: «سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ». العلق (٩٦): ١٨.

٢. أصله «مُسْلِمُوِيَ». اجتمعت الواو و الياء في كلمة واحدة و الأولىٰ منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء و أبدلت الضّمة بالكسرة لمناسبة الياء. و قد يقال: «إنّ تغيّر الواو لعلّة تصريفيّة لا يقتضي أن نقول إنّها مقدّرة».

٣. يستفاد من كلام جماعة ـ كالسيوطي و ابن‌هشام ـ أنّ الإعراب فيه تقديري مطلقاً. و هذا سهو، إذ الإعراب يقدّر في حالة الرفع فقط، نحو: «هل تضربانّ»؛ أصله: «هل تَضْرِبانِنَّ» بثلاث نونات. فحيث حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات، قدّر ثبوتها؛ لأنّها علامة الرفع بخلاف حالة النصب و الجزم؛ لأنّ الناصب و الجازم يدخلان على الفعل فتحذف نون الرفع ثمّ تجيء نون التأكيد.

مثلاً: يقال في قوله تعالى: «هذا يَومُ لا يَـنْطِقُونَ»[1]: إنّ كـلمة «هـذا» مـبنيّة عـلى السكون، في محلّ الرفع لكونه مبتدأ و جملة «لا ينطقون» في مـحلّ الجـرّ لإضـافة «يوم» إليها.

و قد يقال بعدم اختصاص هذا الإعراب بالمبنيّات و الجمل، بل يجري في بـعض المعربات كما يقال في قوله تعالى: «كَفَىٰ بِاللهِ شَهيداً»[2]: إنّ كلمة «الله» مـجرور لفـظاً، مرفوع محلاً.

١. المرسلات (٧٧): ٣٥. ٢. النساء (۴): ٧٩.

النكرة و المعرفة

ينقسم الاسم إلى قسمين: نكرة و معرفة.

النكرة: ما وضع لشيء غير معيّن، نحو: «رجل» و «فرس». و هي نوعان:

أحدهما: ما يقبل «ال» المؤثّرة للتعريف، نحو «رجل»، بخلاف نحو «عبّاس» علماً فإنّ «ال» الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفاً فليس نكرة.

ثانيهما: ما لا يقبل «ال» لكنّه واقع موقع ما يقبلها، نحو: «ذو» بمعنى «صاحب»، نحو: «جاءني ذو مالٍ»، أي: صاحب مالٍ.

المعرفة: ما وضع ليستعمل في شيء معيّن، و هي ستّة أقسام: الضمير و العلم و اسم الإشارة و الموصول و المعرّف بـ «ال» و المضاف إلى أحدها. و قد اجتمعت في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا وَ ماتُوا وَ هُم كُفّارٌ أُولئك عَلَيهم لَعْنَةُ اللهِ وَ المَلائكَةِ وَ النّاسِ أجمعينَ».[1]

و زاد ابن‌مالك في شرح الكافية المنادى المقصود كـ «يا رجلُ» و اختار في التسهيل أنّ تعريفه بالإشارة إليه و المواجهة، و نقله في شرحه عن نصّ سيبويه.

---

۱. البقرة (۲): ۱۶۱.

قال ابن‌مالك:

نكــــرةٌ قــــابلُ «ال» مُــؤثّرا	أو واقـعٌ مَـوْقِعَ مـا قَـدْ ذُكِـرا
وَ غَــيْرُهُ مَـعْرِفَةٌ كـهُمْ و ذِي	وَ هِنْدَ وَ ابْنِي وَ الغلامِ وَ الّـذي

يريد: أنّ النكرة إمّا اسم يقبل «ال» المؤثّرة للتعريف، نحو «رجل». أو لا يقبل «ال» لكنّه واقع موقع ما يقبلها، نحو: «ذو»، فإنّها لا تقبل «ال» لكنّها تقع موقع ما يقبلها و هو «صاحب». و ذكر أنّ غير النكرة معرفة و هي ستّة.

رتبة المعارف:

اختلفوا في رتبة المعارف؛ فقال جماعة من النحويين: «أعرف المعارف المضمر ثمّ العلم ثمّ اسم الإشارة ثمّ الموصول ثمّ المعرّف بـ«ال». أمّا المضاف إلى معرفة فإنّه في حكم المضاف إليه، إلّا المضاف للضمير فهو في درجة العلم. راجع لتحقيق البحث: الإنصاف في مسائل الخلاف: ۷۰۷، و شرح الأشموني: ۱/ ۱۰۷، و التصريح على التوضيح: ۱/ ۹۵، و همع الهوامع: ۱/ ۵۵، و النحو الوافي: ۱/ ۱۹۱.

(۱)

الضمير

الضمير: هو ما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره.[1]

و التقدّم قد يكون لفظاً و رتبةً، نحو: «جاء زيدٌ فأكرمتُهُ»، و قد يكون لفظاً فقط، نحو: «ضربَ زيداً غلامُهُ»، و قد يكون رتبة فقط، نحو: «ضرب غلامَهُ زيدٌ»، و قد يكون معنىً بأن يتضمّنَ الكلام السابق إيّاه، نحو قوله تعالى: «اعْدِلُوا هُوَ أقْرَبُ للتَّقْوىٰ»،[2] ـ فإنّ مرجع الضمير عبارة عن «العدل» الذي يتضمّنه «إعْدِلُوا» ـ أو يستلزمَهُ سياق الكلام، نحو قوله تعالى: «و لِأبَوَيهِ لِكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ»،[3] فإنّ مرجع ضمير «ه» عبارة عن «الميّت» الذي يستلزمه سياق الكلام.

عود الضمير على متأخّر لفظاً و رتبةً

ذكر جماعة من النحويّين جواز عود الضمير على المتأخّر لفظاً و رتبة في مواضع:

۱ ـ أن يكون الضمير فاعلاً بـ «نعم» أو «بئس» مفسّراً بتمييز، نحو: «نعم رجلاً زيدٌ» و «بئس رجلاً عمرُو».

۲ ـ أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين و أعملنا الثاني، نحو: «أكْرَماني و أكرمتُ الزيدينِ».

---

۱. قال ابن‌مالك:

فما لِذي غَيْبَةٍ أو حُضُور كـ«أنتَ وَ هُوَ» سَمِّ بالضَمير

أي: إنّ الضمير ما دلّ على غيبة كـ«هو»، أو حضور، و هو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب، نحو «أنت»، و الثاني ضمير المتكلّم نحو «أنا».

۲. المائدة (۵): ۸.

۳. النساء (۴): ۱۱.

٣ـ أن يكون مبدلاً منه ظاهرٌ، نحو: «ضَرَبْتُه زيداً».
٤ـ أن يكون مجروراً بـ «رُبَّ» مفسّراً بتمييز، نحو: «رُبَّه رجلاً».
٥ـ أن يكون للشأن أو القصّة، نحو قوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ»،[١] و «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا».[٢]
٦ـ أن يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره، نحو قوله تعالى: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا».[٣]
٧ـ أن يكون متّصلاً بفاعل مقدّم و مفسّره مفعول مؤخّر، نحو: «ضَرَبَ غلامُه زيداً».

أقسام الضمير

ينقسم الضمير إلى قسمين: متّصل و منفصل.

الضمير المتّصل: ما لا يبتدأ به كالكاف من «أكْرَمَكَ» و لا يقع بعد «إلّا»، فلا يقال: «ما أكْرَمْتُ إلّاكَ». أمّا قوله:

أعُوذُ بربِّ العرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ⁂ عَلَيَّ، فما لي عَوْضُ إلّاه ناصِرُ[٤]

فضرورة.

الضمير المنفصل: ما يبتدأ به و يقع بعد «إلّا»، نحو قوله تعالى: «هو اللهُ الذي لا إلٰهَ إلّا هُوَ».[٥]

---

١. الإخلاص (١١٢): ١.
٢. الأنبياء (٢١): ٩٧.
يقول النحاة: «إنّ مرجع الضمير في تلك المواضع متقدّم حكماً لحكم الواضع بتقدّم المرجع و إنّما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب لنكتة كالإجمال ثمّ التفصيل بأن يذكر الشيء مبهماً حتّى يتشوّق نفس السامع إلى الاطّلاع على المراد ثمّ يفسّره فيكون أوقع في النفس». و لك أن تقول: «إنّ ما بعد الضمير مفسّرٌ للمرجع لا نفسه، و المرجع هو المتصوّر ذهناً». و على هذا لا يكون المرجع في تلك المواضع متأخّراً.
٣. الأنعام (٦): ٢٩.
٤. فِئَة: جماعة. بَغَتْ: ظَلَمَتْ. عَوْضُ: ظرف يستغرق الزمان المستقبل، أي: أبداً.
٥. الحشر (٥٩): ٢٣.
قال ابن مالك:

وَ ذُو اتّصالٍ مِنْهُ ما لا يُبْتَدا ⁂ وَ لا يَلِي «إلّا» اخْتِياراً أبَدا
كالياءِ وَ الكافِ مِنِ «ابني أكْرَمَك» ⁂ وَ الياءِ وَ الها مِنْ «سَلِيهِ ما مَلَك»

أقسام الضمير المتّصل:

ينقسم المتّصل ـ بحسب إعرابه المحلّي ـ إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يختص بمحلّ الرفع، و هو خمسة: التاء، كـ «قُمْتُ» و الألف، كـ «قاما» و الواو كـ «قامُوا» و النون، كـ «قُمْنَ» و ياء المخاطبة، كـ «قُومِي».

٢ ـ ما يشترك فيه الجرّ و النصب فقط، و هو ثلاثة: ياء المتكلّم، نحو قوله تعالى: «قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي»[1] و كاف الخطاب، نحو قوله تعالى: «ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ»[2] و هاء الغائب، كقوله تعالى: «قالَ لَهُ صاحِبُهُ وَ هُوَ يُحاوِرُهُ».[3]

٣ ـ ما يشترك فيه الثلاثة، و هو «نا» خاصّة، كقوله تعالى: «رَبَّنا إِنَّنا سَمِعْنا».[4]

أقسام الضمير المنفصل:

ينقسم المنفصل ـ بحسب إعرابه المحلّي ـ إلى قسمين:

١ ـ ما يختصّ بمحلّ الرفع، نحو: «هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ...نَحْنُ».

٢ ـ ما يختصّ بمحلّ النصب نحو: «إيّاه، إيّاهما، إيّاهم، إيّاها...إيّانا».

تنبيه: الضمير قسمان: بارز كالتاء في «قمتُ»، و مستتر كـ «أنتَ» في «قُمْ».[5]

---

١. الأنعام (٦): ٥٧. ٢. الضحى (٩٣): ٣. ٣. الكهف (١٨): ٣٧.

٤. آل‌عمران (٣): ١٩٣.

٥. اختلف في أنّ الضمير المستتر متّصل أو منفصل. فذهب بعضهم ـ كالمحقّق الرضي و الصبّان ـ إلى أنّه متّصل. قال المحقّق الرضي ﷺ: «و قول النحاة «إنّ الفاعل في نحو «زيد ضرب» و «هند ضربت»، هو و هي»، تدريس [أي: تقريب من العلماء في تدريسهم لتصوير المعنى] لضيق العبارة عليهم، لأنّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ. فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر، لا أنّ المقدّر هو ذلك المصرّح به، و كيف ذا و يجوز الفصل بين الفعل و هذا المصرّح به، نحو: «ما ضرب إلّا هو». راجع: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﷺ: ٢/٨.

قال ابن‌مالك:

وَ كُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنا يَجِب   وَ لَفظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِب
لِلرَّفعِ وَ النصبِ وَ جرٍّ «نا» صَلَح   كَاعْرِفْ بِنا فَإنَّنا نِلْنَا الْمِنَح
وَ أَلِفٌ وَ الواوُ وَ النونُ لِما   غابَ وَ غيرِهِ كَقاما وَ اعْلَما
وَ مِنْ ضَميرِ الرَّفعِ ما يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

و قسّم جماعة من النحويّين ـ كابن مالك و ابن‌يعيش و غيرهما ـ الضمير المستتر إلى قسمين:

أ. مستتر وجوباً و هو ما لا يخلفه ظاهر و لا ضمير منفصل، كالمرفوع بفعل الأمر للواحد المخاطب، نحو: «اِضْرِبْ»، أو بمضارع مبدوء بتاء الخطاب للواحد، نحو: «تَضْرِبُ» أو بالهمزة، نحو: «أَضْرِبُ» أو بالنون، نحو: «نَضْرِبُ»، أو المرفوع بفعل الاستثناء نحو: «جاءني القوم خلا زيداً» أو بـ «أَفْعَلَ» للتعجّب نحو: «ما أَحْسَنَ زيداً» أو بـ «أَفْعَل» التفضيل، نحو: «زيدٌ أعلمُ مِنْ عمروٍ»، و قوله تعالى: «هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً».[١]

ب. مستتر جوازاً و هو ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل، كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصّفات أو اسم الفعل الماضي، نحو: «زيدٌ قامَ» و «هندٌ قامَتْ» و «زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ و هيهاتَ»؛ ألا ترى أنّه يجوز «زيد قامَ أبوه» أو «ما قام إلّا هو» و كذا الباقي.[٢]

أحكام الضمير

١ ـ الاتّصال و الانفصال

كلّ موضع أمكن أن يؤتىٰ فيه بالضمير المتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير. فلا تقول في «أكرمتُكَ»: «أكرمتُ إيّاكَ»، لأنّه يمكن الإتيان بالمتّصل.

وَ ذُو ارتفاعٍ وَ انْفِصالٍ أَنا هُو ... وَ أَنْتَ وَ الفُروعُ لا تَشْتَبِهُ
وَ ذُو انْتِصابٍ في انفصالٍ جُعِلا ... إيّايَ وَ التَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

١. مريم (١٩)، ٧٤.

٢. قال ابن‌هشام في أوضح المسالك (١ / ٦٤): «و فيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيدٌ قامَ» واجب، فإنّه لا يقال: «قامَ هُوَ» و أمّا «زيدٌ قامَ أبوه» أو «ما قامَ إلّا هُوَ» فتركيب آخر. و التحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلّا الضمير المستتر كـ «أَقُومُ» و إلى ما يرفعه و غيره كـ «قامَ».

قد يقال: إنّ مراد من قال بالاستتار جوازاً هو التقسيم الذي جعله ابن‌هشام تحقيقاً، و لا فرق بينهما إلّا باعتبار أنّ المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل و في تقسيمه عكسه. راجع لتحقيق البحث: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/١١٢، و التصريح على التوضيح: ١/١٠٢.

و يستثنى من هذه القاعدة شيئان:

الأوّل: أن يكون العامل قد نصب ضميرين أوّلهما أعرف من الآخر[١] و ثانيهما ليس خبراً في الأصل، فيجوز في الثاني الوجهان،[٢] نحو: «الدرهمُ أعطيْتُكَهُ وَ أعطيتُك إيّاهُ» و إن كان الضمير السابق مرفوعاً وجب الوصل، نحو: «ضربْتُهُ»؛ و إن كان غير أعرف وجب الفصل، نحو: «أعطاه إيّاك» و من ثمّ وجب الفصل إذا اتّحدت الرتبة، نحو: «مَلَّكْتَني إيّاي». و قد يباح الوصل إن كان الاتّحاد في الغيبة و اختلف لفظ الضميرين و من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: «هم أحسن وجوهاً و أنْضَرُهمُوها»،[٣] كقوله:

لِوَجْهِكَ في الإحسانِ بَسْطٌ وَ بَهْجَةٌ أنـالَهُماهُ قَـفْوُ أكْـرَمِ والِدِ[٤]

و إن كان الثاني من الضميرين المنصوبين خبراً في الأصل، فالأرجح عند سيبويه و جماعة الفصل،[٥] نحو: «خِلْتَني إيّاه» و عند ابن‌مالك و جماعة الوصل،[٦] نحو: «خِلْتَنيهِ».

الثاني: أن يكون الضمير منصوباً بـ «كان» أو إحدى أخواته[٧] فيجوز فيه الوجهان، نحو: «الصديقُ كُنْتَهُ» و «الصديقُ كنتَ إيّاهُ». و «كانَهُ زيدٌ» و «كانَ إيّاه زيدٌ». و في الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور.

---

١. ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب و ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

٢. قال ابن‌عقيل: «ظاهر كلام أكثر النحويين أنّ الوجهين على السواء و ظاهر كلام سيبويه أنّ الاتّصال فيه واجب و أنّ الانفصال مخصوص بالشعر».

٣. الضمير راجع إلى «وجوهاً» و هي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً. قال الصبّان: «فإمّا أن يجري على القول بأنّ الضمير العائد إلى النكرة نكرة أو على مذهب الكوفي أنّه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة». راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ١١٢.

٤. قوله: «في الإحسان»، أي: في وقت الإحسان. و البسط: البشاشة. و البهجة: الحسن و السرور. و أنالَ: فعل ماض متعدّ لاثنين، يقال: «أنالَ فلاناً الشيءَ» أي: صَيَّرَه يَنالُه. و ضمير «هما» في «أنالهماه» يرجع إلى البسط و البهجة. و ضمير «ه» يرجع إلى الوجه. و «قَفْوُ» بمعنى الاتباع. و هو فاعل «أنال». و المراد أنّ ذلك وراثة من آبائه و ليس عارضاً فيه.

٥. لكونه خبراً في الأصل و لو بقي على ما كان تعيّن انفصاله. ٦. إذ الأصل في الضمير الاختصار.

٧. سواء أكان قبل ذلك الضمير ضمير أم لا. كما مثّل ابن‌هشام في أوضح المسالك للقسمين و صرّح بذلك بعضهم، و إن كان ظاهر كلام جماعة اختصاص البحث بما إذا كان قبله ضمير.

٢ ـ التقديم و التأخير

إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أعرف من الآخر فإن كانا متّصلين وجب تقديم الأعرف، نحو: «الدرهمُ أعطيتُكَهُ» بتقديم الكاف على الهاء، و إن كان أحدهما منفصلاً فلك الخيار عند أمن اللّبس، نحو: «الدرهمُ أعطيتُكَ إيّاه و أعطيتُهُ إيّاك» فلا يجوز في «زيدٌ أعطيتُك إيّاه» تقديم الغائب، للّبس.[١]

٣ ـ نون الوقاية قبل ياء المتكلّم

تقدّم أنّ ياء المتكلّم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب و الجرّ. فإن نصبها فعل، وجب قبلها نون تسمّى نون الوقاية،[٢] نحو: «أكْرَمَني زيدٌ»، و قوله تعالى: «وَ إذْ قالَ مُوسى لِقَومِهِ يا قَومِ لِمَ تُؤذُونَني».[٣] أمّا قول الشاعر:

عَـدَدْتُ قَـومي كَعَديدِ الطَّيْسِ　　　إذْ ذَهَبَ القَـومُ الكِرامُ لَـيْسِي[٤]

فضرورة.

و في لزوم إلحاق نون الوقاية باسم الفعل خلاف. فذهب ابن‌هشام في أوضح المسالك إلى اللزوم و المحقّق الرضي‌ؒ في شرح الكافية إلى الجواز. و هذا الخلاف وقع في أفعل للتعجّب أيضاً، فذهب البصريّون إلى اللزوم و الكوفيّون إلى الجواز.

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ في اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِل　　　إذا تَأتّى أنْ يَجِيءَ المتَّصِل
وَ صِلْ أوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وَ ما　　　أشبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى
كَـذاكَ خِـلْتَنيهِ وَ اتِّـصالا　　　أخْتارُ غَيْري اختارَ الانفصالا
وَ قَـدِّمِ الأخَصَّ فِي اتِّصالِ　　　وَ قَدِّمَنْ ما شِئْتَ فِي انْفِصالِ
وَ فِي اتِّحادِ الرُّتبةِ الْزَمْ فَصْلا　　　وَ قَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلا

٢. مذهب الجمهور أنّها إنّما سمّيت نون الوقاية لأنّها تقي الفعلَ من الكسرة. و قال ابن‌مالك: لأنّها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لو قيل في «ضَرَبَني»: «ضَرَبي» لالتبس بالضَّرَب و هو العسل الأبيض الغليظ و من التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره، إذ لو قلت: «أكْرِمي» بدلَ «أكْرِمْني» قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد.

٣. الصفّ (٦١): ٥.

٤. «العديد»: العدد. «الطيس»: الرمل الكثير، العدد الكثير و كلّ ما خلق كثير النسل، كالسمك و النمل.

و إن نصبها حرف فإن كان «ليت» وجب إتيان نون الوقاية عند المشهور، نحو: «يا لَيتَني كُنتُ مَعَهم فَأفُوزَ فَوزاً عَظِيماً»، [1] أمّا قول الشاعر:

كَـمُنْيَةِ جـابرٍ إذ قـالَ: «لَيتِي» أُصـادِفُهُ وَ أفـقِدُ جُـلَّ مـالي [2]

فضرورة.

و قيل: «يجوز حذف النون اختياراً لكنّه نادر».

و إن كان «لعلّ» فحذفُ النون ـ نحو: «لَعَلّي أبْلُغُ الأسبابَ» [3] ـ أكثرُ من الإثبات، كقول الشاعر:

فَقُلتُ: أعِيرانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أخطُّ بها قَبراً لأبيضِ ماجدٍ [4]

و في أخوات «ليت» و «لعلّ» جاز الوجهان على السواء، كقوله تعالى: «إنَّنِي أنا اللهُ»، [5] و «إنّي أنا ربُّك». [6] و قيل: «إنّ الحذف فيها أجود من الإثبات».

وإن خفضها حرف، فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النون، كقوله تعالى: «فَإمّا يَأتِيَنَّكُم مِنّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدايَ فَلا خَوفٌ عليهم وَ لا هُم يَحزَنُونَ»، [7] و قوله: «وَ إذا سَألَكَ عِبادِي عَنّي فإنّي قَرِيبٌ»، [8] إلّا في الضرورة، كقول الشاعر:

أيُّها السائلُ عَنهم وَ عَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي

و إن كان غيرهما امتنعت، نحو: «لي».

و إن خفضها مضاف، فإن كان «لَدُن» ـ بمعنى «عند» ـ أو «قَطْ» أو «قَدْ» ـ بمعنى «حسب» أي: «كافٍ» ـ فالغالب إثبات النون، كقوله تعالى: «قالَ إنْ سَألْتُكَ عَن شَيءٍ بَعدَها فَلا تُصاحِبْنِي قد بَلَغتَ مِن لَدُنّي عُذْراً». [9] و الحذف قليل عند المشهور و ضرورة عند سيبويه.

---

١. النساء (۴): ٧٣.

٢. «المنية»: ما يتمنّى، و جابر اسم رجل كان يتمنّى لقاء زيد فلمّا تلاقيا، قهره زيد و غلبه.

٣. غافر (۴٠): ٣۶.

۴. «أعيراني»: أمر من العارية، و هي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه، ثمّ يردّه إليك. «القَدوم»: آلة للنّحت و النّجْر.

۵. طه (٢٠): ١۴.

۶. طه (٢٠): ١٢.

٧. البقرة (٢): ٣٨.

٨. البقرة (٢): ١٨۶.

٩. الكهف (١٨): ٧۶.

و إن كان المضاف غيرها امتنعت، نحو: «كتابي».[۱]

۱. قال ابن مالك:

وَ قَبْلَ يَا النفسِ مَعَ الفعلِ الْتُزِم ‌‌ نُونُ وِقَايَةٍ وَ لَيْسِي قَدْ نُظِم

وَ لَيْتَنِي فَشَا و لَيْتِي نَدَرا ‌‌ وَ مَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَ كُنْ مُخَيَّرا

فِي الباقياتِ و اضْطِراراً خَفَّفا ‌‌ مِنِّي وَ عَنِّي بعضُ مَنْ قد سَلَفا

وَ فِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَ فِي ‌‌ قَدْنِي وَ قَطْنِي الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي

(٢)
العلم

هو الاسم الذي يعيّنُ مسمّاه تعييناً مطلقاً، أي بغير قيد فـ «الاسم» جنس يشمل المعارف و النكرات و «يعيّن مسمّاه» فصلٌ يخرج النكرات و «مطلقاً» فصل آخر مخرج لما عدا العلم من المعارف فإنّه يعيّن مسمّاه إمّا بقيد لفظي و هو المعرّف بالصّلة و «ال» و المضافِ إليه أو معنوي كاسم الإشارة ـ و هو يعيّن مسمّاه مادام حاضراً ـ و المضمر و هو يعيّن مسمّاه بقيد التكلّم أو الخطاب أو الغيبة.[1]

ذهب المشهور إلى أنّ العلم على قسمين: علم شخص ـ و عرّفوه بالتعريف المتقدّم ـ و علم جنس. و قالوا: إنّ علم الشخص له حكمان: معنوي، و هو أن يراد به واحد بعينه كـ «زيد»؛ و لفظي، كصحّة مجيء الحال بعده، نحو: «جاء زيدٌ ضاحكاً» و منعه من الصرف مع سبب آخر من أسباب منع الصرف، نحو: «هذا أحمدُ» و منع دخول «أل» التعريف عليه؛ فلا تقول: «جاء الزيد».

و علم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فيأتي بعده الحال و يمنع من الصرف مع سبب آخر، نحو: «هذا أسامة مقبلاً»، و لا يدخل عليه «ال» التعريف، فلا

---

١. قال ابن مالك:

اسْـمٌ يُعَيِّنُ المُسـمّىٰ مطلقا   عَـلَمُهُ، كـ «جـعفرٍ» وَ خِـرْنِقا
وَ قَـرَنٍ وَ عَـدَنٍ وَ لاحِـق   وَ شَـذْقَمٍ وَ هَـيْلَةٍ وَ واشِـق

قوله «اسم» مبتدأ و «يعيّن المسمّى» صفة له و «مطلقاً» حال من فاعل «يعيّن» و هو الضمير المستتر و «عَلَمُه» خبر. و يجوز أن يكون مبتدأ مؤخّراً و «اسم يعيّن المسمّى» خبراً مقدّماً و التقدير: علم المسمّى اسم يعيّن المسمّى مطلقاً. و «جعفر»: علم رجلٍ، و «خِرنِق»: علم امرأة، و «قَرَن»: علم قبيلة، و «عَدَن»: علم بلدٍ، و «لاحق»: علم فرس، و «شَذْقَم»: علم جملٍ، و «هَيْلة»: علم شاة، و «واشق»: علم كلب.

تقول: «هذا الأسامة».

و حكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة، من جهة أنّه لا يخصّ واحداً بعينه، فكلّ أسد يصدق عليه أسامة.[١]

المفرد و المركّب

ينقسم العلم باعتبار اللفظ إلى مفرد، نحو: «زيد»، و مركّب و هو على ثلاثة أنواع:

١ ـ المركّب الإضافي، نحو: «عبد الله». و حكمه أن يعربَ الجزء الأوّل بحسب العوامل الداخلة عليه و يجرّ الثاني بالإضافة.

٢ ـ المركّب الإسنادي، و ذلك إذا صارت الجملةُ علماً،[٢] نحو: «تأبّطَ شرّاً». و حكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به، تقول: «جاء تأبّط شرّاً» و «رأيتُ تأبّط شرّاً» و «مررتُ بتأبّط شرّاً».

٣ ـ المركّب المزجي، و هو ما ليس بإضافي و لا إسنادي.[٣] و حكم الجزء الأوّل أن

---

١. أشار ابن مالك إلى علم الجنس بقوله:

وَ وَضَعُوا لبعضِ الأجناسِ عَلَم — كَعَلَمِ الأشخاصِ لفظاً و هْوَ عَم
من ذاك «أمُّ عِـرْيَطٍ» لِـلْعقْرَب — وَ هكـذا «ثُـعالَةٌ» لِـلثُّعْلَب
وَ مِـثْلُهُ «بَـرَّةُ» لِـلمَبَرَّه — كـذا «فَـجارِ» عَـلَمٌ لِـلْفَجْرَه

أي: إنّ علم الجنس يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظيّة، و يشبه النكرة من جهة المعنى، لأنّ مدلوله شايع كمدلول النكرة لا يخصّ واحداً بعينه. فكلّ عقرب يصدق عليه «أمّ عِريَط» و كلّ ثعلب يصدق عليه «ثُعالَة». و علم الجنس يكون للشخص كما تقدّم و يكون للمعنى نحو: «بَرَّة» للمَبَرَّة و «فَجارِ» للفَجْرَة.

و قد يقال: إنّ علم الجنس أيضاً يعيّن مسمّاه تعييناً مطلقاً لأنّه وضع للحقيقة الذهنية كما أُشير باللام في نحو: «اشتر اللحم» إلى الحقيقة الذهنية.

٢. سواء كانت الجملة فعليّة أو اسمية ـ نحو: «زيد منطلق» ـ كما صرّح به جماعة.

قال الأشموني: «و لم يرد من العرب علمٌ منقول من مبتدأ و خبر لكنّه بمقتضى القياس جائز».

٣. و عرّف جماعة من النحويين المركّب المزجي بـ«كلّ اسم حاصل من تركيب كلمتين ليس بينهما نسبة أصلاً، لا في الحال و لا قبل التركيب». و لا يخفى أنّه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر، لأنّ بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف. اللّهمّ إلّا أن يقال بأنّ التعريف ليس ناظراً بنحو «خمسة عشر» إذ يبحث عنه

يفتح آخره، كـ «بَعْلَبَكّ»، إلّا إذا كان ياء فيسكن، كـ «مَعْدِي كَرِبَ» و حكم الجزء الثاني أن يعرب إعرابَ ما لا ينصرف على الأفصح[١] إلّا إذا كان كلمة «ويه» فيبنى على الكسر، كـ «سيبَوَيْهِ»، على الأفصح.[٢]

هذا إذا لم يتضمّن الثاني حرفاً و إلّا بُنيا على الفتح كـ «أحدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عشرَ» إلّا اثنى عشر فإنّ الجزء الأوّل منه معرب كالمثنّى.

المرتجل و المنقول

ينقسم العلم ـ باعتبار أصالته في العلميّة و عدم أصالته ـ إلى مرتجل و منقول.

المرتجل: هو ما وضع من أوّل الأمر علماً و لم يستعمل قبل ذلك في غير العلميّة، نحو: «سُعاد»، علم امرأة.

المنقول: هو ما وضع أوّلاً لغير العلميّة ثمّ نقل إلى العلميّة. و النقل إمّا من مصدر، كـ «فَضْل» أو اسم عين، كـ «أسد» أو صفة، كـ «حارث» أو فعلٍ كـ «شَمّرَ» لفرس أو من جملة، كـ «تأبّط شرّاً». و ذهب بعض النحويين ـ كالسيوطي ـ إلى أنّ من العلم ما ليس بمنقول و لا مرتجل و هو الذي علميّته بالغلبة.

و أجيب بأنّه منقول بوضع تنزيلي، لأنّ غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم.[٣]

في باب العدد، فافهم.

و عرّفه جماعة أُخرى بـ «كلّ اسمين جعلا اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها». قيل: «أي في فتح ما قبلها». و اعترض بأنّه لا يشمل نحو: «معديْ كَرِب».

و أُجيب بأنّه لو جعل وجه التنزيل لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الإعراب الثلاثة و جريان حركات الإعراب و لو محلاً لم يتّجه هذ الاعتراض.

١. و في هذا القسم من المركّب لغات أُخر:

أ: بناء الجزء الثاني على الفتح كالأوّل.

ب: إعراب الجزئين و إضافة الأوّل إلى الثاني و منع صرف الثاني.

ج: إعراب الجزئين و إضافة الأوّل إلى الثاني و صرف الثاني.

٢. و فيه لغتان أُخريان: إعرابه إعراب ما لا ينصرف و بناؤه على الفتح.

٣. قال ابن مالك:

وَ مِــنْهُ مَــنْقُولٌ كَـفَضْلٍ و أَسَـد ... وَ ذُو ارْتِجالٍ كـ«سُعادَ» و «أُدَدَ»

الاسم و الكنية و اللقب

ينقسم العلم باعتبار أن يدلّ على المسمّى فقط أو يقصد به المدح أو الذمّ أيضاً إلى اسمٍ و كنيةٍ و لقبٍ.

الكنية: و هي ما صدّر بـ «أب» أو «أمّ». و زاد المحقّق الرضي‌ؒ: «أو ابن أو بنت». و زاد جماعة: «أو أخ أو أخت أو عمّ أو خال أو خالة».

اللقب: و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ، نحو: «فخر الدين» و «قُفّة».[1]

الاسم: هو ما ليس كنيةً و لا لقباً.

و إذا اجتمع الاسم و اللقب يؤخّر اللّقب.[2] و علّله ابن‌مالك بأنّ اللّقب منقول من اسم غير انسان في الغالب كـ «بَطّة» و «قُفّة»، فلو قدّم لأوهم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي و ذلك مأمون بتأخيره.[3]

قال الصبّان: و يستفاد من هذا التعليل أنّه إذا انتفى ذلك الإيهام ـ كما إذا اشتهر المسمّى باللقب ـ جاز تقديمه. و هو كذلك، نحو قوله تعالى: «المسيحَ عيسى بنَ مريمَ».[4]

و إذا اجتمع اللقب و الكنية، فالّذي ذكروه جواز تقديمه عليها. و قد يقال: «إنّ مقتضى التعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضاً».

وَ جُـمْلَةٌ و مـا بِـمَزْجٍ رُكِّـبا ذا إنْ بِـغَيْرِ «وَيْـهِ» تَـمَّ أُعْـرِبا

وَ شاعَ في الأعلامِ ذو الإضـافَةِ كـ«عَبْدِ شَمْسٍ» وَ «أبي قُحافَه»

١. قال المحقّق الرضي‌ؒ في شرح الكافية (١٣٩/٢): «و الفرق بينه و بين الكنية معنىً أنّ اللقب يُمْدَحُ الملقّب به أو يُذَمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يُعَظَّمُ المُكنّى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها، و قد تكنّى الشخص بالأولاد الّذين له كـ «أبي الحسن» لأمير المؤمنين عليه السلام و قد يكنى في الصغر تفاؤلاً لأن يعيش حتّى يصير له ولد اسمه ذاك». فتأمّل.

٢. هذا إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر و إلّا أُخّر المحكوم به فإذا قيل: «مَنْ فخر الدين؟» فأجبتَ «فخر الدين زيدٌ».

٣. و علّله المحقّق الرضي‌ؒ بأنّ اللقب أشهر؛ لأنّ فيه العلميّة مع شيء آخر من معنى النعت فلو أُتي به أوّلاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

٤. «وَ قولهم إنّا قَتَلْنا المسيحَ عيسى بنَ مريمَ رسولَ اللهِ». النساء (٤): ١٥٧. راجع: **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**: ١٢٨/١.

نعم، تقديمُ الكنية على الاسم و عكسُه سواء.

ثمّ إن كان الاسم و اللقب مفردين وجب عند البصريّين الإضافة، نحو: «هذا سعيدُ كرزٍ». و أجاز الكوفيّون الإتباع. و معلوم على الأوّل أنّ وجوب الإضافة إذا لم يكن مانع منها و إلّا وجب الإتباع، نحو: «جاء الحارثُ كرزٌ».

و إن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركّبين، نحو: «هذا عبدُ اللهِ فخرُ الدّينِ» أو مركباً و مفرداً، نحو: «هذا زيدٌ فخرُ الدّينِ» و «هذا عبدُ اللهِ كُرْزٌ» ـ امتنعت الإضافة و يتبع الثاني للأوّل بدلاً أو بياناً. و يجوز القطع إلى الرفع بإضمار «هو» و إلى النصب بإضمار «أعني».[1]

---

١. فتقول على الإتباع: «جاءني عبدُ اللهِ فخرُ الدينِ» و «رأيت عبدَ اللهِ فخرَ الدينِ» و «مررتُ بعبدِ اللهِ فخرِ الدينِ». و إن شئت قطعت من الرفع إلى النصب و من النصب إلى الرفع و من الجرّ إلى الرفع و النصب.

قال ابن‌مالك:

وَ اسماً أتىٰ و كنيةً و لَقَباً   وَ أَخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبا

قال السيوطي: «المراد بـ«سواه»: «الاسم» كما وجد في بعض النسخ «إن سواها» و صرّح به في التسهيل». و أبقى جماعة من النحويين قول ابن‌مالك «سواه» على عمومه نظراً إلى مقتضى تعليله في منع تقديم اللقب على الاسم.

وَ إنْ يكونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْماً وَ إلّا أتْبِعِ الذي رَدِفْ

(٣)
اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وضع ليدلّ على مسمّاه بإشارة إليه.

و المشار إليه إمّا واحد أو اثنان أو جماعة و كلّ واحد منها إمّا مذكّر و إمّا مؤنث.

فللمفرد المذكّر «ذا». و للمفرد المؤنث «ذي، ذِهْ، ذِهِ، تِي، تِهْ، تِهِ، تا و ذاتُ». و للمثنّى المذكّر «ذانِ» ـ رفعاً ـ و «ذَيْنِ» ـ نصباً و جرّاً ـ و للمثنّى المؤنّث «تانِ» ـ رفعاً ـ و «تَيْنِ» ـ نصباً و جرّاً[1] ـ و للجمع المذكّر و المؤنث «أولاء» عند الحجازيّين و «أولىٰ» عند بني تميم.

مراتب اسم الإشارة

ذهب الجمهور إلى أنّ المشار إليه إمّا قريب أو متوسّط أو بعيد.

فألفاظ الإشارة المتقدّمة ـ من غير زيادة الكاف و اللام ـ تكون للقريب.

و مع زيادة الكاف[2] تكون للمتوسّط، تقول: ذاك، ذانِك أو ذَيْنِك، أولئك، تاكَ،[3] تانِك أو تَيْنِك، أولئك. قال تعالى: «فَذانِك بُرهانانِ مِن رَبِّك».[4]

---

١. يجوز في تثنية «ذا و تا» تشديد النون ـ عوضاً من الياء المحذوفة ـ فتقول: «ذانِّ و تانِّ». و كذلك مع الياء ـ على رأي الكوفيّين ـ فتقول: «ذَيْنِّ و تَيْنِّ».

٢. هي حرف خطاب و تتصرّف تصرّفَ الكاف الاسمية غالباً ليتبيّن بها أحوال المخاطب من الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث، فتفتح للمخاطب و تكسر للمخاطبة و تتّصل بها علامة التثنية و الجمع، فتقول: «ذاكَ و ذاكِ و ذاكما و ذاكم و ذاكنّ». و من غير الغالب أن تفتح في التذكير و تكسر في التأنيث و لا يلحقها علامة التثنية و لا جمع و دون هذا أن تفتح مطلقاً.

٣. هذه الكاف لا تلحق أسماء الإشارة المختصة بالمفردة المؤنثة إلّا ثلاثة منها و هي: «تي، تا، ذي».

٤. القصص (٢٨): ٣٢.

و مع زيادة الكاف و اللام ـ في غير المثنّى ـ و الكاف و تشديد النون[١] ـ في المثنّى ـ تكون للبعيد، تقول: ذلِكَ، ذانّك أو ذَيْنّك، أولالِكَ،[٢] تِلْك، تانّك أو تَيْنّك، أولالِكَ.[٣] قال تعالى: «ذلكَ الكِتابُ لا رَيبَ فيه هدًى للمُتَّقِينَ،»[٤] و «تلك الجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِن عِبادِنا مَن كانَ تَقِيّاً».[٥]

و ذهب جماعة ـ كابن مالك ـ إلى أنّ المشار إليه إمّا قريب أو بعيد،[٦] و قالوا: «إنّ أسماء الإشارة المجرّدة من الكاف و اللام للقريب و المقترنة بهما أو بالكاف وحدها للبعيد».

و تتّصل «ها» التنبيه بأسماء الإشارة المجرّدة من الكاف و اللام كثيراً، نحو: «هذا» و بالمقترنة بالكاف وحدها قليلاً، نحو: «هناك»، و لا تتّصل بالمقترنة باللام، فلا يقال: «هذالك».

اعلم أنّ الألفاظ المتقدّمة تشار بها إلى المكان و غيره، و في كلام العرب ألفاظ تختصّ بالإشارة إلى المكان. فيشار بـ «هُنا» أو «هاهنا» إلى المكان القريب و بـ «هُناكَ» أو «هاهُناكَ» إلى المتوسط و بـ «هُنالِكَ» أو «هَنّا» أو «هِنّا» أو «هَنّتْ» أو «هِنّتْ» أو «ثَمّ» أو «ثَمّةَ» إلى البعيد. قال تعالى: «فَلَيسَ لَه اليَومَ هٰهنا حَمِيمٌ»،[٧] و «هُنالِك دَعا زَكَرِيّا رَبَّهُ».[٨]

---

١. قال المبرّد: «تشديد النون في المثنّى بدل من اللّام». و قال غيره: «إنّ التشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد». و هذا أولى لأنّهم قالوا أيضاً في تثنية الذي و الّتي: «اللّذان و اللّتان» مشدّدتي النون عوضاً من الياء المحذوفة و أيضاً لو كان التشديد عوضاً من اللّام لم يقل: «هذانّ» بالتشديد مع «ها»، كما لا يقال «هذا لك».

٢. و لا يدخل اللام في الجمع في لغة الحجازيين، فلا يقال: «أولاءلك»، بل تقولون: «أولئك».

٣. قال الخضري: «و يضعّف قولَ الجمهور أنّ اللّام تمتنع في المثنى و أولاء فبما ذا يدلّ على البعد حينئذٍ؟ و تشديد النون و المدّ لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضاً. مع أنّ لغة تميم ترك اللام مطلقاً».

٤. البقرة (٢): ٢.
٥. مريم (١٩): ٦٣.

٦. و لا فرق أن يكون البعد قليلاً أو كثيراً.
٧. الحاقّة (٦٩): ٣٥.

٨. آل‌عمران (٣): ٣٨.

و الخلاف في مراتب اسم الإشارة يأتي هنا أيضاً.[١]

---

١. قال ابن‌مالك:

بِذا لِمُفرَدٍ مذكَّرٍ أشِرْ ... بِذي و ذِهْ تِي تا على الأنثى اقْتَصِرْ
وَذانِ تانِ للمُثَنّى المرتَفِعْ ... و في سِواه ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ
وَ بأُولى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطلَقاً ... وَالمَدُّ أولى و لَدَى الْبُعْدِ انْطِقا
بِالكافِ حرفاً دونَ لامٍ أو معه ... وَ اللّامُ إنْ قدّمتَ ها مُمتَنِعَه
وَ بِهُنا أو هاهُنا أشِرْ إلى ... داني المكانِ و بِهِ الْكافَ صِلا
فِي البُعْدِ أوْ بِـ«ثَمَّ» فُهْ أو «هَنّا» ... أو بِـ«هُنالِكَ» انْطِقَنْ أو «هِنّا»

تنبيه:

قال جماعة ـ كالمحقّق الرضي ﷺ و ابن‌مالك ـ: قد يراد بـ«هناك» و «هنالك» و «هَنّا» الزمان، نحو قوله تعالى: «هنالك الوَلايةُ لله الحقّ». (الكهف (١٨): ٤٤). أي: حينئذٍ. و قول الشاعر:

وَ إذا الأُمورُ تَشابَهَتْ وَ تَعاظَمَتْ ... فَهُناكَ يَعْتَرِفُونَ أيْنَ المَفْزَعُ

أي: في وقت تشابه الأُمور. و قول الآخر:

«حَنَّتْ نوارُ و لاتَ هَنّا حَنَّت...»

قالوا: إنّ «لات» مهملة، لتقدّم الخبر و هو «هَنّا» على المبتدأ، و «حَنَّتْ» فعل ماض، قبله «أن» مقدّرة، و المصدر المؤوّل مبتدأ. يعني: اشتاقت نوارُ ـ و هي اسم امرأة ـ و لات في هذا الوقت حنين، أي اشتياق.

(٣)

الموصول[١]

هو اسم وضع ليدلّ على مسمّاه بسبب صلة تذكر بعده و هي جملة أو شبهها، نحو: «جاءني الذي أكرمتُه» و «جاءني الذي في الدار».

الموصول المختصّ و المشترك

الموصول على قسمين: مختصّ و مشترك.

المختصّ: ما يختصّ بالمفرد أو المثنّى أو الجمع و المذكّر أو المؤنث. فللمفرد المذكر «الّذي» و للمفرد المؤنث «الّتي» و لتثنيتهما «اللّذان و اللّتان» ـ رفعاً ـ و «اللّذين و اللّتين» ـ نصباً و جرّاً ـ و لجمع المذكر «الأُلى» و «الّذينَ» و لجمع المؤنث «اللّاتِ و

---

١. المقصود من الموصول هنا هو الموصول الاسمي الذي يكون من المعارف. و هناك قسم آخر من الموصول يسمّى بالموصول الحرفي و هو كلّ حرف أُوّل مع صلته بمصدر و هو: أن، أنّ، لَوْ، ما، كَيْ.

فـ«أنْ» توصل بالفعل المتصرّف ماضياً، نحو: «عجبتُ من أنْ قام زيدٌ» و مضارعاً، نحو: «عجبتُ من أنْ يقومَ زيدٌ» و أمراً، نحو: «كتبتُ إليه بأن قُمْ».

و «أنّ» توصل باسمها و خبرها، نحو: «عجبتُ من أنّ زيداً قائمٌ».

و «لَوْ» توصل بالماضي، نحو: «وددتُ لو قام زيدٌ» و المضارع، نحو: «وددتُ لو يقوم زيدٌ» و أكثر وقوعها بعد ما يفيد التمنّي كـ«ودّ».

و «ما» توصل بالماضي، نحو: «عجبتُ ممّا ضربتَ زيداً» و المضارع، نحو: «عجبتُ ممّا تضربُ زيداً» و بجملة اسميّة، نحو: «عجبتُ ممّا زيدٌ قائمٌ»، و هو قليل.

و تكون مصدرية زمانية، أي يقدّر الزمان قبلها، نحو: «لا أصحَبُكَ ما دُمْتَ مُنطَلِقاً»، أي مدّة دوام انطلاقك، و غيرزمانية كما مثّل.

و «كَيْ» توصل بالمضارع فقط، نحو: «جئتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زيداً».

اللّاتى و اللّاءِ و اللّائي و اللّوائي».[١]

و هذه الألفاظ تستعمل للعاقل و غيره إلّا «الذين» فإنّه يختصّ بالعاقل.[٢]

و أمّا الموصول المشترك فهو ما يستعمل للواحد و المثنى و الجمع مذكّراً و مؤنّثاً بلفظ واحد و ألفاظه ستّة: مَن، ما، أيّ، ال، ذو، ذا.

١ ـ «مَن»: و هي تكون للعاقل غالباً، نحو قوله تعالى: «وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتابِ».[٣] و قد تكون لغيره كما إذا نُزّلَ منزلته، نحو:

أسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ... لَعَلّي إلى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أطيرُ[٤]

أو اجتمع مع العاقل، نحو قوله تعالى: «وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ»[٥] أو اقترن بالعاقل في

---

١. تنبيهات:

الأوّل: قد يشدّد نون «اللّذانِ و اللّتانِ» ـ عوضاً من الياء المحذوفة ـ فيقال: «اللّذانّ و اللّتانّ»، و قد قرىء «وَ اللّذانِّ يَأتِيانِها مِنْكُم». النساء (٤): ١٦. و يجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ و هو مذهب الكوفيّين ـ فيقال: «اللّذَيْنّ و اللّتَيْنّ»، و قد قرىء: «رَبَّنا أرِنا اللّذَيْنّ». فصّلت (٤١): ٢٩.

الثاني: قد يحذف النون من اللّذَيْنِ و اللّتَيْنِ، كقول الشاعر:

أ بَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّذا ... قَتَلا المُلوكَ وَ فَكَّكا الأغلالا

و قول آخر:

هما اللّتا لَو وَلَدَتْ تَميمُ ... لَقيلَ فَخْرٌ لَهُم صَميمُ

الثالث: بعض العرب يقول: «اللّذُونَ» في الرفع، و منه قول الشاعر:

نحنُ اللّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا ... يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا

٢. قال ابن مالك:

مَوصولُ الأسماءِ الذي الأُنْثَى الّتي ... وَ اليا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

بَلْ ما تَليهِ أوْلِهِ العَلامَة ... وَ النونُ إن تُشْدِدْ فَلا مَلامَه

وَ النونُ مِنْ ذَيْنِ و تَيْنِ شُدِّدا ... أيضاً و تعويضٌ بِذاكَ قُصِدا

جَمْعُ الذي الأُلى الّذينَ مطلقا ... وَ بَعضُهم بالواوِ رفعاً نَطَقا

باللاتِ وَ اللّاءِ التي قد جُمِعا ... وَ اللّاءِ كَالّذينَ نَزْراً وَقَعا

٣. الرّعد (١٣): ٤٣.

٤. السِّرب: الجماعة، و القَطا: طائر في حجم الحمام، و الهمزة في «أسِرْبَ» حرف نداء، و هويت بمعنى أحببتُ.

٥. الحجر (١٥): ٢٠.

عموم و أريد التفصيل، كقوله تعالى: «و اللهُ خَلَقَ كلَّ دابَّةٍ مِنْ ماءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ و مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ و مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ».[١]

٢ـ «ما»: و هي تكون لغير العاقل غالباً، نحو قوله تعالى: «ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ و ما عِنْدَ اللهِ باقٍ».[٢] و قد تكون للعاقل كقوله تعالى: «فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ».[٣]

٣ـ «ال»:[٤] و هي تكون للعاقل و غيره، نحو قوله تعالى: «إنَّ المُصَّدِّقِينَ و المُصَّدِّقاتِ»[٥] و قوله تعالى: «وَ السَّقْفِ المَرْفُوعِ * و البَحْرِ المَسْجُورِ».[٦]

٤ـ «ذو»: عند طيّىء، نحو:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي و جدّي وَ بِئري ذُو حَفَرْتُ و ذُو طَوَيْتُ

و تكون للعاقل و غيره.

و المشهور عندهم بناؤها و إفرادها للمذكّر و المؤنث مفرداً و مثنّىً و مجموعاً، تقول: «جاءني ذو قام و ذو قاما...».[٧]

٥ـ «ذا»: و تكون للعاقل و غيره، و شرطها أن تكون مسبوقة بـ «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، و ألّا تكون ملغاة و ذلك بأن تجعل مع «ما» أو «من» كلمة واحدة للاستفهام أو تقدّر زائدة، و ألّا تكون للإشارة، نحو:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ أنَحبٌ فيقضى أم ضلالٌ و باطلٌ[٨]

---

١. النّور (٢٤): ٤٥. ٢. النّحل (١٦): ٩٦. ٣. النساء (٤): ٣.

٤. اعلم أنّ عدّ «ال» من الموصولات الاسميّة مذهب الجمهور. و قال المازني: «إنّها موصول حرفي»، و قال الأخفش: «حرف تعريف».

٥. الحديد (٥٧): ١٨.

٦. الطّور (٥٢): ٥ و ٦.

٧. قال المحقّق الرضي رحمه الله: «في «ذو» الطائيّة أربع لغات: أشهرها عدم تصرّفها مع بنائها، و الثانية: «ذو» للمفرد المذكّر و مثنّاه و مجموعه، و «ذاتُ» للمفرد المؤنث و مثنّاه و مجموعه و الثالثة: و هي كالثانية إلّا أنّه يقال لجمع المؤنث: «ذواتُ» و الرابعة: تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرّفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب. و كلّ هذه اللغات طائيّة». شرح الكافية: ٢/ ٤١ و ٤٢.

٨. النَّحب: النذر. و معنى الشعر: ألا تسئلان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدّنيا؟ أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال و باطل.

بخلاف ما إذا أُلغيت، نحو: «لماذا جئتَ؟» أو كانت للإشارة، نحو: «ما ذا التواني؟».

و لم يشترط الكوفيّون تقدّم «ما» أو «مَنْ» مستدلّين بقول الشاعر:

عَـدَسْ مـا لعبّادٍ عـليكِ إمارةٌ أمِـنْتِ و هـذا تحملينَ طَـليقٌ[١]

و أجيب بأنّ «هذا طَلِيقٌ» جملة اسميّة و «تَحْمِلينَ» حال، أي: محمولاً.

٦ـ«أيّ»: و تكون للعاقل و غيره، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهُمْ هو قائمٌ». و لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف و يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهُمْ هو قائمٌ».

الثاني: أن لا تضاف و لا يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ قائمٌ».

الثالث: أن لا تضاف و يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ هو قائمٌ».

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات.

الرابع: أن تضاف و يحذف صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهُم قائمٌ». و في هذه الحالة تُبْنى على الضمّ، و عليه قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيّاً».[٢]

و بعض النحويين ـ كالخليل و يونس ـ أعْرَبَ «أيّاً» و إن أُضيفت و حذف صدر صلتها و قد قرىء شاذّاً في الآية السابقة بالنصب و أوّلت قراءة الضمّ على الحكاية، أي: «الّذي يُقالُ فيه أيُّهُمْ أشدُّ».

الصّلة و أحكامها

تفتقر الموصولات إلى صلة متأخّرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمّى العائد.

و الصلة إمّا جملة و إمّا شبهها.

١ ـ الجملة، و شرطها أن تكون خبريّة معهودة للمخاطب إلّا في مقام التهويل و التفخيم فيحسن إيهامها. فالمعهودة نحو: «جاء الذي قام أبوه» و المبهمة نحو قوله تعالى: «فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ»[٣] و «فَأَوْحىٰ إِلىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحىٰ».[٤]

---

١. عَدَس: هو في الأصل صوت يزجر به البغل و قد يسمّى البغل به. و تقديره: «يا عدس». و الإمارة: الحكم. و الطليق: مطلق من الحبس.

٢. مريم (١٩): ٦٩.

٣. طه (٢٠): ٧٨.

٤. النّجم (٥٣): ١٠.

٢ ـ شبه الجملة، و هو الظرف و الجارّ و المجرور التامّان،[١] نحو: «جاء الذي عندك» و «جاءفي الدّار» و الصّفة الصريحة، أي: خالصة للوصفيّة،[٢] كاسمي الفاعل و المفعول. و تختصّ هذه بالألف و اللام، نحو: «جاء الضارب زيداً».[٣]

حذف العائد

يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، نحو قوله تعالى: «هُوَ الَّذي فِي السَّماءِ إلٰهٌ»،[٤] أي: هو معبودٌ في السماء. فلا يحذف في نحو: «جاء اللذان قاما»، لأنّه غير مبتدأ و لا في نحو: «جاء الذي هو يقومُ»، لأنّ الخبر غير مفرد فإذا حذف الضمير لم يدلّ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة. و يشترط لحذف العائد في صلة غير «أيّ» أن تطول الصّلة،[٥] فإن لم تطل فالحذف قليل، نحو قول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لا يَنْطِقْ بماسَفَهٌ ... وَ لا يَحِدْ عن سَبيلِ المَجْدِ وَالْكَرَمِ[٦]

أي: بما هو سفه. و أجازه الكوفيون قياساً.

و يجوز حذف العائد المنصوب إن كان متّصلاً و ناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف و اللام، نحو: قوله تعالى: «وَ يَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ و ما تُعْلِنُونَ»[٧] و قول الشاعر:

---

١. بخلاف الناقصتين و هما اللذان لا تتمّ بهما الفائدة. فلا يقال : «جاء الذي اليومَ» و لا «جاء الذي بك».

٢. بخلاف غير الخالصة و هي التي غلبت عليها الاسميّة كـ«أبطَح».

٣. قال ابن‌مالك:

وَ كـلُّها يَـلْزَمُ بَـعدَها صِـلَه ... عـلى ضَـميرٍ لائـقٍ مُشْتَمِلَه
وَ جُملةٌ أو شِبهُهَا الذي وُصِل ... به كـ«مَنْ عِنْدِي الذي ابنُه كُفِل»
وَ صِـفَةٌ صَـريحةٌ صـلةُ ال ... وَ كَونُها بمعربِ الأفعالِ قَلّ

٤. الزخرف (٤٣): ٨٤.

و لا يجوز تقدير «إله» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لخلوّ الصّلة من العائد.

٥. حيث إنّ «أيّ» الموصولة ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً. جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة.

٦. يُعْنَ: يَهْتَمُّ، و «يَحِدْ»: من «حادَ عن الطريقِ» إذا مال و عدل عنه. و هو مجزوم عطفاً على «لا يَنْطِقْ».

٧. التغابن (٦٤): ٤.

ما اللهُ مُوليكَ فَضلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَما لَدَى غيرِهِ نفعٌ و لا ضَرَرُ

أي: الذي الله مُوليكه و معطيكه فضلٌ.

بخلاف «جاء الذي إيّاه أكرمتُ» و «جاء الذي إنّه فاضلٌ» و «جاء الضّاربُه زيدٌ».

و حذف منصوب الفعل كثير و منصوب الوصف قليل.

و يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو قوله تعالى: «فَاقْضِ ما أنتَ قاضٍ»،[١] أي: «قاضيه». بخلاف «جاء الذي أنا غلامُه» و «جاء الذي أنا ضاربُه أمسِ».

و يجوز حذف العائد المجرور بالحرف إذا تعيّن ذلك الحرف،[٢] كما إذا جرّ الموصول أو موصوفه بحرف جرّ مثله في المعنى و تماثل المتعلّقان، نحو: «مررتُ بالّذي مررتَ» و «مررتُ بزيدٍ مررتَ»، أي: به.[٣]

---

١. طه (٢٠): ٧٢.

٢. اشترط التعيّن لأنّه لابدّ بعد حذف المجرور من حذف الجارّ أيضاً فينبغي أن يتعيّن حتّى لا يلتبس بعد الحذف بغيره.

٣. راجع: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﵀ (٢): ٤٢.

قال ابن مالك:

وَ مَنْ وَ ما أيضاً تُساوِي ما ذُكِر ... وَ هكَذا ذُو عِندَ طَيِّئٍ شُهِر
وَ كَالَّتِي أيضاً لَدَيهِم ذاتُ ... وَ مَوضِعَ اللّاتي أتَى ذَواتُ
وَ مِثْلُ ما «ذا» بعدَ ما استفهامِ ... أو مَنْ إذا لَم تُلغَ في الكلامِ
أيٌّ كـ«ما» وَ أعرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ ... وَ صَدْرُ وَصْلِها ضَمِيرٌ انحَذَف
وَ بَعضُهُم أعرَبَ مطلقاً وَ في ... ذا الحذفِ أيّاً غيرُ أيٍّ يَقتَفِي
إنْ يُستَطَلْ وصلٌ وَ إنْ لَمْ يُستَطَلْ ... فالحذفُ نَزْرٌ وَ أبَوا أنْ يُختَزَل
إنْ صَلَحَ الباقِي لِوَصلٍ مُكمِلِ ... وَ الحذفُ عندَهم كَثِيرٌ مُنجَلِي
فِي عائدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انتَصَب ... بفعلٍ أو وصفٍ كـ«مَنْ نَرجُو يَهَب»
كذاكَ حذفُ ما بِوَصفٍ خُفِضا ... كـ«أنتَ قاضٍ» بعدَ أمرٍ مِن قَضَى
كذا الذي جُرَّ بما الموصولُ جَر ... كـ«مُرَّ بالَّذِي مَرَرْتُ فهو بَر»

(۵)

المعرّف بـ «ال»[۱]

تنقسم «ال» المفيدة للتعريف إلى نوعين: عهديّة و جنسيّة.

فالعهديّة إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً، نحو قوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً * فَعَصىٰ فرعونُ الرّسولَ».[۲] أو معهوداً ذهنيّاً، كقوله تعالى: «إذْ هُما فِي الغارِ»،[۳] أو معهوداً حضوريّاً، نحو قوله تعالى: «اليومَ أكْمَلْتُ لكُمْ دِيْنَكُمْ».[۴]

و الجنسيّة إمّا لاستغراق الأفراد و هي التي تخلفها «كلّ» حقيقة، نحو: «إنَّ الإنْسانَ لَفِي خُسْرٍ * إلّاالَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ»،[۵] أو لاستغراق خصائص الأفراد و هي التي تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «أنتَ الرّجلُ عِلماً»، أي: كلّ رجل من جهة العلم، أو لتعريف الماهية و هي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقة و لا مجازاً، نحو قوله تعالى: «وَ جَعَلْنا مِنَ الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ».[۶]

---

۱. اعلم أنّ «ال» إمّا اسميّة أو حرفيّة. فالاسميّة هي الموصولة و تقدّمت. و الحرفيّة إمّا مفيدة للتعريف، نحو: «جاءني الرجل» أو زائدة، نحو قول الشاعر:

رأيــــتُكَ لمّـــا أنْ عــرفْتَ وجــوهَنا   صددتَ و طبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

و قد تدخل «ال» على العلم المنقول للمح أصله، كالحارث، و هـذا سـماعي، فـلا يـجوز فـي نـحو: «محمّد». و ذهب جماعة من النحويين إلى أنّها زائدة لعدم إفادتها التعريف.

۲. المزّمّل (۷۳): ۱۵ و ۱۶.   ۳. التوبة (۹): ۴۰.   ۴. المائدة (۵): ۳.

۵. العصر (۱۰۳): ۲ و ۳.

۶. الأنبياء (۲۱): ۳۰.

قال ابن مالك:

الْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيه: «النَّمط»

اختلفوا في «ال التعريف»: هل هي بجملتها حرف تـعريف أو اللّام وحـدها؟ فـالخليل عـلى الأوّل و الجمهور على الثاني. و إذا أردت تعريف «نَمَط»، فقل فيه: «النمط».

(٦)
المضاف إلى معرفة

إذا أضيفت نكرة إلى معرفة ـ إضافة معنويّة ـ صارت معرفة، نحو: «كتابي». و تفصيل البحث في باب الإضافة.

وَ قــد تُـزادُ لازماً كَـاللاتِ　　و الآنَ و الذيــن ثُـمّ اللّاتــي
وَ لاضـطِرارٍ كَـبناتِ الأوبـرِ　　كذا و طِبْتَ النفسَ يا قيسُ السَّري

يريد: أنّ «ال» قد تكون زائدة و هي على نوعين: لازمة و غير لازمة.

فاللّازمة كـ«اللّاتِ» و هو اسم صنم كان بمكّة و «الآنَ» و هو اسم للزمان الحاضر و كـالموصولات التي دخلت عليها «ال» نحو: «الّذين» و «اللّاتي».

و غير اللّازمة، كـ«بنات الأوبر» في قول الشاعر:

وَ لَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً و عَساقِلا　　وَ لَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأوْبَر

أراد به: «بناتِ أوبرٍ» و هو علمٌ لضرب من الكَمْأة.

وَ مثل: «وَ طبتَ النفسَ» في قول الشاعر:

رأيـتُكَ لمّـا أنْ عـرفْتَ وجـوهَنا　　صددتَ و طبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

أراد: «نفساً»، فـ«ال» زائدة في التمييز بناء على أنّه لا يكون إلّا نكرة.

ثمّ قال ابن‌مالك:

وَ بعضُ الأعلامِ عليه دخلا　　لِلَمْحِ ما قد كان عنه نُقِلا
كَالفَضْلِ و الحارثِ و النُّعمانِ　　فَذِكْرُ ذا و حذفُه سيّانِ

يريد: أنّ بعض الأعلام المنقولة دخل عليه «ال» للمح أصله، كالفضل و... فذكر «ألْ» و حذفه سيّان بالنسبة إلى التعريف.

وَ قد يصيرُ علماً بالغلبه　　مضافٌ أو مصحوبُ الْ كَالعَقَبه
وَ حذفُ الْ ذي إن تُنادِ أو تُضِفْ　　أوْجِبْ و في غيرِهما قد تَنْحَذِف

يريد: أنّ المضاف أو مصحوب ال قد يصير علماً بالغلبة، كـ«ابن عبّاس» لعبد الله بن عبّاس و «العَقَبَة» وهي في الأصل اسم لكلّ طريقٍ صاعدٍ في الجبل ثمّ اختصّ بعقبة مِنىً التي تضاف إليها الجمرة فيقال: «جمرة العقبة».

ثمّ الذي صار علماً بغلبة الإضافة، فإنّ الإضافة لا تفارقه في نداء و غيره. أمّا «ال» هذه فإنّها زائدة لازمة إلّا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: «يا أعشى» و «هذه مدينة الرسول ﷺ». و قد تحذف في غيرهما بقلّة، نحو: «هذا عيوق طالعاً».

المبتدأ و الخبر

المبتدأ: اسم مجرّد من العوامل اللفظيّة غير المزيدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به.[1]

فالاسم يعمّ الصريح، نحو: «اللهُ ربُّنا» و المؤوّل، نحو قوله تعالى: «وَ أنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ».[2] و لفظ «مجرّد من العوامل اللفظيّة» يخرج نحو الفاعل و اسم «كان». و لفظ «غير المزيدة» يدخل نحو: «بحسبك درهم» و «هَلْ مِنْ خالقٍ غيرُ اللهِ».[3] و لفظ «مخبراً عنه» يخرج أسماء الأفعال. و تقييد الوصف بكونه رافعاً لمكتفىً به يخرج نحو: «قائم» من «أ قائم أبوه زيد».

و ذهب البصريّون ـ إلّا الأخفش ـ إلى أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلّا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، نحو: «أ قائمٌ الزيدانِ» و «ما قائمٌ الزيدان».

و ذهب الأخفش و الكوفيّون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا نحو: «قائمٌ الزيدانِ». فـ«قائمٌ» مبتدأ و «الزيدانِ» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ثمّ إنّ الوصف مع ما بعده إمّا أن يتطابقا إفراداً و تثنية و جمعاً أو لا يتطابقا.

فإن تطابقا إفراداً، نحو: «أ قائمٌ زيدٌ» جاز فيه وجهان. أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، و الثاني: أن يكون الوصف خبراً مقدماً و ما بعده مبتدأ مؤخّراً.

و إن تطابقا تثنية، نحو: «أ قائمانِ الزيدانِ» أو جمعاً، نحو: «أ قائمونَ الزيدونَ» فالوصف خبر مقدّم و ما بعده مبتدأ مؤخّر.

---

١. سواء كان ظاهراً، نحو: «أقائم الزيدان؟» أو ضميراً منفصلاً، نحو قول الشاعر:

خَليلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أنتما إذا لَمْ تكونا لي عَلى مَنْ أُقاطِعُ

٢. البقرة (٢): ١٨٤. ٣. فاطر (٣٥): ٣.

و إن لم يتطابقا ـ نحو: «أ قائمٌ الزيدانِ» و «أ قائمٌ الزيدونَ» ـ فالوصف مبتدأ و ما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر. أمّا نحو: «أ قائمانِ زيدٌ» و «أ قائمونَ زيدٌ» فممتنع.[1]

و الخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف، نحو: «زيد قائمٌ». فخرج فاعلُ الفعل ـ فإنّه ليس مع المبتدأ ـ و فاعلُ الوصف.

رافع المبتدأ و الخبر

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ و الخبر يترافعان، أي: كلّ منهما يرفع الآخر.

و ذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، و هو كون الاسم مجرّداً عن العوامل اللفظية غير المزيدة. و أمّا الخبر فاختلفوا فيه:

فقيل: «إنّه يرتفع بالابتداء أيضاً».

و قيل: «إنّه يرتفع بالابتداء و المبتدأ معاً».

و قيل: «إنّه يرتفع بالمبتدأ».[2]

أقسام الخبر

ينقسم الخبر إلى مفرد[3] و جملة.

---

١. قال ابن مالك:

مــبتدأٌ زَيْـدٌ وَ عــاذِرٌ خَـبَر ... إن قلتَ: «زيدٌ عاذرٌ مَن اعْتَذَر»

وَ أوّلٌ مــــبتدأٌ وَ الثـــاني ... فاعلٌ أغْنىٰ فِـي «أسـارٍ ذانِ»

وَ قِسْ وَ كاسْتِفْهامٍ النفيُ وَ قَـدْ ... يَجُوزُ نحوُ «فائزٌ أولُو الرَّشَـد»

وَ الثاني مبتدأ وَ ذا الوصفُ خَبَر ... إنْ في سِوَى الإفرادِ طِبْقاً اسْتَقَر

٢. قال ابن مالك:

وَ رَفَــعُوا مــبتدأً بــالابتدا ... كــذاك رفــعُ خــبرٍ بــالمبتدا

وَ الخبرُ الجـزءُ المُـتِمُّ الفـائده ... كـ«اللهُ برٌّ وَ الأيادي شـاهِدَه»

٣. المراد بالمفرد ما للعوامل تسلّط على لفظه، فيشمل ما لا معمول له، كـ«هذا زيدٌ»، و ما عمل الجرّ، كـ«زيدٌ غلامُ عمرٍو»، أو الرفع، كـ«زيدٌ قائمٌ أبوه» أو النصب كـ«هذا ضاربٌ أبوه عمراً».

و المفرد إمّا جامد أو مشتق.[١]

فإن كان جامداً فمذهب البصريّين أنّه لا يتحمّل ضمير المبتدأ، نحو: «هذا أخوك»، إلّا إذا أوّل بمشتقّ، نحو: «هذا أسد»، أي: شجاع. و ذهب الكوفيّون إلى أنّه يتحمّله و إن لم يؤوّل بالمشتق.

و إن كان مشتقّاً يتحمّل ضمير المبتدأ عند الجميع، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، إلّا إذا رفع الظاهر، نحو: «زيد قائمٌ أبواه».

ثمّ إنّ الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريّين سواء أمِن اللبس، نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربُها هو» أو لم يؤمن، نحو: «زيدٌ بكرٌ ضاربُهُ هو». و أجاز الكوفيّون الاستتار إذا أُمن اللبس.

أمّا الجملة الواقعة خبراً فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، كما في ضمير الشأن، نحو قوله تعالى: «قُلْ هو اللهُ أحدٌ».[٢] و إن لم تكن كذلك فلا بدّ من رابطٍ يربطها بالمبتدأ. و الروابط الّتي ذكروها كثيرة، منها ما يلي:

١ ـ الضمير الراجع إلى المبتدأ، سواء كان مذكوراً، نحو: «زيدٌ ضربتُهُ» أو محذوفاً، نحو: «السّمنُ منوانِ بدرهمٍ»، أي: منه.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: «وَ لباسُ التَّقوىٰ ذلك خيرٌ».[٣]

٣ ـ إعادة المبتدأ، كقوله تعالى: «الحاقّةُ * ما الحاقّةُ».[٤]

٤ ـ «ال» النائبة عن الضمير، و هو قول الكوفيّين و طائفة من البصريين، نحو قوله تعالى: «وَ أمّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ و نَهَى النَّفسَ عَنِ الهَوىٰ * فإنَّ الجَنَّةَ هي المَأوىٰ»،[٥] و

---

١. قال الخضري: «المشتقّ ما يصاغ من المصدر للدلالة على متّصف به، كما هو اصطلاح النحويين. أمّا عند الصرفيّين فهو ما دلّ على حدث و ذات و إن لم تتّصف به، فيشمل أسماء الزمان و المكان و الآلة و ليست مرادة هنا».

٢. الإخلاص (١١٢): ١.

و مثّل ابن‌مالك لهذا القسم بـ«نطقي اللهُ حسبي». و التحقيق أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو قوله ﷺ: «لا حَولَ وَ لا قُوَّةَ إلّا باللهِ، كَنْزٌ من كُنُوزِ الجَنَّةِ». (بحارالأنوار: ٢٧٤/٩٠).

٣. الأعراف (٧): ٢٦.

٤. الحاقّة (٦٩): ١ و ٢.

٥. النازعات (٧٩): ٤٠ و ٤١.

الأصل: «مأواه». و قال المانعون: «إنّ التقدير: هي المأوى له».[١]

ثمّ إنّ الخبر قد يكون ظرفاً، كقوله تعالى: «وَ الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ»[٢] أو جارّاً و مجروراً، نحو: «الحمدُ للهِ».[٣] و جمهور النحويين على أنّه يتعلّق بمحذوف وجوباً، تقديره «كائن» أو «استقرّ»،[٤] على خلاف في ذلك.[٥]

قال السيوطي: و شذّ التصريح بهذا المتعلّق في قول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ وَ إنْ يَهُنْ ... فأنتَ لَدى بُحبُوحَةِ الهُونِ كائنُ[٦]

اعلم أنّ ظرف المكان يقع خبراً عن الذات، نحو: «زيدٌ عندَكَ» و عن المعنى، نحو: «القتالُ عندَك». أمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى، منصوباً أو مجروراً بـ «في»، نحو: «القتالُ يومَ الجمعةِ» أو «في يومِ الجمعةِ»؛ و لا يقع ـ على المشهور ـ خبراً عن الذات، و ما ورد من ذلك فمؤوّل على حذف مضاف، نحو: «اليومَ خمرٌ» أي: شربُ خمرٍ. و أجازه بعض المتأخّرين ـ كابن مالك ـ بشرط الفائدة، كما لو كان المبتدأ عامّاً و الزمان خاصّاً، نحو: «نحن في شهرِ كذا».[٧]

١. قال ابن مالك:

وَ مُفرداً يأتي و يأتي جُملَه ... حاويةً مَعنَى الذي سِيقَتْ لَه
وَ إن تكُنْ إيّاه معنىً اكتفى ... بها كـ «نُطقِي اللهُ حَسْبِي و كَفَى»
وَ المفردُ الجامدُ فارغٌ و إنْ ... يُشتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَميرٍ مُستَكِن
وَ أبرِزَنْهُ مُطلَقاً حَيثُ تَلا ... ما ليسَ معناهُ لهُ مُحَصَّلا

٢. الأنفال (٨): ٤٢. ٣. الفاتحة (١): ٢.

٤. و كذا ما شابههما في المعنى، كـ «ثابت» و «وجد».

٥. قال ابن مالك:

وَ أخبَرُوا بِظرفٍ أوْ بحرفِ جَر ... ناوِينَ معنى كائنٍ أوِ استقَر

قال الأخفش و الفارسي و الزمخشري: تقديره: «كان أو استقرّ»، و حجّتهم أنّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف و محلّ المجرور، و الأصل في العامل أن يكون فعلاً. و ذهب جمهور البصريّين إلى أنّ تقديره «كائن» أو «مستقرّ»، و حجّتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، و الأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً. فتأمّل.

٦. البُحبُوحة: الوسط. الهُون: الذُّلّ.

٧. قال ابن مالك:

وَ لا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرا ... عَنْ جُثّةٍ وَ إن يُفِدْ فأخبِرا

الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة و لا يكون نكرة إلّا إذا أفادت. و تحصل الفائدة بأمورٍ نذكر أهمّها:[١]

١ ـ أن يكون الخبر ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، نحو قوله تعالى: «وَ لَدَيْنا مَزِيدٌ»،[٢] و «لِكلِّ أجَلٍ كتابٌ».[٣]

و ألْحَقَ بهما ابن‌مالك في شرح التسهيل الجملةَ، نحو: «قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ».

و شرط الخبر في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كلّ من المجرور و ما أُضيف إليه الظرف و المسند إليه في الجملة صالحاً للابتداء، فلا يجوز: «في دارٍ رجلٌ» لعدم الفائدة.

قالوا: «و يشترط التقديم أيضاً، فلا يجوز «رجلٌ في الدارِ».

قال ابن‌هشام: «الصواب أن يقال: إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهّم الصفة، و اشتراطه هنا يوهم أنّ له مدخلاً في التخصيص».

٢ ـ أن تدلّ النكرة بنفسها على العموم، نحو: «كلٌّ يَمُوتُ».

٣ ـ أن تكون النكرة مسبوقة بنفيٍ أو استفهام، نحو: «ما أحدٌ أغْيَرُ من اللهِ» و قوله تعالى «أ إلهٌ مع اللهِ».[٤]

٤ ـ أن توصف النكرة، إمّا لفظاً، نحو قوله تعالى: «وَ لَعَبْدٌ مُؤمِنٌ خيرٌ مِن مُشْرِكٍ»،[٥] أو تقديراً، نحو قوله تعالى: «و طائفةٌ قد أهَمَّتْهُم أنْفُسُهُمْ»،[٦] أي: «و طائفة من غيركم» بدليل ما قبله، أو معنىً، نحو: «رُجَيلٌ جاءَ»، أي: «رجل صغير جاء».

٥ ـ أن تكون النكرة عاملة، إمّا رفعاً، نحو: «قائمٌ الزيدانِ» عند من أجازه، أو نصباً، نحو: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ و نهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ»، أو جرّاً،[٧] نحو: «عملُ برٍّ يَزِينُ».

٦ ـ العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو: «رجلٌ و امرأة

---

١. لم يُعَوِّلْ المتقدّمون في ضابط جواز الابتداء بالنكرة إلّا على حصول الفائدة. و رأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ أحدٍ يهتدي إلى موارد الفائدة فلذلك تتبّعوا تلك الموارد.

٢. ق (٥٠): ٣٥. ٣. الرّعد (١٣): ٣٨. ٤. النّمل (٢٧): ٦٠.

٥. البقرة (٢): ٢٢١. ٦. آل‌عمران (٣): ١٥٤.

٧. إذا قلنا بأنّ المضاف عامل في المضاف إليه، و إلّا فنقول: «و من المسوّغات أن تكون النكرة مضافة».

عالمة جاءا» و قوله تعالى: «قَولٌ مَعروفٌ و مَغفِرةٌ خَيرٌ مِن صَدَقَةٍ يَتبَعُها أذًى».[١]

٧ ـ أن تكون النكرة دعاءً، كقوله تعالى: «سلامٌ على إبراهيم»،[٢] و «وَيلٌ لِلمُطَفِّفِينَ»،[٣] أو فيها معنى التعجّب، نحو: «عجبٌ لزيدٍ».

٨ ـ أن تقع في أوّل الجملة الحاليّة، نحو: «قطعتُ الصحراءَ و دليلٌ يَهْدِينِى» أو بعد إذا الفجائية، نحو: «خرجتُ فإذا أسدٌ بالبابِ».

٩ ـ أن تكون محصورة، نحو: «إنّما قائمٌ رجلٌ».

١٠ ـ أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: «بقرةٌ تَكَلّمَتْ».[٤]

حالات الخبر

للخبر ثلاث حالات:

الحالة الأولى: التأخير، و هو الأصل؛ لأنّه وصف في المعنى للمبتدأ فحقّه التأخير. و يجب في مواضع، أهمّها:

١ـ أن يكون كلّ من المبتدأ و الخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ و لا قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر، نحو: «زيدٌ أخُوكَ» و «أفضلُ من زيدٍ أفضلُ من بكرٍ». فإن وجد قرينة جاز تقديم الخبر، نحو: قول الشاعر:

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وَ بَناتُنا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

فقوله «بنونا» خبر مقدّم و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخّر، لأنّ المراد الحكم على بني أبنائهم بأنّهم كبنيهم و ليس المراد الحكم على بنيهم بأنّهم كبني أبنائهم.

٢ـ أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو: «زيد قام». و لا يجوز التقديم لالتباس المبتدأ بالفاعل. فإن كان الفعل رافعاً لظاهرٍ، نحو: «زيدٌ قامَ أبوه» أو

---

١. البقرة (٢): ٢٦٣. ٢. الصافّات (٣٧): ١٠٩. ٣. المطفّفين (٨٣): ١.

٤. قال ابن مالك:

وَ لا يجوزُ الابتدا بالنكرة ... ما لم تُفِدْ كـ«عِنْدَ زيدٍ نَمِرَه»
وَ هَلْ فَتًى فيكم؟ فما خِلٌّ لنا ... وَ رجلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا
وَ رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ وَ عَمَلْ ... بِرٌّ يَزِينُ وَ لْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ

ضمير مستتر، نحو: «أخواك قاما»، جاز التقديم.

٣ـ أن يكون الخبر محصوراً، نحو: «إنّما زيدٌ شاعرٌ» و «ما زيدٌ شاعرٌ». و لا يجوز التقديم لئلّا يتوهّم عكس المقصود.

٤ـ أن يكون المبتدأ مستحقّاً للتصدير، إمّا بنفسه، نحو: «مَنْ في الدار؟» أو بغيره، إمّا متقدّماً عليه، نحو: «لزيدٌ قائمٌ» أو متأخّراً عنه، نحو: «غلامُ من في الدار».[١]

الحالة الثانية: التقديم، و يجب في مواضع، أهمّها:

١ـ أن يكون التأخير موجباً للبس، نحو: «في الدار رجلٌ» و «عندك مال» و «قصدكَ غلامُهُ رجلٌ» إذ لو تأخّر الخبر فيها لتوهّم أنّه صفة.[٢]

٢ـ أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو: «ما لنا إلّا اتّباعُ أحمدَ» و «إنّما عندَك زيدٌ». و لا يجوز التأخير لئلّا يتوهّم عكس المقصود.

٣ـ أن يكون الخبر مستحقّاً للتصدير، إمّا بنفسه، نحو: «أينَ زيدٌ؟» أو بغيره، نحو: «صبيحةَ أيّ يومٍ سَفَرُكَ؟».

٤ـ أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: «في الدارِ صاحبُها».[٣]

---

١. قال ابن مالك:

وَ الأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرا ... وَ جَوَّزُوا التَّقديمَ إذْ لا ضَرَرا
فَامْنَعْه حينَ يَسْتَوِي الجُزءانِ ... عُرفاً وَ نُكراً عادِمَي بيانِ
كَذا إذا ما الفِعلُ كانَ الخَبَرا ... أو قُصِدَ استعمالُه مُنْحَصِرا
أو كانَ مُسْنَداً لِذِي لامِ ابتدا ... أو لازِمِ الصَّدرِ كـ«مَنْ لِي مُنْجِدا؟»

٢. لأنّه نكرة محضة و حاجة النكرة إلى التخصيص ـ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها ـ آكد من حاجتها إلى الخبر، و لهذا لو كانت النكرة مختصّة جاز تقديمها، نحو قوله تعالى: «وَ أجلٌ مُسَمًّى عندَه». الأنعام (٦): ٢.

٣. قال ابن مالك:

و نحوُ «عِندي دِرهمٌ» وَ «لِي وَطَر» ... مُلتَزَمٌ فيه تَقَدُّمُ الخَبَر
كَذا إذا عادَ عَلَيه مُضمَر ... مِمّا بِه عَنه مُبِيناً يُخبَر
كَذا إذا يَسْتَوجِبُ التَّصديرا ... كـ«أينَ مَنْ عَلِمْتَه نَصيرا»
وَ خَبَرَ المَحصورِ قَدِّمْ أبَدا ... كـ«ما لَنا إلّا اتّباعُ أحمدا»

الحالة الثالثة: جواز التقديم و التأخير، و ذلك فيما فقد فيه موجبهما، كقولك: «زيدٌ قائمٌ»، فيترجّح تأخيره على الأصل و يجوز تقديمه لعدم المانع.

حذف المبتدأ و الخبر

يحذف كلّ من المبتدأ و الخبر إذا دلّ عليه دليل، جوازاً أو وجوباً.

فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال: «كيف زيدٌ؟»، فتقول: «صحيحٌ»، أي: «هو صحيح».

و مثال حذف الخبر جوازاً أن يقال: «مَنْ عندک؟»، فتقول: «زيدٌ»، أي: «زيدٌ عندي».

و قد يحذف الجزءان، نحو: «نَعَمْ» في جواب: «أ زيدٌ قائمٌ»، إذ التقدير: «نَعَمْ، زيدٌ قائمٌ». سئل عن الصادق‌؈: «المؤمِنُونَ مِنْ طِينَةِ الأنبياءِ؟»، قال: نعم.[1]

و يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع:

١ ـ إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع، کـ «مررتُ بزيدٍ الكريمُ»، و التقدير: «هو الكريمُ».

٢ ـ إذا أُخبر عنه بمخصوص «نِعْمَ» أو «بئس»، نحو: «نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ»، و التقدير: «هو زيدٌ».

٣ ـ إذا أُخبر عنه بمصدرٍ جيء به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ»،[2] و التقدير: «فصبري صبرٌ جميلٌ».

۴ ـ إذا أُخبر عنه بصريح القسم، نحو: «في ذِمّتي لأفْعَلَنّ».

و يحذف الخبر وجوباً في مواضع:

١ ـ أن يكون الخبر كَوْناً مطلقاً و المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، نحو: «لولا عليٌّ لهَلَكَ عمرُ»،[3] أي: «لولا عليٌّ موجودٌ...».

---

١. الكافي (٢): ٥.

قال ابن مالك:

وَ حَذفُ ما يُعلَمُ جائزٌ كما ... تقولُ: «زيدٌ»، بعدَ «مَن عندكما؟»

وَ في جوابِ «كيفَ زيدٌ؟» قُلْ: دَنِف ... فَزيدٌ استُغْنِيَ عنه إذ عُرِف

٢. يوسف (١٢): ١٨.

٣. قالها عمر بن الخطّاب في مواضع متعدّدة. راجع: مسند زيد بن علي: ٣٣٥، شرح الأزهار، لأحمد

فلو كان كَوْناً مقيّداً وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك: «لولا زيدٌ مُحْسنٌ إليّ ما أتَيْتُ» و جاز الوجهان إن وجد الدليل كما لو يقال: «هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليك؟» فتقول: «لولا زيدٌ لهلكتُ»، أي: «لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليّ لَهَلَكْتُ».

٢ ـ أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنّ» و التقدير: «لَعَمْرُك قَسَمِي...». فإن لم يكن صريحاً في القسم جاز إثبات الخبر و حذفه فيقال: «عهدُ اللهِ لأفْعَلَنّ» و «عهدُ اللهِ عَلَيّ لأفْعَلَنّ».

٣ ـ أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو تكون بمعنى «مع»، نحو: «كلُّ رجلٍ و ضَيْعَتُهُ»، فـ «كلّ» مبتدأ و «ضيعته» ـ أي حرفته ـ معطوف على «كلّ» و الخبر محذوف و التقدير: «كلُّ رجلٍ و ضيعتُه مقترنانِ».[1]

٤ ـ أن يكون المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر و بعده حال لا تصلح أن تكون خبراً؛ فالمصدر نحو: «ضربي زيداً قائماً»، فـ «قائماً» حال سدّت مسدّ الخبر المحذوف وجوباً و الأصل: «ضربي زيداً حاصل إذا ـ أو إذ ـ كان قائماً». فحذف «حاصل» ثمّ الظرف.

و المضاف إلى المصدر نحو: «أكثرُ شربي السّويقَ ملتوتاً»، فـ«ملتوتاً» حال سدّت مسدّ الخبر، و تقديره كما تقدّم.

و خرج بتقييد الحال بعدم صلاحيّتها للخبريّة ما يصلح لها فالرفع فيه واجب نحو: «ضربي زيداً شديدٌ».[2]

المرتضى: ٤/ ٣٤٦، المناقب للخوارزمي: ٤٨، الاستيعاب: ٣/ ٣٩، تفسير النيسابوري في سورة الأحقاف، شرح الجامع الصغير، للشيخ محمّد الحنفي: ٤١٧، هامش السراج المنير. تذكرة السبط: ٨٧، مطالب السئول: ١٣، فيض القدير: ٤/ ٣٥٧.

١. عبّر جماعة من النحويّين «بواو هي نصّ في المعيّة». قال الخضري: «و المراد أنّها ظاهرة فيها، لأنّ الواو في «كلّ رجل و ضيعته» تحتمل مجرّد العطف أيضاً، كأن يقال: «كلّ رجل و ضيعته مخلوقان»، لكنّها ظاهرة في المعيّة بسبب أنّ الصنعة تلازم الصانع، فالمعيّة ليست من مجرّد الواو بل مع المعطوف». حاشية الخضري: ٢٠٥/١.

٢. قال ابن مالك:

وَ بعدَ لولا غالباً حذفُ الخَبَر   حَتْمٌ وَ فِي نَصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَر
وَ بعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفهومَ مَع   كَمِثلِ «كلُّ صانِعٍ وَ ما صَنَع»

تعدّد الخبر

اختلف النحويون في جواز تعدّد الخبر، نحو: «زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ»؛ فذهب قوم ـ كابن مالك ـ إلى الجواز سواء كان الخبران في معنى خبر واحد، نحو: «هذا حلو حامضٌ» أي: «مُزٌّ»، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأوّل.[١] و ذهب بعضهم إلى أنّه لا يتعدّد الخبر إلّا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: «و هو الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرشِ المَجِيدُ».[٢]

و زعم بعضهم أنّه لا يتعدّد الخبر إلّا إذا كانا مفردين أو جملتين نحو: «زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ» و «زيدٌ قامَ ضَحِكَ».

اقتران الخبر بالفاء

تدخل الفاء في الخبر جوازاً في موضعين:

١ ـ إذا كان المبتدأ موصولاً عامّاً وقعت صلته جملة فعليّة مستقبلة المعنى أو ظرفاً أو جارّاً مع مجروره نحو: «الّذي يأتيني ـ أو في الدارِ أو عندَك ـ فله درهمٌ». و أجاز بعضهم دخول الفاء في الخبر مع الماضي أيضاً نحو: «الّذي زارَنا أمسِ فَلَه كذا». و استدلّ بقوله تعالى: «وَ ما أصابَكُم يَومَ التَقَى الجَمْعانِ فَبِإذْنِ اللهِ».[٣] و أوّل على معنى «و ما يتبيّن إصابته إيّاكم...».

٢ ـ إذا كان المبتدأ نكرة عامّة موصوفة بأحد الثلاثة، نحو: «رجلٌ سيأتي ـ أو في الدارِ أو عندَك ـ فَلَه درهمٌ».

وَ قبلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرا ... عَن الذي خَبَرُه قد أُضْمِرا
كَـ«ضَربِيَ العبدَ مُسِيئاً» وَ «أتمّ ... تَبيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطاً بالحِكَم»

١. قال ابن مالك:

وَ أخبَرُوا باثنَينِ أو بِأكثَرا ... عَنْ واحدٍ كـ«هُم سَراةٌ شُعَرا»

٢. البروج (٨٥): ١۴ و ١۵. ٣. آل عمران (٣): ١۶۶.

نواسخ الابتداء

تدخل على المبتدأ و الخبر أفعال و حروف تسمّى النواسخ. و هي:

١ ـ الأفعال الناقصة

٢ ـ الحروف المشبّهة بـ «ليس»

٣ ـ أفعال المقاربة

٤ ـ الحروف المشبّهة بالفعل

٥ ـ لا التي لنفي الجنس

٦ ـ ظنّ و أخواتها.

(١)
الأفعال الناقصة

و هي: كانَ، أمسىٰ، أصْبَحَ، أضحىٰ، ظَلَّ، باتَ، صارَ، ليسَ، زالَ، بَرِحَ، فَتِىءَ، انفكَّ و دامَ. فترفع المبتدأ و يسمّى اسماً لها و تنصب الخبر و يسمّى خبراً لها.

و هذه الأفعال ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يعمل هذا العمل بلا شرط و هو كان و ليس و ما بينهما، نحو قوله تعالى: «وَ كانَ رَبُّكَ قَدِيراً».[١]

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، و هو أربعة: زالَ، بَرِحَ، فَتِىءَ، انْفَكَّ، نحو قوله تعالى: «وَ لا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ»،[٢] و قول الشاعر:

صاحِ شَمِّرْ و لا تَزَلْ ذاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَــنِسْيانُهُ ضَـلالٌ مُـبِينٌ[٣]

و قولك: «لا يزالُ اللهُ مُحْسِناً إليكَ».

و يشترط في «زال» شرط آخر و هو أن يكون مضارعها «يزال» لا التي مضارعها «يزول» أو «يزيل»، لأنّ الأوّل فعل تامّ قاصر بمعنى الذهاب و الانتقال، و الثاني فعل تامّ متعدّ بمعنى «ماز».

الثالث: ما يعمل بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية،[٤] و هو «دام»، نحو قوله تعالى: «وَ أَوْصانِي بِالصَّلاةِ و الزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيّاً»،[٥] أي: مدّة دوامي حيّاً.[٦]

---

١. الفرقان (٢٥): ٥٤. ٢. هود (١١): ١١٨.

٣. صاحِ: منادىً حذف منه حرف النداء، و هو مرخّم ترخيماً غير قياسيّ، أي: يا صاحبي. شَمِّرْ: إجْتَهِدْ.

٤. سمّيت مصدريّة لأنّها تقدّر مع ما بعدها بالمصدر و سمّيت ظرفيّة لنيابتها عن الظرف و هو المدّة.

٥. مريم (١٩): ٣١.

٦. قال ابن مالك ـ بعد بيان عمل «كان» من رفع الاسم و نصب الخبر ـ:

معنى هذه الأفعال

معنى «كان» اتّصاف المخبر عنه بالخبر في زمان صيغتها. و معنى «ظلّ» اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً. و معنى «بات» اتّصافه به ليلاً. و معنى «أضبح، أضحىٰ، أمسىٰ» اتّصافه به في الصباح و الضّحىٰ و المساء. و معنى «ليس» النفي، و هي عند الإطلاق لنفى الحال و عند التقييد بزمن على حسبه. و معنى «ما زال» و أخواتها ملازمة الخبرِ المُخْبَرَ عنه على حسب ما يقتضيه الحال. و «مادام» لتعيين أمر بمدّة اتّصاف المخبر عنه بالخبر.

كلّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّة، أي: مستغنية بمرفوعها، إلّا «فتىء» و «زال» ـ التي مضارعها «يزال» ـ و «ليس».

و مثال ذلك قوله تعالى: «وَ إِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ»،[١] أي: «و إنْ وُجِدَ ذُو عسرةٍ...»، و قوله تعالى: «فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ»،[٢] أي: «حين تَدْخُلُونَ في المساءِ و حِينَ تَدْخُلُونَ في الصَّباحِ»، و قوله تعالى: «خالِدِيْنَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ و الأرضُ»،[٣] أي: «ما بقيت...». و «بات زيدٌ»، أي: «أقامَ ليلاً». و «بات بالقومِ»، أي: «نزلَ بهم ليلاً». و «ظَلّ اليومُ»، أي: «دامَ ظِلُّه». و «أضْحَيْنا»، أي: «دَخَلْنا في الضُّحىٰ». و «صارَ الأمرُ إليكَ»، أي: «انْتَقَلَ اليكَ». و «بَرِحَ» بمعنى «ذَهَبَ» و منه: «البارحة» للّيلة الماضية. و «انفكّ حلقاتُ السلسلةِ»، أي: «انفصلت».

و قد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، فيستعمل كان و ظلّ و أضحى و أصبح و أمسى بمعنى «صارَ»، نحو قوله تعالى: «وَ فُتِحَتِ السَّماءُ فَكانَتْ أَبْواباً»،[٤] و «و إذا بُشِّرَ أحدُهُم بالأُنْثىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً».[٥]

تتمّة: أُلحق بـ «صارَ» أفعال بمعناها، و هي: آضَ، رَجَعَ، عادَ، استحالَ، قَعَدَ، حارَ، جاءَ، اِرْتَدَّ، تَحَوَّلَ، غَدا، راحَ.

كـ«كانَ»، ظَلَّ، باتَ أضحىٰ أصْبَحا ... أمْسىٰ وَ صارَ لَيْسَ زالَ بَرِحا
فَتِيءَ وَ انفكَّ وَ هذي الأربعة ... لِشِبهِ نفيٍ أو لِنفيٍ مُتْبَعَة
وَ مِثْلُ «كانَ» دامَ مَسْبُوقاً بـ«ما» ... كأَعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهَما

١. البقرة (٢): ٢٨٠. ٢. الرّوم (٣٠): ١٧. ٣. هود (١١): ١٠٧.
٤. النبأ (٧٨): ١٩. ٥. النحل (١٦): ٥٨.

حكم هذه الأفعال من جهة التصرّف

هذه الأفعال ثلاثة أنواع:

الأوّل: ما لا يتصرّف و لا يوجد منه غير الماضي، و هو «دام» و «ليس».

الثاني: ما يتصرّف تصرّفاً ناقصاً و هو «زال» و أخواتها، فإنّها لا يستعمل منها أمر و لا مصدر.

الثالث: ما يتصرّف تصرّفاً تامّاً، فيأتي منه المضارع و الأمر و المصدر و الوصف. و هو «كان» إلى «صار». و كلّ ما تصرّف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي،[١] سواء كان فعلاً، نحو قوله تعالى: «و يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيكم شَهِيداً»،[٢] و «كُونُوا قَوّامِينَ بِالقِسْطِ»،[٣] أو اسم فاعل، كقول الشاعر:

وَ ما كُلُّ ما يُبْدِي البَشاشَةَ كائناً ... أخـاكَ إذا لم تُـلْفِهِ لك مُـنْجِدا

أو مصدراً، كقول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَ حِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتى ... وَكَـوْنُكَ إيّـاه عـليكَ يَسِـيرُ[٤]

توسّط الخبر بين الفعل و الاسم

يجوز توسط الخبر بين الفعل و الاسم، كقوله تعالى: «و كانَ حَقّاً عَلَينا نَصْرُ المُؤمِنِينَ».[٥]

و قد يمنع من التوسّط كما إذا خيف اللبس، نحو: «كان صاحِبِي عَدُوِّي» أو اقترن الخبر بـ «إلّا»، نحو قوله تعالى: «و ما كانَ صَلاتُهُمْ عندَ البَيتِ إلّا مُكاءً وَ تَصْدِيَةً».[٦]

تقديم الخبر على الفعل

يجوز تقديم الخبر على الفعل اتّفاقاً إلّا «دام» و «ليس» و المنفي بـ «ما». أمّا «دام»

---

١. غير أنّ مصدرها يضاف إلى اسمها فيكون الاسم مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً.

٢. البقرة (٢): ١٤٣. ٣. النساء (٤): ١٣٥.

٤. سادَ: من السيادة و هي الرفعة و عظم الشأن.

قال ابن مالك:

وَ غَيرُ ماضٍ مِثْلَه قَد عَمِلا ... إن كانَ غيرُ الماضِ مِنه استُعمِلا

٥. الروم (٣٠): ٤٧. ٦. الأنفال (٨): ٣٥.

١ فحكي الاتّفاق على عدم الجواز و استدلّ بأنها مشروطة بدخول «ما» المصدرية الظرفية و الحرف المصدري لا يعمل ما بعده في ما قبله.

و يظهر من هذا جواز تقديم الخبر على «دام» وحدها، نحو: «لا أصحبك ما قائماً دام زيدٌ». كما أجازه ابن‌عقيل.

أمّا «ليس» ففيها خلاف. فذهب الجمهور على عدم جواز تقدّم الخبر عليها، و أجازه جماعة.

و اختلف أيضاً في جواز تقدّم الخبر على «ما» النافية، و يدخل تحت هذا قسمان:

أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عمل الفعل، نحو: «ما زال» و أخواتها.

و الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «ما كان».

فذهب البصريّون و الفرّاء إلى المنع و بقيّة الكوفيّين إلى الجواز. و خصّ ابنُ كيسان المنع بغير «زال» و أخواتها؛ لأنّ نفيها إيجاب.

تنبيه: يستفاد من كلامهم أمران:

١ ـ جواز التقديم إذا كان النفي بغير «ما»، فتقول: «قائماً لم يَزَلْ زيدٌ». و منعه الفرّاء.

٢ ـ جواز توسّط الخبر بين «ما» و الفعل، نحو: «ما قائماً كان زيدٌ». و منعه بعضهم.

توسّط معمول الخبر بين الفعل و اسمه

يجوز باتّفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولُ خبرها إن كان ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، نحو: «كان عندك ـ أو في المسجد ـ زيدٌ معتكفاً».

فإن لم يكن أحدَهما فجمهور البصريّين يمنعون مطلقاً، و الكوفيّون يجيزون مطلقاً؛ و فصّل ابن سرّاج و الفارسي و ابن‌عصفور فأجازوه إن تقدّم الخبر معه، نحو: «كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ» و منعوه إن تقدّم وحده، نحو: «كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً».

و احتجّ الكوفيّون بنحو قوله:

قَنافِذُ هَدّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِما كانَ إيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[1]

---

١. قنافذ: جمع قُنفُذ، و هو حيوان يضرب به المثل في السرى. هدّاجون: جمع «هدّاج» و هو مِشية الشيخ. و عطيّة: اسم رجل.

و خُرِّجَ على إضمار الاسم في «كان» مراداً به الشأن و «عطيّة» مبتدأ خبره «عَوّدَ» و «إيّاهم» مفعول و الجملة خبر «كان».

تنبيه: يستفاد من كلامهم جواز تقدّم الخبر على الاسم و على معموله، نحو: «كان آكلاً طعامك زيدٌ»، لأنّ معمول الخبر لم يَلِ العاملَ و به صرّح ابن‌شُقَير مدّعياً فيه الاتّفاق و صرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل، و يدلّ عليه قوله تعالى: «وَ أَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ».[1]

خصائص «كان»

تختصّ «كان» بأمور:

الأوّل: جواز زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي و شذّ زيادتها بلفظ المضارع، نحو:

أنتَ تكـونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذا تـهُبُّ شَـمْألٌ بَليلُ[2]

ثانيهما: كونها بين شيئين متلازمين[3] ليسا جارّاً و مجروراً، نحو: «ما كـان أحْسَـنَ زيداً» و شذّ قوله:

---

١. الأعراف (٧): ١٧٧.

قال ابن مالك:

وَ فِي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَر ... أَجِزْ وَ كُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَر

كَذاكَ سَبقُ خَبَرٍ ما النّافِيَه ... فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً لا تالِيَه

وَ مَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ... وَ ذو تَمامٍ ما بِرَفعٍ يَكْتَفِي

وَ ما سِواهُ ناقِصٌ وَ النَّقصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زالَ دائِماً قُفِي

وَ لا يَلِي العامِلَ مَعْمُولُ الخَبَر ... إلّا إذا ظَرفاً أَتَى أو حرفَ جَر

وَ مضمرَ الشأنِ اسماً انوِ إن وَقَع ... مُوهِمُ ما استبانَ أنّهُ امْتَنَع

٢. ماجد: كريم. نَبِيل: فاضل. تهبّ: مضارع «هَبَّتِ الريحُ» إذا هاجت. شَمْأل: ريح تهبّ من ناحية القطب الشمالي. بَلِيل: ريح باردة.

٣. كالمبتدأ و خبره و الفعل و مرفوعه و الصلة و الموصول و الصفة و الموصوف، و اطّرد زيادتها بين «ما و فعل التعجّب».

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامیٰ عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ [1]

الثاني: جواز حذفها و يقع ذلك على وجوه:

أحدها: أن تحذف مع اسمها و يبقى الخبر، و كثر ذلك بعد «إن» و «لو» الشرطيّتين. مثال «إن» قولهم: «النّاسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فَخَيرٌ و إنْ شرّاً فَشرٌّ»؛ أي: «إن كانَ عَمَلُهُم خيراً فَجَزاؤُهم خيرٌ...» و يجوز «إن خيرٌ فَخَيراً» بتقدير «إن كان في عَمَلِهم خَيرٌ فَيُجزَونَ خَيراً» و يجوز نصبُهما و رفعهما و الأوّل أرجحها والثاني أضعفها و الأخيران متوسّطان.

و مثال «لو»: قول الشاعر:

لا يَأمَنِ الدَّهرَ ذُوبَغْيٍ و لَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضاقَ عَنها السَّهلُ و الجَبَلُ [2]

أي: «و لو كان الباغي مَلِكاً».

و قلّ الحذف المذكور بدون «إن» و «لو»، نحو قولهم: «مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائِها»، بتقدير: «مِنْ لَدُ أنْ كانَتْ شَوْلاً».

ثانيها: أن تحذف مع خبرها و يبقى الاسم، و هو ضعيف. و عليه: «إن خَيرٌ فَخَيرٌ»، أي: إن كان في عمله خيرٌ.

ثالثها: أن تحذف وحدها، و كثر ذلك بعد «أنْ» المصدرية، نحو: «أمّا أنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ» أصله: «أن كُنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ»، فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتّصل بها، فصار «أنْ أنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ» ثمّ أتي بـ «ما» للتعويض، ثمّ وقع الإدغام للتقارب.

رابعها: أنْ تحذف مع معموليها و يعوّض منها «ما»، و ذلك بعد «إن» الشرطية في

---

١. سَراة: جمع «سَرِيّ» و هو الجيّد من كلّ شيء، و يروى: «جياد»، جمع «جواد» و هو الفرس النفيس. تسامیٰ: أصله «تَتَسامیٰ» من السموّ و هو العلوّ. و المسوّمة: اسم مفعول من «السّمة» و هي العلامة. و العِراب: الخيل العربيّة التي جعلت عليها علامة و تركت في المرعیٰ.

قال ابن مالك:

وَ قَد تُزادُ «كانَ» في حَشْوٍ كَـ«ما كانَ أصَحَّ عِلْمَ مَن تَقَدَّما»

٢. البغي: الظلم.

نحو: «افعل هذا إمّا لا»، أي: «إن كنتَ لا تَفْعَلُ غيرَه».[1]

الثالث: جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون: بشرط عدم اتّصاله بضمير نصب و لا ساكن نحو: «وَ لَمْ أَكُ بَغِيّاً»،[2] و من ثمّ لم يجز في نحو: «لم يَكُنْهُ» و قوله تعالى: «لم يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ».[3]

---

١. قال ابن مالك:

وَ يَحذِفُونَها وَ يُبقُونَ الخَبَر ... وَ بَعْدَ إنْ وَ لَو كَثِيراً ذا اشْتَهَر

وَ بَعْدَ أنْ تَعوِيضُ ما عَنها ارْتُكِب ... كَمِثلِ «أمّا أنتَ بَرّاً فَاقْتَرِب»

٢. مريم (١٩): ٢٠.

٣. النساء (٤): ١٣٧.

قال ابن مالك:

وَ مِن مُضارِعٍ لـ«كانَ» مُنجَزِم ... تُحذَفُ نونٌ وَ هو حذفٌ ما الْتُزِم

(۲)
الحروف المشبّهة بـ «ليس»

و هي: ما و لا و لات و إن.

أمّا «ما» فأعملها الحجازيّون [۱] و بِلُغَتِهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: «ما هذا بَشَراً»، [۲] و لإعمالها عندهم أربعة شروط:

الأوّل: أن لا يقترن اسمها بـ «إن» الزائدة، و لهذا أُهملت في قول الشاعر:

بني غُدانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ ... وَ لا صَرِيفٌ و لكنْ أنتُمُ الخَزَفُ [۳]

أمّا رواية بعضهم «ذهباً» و «صَريفاً» فأُجيب بأنّ «إنْ» نافية مؤكّدة لـ «ما».

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها [۴] بـ «إلّا»، فلذلك وجب الرفع في قوله تعالى «وَ ما مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ» [۵] و في «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ» أو «لكن قاعدٌ». و أمّا قول الشاعر:

وَ ما الدَّهرُ إلّا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ ... و ما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا [۶]

فمن باب «ما زيدٌ إلّا سَيْراً»، أي: «إلّا يَسيرُ سَيراً»، و التقدير: «إلّا يَدُورُ دَوَرانَ مَنْجَنُونٍ» و «إلّا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً، أي: تعذيباً».

الثالث: أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، و لذلك وجب الرفع، في قول الشاعر:

وَ ما خُذَّلٌ قَومِي فَأخضَعَ لِلعِدىٰ ... وَ لكِنْ إذا أدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ [۷]

---

۱. و لغة بني تميم أنّها لا تعمل شيئاً، تقول: «ما زيدٌ قائمٌ»، و «زيد» مبتدأ و «قائم» خبره.

۲. يوسف (۱۲): ۳۱.

۳. بني غُدانة: منادىً حذف منه حرف النداء، أي: يا بني غُدانة، و الصريف: الفضّة، و الخزف: ما عمل من الطين و شوي بالنار فصار فخّاراً.

۴. و لا يضرّ نفي معمول خبرها، نحو: «ما زيد ضارباً إلّا عَمراً». ۵. آل‌عمران (۳): ۱۴۴.

۶. المَنْجَنُون: اسم للدولاب الذي يُسقى عليه الماء.

۷. «خُذَّل»: جمع خاذِل، مثل رُكَّع، في جمع راكع. و خاذِل: اسم فاعل من خَذَلَه يَخْذُلُه، إذا ترك نصرته و

و يستفاد من كلامهم منع العمل عند تقدّم الخبر و لو كان ظرفاً أو جارّاً و مجروراً. و صرّح به ابن مالك في الكافية و شرحها مخالفاً لابن عصفور.

الرابع: أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم، فلو تقدّم بطل عملها، نحو: «ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ»، إلّا إذا كان المعمول ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، نحو: «ما عندك زيدٌ مُقيماً» و «ما بي أنتَ مَعْنِيّاً».[١]

أمّا «لا» فإعمالها عمل «ليس» قليل. و يشترط له الشروط السابقة ـ ما عدا الشرط الأوّل[٢] ـ و أن يكون المعمولان نكرتين. و الغالب أن يكون خبرها محذوفاً، كقول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[٣]

و قد يكون مذكوراً، نحو:

تَعَزَّ فلا شيءٌ عَلَى الأرضِ باقياً وَ لا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِياً[٤]

أمّا «لات» فمذهب الجمهور أنّها تعمل عمل ليس لكن اختصّت بأنّها لا يذكر معها الاسم و الخبر معاً بل إنّما يذكر معها أحدهما و الكثير في لسان العرب حذف اسمها و بقاء خبرها، كقوله تعالى: «و لاتَ حينَ مناصٍ»،[٥] أي: و لات الحينُ حين مناص.[٦] و قرىء شذوذاً: «و لاتَ حينُ مناصٍ»، أي: «و لاتَ حينُ مناصٍ كائناً لهم». هذا مذهب الجمهور.

لم يكن عوناً له على عدوّه. «أَخْضَعَ»: أذلَّ. «هُم هُم»: أراد أنّهم الكاملون في الشجاعة و الشهامة. و الفاء في «فَأَخْضَعَ» سببيّة و لذلك نصب المضارع بعده بأن مقدّرة.

١. قال ابن مالك:

إعمالَ ليس أُعْمِلَتْ «ما» دونَ إنْ مَعَ بَقَا النَّفيِ وَ تَرتيبٍ زُكِن
وَ سَبْقَ حرفِ جَرٍّ أو ظرفٍ كـ«ما بي أنتَ مَعْنِيّاً» أجازَ العُلَما
وَ رَفْعَ معطوفٍ بـ«لكِنْ» أو بـ«بَلْ» مِنْ بعدِ مَنْصُوبٍ بـ«ما» الزَمْ حَيْثُ حَلّ

٢. لأنّ «إن» لا تزاد بعد «لا» أصلاً.

٣. صدّ: أعرض. و النيران: جمع النار. و الضمير في «نيرانها» عائد إلى الحرب.

٤. تعزَّ: أمر من التّعزّي، و هو من العزاء، بمعنى الصبر و التّسلّي. و الوزر: الملجأ. و الواقي: الحافظ.

٥. ص (٣٨): ٣.

٦. كذا قدّروه. قال الخضري: «و لا ينافي ذلك اشتراط تنكير معموليها، لأنّ محلّه في الظاهر دون المقدّر».

و قال الأخفش: «إنّ لاتَ لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف». و التقدير عنده ـ على قراءة النصب ـ «لا أرى حينَ مناصٍ» و على قراءة الرفع ـ «لا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم».

و اختلف في معمولها، فقال الفرّاء: «إنّها لا تعمل إلّا في لفظة حين»، و هو ظاهر قول سيبويه. و ذهب الفارسي و جماعة إلى أنّها تعمل في «حين» و ما رادفه.

قال الزمخشري: «زيدت التاء على «لا» و خصّت بنفي الأحيان».

أمّا «إنْ» فمذهب الكوفيين ـ خلا الفرّاء ـ و جماعة من البصريّين أنّها تعمل عمل «ليس»، كقول بعض أهل العالية[١]: «إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية» و «إنْ ذلك نافِعَكَ و لا ضارَّكَ».

و مذهب أكثر البصريين و الفرّاء أنّها لا تعمل شيئاً.[٢]

زيادة الباء في الخبر

تزاد الباء كثيراً في خبر «ليس» و «ما»، كقوله تعالى: «أ لَيْسَ اللهُ بِكافٍ عبدَهُ»[٣] و «و ما رَبُّكَ بِغافِلٍ عمّا يَعْمَلُونَ»[٤] و قليلاً في خبر «لا» و في خبر فعل ناسخ منفي، نحو:

وَكُنْ لي شَفِيعاً يومَ لا ذُو شفاعةٍ بمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوادِ بن قارِبِ[٥]

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزّادِ لم أكُنْ بأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القومِ أعْجَلُ[٦]

و قال ابن‌عصفور: «هو سماعٌ فيهما».[٧]

---

١. تطلق على ما فوقَ أرضَ نجدٍ إلى تهامة و إلى ما وراء مكّة و ما والاها.

٢. قال ابن‌مالك:

فِي النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لا» وَ قَدْ تَلِي «لاتَ» وَ «إنْ» ذا العَمَلا

وَ ما لـ«لاتَ» في سِوَى حينٍ عَمَل وَ حذفُ ذِي الرَّفعِ فَشا وَ العَكْسُ قَل

٣. الزّمر (٣٩): ٣۶. ۴. الأنعام (۶): ١٣٢.

۵. الفتيل: الخيط الذي يكون في شقّ النّواة.

۶. الأجشع: من الجَشَع، و هو شدّة الحرص على الأكل. و «أعجل»: قال في التصريح: هو بمعنى «عجل» لا للتفضيل.

٧. قال ابن‌مالك:

وَ بعدَ «ما» و «ليس» جَرَّ البا الخَبَر وَ بعدَ «لا» وَ نفيِ «كانَ» قَدْ يُجَر

(٣)
أفعال المقاربة

في تسميتها بذلك تغليب، لأنّها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دلّ على القرب و هو: كادَ و كَرَبَ و أوْشَكَ.

الثاني: ما دلّ على الرجاء و هو: عَسىٰ[1] و إخْلَوْلَقَ و حَرىٰ.

الثالث: ما دلّ على الشروع و هو: أنشأ و طَفِقَ و أخَذَ و جَعَلَ و عَلِقَ.

و كلّها تعمل عمل «كان» لكنّ الخبر فيها لا يكون إلّا مضارعاً، نحو: «كاد زيدٌ يَقُومُ». و ندر مجيئه اسماً بعد «كاد» و «عسى»، نحو:

فَأُبتُ إلى فَهْمٍ و ما كِدتُ آئباً ... وَكَمْ مِثلِها فارَقْتُها و هيَ تَصْفِرُ[2]

و نحو:

أكثَرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً ... لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائماً[3]

و هذه الأفعال من حيث اقتران خبرها بـ «أن» و تجرّده منها ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يجب اقتران الخبر بها و هو: «حَرىٰ» و «إخْلَوْلَقَ»، نحو: «حَرىٰ زيدٌ أن يَقُومَ» و «إخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمطِرَ».

---

١. يجوز كسر سين «عَسىٰ» إذا أُسْنِدت إلى التاء أو النون أو «نا»، نحو قوله تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أنْ تُفْسِدُوا فِي الأرضِ و تُقَطِّعُوا أرْحامَكُمْ». (محمّد ﷺ (٤٧): ٢٢). قرأ نافع بالكسر و غيره بالفتح.
قال ابن مالك:

وَ الفَتْحَ وَ الكَسْرَ أجِزْ في السِّينِ مِن ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَ انْتِقا الفَتْحِ زُكِن

٢. «أُبتُ»: من آبَ يَؤُوبُ، أي: رَجَعْتُ. «فَهْم»: قبيلة. «آئباً»: راجعاً. و «كم»: خبريّة بمعنى كثير. و الضمير المؤنّث في «فارَقْتُها» يرجع إلى «فَهْم». و «تَصْفِرُ»: من الصفير و هو التصويت بالشفتين. و المراد تدعو.

٣. «العَذْل»: المَلامَة. «مُلِحّاً»: مصرّاً.

٢ ـ ما يجب تجرّد الخبر منها و هو أفعال الشروع، نحو قوله تعالى: «وَ طَفِقا يَخْصِفانِ عليهما مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ».[١]

٣ ـ ما يجوز فيه الوجهان و هو أفعال القرب و عسى.

لكن الغالب في خبر «عسى» و «أوْشكَ» الاقتران بها، نحو قوله تعالى: «عَسىٰ رَبُّكُمْ أنْ يَرْحَمَكُمْ»،[٢] و نحو:

وَ لَوْ سُئِلَ النـاسُ الـترابَ لَأوشَكُـوا　　إذا قيل: «هاتُوا» أنْ يَمَلُّوا و يَمْنَعُوا[٣]

و التجرّد قليل نحو:

عَسىَ الكربُ الذي أمْسَيْتُ فيه　　يكــونُ وَراءَهُ فَــرَجٌ قَــرِيبٌ[٤]

و نحو:

يُــوشِكُ مَــنْ فَــرَّ مِــنْ مَــنِيَّتِهِ　　فِـي بَـعْضِ غِـرّاتِهِ يُوافِقُها[٥]

وَ «كادَ» و «كَرَبَ» بالعكس، فالكثير تجرّدُ الخبر من «أن» نحو قوله تعالى: «فَذَبَحُوها وَ ماكادُوا يَفْعَلُونَ»،[٦] و نحو:

كَرَبَ القلبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ　　حينَ قالَ الوُشاةُ هندٌ غَضُوبٌ[٧]

و اتّصاله بها قليل، نحو:

كادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عليه　　إذ غَـدا حَشْـوَ رَيْطةٍ وَ بُرُودِ[٨]

و نحو:

---

١. الأعراف (٧): ٢٢.　　٢. الإسراء (١٧): ٨.

٣. أي: من طبع الناس الحرص، حتّى أنّهم لو سئلوا في إعطاء التراب و قيل لهم: «هاتوه»، لقاربوا الامتناع من ذلك و المَلَل.　　٤. «الكَرْب»: الغمّ. و «أمْسَيْت»: وقعت. روي بفتح التاء و ضمّها.

٥. المَنِيّة: الموت. الغِرّات: جمع غِرّة، و هي الغفلة. «يوافقها»: يصيبها و يقع عليها.

٦. البقرة (٢): ٧١.

٧. الجَوَى: شدّة الوجد، و «الوشاة»: جمع الواشي، من «وشىٰ به» إذا نمّ عليه. و «غضوب»: فعول بمعنى الفاعل، كصبور بمعنى الصابر. و المعنى: كاد القلب يزول و يضمحلّ من شدّة وجده و شوقه حين قال الوشاة: «محبوبتك هند غضوب عليك».

٨. «تَفِيضُ»: من «فاضَ الرجلُ» إذا مات. و «غَدا» بمعنى صار، و الحشو: فضل الشيء، و منه الحاشية بمعنى الناحية. و الرَّيطة: المُلاءة إذاكانت قطعة واحدة. و البُرُود: نوع من الثياب. و المراد بهما الكفن.

سقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما ... وَ قَـدْ كَـرَبَتْ أعْـناقُها أنْ تَـقَطَّما [1]

ثمّ إنّ هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلّا «كادَ» و «أوْشكَ» فإنّه قد استعمل منهما المضارع، نحو قوله تعالى: «يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ» [2] و قول الشاعر:

يُـوشِكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِيَّتِهِ ... فِـي بَـعْضِ غِـرّاتِـهِ يُـوافِقُها

و قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل منهما، نحو:

أمُوتُ أسىً يومَ الرِّجامِ و إنّني ... يَـقيناً لَـرَهْنٌ بالّذي أنا كـائِدُ [3]

و نحو:

فَـمُوشِكَةٌ أرْضُـنا أن تَـعُودَ ... خلافَ الأنيسِ وُحُوشاً يَباباً [4]

و حكى الكسائي مضارع «جَعَلَ» و الأخفش مضارع «طَفِقَ» و المصدر منه و من «كادَ». [5]

و حكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع و اسم الفاعل من «عسى». [6]

و تختصّ «عَسىٰ» و «اخْلَوْلَقَ» و «أوْشَكَ» بجواز إسنادهنّ إلى «أنْ يَفْعَلَ»، نحو

---

۱. السَّجْل: الدلو إذا كان فيه ماء. «الظَّما»: العطش. و الضمير في «سقاها» راجع إلى العروق المذكورة في قوله: «مَدَحت عروقاً...».

قال ابن‌مالك:

كَـكانَ «كادَ» وَ «عَسىٰ» لكِنْ نَدَر ... غَـيرُ مُـضارِعٍ لِـهـذَيْنِ خَـبَر

وَ كَـوْنُه بِـدونِ أنْ بَـعدَ عَسىٰ ... نَـزْرٌ وَ كَـادَ الأمـرُ فـيه عُكِسا

وَ كَعَسىٰ «حَرَىٰ» وَ لٰكِـنْ جُعِلا ... خَـبَرُها حَـتْماً بِـ«أنْ» مُـتَّصِلا

وَ ألْزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» أنْ مثلَ حَرىٰ ... وَ بَـعدَ أوْشَكَ انْـتِفا أنْ نَـزُرا

وَ مِـثْلُ كـادَ فـي الأصـحِّ كَرَبا ... وَ تَرْكُ أنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبا

كَـأنْشَأ السـائِقُ يَـحْدُو وَ طَفِق ... كَـذا جَـعَلْتُ وَ أخَـذْتُ وَ عَلِق

۲. النّور (۲۴): ۳۵.

۳. الأسى: الحزن. «الرِّجام»: اسم موضع. «رهن» بمعنى مرهون. «كائد» أي: كائد آتيه، فالخبر محذوف.

۴. «خلاف الأنيس»، أي: بعد الأنيس. الوحوش: بضمّ الواو، أي: ذات وُحُوش، و بفتحها، أي: متوحّشة. و اليَباب: الخراب.

۵. حكى الأخفش «طُفُوقاً» عمّن قال: «طَفَقَ» بالفتح و «طَفَقاً» عمّن قال «طَفِقَ» بالكسر. و قالوا: «كادَ كَوْداً و مَكاداً و مَكادَةً».

۶. قال ابن‌مالك:

وَ اسْتَعْمَلُوا مُضارِعاً لِأوْشَكـا ... وَ «كادَ» لا غيرُ وَ زادُوا مُوشِكا

قوله تعالى: «وَ عَسىٰ أنْ تَكْرَهوا شَيْئاً و هو خَيرٌ لكم»،[١] فيكون المصدر المؤوّل فاعلاً أو سادّاً مسدّ الجزئين، على خلاف في ذلك.

و يبتني على جواز هذا الإسناد فرعان:

أحدهما: أنّه إذا تقدّم على إحداهنّ اسم هو المسند إليه في المعنى و تأخّر عنها «أن» و الفعل ـ نحو: «زيدٌ عَسى أن يقومَ» ـ جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون مسندة إلى «أنْ» و الفعل و جاز تقديرها مسندة إلى الضمير و تكون «أنْ» و الفعل في موضع نصب على الخبر. و يظهر أثر التقديرين في التأنيث و التثنية و الجمع، فتقول على تقدير الإضمار: «هندٌ عَسَتْ أنْ تقومَ» و «الزيدانِ عَسَيا أن يَقوما» و «الزيدونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا» و «الهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ». و هذه لغة تميم. و تقول على تقدير الخلوّ من الضمير: «عسى»، في الجميع. و هذه لغة الحجاز، قال الله تعالى: «لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسىٰ أن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ و لا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسىٰ أنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ».[٢]

الثاني: أنّه إذا ولي إحداهنّ «أنْ» و الفعل و تأخّر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى ـ نحو: «عَسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ» ـ جاز في ذلك الفعل أن يقدّر خالياً من الضمير فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم و «عَسى» مسندة إلى أنْ و الفعل، و أن يقدّر مُتحمّلاً لضمير ذلك الاسم فيكون الاسم مرفوعاً بـ«عَسىٰ» و تكون «أنْ» و الفعل في موضع نصب على الخبريّة.

و يظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث و التثنية و الجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسى أن يقوما الزّيدانِ» و «عَسىٰ أنْ يَقُومُوا الزيدونَ» و «عَسىٰ أن يَقُمْنَ الهنداتُ» و «عَسىٰ أن تَطْلُعَ الشّمسُ» و تقول على وجه الخلوّ من الضمير: «عَسىٰ أن يقومَ الزيدانِ» و «عَسىٰ أن يقومَ الزيدونَ» و «عَسىٰ أن تقومَ الهنداتُ» و «عَسىٰ أن تَطْلُعَ ـ أو يَطْلُعَ[٣] ـ الشمسُ».[٤]

---

١. البقرة (٢): ٢١۶. ٢. الحجرات (۴٩): ١١.

٣. لأنّ الفعل حينئذٍ أُسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، فجاز إلحاق تاء التأنيث به و عدم إلحاقها.

۴. قال ابن مالك:

بعدَ عَسىٰ اخْلَوْلَقَ أوْشَكَ قَدْ يَرِد ... غِنًىً بـ«أنْ يَفْعَلَ» عَن ثانٍ فُقِد

وَ جَرِّدَنْ عَسىٰ أو ارْفَعْ مُضْمَرا ... بِها إذا اسمٌ قَبْلَها قَد ذُكِرا

وَ الفَتْحَ وَ الكَسْرَ أجِزْ في السِّينِ مِن ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَ انْتِقا الفَتْحِ زُكِن

(۴)

الحروف المشبّهة بالفعل[1]

و هي: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليتَ، لعلّ.

و هذه الحروف تعمل عكس عمل «كان» فتنصب الاسم و ترفع الخبر، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ». هذا مذهب البصريّين و ذهب الكوفيّون إلى أنّها لا عمل لها في الخبر و إنّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول هذه الحروف.[2]

معنى هذه الحروف

إنّ وأنّ للتّوكيد.

كأنّ للتّشبيه، قال ابن‌هشام في المغني: «هذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كأنّ» و زعم جماعة أنّه لا يكون إلّا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: «كأنّ زيداً أسدٌ» بخلاف «كأنّ زيداً قائمٌ أو في الدّار أو عندك أو يقومُ» فإنّها في ذلك كلّه للظنّ».

لكنّ: للاستدراك. قال ابن‌هشام: «و فسّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها و لذلك لا بدّ أن يتقدّمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: «ما هذا ساكناً لكنّه متحرّكٌ» أو ضدّ له، نحو: «ما هذا أبيضُ لكنّه أسودُ»، و قيل: «أو خلاف له، نحو: ما زيدٌ قائماً لكنّه

---

١. سمّيت بذلك، لأنّها أشبهت الفعل في المعنى و في كونها رافعة و ناصبة و في اختصاصها بالأسماء و في دخولها على المبتدأ و الخبر و في بنائها على الفتح و في كونها على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة كالأفعال.

٢. قال ابن‌مالك:

لـ «إنّ أنّ ليتَ لكنّ لعلّ ... كأنّ» عكسُ ما لـ «كان» مِن عَمَل

كـ «إنّ زيداً عالِمٌ بِأنّي ... كُفْوٌ وَ لكِنّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ»

شاعرٌ»، و قيل: «لا يجوز ذلك». و هذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «لكنّ»، و ذهب جماعة إلى أنّها ترد تارة للاستدراك و تارة للتّوكيد و فسّروا الاستدراك بتعقيب الكلام بنفي ما يتوهّم ثبوته أو إثبات ما يتوهّم نفيه، نحو: «زيدٌ غنيٌ لكنّه غيرُ مُحسنٍ»، و «ما زيدٌ غنيّاً لكنّه جوادٌ». و مثّلوا للتّوكيد بنحو: «لو جاءني زيدٌ لأكرمتُه لكنّه لم يجئ». فأكّدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

ليت: للتّمنّي و يكون في الممكن، نحو: «ليتَ لي مالاً فأحُجَّ منه» و في غير الممكن، نحو: «ليتَ الشبابَ يَعودُ».

لعلّ: للتّرجي في المحبوب،[1] نحو قوله تعالى: «لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلك أمْراً».[2] أو الإشفاق في المكروه،[3] كقوله تعالى: «فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَك».[4] و لا تستعمل «لعلّ» إلا في الممكن.

الكلام في تقديم الخبر و معموله

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف عليها مطلقاً و لا على أسمائها إلّا إذا كان الخبر ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، نحو: «إنّ عندنا زيداً» و «إنّ في الدارِ عَمراً». و قد يجب تقديم الخبر على الاسم، نحو: «إنّ في الدارِ صاحبَها».

أمّا معمول الخبر فيجوز تقديمه على الخبر مطلقاً و لا يجوز تقديمه على الاسم، فلا يقال: «إنّ طعامَك زيداً آكلٌ» إلّا إذا كان المعمول ظرفاً أو جارّاً و مجروراً، فأجازه بعضهم.[5]

فتح همزة «انّ» و كسرها

لهمزة «انّ» ثلاثة أحوال: وجوب الكسر و وجوب الفتح و جواز الأمرين.

---

١. أي: انتظار وقوع الأمر المحبوب.
٢. الطلاق (٦٥): ١.
٣. أي: الخوف من وقوع الأمر المكروه.
٤. الكهف (١٨): ۶.
۵. قال ابن مالك:

وَ راعِ ذا التّرتيبَ إلّا في الّذي … كـ«لَيتَ فيها أو هنا غيرَ البَذِي»

يجب الكسر حيث لا يجوز أن تؤوّل مع معموليها بمصدر و يجب الفتح حيث يجب ذلك، و يجوز الوجهان إن صحّ الاعتباران.

فيجب الكسر في ما يلي:

١ ـ أن تقع «انّ» في الابتداء، نحو قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْناه في لَيْلَةِ القَدْرِ»[١] و «ألا إنّ أولِياءَ اللهِ لا خَوفٌ عليهم و لا هُمْ يَحْزَنُونَ».[٢]

٢ ـ أن تقع تالية لـ «حيث» أو «إذ»، نحو: «إجْلِس حيث إنّ زيداً جالسٌ» و «جئتُك إذ إنّ زيداً قائمٌ».

٣ ـ أن تقع في أوّل الصلة، نحو قوله تعالى: «وَ آتَيناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ».[٣] فإن لم تقع في الأوّل لم تكسر، نحو: «جاءني الذي في ظنّي أنّه فاضلٌ».

٤ ـ أن تقع جواباً للقسم و في خبرها اللّام سواء أكانت جملة القسم اسميّة نحو: «لَعَمْرُكَ إنّ زيداً لقائمٌ» أم كانت فعليّة فعلها مذكور، نحو قوله تعالى: «وَ يَحْلِفُونَ باللهِ إنّهم لَمِنْكُم»[٤] أو غير مذكور، نحو: «وَ العَصرِ * إنّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ».[٥] فإن لم تقع في خبرها اللام فقال جماعة من النحويين: «لم يجب الكسر إلّا إذا كانت جملة القسم فعليّة فعلها محذوف»،[٦] نحو قوله تعالى: «حم * و الكتابِ المُبِينِ * إنّا أنْزَلْناهُ في لَيلَةٍ مُبارَكَةٍ».[٧] و يستفاد من كلام بعضهم وجوب الكسر في جواب القسم مطلقاً.

٥ ـ أن تقع محكيّة بالقول، نحو قوله تعالى: «قالَ إنّي عبدُ اللهِ».[٨]

٦ ـ أن تقع حالاً أو صفة، نحو قوله تعالى: «كما أخرَجَك رَبُّك مِنْ بَيْتِكَ بالحَقِّ و إنّ فَرِيقاً مِن المُؤمِنِينَ لَكارِهُونَ»،[٩] و «مررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ».

٧ ـ أن تقع بعد فعل قلبيّ علّق باللّام، نحو قوله تعالى: «و اللهُ يَعْلَمُ إنّك لَرَسُولُه و اللهُ يَشْهَدُ إنّ المُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ».[١٠]

٨ ـ أن تقع خبراً عن اسم ذات، نحو قوله تعالى: «إنّ الّذين آمَنُوا وَ الّذين هادُوا وَ الصّابِئِينَ وَ النّصارىٰ وَ المَجُوسَ وَ الّذينَ أشرَكُوا إنّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَومَ القِيامَةِ».[١١]

---

١. القدر (٩٧): ١.
٢. يونس (١٠): ٦٢.
٣. القصص (٢٨): ٧٦.
٤. التوبة (٩): ٥٦.
٥. العصر (١٠٣): ١ و ٢.
٦. بل يجوز وجهان كما سيأتي.
٧. الدّخان (٤٤): ١ ـ ٣.
٨. مريم (١٩): ٣٠.
٩. الأنفال (٨): ٥.
١٠. المنافقون (٦٣): ١.
١١. الحجّ (٢٢): ١٧.

و يجب فتح الهمزة في ما يأتي:

١ ـ أن تقع «إنّ» و ما بعدها فاعلاً نحو قوله تعالى: «أَ وَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ يُتْلىٰ عَلَيْهِمْ».[١]

٢ ـ أن تقع نائباً عن الفاعل نحو قوله تعالى: «قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنِّ».[٢]

٣ ـ أن تقع مفعولاً غير محكيّ بالقول، كقوله تعالى: «وَ لا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ».[٣]

٤ ـ أن تقع مبتدأ، كقوله تعالى: «وَ مِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خاشِعَةً».[٤]

٥ ـ أن تقع خبراً عن اسم معنىً غير قول و لا صادق عليه خبرها، نحو: «اعتقادي أنّه فاضلٌ»، بخلاف: «قولي إنّه فاضلٌ» و «اعتقادُ زيدٍ إنّه حقٌّ».

٦ ـ أن تقع مجرورة، نحو قوله تعالى: «ذلك بأنّ اللهَ هو الحقُّ»[٥] و «إنّه لَحَقٌّ مثلَ ما أنّكُمْ تَنْطِقُونَ».[٦]

٧ ـ أن تقع معطوفة على شيء من ذلك، نحو قوله تعالى: «اُذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عليكم و أنّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى العالَمِينَ».[٧]

٨ ـ أن تقع مبدلة من شيء من ذلك، نحو قوله تعالى: «و إذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحدَى الطّائِفَتَينِ أنّها لكم».[٨]

و يجوز فتح همزة «إنّ» و كسرها في ما يلي:

١ ـ أن تقع بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجتُ فإذا انّ زيداً قائمٌ». فيجوز كسرها على أنّها واقعة موقع الجملة و فتحها على أنّها مؤوّلة بالمصدر، و التقدير: «خَرَجْتُ فإذا قيامُ زيدٍ حاصلٌ».

٢ ـ إذا وقعت بعد فعل قسم، و لا لام في خبرها، نحو: «حَلَفْتُ انّ زيداً قائمٌ»، فالكسر على جعلها جواباً للقسم و الفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض، أي:

---

١. العنكبوت (٢٩): ٥١. ٢. الجنّ (٧٢): ١. ٣. الأنعام (۶): ٨١.
۴. فصّلت (۴١): ٣٩. ٥. الحجّ (٢٢): ۶٢. ۶. الذّاريات (٥١): ٢٣.
٧. البقرة (٢): ۴٧. ٨. الأنفال (٨): ٧.

«حَلَفْتُ على قيام زيدٍ».[١]

هذا ما أفاده جماعة من الأدباء و ذهب البصريّون إلى وجوب الكسر و قيل: «يجب الفتح».

٣ ـ أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: «كَتَبَ رَبُّكُم على نَفْسِه الرَّحْمَةَ أنّه مَنْ عَمِلَ منكم سُوءً بِجَهالَةٍ ثُمّ تابَ مِنْ بعدِهِ و أصْلَحَ فانّه غفورٌ رَحِيمٌ».[٢]

قرىء بالكسر على معنى «فهو غفورٌ رحيمٌ» و بالفتح على معنى «فالغفرانُ و الرحمةُ»، أي: حاصلان، أو: «فالحاصلُ الغفرانُ و الرحمةُ».

٤ ـ أن تقع خبراً عن قول[٣] و خبرها قول و فاعل القولين واحد، نحو: «قَولي انّي أحْمَدُ اللهَ». فالكسر على الإخبار بالجملة و الفتح على تقدير: «قَولي حَمدُ اللهِ».

٥ ـ أن تقع في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: «إنّا كُنّا مِن قَبلُ نَدْعُوهُ إنّه هو البَرُّ الرَّحيمُ»[٤] قرأ نافع و الكسائي بالفتح على تقدير لام العلّة و الباقون بالكسر على أنّه تعليل مستأنف.

٦ ـ أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو قوله تعالى: «إنّ لك ألّا تَجُوعَ فيها و لا تَعْرىٰ * و أنّك لا تَظْمَأُ فيها و لا تَضْحىٰ»،[٥] قرأ نافع و أبوبكر بن عيّاش بالكسر، إمّا على الاستئناف أو بالعطف على جملة «إنّ» الأولى، و الباقون بالفتح عطفاً على «ألّا تَجُوعَ».[٦]

---

١. قال الصبّان: «إنّ الجارّ و المجرور يقوم مقام الجواب و يؤدّي ما أدّاه».

٢. الأنعام (٦): ٥٤.

٣. سواء كان من مادّة القول أو الكلام أو نحوهما، و كذا في ما بعده.

٤. الطور (٥٢): ٢٨.

٥. طه (٢٠): ١١٨ و ١١٩.

٦. قال ابن‌مالك:

وَ هَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وَ في سِوىٰ ذاكَ اكْسِرِ
فَاكْسِرْ فِي الابْتِدا وَ في بَدْءِ صِلَه وَ حَيْثُ إنَّ لِيَمينٍ مُكْمِلَه
أوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَل حالٍ كـ «زُرْتُهُ وَ إنّي ذُو أمَل»
وَ كَسَروُا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقا بِاللّامِ كـ «اعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقىٰ»
بَعْدَ إذا فُجاءَةٍ أوْ قَسَمِ لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الجَزا وَ ذا يَطَّرِدُ في نَحْوِ «خَيْرُ القَوْلِ إنّي أحْمَدُ»

دخول لام الابتداء[1] بعد «إنّ»

تدخل لام الابتداء بعد إنّ على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، و ذلك بأربعة شروط: كونه مؤخّراً و مثبتاً و ألّا يكون جملة شرط و لا فعلاً ماضياً نحو قوله تعالى: «إنّ رَبّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ»[2] و «إنّ رَبّكَ لَيَعْلَمُ ما تُكِنُّ صُدُورُهم و ما يُعْلِنُونَ»[3] و «و إنّكَ لعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ»[4] و «و إنّا لَنَحْنُ نُحْيِي و نُمِيتُ وَ نَحْنُ الوارِثُونَ»[5] بخلاف «إنّ لَدَيْنا أنكالاً وَ جَحِيماً»[6] و «إنّ اللهَ لا يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً»[7] و شذّ قول الشاعر:

و أعْلَمُ إنَّ تَسْلِيماً و تَرْكاً ... لَلا مُتَشابِهانِ و لا سَواءُ

و بخلاف «إنّ زيداً إن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ»، لأنّ هذه اللّام لا تدخل على أداة الشرط.

و بخلاف قوله تعالى: «إنّ اللهَ اصْطَفىٰ آدَمَ و نُوحاً و آلَ إبراهيمَ و آلَ عمرانَ على العالَمِينَ».[8] و أجاز الأخفش «إنّ زيداً لَنِعْمَ الرّجلُ»، لأنّ الفعل الجامد كالاسم. و أجاز الجمهور «إنّ زيداً لَقَدْ قامَ» لشبه الماضي المقرون بـ «قد» بالمضارع، لقرب زمانه من الحال، و أجاز الكسائي و هشام دخول اللّام على الماضي المتصرّف بتقدير «قد».

الثاني: معمول الخبر، و ذلك بأربعة شروط أيضاً: تقدّمه على الخبر و كونه غير حال و كون الخبر صالحاً للام و ألّا يكون الخبر مشتملاً عليها، نحو: «إنّ زيداً لَعَمْراً ضاربٌ»، بخلاف «إنّ زيداً جالسٌ في الدارِ» و «إنّ زيداً راكباً منطلقٌ» و «إنّ زيداً عَمْراً ضَرَبَ»، و أجاز الأخفش دخول اللّام في الأخير.

و بخلاف «إنّ زيداً عمراً لَضارِبٌ».

الثالث: الاسم، بشرط أن يتأخّر عن الخبر، نحو قوله تعالى: «إنّ في ذلك لَعِبْرَةً»[9] أو عن معموله، نحو: «إنّ في الدار لَزيداً جالسٌ».

الرابع: ضمير الفصل و ذلك بلا شرط، نحو قوله تعالى: «إنّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ».[10]

---

۱. معنى هذه اللّام توكيد مضمون الجملة و تخليص المضارع للحال.

۲. إبراهيم (۱۴): ۳۹. ۳. النّمل (۲۷): ۷۴. ۴. القلم (۶۸): ۴.

۵. الحجر (۱۵): ۲۳. ۶. المزّمّل (۷۳): ۱۲. ۷. يونس (۱۰): ۴۴.

۸. آل‌عمران (۳): ۳۳. ۹. النازعات (۷۹): ۲۶.

۱۰. آل‌عمران (۳): ۶۲.

اتّصال «ما» الزائدة بهذه الحروف

تتّصل «ما» الزائدة بهذه الحروف فتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية و تكُفُّها عن العمل، نحو قوله تعالى: «قُلْ إنّما يُوحىٰ إليَّ أنّما إلهُكُمْ إلهٌ واحدٌ».[١] إلّا «لَيتَ» فإنّها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسميّة و يجوز فيها الإعمال و الإهمال و قد روي بهما قوله:

قالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لَنا ... إلى حَمامَتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ[٢]

قال ابن‌هشام: «و ندر الإعمال في «إنّما». و هل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في «لعلّ» فقط؟ أو فيها و في «كأنّ»[٣]؟ أقوالٌ.[٤]

العطف على أسماء هذه الأحرف

إذا أُتي بعد اسم «إنّ» و خبرها بعاطف، جاز في الاسم الذي بعده وجهان: النصب، عطفاً على اسم «إنّ»، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ و عمراً»؛ و الرفع، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ و عمرٌو» و اختلف فيه؛ فالمشهور أنّه معطوف على محلّ اسم «إنّ»، فإنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ و ذهب جماعة إلى أنّه مبتدأ و خبره محذوف، و التقدير: «و عمرٌو كذلك».

فإن كان العطف قبل مجيء الخبر، تعيّن النصب عند جمهور النحويين، فتقول: «إنّ زيداً و عمراً قائمانِ» و أجاز الكسائي الرّفع مطلقاً و الفرّاء بشرط خفاء إعراب المعطوف عليه،[٥] نحو: «إنّكَ و زيدٌ ذاهبان» و «إنّ يحيىٰ و بكرٌ عالمان».

قال ابن‌مالك:

وَ بَعْدَ ذاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ ... لامُ ابْتِداءٍ نَحْوُ «إنّي لَوَزَرْ»

وَ لا يَلي ذِي اللامَ ما قَدْ نُفِيا ... وَ لا مِنَ الأفْعالِ ما كَرَضِيا

وَ قَدْ يَليها مَعَ قَدْ كـ«إنَّ ذا ... لَقَدْ سَما عَلَى العِدا مُسْتَحْوِذا»

وَ تَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ ... وَ الْفَصْلَ وَ اسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ»

١. الأنبياء (٢١): ١٠٨.

٢. يروى «الحمام» بالرفع و النصب، و كذلك «نصفه». و «أو» تكون بمعنى الواو.

٣. لقربها من «ليت»، لأنّ الكلام معها صار غير خبر، ذهب إلى ذلك ابن‌أبي الربيع.

٤. قال ابن‌مالك:

وَ وصلُ «ما» بذي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعمالَها وَ قَد يُبَقَّى العَمَلُ

٥. فراراً من قبح اللفظ. و حكي عن الروداني أنّه قال: «مقتضى هذا التعليل أنّ خفاء إعراب المعطوف

و أُلحِقَتْ بـ «إنّ» في جواز العطف على محلّ اسمها «لكنّ»، فتقول: «ما زيدٌ قائماً لكنّ عمراً منطلقٌ و خالدٌ».

و ألحق بها أيضاً جماعة «أنّ»، بشرط تقدّم علمٍ عليها، فيجوز عندهم «علمتُ أنّ زيداً قائمٌ و عمرٌو»؛ أو معناه، نحو قوله تعالى: «و أذانٌ مِنَ اللهِ و رَسُولِهِ إلى النّاسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكينَ و رَسُولُه».[1] و قيل: «أُلحق مطلقاً» و قيل: «يمنع مطلقاً».

أمّا «ليت» و «لعلّ» و «كأنّ» فلا يجوز معها إلّا النصب، سواء تقدّم المعطوف على الخبر أو تأخّر. و أجاز الفرّاء الرفع أيضاً، متقدّماً ـ بشرط خفاء الإعراب ـ و متأخّراً.[2]

أمّا سائر التوابع، فقال المحقّق الرضي‌: «الوصف و عطف البيان و التوكيد، كالمنسوق عند الجرمي و الزجاج و الفرّاء في جواز الحمل على المحلّ؛ و لم يذكر غيرهم ذلك لا منعاً و لا إجازة؛ و الأصل الجواز، إذ لا فارق...و لم يذكروا البدل؛ و القياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع».[3]

تخفيف هذه الحروف

تخفّف «إنّ» عند البصريّين فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسميّة فالأكثر إهمالها، تقول: «إنْ زيدٌ لقائمٌ» و يقلّ إعمالها، تقول: «إنْ زيداً قائمٌ».

و إذا أُهملت لزمتها اللام فارقة بينها و بين «إنْ» النافية.

و قد تغني عنها قرينة لفظيّة، نحو: «إنْ زيدٌ لَنْ يَقُومَ» أو معنويّة، كقول الشاعر:

كذلك»، فيجوز عنده الرفع في نحو: «إنّ زيداً و الفتى ذاهبانِ».

١. التوبة (٩): ٣. قد يقال: «إنّ» «رسوله» عطف على الضمير في «برىء»، و جاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله «من الله» مقام التأكيد. أو تقول: «رسوله» مبتدأ، خبره محذوف أي: «و رسوله كذلك».

٢. قال ابن مالك:

وَ جائزٌ رَفعُكَ مَعطوفاً على ... مَنصوبِ «إنّ» بعدَ أن تَستَكمِلا
وَ أُلحِقَتْ بـ«إنّ» لكنَّ و أنّ ... مِن دون لَيتَ وَ لَعَلَّ وَ كَأنّ

٣. شرح الكافية: ٢/ ٣٥٤.

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ من آلِ مالك و إنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المعادنِ[١]

و اختلف النحويّون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أفادت ـ مع إفادتها معناها ـ الفرق بين «إنْ» المخفّفة و «إنْ» النافية، أم هي لام أخرىٰ أجتلبت للفرق فقط؟

و تظهر فائدة هذا الخلاف في نحو قول النبيّ ﷺ: «قَدْ عَلِمنا إنْ كُنْتَ لَمُؤمناً»، فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزة «ان» و من جعلها لاماً أخرى ـ اجتلبت للفرق ـ فتح همزة «ان».

و ذهب الكوفيّون إلى عدم جواز تخفيف «إنّ» و قالوا: «إنّ اللام في ذلك كلّه بمعنى «إلّا» و «إن» قبلها نافية».

و إن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، و الأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو قوله تعالى: «و إنْ كانَتْ لَكَبِيرةً»[٢] و دونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو قوله تعالى: «و إنْ يكادُ الّذينَ كَفَرُوا لَيُزلِقُونكَ»[٣] و يقلّ أن يليها غير الناسخ، كقول الشاعر:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِما حَلَّتْ عليكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

و تخفّف «أنّ» فيبقى العمل عند الأكثر، خلافاً للكوفيين، ذهبوا إلى أنّها لا تعمل. و شرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً[٤] و ربّما ثبت، قال ابن‌هشام: «هو مختصّ بالضّرورة».

و شرط خبرها أن يكون جملة و لا يجوز إفراده إلّا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. و قد اجتمعا في قول الشاعر:

بِأنْكَ رَبيعٌ وَ غَيثٌ مَريعٌ وَ أنْكَ هناكَ تَكُونُ الثّمالا[٥]

ثمّ إن كان الخبر جملة اسميّة أو فعليّة فعلها جامد أو دعاء لم يحتج إلى فاصل، نحو قوله تعالى: «وَ آخِرُ دَعواهُم أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ»[٦] و «و أنْ لَيسَ للإنسانِ إلّا ما

---

١. «أُباة»: جمع آبٍ ـ كـ«قضاة و قاضٍ» ـ من أبىٰ، إذا امتنع. و «الضيم»: الظلم. و «مالك»: اسم قبيلة.

٢. البقرة (٢): ١٤٣. ٣. القلم (٦٨): ٥١.

٤. اشترط ابن‌الحاجب أن يكون هذا الضمير ضمير الشأن و لم يشترطه الجمهور.

٥. «بأنك ربيع»: يعني: أنت بمنزلة الربيع، أي: كثير النفع. و «مَرِيع»: كثير العشب، و «الثّمال»: الغياث.

٦. يونس (١٠): ١٠.

سَعىٰ»[١] و قوله تعالى: «و الخامِسَةُ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها»،[٢] على قراءة نافع «أن» بالتخفيف و «غَضِبَ» بصيغة الماضي. و إن كان الفعل متصرّفاً و لم يكن دعاء فقال جماعة: «يجب أن يفصل بين «أن» و الفعل بـ «قَدْ»، نحو قوله تعالى: «و نَعْلَمُ أنْ قَدْ صَدَقْتَنا»،[٣] أو حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: «عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ»،[٤] أو نفي بـ «لا» أو «لَن» أو «لم»، نحو قوله تعالى: «وَ حَسِبُوا أنْ لا تكون فِتْنَةٌ»،[٥] على قراءة من ضمّ نون «تكون»، و «أَ يَحْسَبُ أنْ لَنْ يَقْدِرَ عليه أحَدٌ»[٦] و «أَ يَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ»،[٧] أو «لو»، نحو: «أنْ لَو نَشاءُ أصَبْناهُم بِذُنُوبِهِم»،[٨] و يندر ترك الفصل، كقول الشاعر:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا   قَبْلَ أنْ يُسْألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ[٩]

و قال جماعة ـ منهم ابن‌مالك ـ : «يجوز الفصل و تركه و الأحسن الفصل».

و تخفّف «كأنّ» فيبقى العمل عند الأكثر، خلافاً للكوفيّين، ذهبوا إلى أنّها لا تعمل. و اسم «كأنْ» ضمير محذوف[١٠] و خبرها إمّا جملة اسميّة، نحو: «كأنْ زيدٌ قائمٌ» أو جملة فعليّة مصدّرة بـ «لم» كقوله تعالى: «كأنْ لَمْ تَغْنَ بِالأمْسِ»،[١١] أو مصدّرة بـ «قد» كقول الشاعر:

أفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنّ رِكابَنا   لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا و كأنْ قَدِ[١٢]

أي: و كأنْ قَدْ زالَتْ.

و يندر ثبوت اسمها و إفراد خبرها، كقول رؤبة بن العجّاج: كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلُبِ[١٣]

---

١. النّجم (٥٣): ٣٩. ٢. النّور (٢٤): ٩. ٣. المائدة (٥): ١١٣.

٤. المزّمّل (٧٣): ٢٠. ٥. المائدة (٥): ٧١. ٦. البلد (٩٠): ٥.

٧. البلد (٩٠): ٧.

٨. الأعراف (٧): ١٠٠. «أ وَ لَم يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأرضَ مِن بَعْدِ أهْلِها أنْ لَو نَشاءُ أصَبْناهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ».

٩. «يؤمّلون»: من التأميل، و هو الرجاء. «سُؤل»: مسؤول. ١٠. و الغالب كونه ضمير الشأن.

١١. يونس (١٠): ٢٤.

١٢. «أفِدَ»: دنى و قرب. «الترحّل»: الارتحال. الركاب: الإبل التي يسار عليها، واحدتها راحلة و لا واحد لها من لفظها. و الرِّحال: جمع رَحْل و هو المسكن.

١٣. قوله: «وريديه»: هما عِرقان في الرقبة. و الرِّشاء: الحبل. و الخُلُب: الصلب.

و لا يجوز تخفيف «لعلّ» و أمّا «لكنّ» فتخفّف و لم تعمل عند الأكثر. و أجاز يونس و الأخفش إعمالها حينئذٍ قياساً. و حكي عن يونس أنّه حكاه عن العرب.[1]

---

١. قال ابن مالك:

وَ خُـفِّفَتْ «إنَّ» فَـقَلَّ العَـمَلُ ... وَ تَـلْزَمُ اللامُ إذا مـا تُـهْمَلُ
وَ رُبَّـما اسْتُغْنِيَ عَـنها إنْ بَدا ... مـا نـاطِقٌ أرادَهُ مُـعْتَمِدا
وَ الفِـعلُ إن لَـم يَكُ نـاسِخاً فـلا ... تُلْفِيهِ غـالِباً بـ«إنْ» ذي مُـوصَلا
وَ إن تُخَفَّفْ «أنَّ» فاسمها اسْتَكَن ... وَ الخَبَرَ اجْعَلْ جُـمْلَةً مِـن بـعدِ أنْ
وَ إن يَكُـنْ فِعلاً و لم يَكُـنْ دُعـا ... وَ لَـم يَكُـنْ تَـصْرِيفُهُ مُـمْتَنِعا
فَالأحْسَنُ الفَصْلُ بـ«قَد» أو نفي أو ... تَنْفِيسٍ أو «لَو» وَ قليلٌ ذِكـرُ «لو»
وَ خُـفِّفَتْ «كـأنّ» أيـضاً فَنُوِي ... مَـنصُوبُها وَ ثـابِتاً أيـضاً رُوِي

(٥)
لا التي لنفي الجنس

و المراد بها «لا» التي قصد بها نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً. و احترزنا بـ «نصّاً» من «لا» المشبّهة بـ «ليس»، نحو: «لا رجلٌ قائماً»، فإنّها ليست نصّاً في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي الواحد و نفي الجنس؛ فعلى الاحتمال الثاني لا يجوز «لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ» و على الأوّل يجوز.[١]

و هي تعمل عمل «إنّ» بشروط:

١ ـ أن يكون اسمها و خبرها نكرتين.

٢ ـ أن لا يفصل بينها و بين اسمها.

٣ ـ أن لا يدخل عليها جارّ.

فإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أُهملت و وجب ـ عند غير المبرّد و ابن‌كيسان ـ تكرارها مع العاطف، نحو: «لا زيدٌ في الدار و لا عمرٌ»، و نحو قوله تعالى: «لا فيها غَوْلٌ و لا هُمْ عنها يُنْزَفُونَ»[٢] و إن دخل عليها جارٌّ خفض النكرة، نحو: «جئتُ بلا زادٍ».

و لا يخلو اسم «لا» هذه من ثلاثة أنواع:

١ ـ أن يكون مضافاً، نحو: «لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ».

٢ ـ أن يكون شبيهاً بالمضاف، و المراد به كلّ اسم له تعلّق بما بعده إمّا بعملٍ، نحو: «لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ» و إمّا بعطفٍ، نحو: «لا ثلاثةً و ثلاثينَ عندَنا».

٣ ـ أن يكون مفرداً، و المراد به هنا ما ليس مضافاً و لا شبيهاً به فيدخل فيه المثنّى و المجموع.

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به وجب أن يكون معرباً منصوباً و إن كان مفرداً بني على

---

١. قال الصّبان: و المراد بكونها لنفي الجنس نصّاً، كونها له في الجملة؛ لأنّ «لا» هذه تكون نصّاً في نفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنّىً أو جمعاً كانت محتملة لنفي الجنس و لنفي قيد الاثنينيّة أو الجمعيّة، كما أوضحه السعد في مطوّله. راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/٢.

٢. الصافّات (٣٧): ٤٧.

ما كان ينصب به،[١] نحو: «لا رجلَ و لا مُسْلِمَينِ و لا زيدَينِ في الدارِ». أمّا نحو «لا مسلمات»، فقال جماعة: «هو مبنيّ على ما كان ينصب به و هو الكسر»، و أجاز بعضهم الفتح و أوجبه ابن‌عصفور.

حكم تكرار «لا»

إذا تكررت «لا» على سبيل العطف و كان عقيب كلّ منهما نكرة مفردة بلا فصل ـ نحو: «لا حَولَ و لا قُوّةَ إلّا باللهِ» ـ يجوز فيه خمسة أوجه:

و ذلك لأنّ المعطوف عليه إمّا أن يبنى على علامة النصب أو يرفع، فإن بني جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأوّل: البناء على علامة النصب، و تكون «لا» الثانية لنفي الجنس كالأولىٰ فتقول: «لا حولَ و لا قوّةَ إلّا باللهِ».

الثاني: النصب، عطفاً على محلّ اسم «لا» و تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف و المعطوف، فتقول: «لا حولَ و لا قوّةً إلّا باللهِ».

الثالث: الرفع، فتقول: «لا حولَ و لا قوّةٌ إلّا باللهِ» و فيه وجوه:

١ ـ أن يكون معطوفاً على محلّ الاسم بلحاظ قبل دخول «لا»، و تكون «لا» زائدة بين العاطف و المعطوف.

٢ ـ أن تكون «لا» الثانية عاملة عمل «ليس».

٣ ـ أن يكون مرفوعاً بالابتدا و ليس لـ «لا» عمل فيه.

و إن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان:

الأوّل: البناء على علامة النصب، نحو قول الشاعر:

فلا لغوٌ وَ لا تأثيمَ فيها ... وَ لا حَيْنٌ وَ لا فيها مُليم[٢]

الثاني: الرفع، تقول «لا رجلٌ و لا امرأةٌ في الدارِ».[٣]

---

١. قيل: علّة البناء تضمّنه معنى «مِنْ» الجنسيّة، بدليل ظهورها في قوله:

فَقامَ يَذُودُ النّاسَ عنها بِسَيْفِهِ ... و قالَ: ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هِنْد

و قيل: علّة البناء تركيب الاسم مع الحرف كـ «خمسة عشر».

٢. اللغو: الباطل. و التأثيم: مصدر «أثّمَهُ»، أي: نسبه إلى الإثم، بأن قال له: «يا آثم». «فيها»: أي: في الجنّة. و الحَين: الهلاك و الفناء. و المليم: من «ألامَ الرّجلُ»: أي: أتى بما يلام عليه.

٣. قال ابن‌مالك:

عملَ «إنّ» اجْعَلْ لـ «لا» في النّكره ... مُفردةً جاءَتْكَ أو مُكَرَّرَه

تابع اسم «لا»

إذا كان اسم «لا» مفرداً و نعت بمفرد متّصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأوّل: البناء على علامة النصب، نحو: «لا رجلَ ظريفَ في الدارِ».

الثاني: النصب، مراعاة لمحلّ اسم «لا»، نحو: «لا رجلَ ظريفاً في الدارِ».

الثالث: الرفع، مراعاة لمحلّ الاسم بلحاظ قبل دخول «لا»، نحو: «لا رجلَ ظريفٌ في الدارِ».

فإن فقد الإفراد في المنعوت، نحو: «لا غلامَ رجلٍ ظريفاً عندَنا» أو في النعت، نحو: «لا رجلَ قبيحاً فِعْلُه في الدارِ» أو فقد الاتّصال، نحو: «لا رجلَ في الدارِ ظريفاً»، قالوا: «لم يجز بناء النعت، بل يتعيّن نصبه أو رفعه».

و إذا عطف على اسم «لا» فيجوز في المعطوف النصب أو الرفع و لا يجوز بناؤه. نعم، إذا تكرّرت «لا» و كان عقيب كلّ منهما نكرة مفردة بلا فصل و بني المعطوف عليه يجوز بناؤه، و قد تقدّم.

أمّا البدل فإن كان نكرة فيجوز فيه النصب و الرفع، نحو: «لا أحدَ رجلاً و امرأةً في الدارِ» بنصب «رجل» و رفعه،[1] و كذا عطف البيان عند من أجازه في النكرات.

و إن لم يكن نكرة فالرفع، نحو: «لا أحدَ زيدٌ في الدارِ».

أمّا التوكيد، فالمعنوي منه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به. أمّا التوكيد اللفظي فقال المحقق الرضي: «الأولى كونه على لفظ المؤكّد مجرّداً من التنوين و جاز الرفع و النصب».[2]

فانصِبْ بها مُضافاً أو مُضارِعَه ... وَ بعدَ ذاكَ الخبرَ اذكُرْ رافِعَه

وَ رَكِّبِ المُفرَدَ فاتِحاً كـ«لا ... حَولَ وَ لا قُوَّةَ» و الثاني اجعلا

مرفوعاً أو منصوباً أو مُركَّباً ... وَ إن رَفَعتَ أوّلاً لا تَنصِبا

١. استقرب المحقّق الرضي جواز البناء إذا لم يفصل البدل المفرد المنكّر عن المنفيّ المبنيّ. شرح الكافية (١): ٢٦٤.

٢. قال ابن مالك:

وَ مفرداً نَعتاً لمَبنيٍّ يَلي ... فافتَحْ أوِ انْصِبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

وَ غيرَ ما يَلي وَ غيرَ المُفرَدِ ... لا تَبْنِ وَ انصِبْهُ أوِ الرَّفعَ اقْصِدِ

وَ العطفُ إن لم تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُما ... له بما للنَّعْتِ ذي الفصلِ انْتَمى

حكم «لا» مع همزة الاستفهام

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل و الاتباع، نحو:

ألا ارْعِـواءَ لِـمَنْ وَلَّتْ شَـبِيْبَتُهُ　　و آذَنَتْ بِـمَشِيبٍ بَـعْدَهُ هَـرَمِ [1]

حذف خبر «لا» أو اسمها

إذا جهل الخبر وجب ذكره، نحو: «لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ اللهِ عزّ وَ جلّ»، و إذا علم فيحذف كثيراً، نحو قوله تعالى: «قالُوا لا ضَيْرَ» [2] و يلتزمه التميميّون و الطائيّون.

و قد يحذف اسم «لا» للعلم به، كقولهم: «لا عليكَ»، أي: «لا بأسَ عليكَ». [3]

---

١. الارعواء: الانتهاء و الانكفاف و الانزجار. «وَلَّتْ»: أدبرت. و الشَّبِيبة: الشباب. «آذَنَتْ»: أعلمت. و المشيب: الشيخوخة. و الهَرَم: كبر السنّ.

قال ابن مالك:

وَ أَعْطِ «لا» مَعَ همزةِ استفهامِ　　مـا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسـتفهامِ

تنبيه:

قد يقصد بـ«ألا» التمنّي فمذهب المازني و المبرّد بقاؤها على جميع ما كان لها من الأحكام، كـقول الشاعر:

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ　　فَيَرْأَبَ ما أثْأَتْ يَـدُ الغَـفَلاتِ

و مذهب سيبويه و الخليل أنّها تعمل في الاسم خاصّة و لا خبر لها و لا يتبع اسمها إلّا على اللفظ و لا يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت.

و قد ترد للتنبيه فلا تعمل شيئاً و تدخل على الجملة الاسميّة، نحو قوله تعالى: «ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوفٌ عليهم وَ لا هُم يَحْزَنُونَ». يونس (١٠): ٦٢، و الفعليّة، نحو قوله تعالى: «ألا يومَ يأتِيهِمْ ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم». هود (١١): ٨.

و قد ترد للعَرْض و التحضيض و معناهما الطلب، لكن العَرْض طلبٌ بلينٍ و التحضيض طلب بحثٍّ. و تختصّ «ألا» هذه بالفعليّة و لا تعمل شيئاً، نحو قوله تعالى: «فَجاءَ بعجلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إليهم فقالَ ألا تَأكُلُونَ». (الذّاريات (٥١): ٢٦ و ٢٧)، و «ألا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أيمانَهُم» التوبة (٩): ١٣.

٢. الشعراء (٢٦): ٥٠.

٣. قال ابن مالك:

وَ شاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبرِ　　إذا المـرادُ مـع سُـقوطِهِ ظَـهَر

(۶)

ظنّ و أخواتها

هي أفعال تدخل على المبتدأ و الخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها. و تنقسم إلى قسمين: أفعال القلوب[۱] و أفعال التصيير.

القسم الاوّل: أفعال القلوب

و هي على أربعة أقسام:

۱ ـ ما يدلّ على اليقين، و هو: «وَجَدَ»، نحو قوله تعالى: «إنّا وَجَدْناهُ صابراً»،[۲] و «ألفى»، نحو: «إنّهُمْ ألفَوا آباءَهُمْ ضالّينَ»[۳] و «دَرى»، نحو:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ | فإنّ اغْتِباطاً بالوَفاءِ حَميدُ[۴]

وَ «تَعَلَّمْ»، بمعنى «اعْلَمْ»، نحو:

تَعَلَّمْ شفاءَ النّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها | فَبالِغْ بِلُطفٍ في التّحَيُّلِ و المَكْرِ[۵]

۲ ـ ما يدلّ على الرجحان، و هو: «جَعَلَ»، نحو: «وَ جَعَلُوا الملائكةَ الّذينَ هم عِبادُ الرّحمنِ إناثاً»،[۶] و «حَجا»، نحو:

---

۱. سميّت بذلك لقيام معانيها بالقلب. و الفعل القلبي على ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه، نحو: «فَكَّرَ» و ما يتعدّىٰ لواحد، نحو: «عَرَفَ» و ما يتعدّي لاثنين و هو المراد من أفعال القلوب هنا، نحو: «عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ و...»، و هذه الأفعال إنّما تنصب مفعولين إذا دلّت على اليقين أو الرجحان ـ كما ذكرنا في المتن ـ و إلّا فتكون متعدّية إلى واحد، نحو: «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ و «ظَنَّ» بمعنى اتّهم، أو لازمة، نحو: «وَجَدَ» بمعنى حَزِنَ أو غَضِبَ.

۲. ص (۳۸): ۴۴.

۳. الصافّات (۳۷): ۶۹.

۴. «دُرِيتَ» مبنيّ للمفعول و التاء مفعوله الأوّل في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و «الوفي» مفعوله الثاني و هو صفة مشبهة و «العهد» بالرفع على الفاعلية و بالنصب على التشبيه بالمفعول به و بالجرّ على الإضافة، و «عُرْوَ» منادى مرخّم بحذف التاء.

۵. اللطف: الرّفق. و التّحيُّل: أخذ الأشياء بالحيلة.

۶. الزّخرف (۴۳): ۱۹.

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عمرو أخا ثِقَةٍ حَتّى أَلَمَّتْ بنا يَوْماً مُلِمّاتُ[١]

و «عَدّ»، نحو:

فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ شَرِيكَكَ في الغِنىٰ وَ لكنّما المَوْلىٰ شَرِيكُكَ في العُدْمِ

و «هَبْ»، نحو:

فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبا مالك و إلّا فَهَبْنِي امرءً هالكا[٢]

و «زَعَمَ»، نحو:

فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فيكُم فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[٣]

٣ـ ما يرد بالوجهين و الغالب كونه لليقين و هو اثنان: «رأى»، كقوله تعالى: «إنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَ نَراهُ قَرِيباً»،[٤] و «عَلِمَ»، كقوله تعالى: «فاعْلَمْ أنّه لا إلٰهَ إلّا اللهُ»[٥] و قوله «فإنْ عَلِمْتُمُوهنّ مُؤمِناتٍ فلا تَرْجِعُوهنّ إلى الكُفّارِ».[٦]

٤ـ ما يرد بالوجهين و الغالب كونه للرّجحان و هو ثلاثة: «ظَنَّ»، نحو قوله تعالى: «فقالَ له فِرعَونُ إنّي لَأظُنُّك يا مُوسىٰ مَسْحُوراً *... وَ إنّي لأظُنُّك يا فرعونُ مَثْبوراً»،[٧] و «حَسِبَ»، نحو: «يَحْسَبُهُمُ الجاهلُ أغنياءَ».[٨]

و قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقىٰ و الجودَ خيرَ تجارة رَباحاً إذا ما المَرءُ أصْبَحَ ثاقِلا[٩]

و «خالَ»[١٠] نحو:

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجل[١١]

و قول الشاعر:

---

١. أَلَمَّتْ، بمعنى: نَزَلَتْ. و الملمّات: جمع «مُلِمَّة»، و هي النازلة من نوازل الدهر.

٢. أجِرْني: أغثني. أبا مالك: منادى حذف حرف ندائه.

٣. الياء في «تَزْعُمِيني» مفعول أوّل، و جملة «كُنْتُ أجْهَلُ فيكُم» مفعول ثان.

و «أجْهَلُ» مضارع و هو و فاعله خبر كان، لا أفعل التفضيل. و الجهل خلاف الحلم و هو الغضب.

٤. المعارج (٧٠): ٦ و ٧. ٥. محمّد ﷺ (٤٧): ١٩. ٦. الممتحنة (٦٠): ١٠.

٧. الإسراء (١٧): ١٠٠ و ١٠١. ٨. البقرة (٢): ٢٧٣. ٩. الرَّباح: الربح. و الثاقل: الميّت.

١٠. ماضي «يَخالُ» لا «يَخُولُ» بمعنى يَتَعَهَّدُ أو يَتَكَبَّرُ. ١١. النِّكاية: القتل و الجرح.

دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ و خِلْتُني لِيَ اسمٌ فلا أُدْعىٰ بِهِ و هُوَ أوَّلُ [١]

تنبيهات

الأوّل: تسدّ عن المفعولين في هذا الباب «أنّ» و «أنْ» و صلتهما، نحو قوله تعالى: «وَ يَحْسَبُونَ أنّهم على شيءٍ» [٢] و قوله تعالى: «وَ ظَنُّوا أن لا مَلْجَأَ من اللهِ إلّا إليه». [٣] و يكثر ذلك في «زعم»، نحو: «قُلْ يا أيّها الّذينَ هادُوا إنْ زَعَمْتُمْ أنّكم أولياءُ للهِ مِنْ دونِ النّاسِ فَتَمَنَّوُا المَوتَ إن كُنْتُم صادِقِينَ» [٤] و «زَعَمَ الّذينَ كَفَرُوا أن لَنْ يُبْعَثُوا» [٥] و كـ «زَعَمَ» «تَعَلَّمْ» في خصوص «أنّ»، نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ: تَعَلَّمْ أنّ للصَّيدِ غِرَّةً و إلّا تُضَيِّعْها فإنّكَ قاتِلُه [٦]

الثاني: إذا كانت «رأى» حُلْميّة ـ أي: للرّؤيا في المنام ـ تعدّت إلى المفعولين، كما تتعدّى إليهما «رأى» العلميّة، نحو قوله تعالى: «إنّي أراني أعْصِرُ خَمْراً»، [٧] فالياء هو المفعول الأوّل و «أعْصِرُ خمراً» جملة في موضع المفعول الثاني.

الثالث: يجوز إجراء القول مجرى الظنّ [٨] فينصب المبتدأ و الخبر مفعولين. و ذلك بأربعة شروط:

الأوّل: أن يكون الفعل مضارعاً.

الثاني: أن يكون للمخاطب.

الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام.

الرّابع: أن لا يفصل بين الاستفهام و الفعل بغير ظرف و لا جارّ و مجرور و لا معمول الفعل. مثال ما اجتمعت فيه الشروط قول الشاعر:

---

١. «الغَواني»: جمع «الغانية»، و هي المرأة المستغنية بجمالها عن الزينة.

٢. المجادلة (٥٨): ١٨. ٣. التوبة (٩): ١١٨. ٤. الجمعة (٦٢): ٦.

٥. التغابن (٦٤): ٧. ٦. الغِرّة: الغفلة. ٧. يوسف (١٢): ٣٦.

٨. و هل يجري القول مجرى الظنّ باقياً على معناه أو لا يجري حتّى يضمّن معنى الظنّ؟ فيه خلاف. و تظهر ثمرة الخلاف في جريان أحكام أفعال القلوب ـ كالإلغاء و التعليق ـ و عدمه فيجريان فيه على الثاني دون الأوّل.

مَتى تَقُولُ القُلُصَ الرّواسِما ... تُحْمِلْنَ أمَّ قاسِمٍ و قاسِما [1]

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو: «قالَ زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ» أو كان مضارعاً بغير تاء، نحو: «يَقُولُ زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام نحو: «أنت تَقُولُ: عمرٌو منطلقٌ»، لم ينصب مفعولين و كذا إن كان مسبوقاً باستفهام لكن فصل بينهما بغير ظرف و لا جارّ و مجرور و لا معمول له، نحو: «أأنت تقول: زيدٌ منطلقٌ». فإن فصل بأحدها لم يضرّ، نحو:

أَجُهّالاً تَقُولُ بني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلِينا [2]

هذا ما ذهب إليه المشهور و لكن قبيلة سُلَيم تجري القول مجرى الظنّ مطلقاً، أي سواء وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد.

الرابع: أفعال القلوب تنقسم إلى متصرّفة و غير متصرّفة.

فالمتصرّفة ما عدا «هَبْ» و «تَعَلَّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو: «ظَنَنْتُ زيداً قائماً» و المضارع، نحو: «أظُنُّ زيداً قائماً» و الأمر، نحو: «ظُنَّ زيداً قائماً» و اسم الفاعل، نحو: «أنا ظانٌّ زيداً قائماً» و اسم المفعول، نحو: «زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً»، و المصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زيداً قائماً». و غير المتصرّف اثنان: «هَبْ» بمعنى ظُنَّ و «تَعَلَّمْ» بعنى اعلم، فيلزمان الأمر.

أحكام أفعال القلوب

الأوّل: يجب التعليق و هو إبطال العمل لفظاً فقط لا محلاً و ذلك في ما إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو قوله تعالى: «لقد عَلِمْتَ ما هؤلاءِ يَنْطِقُون» [3] أو «إن» النافية، نحو: «وَ تَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلّا قليلاً» [4] أو «لا» النافية، نحو: «علمتُ لا زيدٌ قائمٌ و لا عمرٌو». و

---

١. القُلُص: جمع «قلوص»، و هي الناقة الشابّة. و الرّواسِم: جمع راسمة، من الرسيم، و هو نوع من سير الإبل السريع.

٢. المعنى: أ تظُنُّ بني لُؤَيٍّ جُهّالاً أم متجاهلين؟ و «لعمر أبيك» معترض بين المعطوف و المعطوف عليه و هو مبتدأ، خبره محذوف أي: قسمي.

٣. الأنبياء (٢١): ٦٥.

٤. الإسراء (١٧): ٥٢.

اشترط ابن‌هشام في «إنْ» و «لا» تقدّم قسم ملفوظ به أو مقدّر.[١]

و كذلك يعلّق الفعل إذا وقع بعده لام الابتداء، نحو: «و لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشتراهُ ما لَهُ في الآخرةِ مِنْ خَلاقٍ».[٢]

أو الاستفهام، سواء تقدّم على المفعول الأوّل، نحو: «علمتُ أ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو» أم كان المفعول اسم استفهام، نحو: «لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزبَينِ أحصىٰ»[٣] أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام، نحو: «علمتُ أبو مَنْ زيدٌ». أمّا إذا كان الاستفهام في الثاني ـ نحو: «علمتُ زيداً أبو من هو؟» ـ فقال ابن‌مالك في شرح الكافية: «فالأرجح نصب الأوّل».

و عدّ ابن‌مالك من المعلّقات لام القسم، كقول الشاعر:

و لَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتي   إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها[٤]

و أبو علي الفارسي «لعلّ»، نحو قوله تعالى: «و ما يُدْريكَ لَعَلَّهُ يَزَّكّىٰ»[٥] و بعضهم «لو» و جزم به ابن مالك في التسهيل، نحو:

و قد عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حاتماً   أرادَ ثَراءَ المالِ كانَ له وَفْر[٦]

اعلم أنّ الجملة المعلّق عنها العامل في موضع نصب و لهذا يجوز العطف عليها بالنصب، نحو: «ظَنَنْتُ لَزيدٌ قائمٌ و عَمْراً منطلقاً».

الثاني: يجوز الإلغاء في المتصرّف من أفعال هذا الباب و هو إبطال العمل لفظاً و محلّاً و ذلك إذا تأخّر الفعل، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ» أو توسّط، نحو: «زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ». هذا ـ أي الجواز ـ مذهب الجمهور. و ذهب الأخفش إلى أنّ هذا الإبطال على سبيل

قال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء، لأنّ شرط التعليق أنّه إذا حذف المعلّق تسلّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو: «ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ» فلو حذفت «ما» لقلت: «ظَنَنْتُ زيداً قائماً» و الآية الكريمة لا يتأتّى فيها ذلك.

و لعلّه مخالف لما هو كالمجمع عليه ـ من أنّه لا يشترط في التعليق هذا الشرط ـ و تمثيل النحويّين للتعليق بالآية الكريمة و شبهها يشهد لذلك. راجع: **شرح ابن‌عقيل** (١): ٤٣٨.

١. **أوضح المسالك** (١): ٣١٧. ٢. البقرة (٢): ١٠٢. ٣. الكهف (١٨): ١٢.

٤. المَنِيّة: الموت، و جمعه المنايا. «تَطيشُ»: من «طاشَ السهمُ عن الغرضِ». أي: جاز و لم يصبه. و السِّهام: جمع السَّهم. ٥. عبس (٨٠): ٣.

٦. ثَراء المال: كثرة المال. الوفر: الكثير.

اللزوم. و على الجواز فإلغاء المتأخّر أولى من إعماله و في المتوسّط خلاف؛ قيل: «إعماله أولى» و قيل: «هما سواء». أمّا إذا تقدّم الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريّين فلا يقال: «ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ». و جوّزه الكوفيّون و الأخفش و استدلّوا بقول الشاعر:

كذاكَ أُدِّبْتُ حتّى صارَ مِنْ خُلُقِي ... أنّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ[1]

و أوّل على تقدير لام الابتداء أو ضمير الشأن، و التقدير على الأوّل: «لَمِلاكُ الشّيمَةِ»، فهو من باب التعليق لا الإلغاء؛ و على الثاني: «وَجَدتُه» أي: الشأن، فلا إلغاء و لا تعليق.[2]

تنبيه: يختصّ الإلغاء بأفعال هذا الباب.

أمّا التعليق ففيه خلاف. قال ابن‌عصفور: «لا يعلّق فعل غير علم و ظنّ حتّى يضمّن معناهما». و قال ابن‌هشام في المغني: «لا يختصّ التعليق بباب ظنّ بل هو جائز في كلّ فعل قلبي».[3]

و في همع الهوامع: «ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق ـ لكن مع الاستفهام خاصّة ـ أبصَرَ و تفكّرَ و سَألَ و نَظَرَ، نحو قوله تعالى: «يَسْألُونَ أيّانَ يومُ الدّينِ».[4]

و زاد ابن‌مالك ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب، نحو: «وَ يَسْتَنْبِؤُونكَ أحَقٌّ هُو»،[5] لأنّ «إسْتَنْبَأ» بمعنى «إسْتَعْلَمَ» فهي طلب للعلم. و أجاز يونس تعليق كلّ فعل غير ما ذكر، و خرّج عليه قوله تعالى: «ثُمّ لَنَنْزِعَنّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ على الرّحمنِ عِتِيّاً»،[6] و أجيب بأنّ الضمّة بناء لا إعراب.

الثالث: يجوز بالإجماع حذف المفعولين في هذا الباب اختصاراً ـ أي لدليل ـ نحو: «أيْنَ شُرَكائِيَ الّذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»[7] أي: تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكائِي. أمّا حذفهما اقتصاراً ـ أي

---

١. الملاك: قوام الشيء. الشِّيمَة: الخُلق.

٢. فالفعل عامل على التقديرين. قال الصبّان في بيان الفرق بينهما: «إنّ الفعل على تقدير ضمير الشأن عامل في محلّ كلّ من المفعولين على حدته ـ أعني: ضمير الشأن المقدّر و الجملة بعده ـ و على تقدير لام الابتداء عامل في محلّ الجملة السادّة مسدّ المفعولين».

٣. مغني‌الأديب (٢): ٢٥.

٤. الذّاريات (٥١): ١٢.

٥. يونس (١٠): ٥٣.

٦. مريم (١٩): ٦٩.

٧. القصص (٢٨): ٦٢.

لغير دليل ـ فعن سيبويه و الأخفش المنع مطلقاً و عن الأكثرين ـ و منهم ابن‌مالك ـ الإجازة مطلقاً. و عن الأعلم الجواز في أفعال الظنّ دون أفعال العلم.

و يمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً و أمّا اختصاراً فمنعه بعضهم و أجازه الجمهور، كقوله:

و لَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنّي غَيْرَهُ ... مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ [١]

أي: فلا تظنّي غيرَه واقعاً.

الرّابع: يجوز أن يكون فاعلها و مفعولها ضميرين لشيء واحد، نحو: «عَلِمْتُني منطلقاً»، بخلاف سائر الأفعال، فلا يقال: «ضَرَبْتُني»، بل يقال: «ضَرَبْتُ نَفْسِي».

القسم الثّاني: أفعال التصيير

و هي تدخل على المبتدأ و الخبر فتنصبهما مفعولين لها، كأفعال القلوب، و لكن ليس فيها معنى العلم أو الظنّ و لا يجري فيها أحكام هذه الأفعال، كالإلغاء و التعليق. و عدّها بعضهم سبعة و هي: «صَيَّرَ»، نحو: «صَيَّرتُ زيداً قائماً» و «جَعَلَ»، نحو قوله تعالى: «وَ قَدِمنا إلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً» [٢] و «وَهَبَ»، نحو: «وَهَبَنِيَ اللهُ فداكَ» و «تَخِذَ»، نحو:

تَخِذْتُ غُرازَ إثْرَهُمْ دليلاً ... وَ فَرّوا في الحجازِ لِيُعْجِزُوني [٣]

و «اتَّخَذَ» كقوله تعالى «وَ اتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خَليلاً» [٤] و «تَرَكَ»، نحو:

وَ رَبَّيْتُهُ حَتّى إذا ما تَرَكْتُهُ ... أخا القومِ وَ اسْتَغْنَى عنِ المسحِ شارِبُه [٥]

---

١. المعنى: أنتِ عندي بمنزلة المحبّ المكرم فلا تظنّي غير ذلك واقعاً.

٢. الفرقان (٢٥): ٢٣.

٣. قوله «غُراز» اسم واد منع من الصرف لقصد البقعة و هو مفعول أوّل و «دليلاً» مفعول ثان و «إثرَهم» ـ أي: عقيبهم ـ منصوب على الظرفيّة. و الضمير في «فرّوا» يرجع إلى «بني لحيان» في البيت السابق و كذا الضمير في «إثرهم». و كلمة «في» بمعنى إلى.

٤. النساء (۴): ١٢٥.

٥. قوله: «وَ اسْتَغْنَى عنِ المسحِ شارِبُه»: كناية عن كبره و استقلاله بنفسه.

و «رَدَّ»، كقوله تعالى: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أهلِ الكتابِ لو يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعدِ إِيمانِكُمْ كفّاراً».[١]

---

١. البقرة (٢): ١٠٩.

قال ابن مالك:

اِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابتدا ... أعني: رَأى خالَ عَلِمْتُ وَجَدا
ظَنَّ حَسِبْتُ و زَعَمْتُ مع عَدّ ... حَجا دَرى و جَعَلَ اللَّذْ كاعْتَقَد
و هَبْ تَعَلَّم و التي كصَيَّرا ... أيضاً بها انصِبْ مُبتدأً و خَبَرا
و خُصَّ بالتَّعليقِ و الإلغاءِ ما ... مِن قَبلِ هَبْ و الأمرَ هَبْ قد أُلزِما
كذا تَعَلَّمْ و لِغَيرِ الماضِ مِن ... سِواهما اجْعَلْ كُلَّ ما لَه زُكِن
و جَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابتدا ... و انْوِ ضَميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا
في مُوهِمٍ إلغاءَ ما تَقَدَّما ... و الْتَزِمِ التَّعليقَ قَبلَ نَفيِ «ما»
و «إنْ» و «لا» لامُ ابتداءٍ أو قَسَمٍ ... كذا و الاستفهامُ ذا له انْحَتَمْ
لِعِلمِ عِرفانٍ و ظَنِّ تُهَمَةْ ... تَعدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلتَزَمَةْ
و لـ«رأى» الرؤيا انْمِ ما لِعَلِما ... طالِبَ مَفعولَينِ مِن قَبلُ انْتَمى
و لا تُجِزْ هنا بلا دليل ... سُقوطَ مَفعولَينِ أو مَفعول
و كـ«تَظُنُّ» اجعَلْ «تَقُولُ» إن وَلِي ... مُستَفهَماً به و لم يَنفَصِل
بِغَيرِ ظَرفٍ أو كَظَرفٍ أو عَمَل ... و إن بِبَعضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَل
و أُجرِيَ القَولُ كـ«ظَنَّ» مُطلَقا ... عِندَ سُلَيمٍ، نحوُ: «قُلْ ذا مُشفِقا»

أعْلَمَ و أرىٰ و ما ضُمّن معناهما

تدخل الهمزة على «عَلِمَ» و «رأى» من أفعال القلوب فيتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنّهما قبل دخول الهمزة كانا يتعدّيان إلى مفعولين، نحو: «عَلِمَ زَيدٌ عمراً منطلقاً» و «رَأى خالدٌ بكراً أخاكَ» فلمّا دخلت عليها همزة النقل زادتها مفعولاً آخر و هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، نحو: «أعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و «أرَيْتُ خالداً بكراً أخاكَ». فـ«زيداً» و «خالداً» مفعول أوّل و هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة.[1]

و يثبت للمفعول الثاني و الثالث من مفاعيل «أعْلَمَ و أرىٰ» ما ثبت لمفعولي «علم و رأى»، من كونهما مبتدأ و خبراً في الأصل و من جواز الإلغاء و التعليق بالنسبة إليهما، و من جواز حذفهما أو حذف أحدهما. أمّا المفعول الأوّل منها فلا يجوز تعليق الفعل عنه و لا إلغاؤه. و يجوز حذفه إن دلّ عليه دليل. و الأكثر على جوازه لغير دليل أيضاً مع ذكر المفعولين. و يجوز حذف الثلاثة لدليل كما صرّح بذلك ابن‌مالك في شرح التسهيل. و يستفاد من كلام بعضهم جواز ذلك لغير دليل أيضاً.

هذا ما يتعلّق بـ«أعْلَمَ» و «أرىٰ» المتعدّيين إلى مفعولين قبل دخول الهمزة، أمّا إذا كانا قبل دخول الهمزة يتعدّيان إلى واحد ـ كما إذا كان «رأى» بمعنى أبْصَرَ و «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ ـ فإنّهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أريتُ زيداً عمراً» و «أعلمتُ زيداً الحقَّ».

و هذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي «كَسا» و «أعْطى» في جواز حذفهما أو أحدهما لدليل أو لغير دليل، تقول: «فلانٌ يُعطي الدنانيرَ» من غير ذكر المعطىٰ له، و

---

١. هذا هو شأن الهمزة و هو أنّها تصيّر ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدّياً إلى واحد، نحو: «خَرَجَ زيدٌ و أخْرَجتُ زيداً»، و إن كان متعدّياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدّياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيدٌ جُبّةً و ألْبَسْتُ زيداً جُبّةً»، و إن كان متعدّياً إلى اثنين صار متعدّياً إلى ثلاثة، كما تقدّم في «أعْلَمَ» و «أرىٰ».

«فلانٌ يُعطِي الفقيرَ»، من غير ذكر المعطىٰ، و تقول: «فلانٌ يعطي» من غير ذكر المعطىٰ و المعطىٰ له، إذ يستفاد من مثله فائدة. و هكذا تفعل في «أعلم» و «أرى»، إذا كانا متعدّيين إلى المفعولين.

و الثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي «كَسا» و «أعطى» في كونه غير الأوّل، نحو: «أرَيْتُ زيداً الهلالَ»، فالهلال غير زيد كما أنّ الجُبّة غيره في نحو: «كَسَوْتُ ـ أو أعطَيْتُ ـ زيداً جُبَّةً»، و في امتناع إلغائه. و استثنىٰ بعضهم التعليق فيه و إن لم يجز في ثاني مفعولي «كَسا» و «أعطىٰ»، و مثّل له بقوله تعالى: «رَبِّ أرِنِي كَيْفَ تُحيِي المَوتىٰ».[1]

قد يقال: يصحّ كون «كيف» اسماً معرباً مجرّداً من الاستفهام، هي المفعول الثاني مضافة إلى الفعل بعدها على حدّ «هذا يَومُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُم»،[2] أي: «أرِنِي كيفِيّةَ إحياءِكَ».

و ألحق جماعة من النحويين بـ «أعْلَمَ» و «أرىٰ» في التعدية إلى ثلاثة: «أنْبَأ و نَبّأ و أخْبَرَ و خَبّرَ و حَدّثَ».[3] تقول: «أنْبَأتُ زيداً عمراً فاضلاً»، بمعنى: أعْلَمْتُهُ،[4] و كذلك تفعل في البواقي.[5]

---

١. البقرة (٢): ٢٦٠. ٢. المائدة (٥): ١١٩.

٣. قال ابن‌مالك في شرح التسهيل: «إنّ أولىٰ من ذلك ـ يعني: من نصب نَبّأ و أخواته الثلاثة ـ أن يحمل المفعول الثاني منها على نزع الخافض و الثالث على الحال». و على هذا تكون هذه الأفعال الخمسة متعديّة إلى واحد.

٤. الكثير في الأمثلة الواردة في الكتب النحويّة أن تكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنيّة للمجهول و أن يقع أوّل المفاعيل الثلاثة نائب فاعل و يبقى الثاني و الثالث مفعولين، نحو:

وَ أُنْبِئْتُ قَيساً و لم أَبْلُهُ ... كَما زَعَمُوا خَيرَ أهلِ اليَمن

حتّى قال ابن‌الخبّاز: «لم أظفر بفعل متعدّ لثلاثة إلّا و هو مبنيّ للمفعول».

٥. قال ابن‌مالك:

إلى ثَلاثةٍ رَأى وَ عَلِما ... عَدَّوا إذا صارا أرى و أعْلَما

و ما لِمفعولَي عَلِمْتُ مُطْلَقا ... للثّانِ و الثّالثِ أيضاً حُقِّقا

و إنْ تَعَدَّيا لِواحدٍ بِلا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِه تَوَصَّلا

و الثّانِ منهما كَثانِي اثْنَي كَسا ... فَهْوَ بِهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسا

و كَأرَى السابِقِ نَبّأ أخْبَرا ... حَدّثَ أنْبأ كَذاكَ خَبّرا

قال ابن‌هشام:[۱] و إنّما أصل هذه الخمسة أن تتعدّىٰ لاثنين؛ إلى الأوّل بنفسها و إلى الثاني بالباء أو عن، نحو قوله تعالى: «أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ»[۲] و «نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ»[۳] و «نَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ».[۴] و قد يحذف الحرف، نحو: «مَنْ أَنْبَأَكَ هذا».[۵]

۱. شرح شذور الذهب: ۳۷۶. ۲. البقرة (۲): ۳۳. ۳. الأنعام (۶): ۱۴۳.
۴. الحجر (۱۵): ۵۱. ۵. التّحريم (۶۶): ۳.

الفاعل

عرّفه ابن‌الحاجب في الكافية بأنّه «اسم أسند إليه الفعل أو شبهه و قدّم عليه على جهة قيامه به».

فالاسم يشمل الصّريح و المؤوّل به، قال الله تعالى: «أ لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ».[1]

و المراد بشبه الفعل كلّ ما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل و الصفة المشبهة و غيرهما.

و احترز بـ «قدّم عليه» من المبتدأ نحو: «زيد» في «زيدٌ قامَ» حيث إنّه ممّا أسند إليه الفعل ـ لأنّ الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة ـ لكنّه مؤخّر عنه.

إن قلت: «المبتدأ في قولك «قائم زيدٌ» يدخل في حدّ الفاعل؛ لأنّ المسند قدّم عليه».

فأجيب بأنّ المسند مؤخّر تقديراً و تقديمه كلا تقديم.

و قد يقال: «المراد تقديمه عليه وجوباً، فلا يرد النقض».

و خرج بقوله «على جهة قيامه به» النائب عن الفاعل؛ فإنّه و إن صدق عليه أنّه اسم أسند إليه الفعل أو شبهه و قدّم عليه لكنّه ليس على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه.[2]

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام:

الأوّل: الرفع، و قد يجرّ، كما إذا أُضيف إليه المصدر، نحو قوله تعالى: «و لَولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعضَهم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرضُ»[3] أو دخل عليه حرف جرّ زائد، نحو: «أنْ تَقُولُوا ما

---

۱. الحديد (۵۷): ۱۶.

۲. قال ابن‌مالك:

الفاعلُ الّذي كـمَرفُوعَي أتـى　　　زيـدٌ مُـنيراً وَجـهُهُ نِـعْمَ‌الفَـتى

۳. البقرة (۲): ۲۵۱.

جاءنا مِنْ بَشِيرٍ و لا نَذِيرٍ»[1] و نحو: «وَ كَفىٰ باللهِ شهيداً»،[2] و الفاعل في ذلك مرفوع محلّاً.

الثاني: وجوب تأخير الفاعل عن رافعه نحو: «قامَ الزيدانِ» و «زيدٌ قائمٌ غلاماه» و «قامَ زيدٌ» و لا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: «الزيدانِ قامَ» و لا «زيدٌ غلاماه قائمٌ» و لا «زيدٌ قامَ» على أن يكون «زيدٌ» فاعلاً مقدّماً. هذا ما ذهب إليه البصريّون. و ذهب الكوفيّون إلى جواز التقديم في ذلك كلّه.

و تظهر فائدة الخلاف في غير صورة الإفراد؛ فتقول على مذهب الكوفيّين: «الزيدانِ قامَ» و «الزيدونَ قامَ»؛ و على مذهب البصريّين يجب أن تقول: «الزيدانِ قاما» و «الزيدونَ قاموا» فتأتي بألف و واوٍ في الفعل و يكونان هما الفاعلين.

الثالث: عدم جواز حذفه وحده[3] على ما ذهب إليه الجمهور. و أجاز الكسائي حذفه تمسّكاً بنحو قوله تعالى: «كَلّا إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ»[4] و حديث «لا يَزني الزّاني حينَ يَزْني و هُوَ مؤمنٌ و لا يَشْرِبُ الخمرَ حينَ يَشْرِبُها و هو مؤمنٌ».[5] و ردّ بأنّ الفاعل مستتر لا محذوف؛ ففي «بَلَغَتْ» ضمير راجع إلى «الروح» المعلومة من السياق و في «يشربُ» ضمير يعود إلى «الشارب» الذي دلّ عليه الفعل.

---

١. «يا أهلَ الكتابِ قَد جاءكم رَسُولُنا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أنْ تَقُولُوا ما جاءنا مِنْ بشيرٍ وَ لا نَذِيرٍ فَقَد جاءكم بَشِيرٌ و نَذِيرٌ و اللهُ على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ». المائدة (٥): ١٩.

٢. النساء (۴): ٧٩.

٣. أمّا حذفه مع رافعه فيجوز لدليل، نحو: «نَعَمْ» في جواب من قال: «هل قام زيدٌ؟». و استثنى بعض النّحاة من عدم جواز حذف الفاعل مواضع، منها:

أ. باب النائب عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ بكرٌ».

ب. الاستثناء المفرّغ، نحو: «ما قام إلّا زيدٌ».

ج. فاعل فعل الجماعة المؤكّدة بالنون، نحو: «إضْرِبُنَّ».

د. فاعل المصدر، نحو: «سقياً و رعياً».

و غير ذلك. و في المقام بحث. راجع لتحقيق البحث: **التصريح على التوضيح** و **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**. و كذا يجوز حذف الفعل وحده إذا دلّ عليه دليل، كما إذا قيل لك: «مَنْ قرأ؟» فتقول: «زيدٌ». و التقدير: «قرأ زيدٌ». و إلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَ يَرْفَعُ الفاعلَ فِعْلٌ أُضْمِرا   كَمِثْلِ «زيدٌ» في جوابِ «مَنْ قَرا».

۴. القيامة (٧٥): ٢۶.   ۵. من لا يحضره الفقيه (۴): ٢٢.

الرابع: وجوب تجريد عامله من علامة التثنية و الجمع، إذا أسند إلى ظاهر مثنّىً أو مجموع، تقول: «قامَ الزيدانِ» و «قامَ الزيدونَ» و «قامَتْ الهنداتُ» كما تقول: «قامَ زيدٌ». هذه هي اللّغة المشهورة. و مذهب طائفة من العرب أنّ الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنّى أو مجموع، يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع به. فتقول: «قاما الزيدان» و «قاموا الزيدونَ» و «قُمْنَ الهنداتُ». فتكون الالف و الواو و النون حروفاً تدلّ على التثنية و الجمع، كما كانت التاء في «قامتْ هندٌ» حرفاً تدلّ على التأنيث عند جميع العرب. و الاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت «هند» بـ «قامت».[1]

الخامس: تأنيث العامل إذا كان الفاعل مؤنّثاً. و ذلك على وجهين: واجب و جائز.

أ. يجب تأنيث العامل في موضعين:

أحدهما: أن يسند إلى ضمير متّصل راجع إلى مؤنّث حقيقي أو مجازي، نحو: «هندُ قامَتْ» و «الشمسُ طلَعَتْ». فإن كان الضمير منفصلاً لا يؤنّث العامل، نحو: «هندٌ ما قامَ إلّا هي».

الثاني: أن يسند إلى ظاهر متّصل حقيقيّ التأنيث، نحو: «قامَتْ هندٌ».

ب. يجوز تأنيث العامل و عدمه في أربعة مواضع:

أحدها: أن يسند إلى ظاهر مجازي التأنيث، نحو: «طلَعَ الشمسُ» و «طلَعَتِ الشمسُ».

ثانيها: أن يسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث منفصل من العامل بغير «إلّا»، نحو: «جاءتِ اليومَ هندٌ» و «جاءَ اليومَ هندٌ» و التأنيث أكثر. أمّا إذا كان الفاصل «إلّا» فلم يجز التأنيث عند الجمهور، سواء كان المؤنث حقيقيّاً أم مجازيّاً. فتقول: «ما قامَ إلّا هندٌ» و «ما طلَعَ إلّا الشمسُ».[2] و ذهب ابن‌مالك إلى جواز التأنيث على قلّة و خصّه الجمهور بالشعر.

---

١. و يعبّر عن هذه اللغة بلغة «أكَلُوني البَراغِيثُ». و حمل عليه قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ باللّيلِ وَ مَلائِكَةٌ بالنّهارِ». (المجموع، لمحيي الدين النووي: ١٥/ ٤٠).

و من النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنّه خبر مقدّم و مبتدأ مؤخّر. و منهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر.

٢. و استدلّ عليه بأنّ العامل مسند في المعنى إلى مذكّر؛ فقولنا «ما قامَ إلّا هندٌ» يقدّر بـ «ما قام أحدٌ إلّا هندٌ».

ثالثها: أن يسند إلى جمع تكسير، نحو: «قامَ الرجالُ و قامَتِ الرجالُ» و «قامَ الهُنودُ و قامتِ الهُنودُ» أو اسم جمع، نحو: «جاءَ قومٌ و جاءَتْ قومٌ» و «جاءَ نسوةٌ و جاءَتْ نسوةٌ» أو اسم جنس[١] نحو: «أوْرَقَ الشّجرُ و أوْرَقَتِ الشّجرُ». فالتّأنيث لتأوّله بالجماعة و التّذكير لتأوّله بالجمع.

أمّا الجمع السالم فقال ابن‌هشام ـ وفاقاً لسيبويه و جمهور البصريين ـ : «إنّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: «قامَ الزيدونَ» و التأنيث في نحو: «قامتِ الهنداتُ». خلافاً للكوفيين فيهما و للفارسي في المؤنث».[٢]

رابعها: أن يكون العامل «نِعْمَ» أو أخواتها و أُسند إلى مؤنث، نحو: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ» و «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ».[٣]

السادس: الأصل في الفاعل أن يتقدّم على المفعول به. و يجب البقاء على هذا الأصل فيما إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضربتُ زيداً»؛ أو خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما و لم توجد قرينة تبيّن الفاعل من المفعول به، نحو: «ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ» فيجب كون «موسى» فاعلاً و «عيسى» مفعولاً.

فإذا وجدت قرينة تبيّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول و تأخيره، فتقول: «أكَلَ الكِمّثرىٰ يحيىٰ» و «أكَلَ يحيىٰ الكِمّثرىٰ» و يجب الخروج عن ذلك الأصل فيما إذا اتّصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: «وَ إِذِ ابْتَلىٰ إبراهيمَ رَبُّهُ».[٤] أو كان المفعول ضميراً متّصلاً و الفاعل اسماً ظاهراً، نحو: «ضَرَبَني زيدٌ».

و يجب تأخير المحصور بـ «إنّما» إجماعاً فاعلاً كان أو مفعولاً، نحو:

«إنّما ضَرَبَ عمراً زيدٌ» أي: لا ضارب له غيره و قد يكون لزيدٍ مضروبٌ آخر، و «إنّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً» أي: لا مضروب له غيره و قد يكون لعمرٍو ضارب آخر.

---

١. راجع لتحقيق معنى اسم الجمع و اسم الجنس: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﷺ (٢): ١٧٧ و ١٧٨.

٢. قال الشاطبي: «و محلّ الخلاف إذا لم يحصل تغيير فيهما أمّا ما تغيّر منهما ـ كبنين و بنات ـ فيجوز فيه الوجهان اتّفاقاً.

٣. و إنّما جاز التذكير لأنّ الفاعل في باب «نِعْمَ» مقصود به الجنس و لفظ الجنس مذكّر و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر.

٤. البقرة (٢): ١٢٤.

و أمّا المحصور بـ «إلّا» ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها ـ و هو مذهب أكثر البصريّين و الفرّاء و ابن‌الأنباری ـ: أنّه إن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز «ما ضَرَبَ إلّا زيدٌ عمراً» و إن كان مفعولاً جاز تقديمه، نحو: «ما ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ».

الثانی ـ و هو مذهب الكسائي ـ: أنّه يجوز تقديم المحصور بـ «إلّا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

الثالث ـ و هو مذهب بعض البصريّين ـ: أنّه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلّا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

تنبيه: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخّر، نحو: «خافَ رَبَّهُ زيدٌ»، و إنّما جاز ذلك ـ و إن كان فيه عود الضمير على متأخّر لفظاً ـ لأنّ الفاعل متقدّم رتبةً.[1]

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ بَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فإن ظَهَرَ ... فَهْوَ و إلّا فَضَميرٌ اسْتَتَرْ
و جَرِّدِ الفعلَ إذاما أُسْنِدا ... لاثنينِ أو جمعٍ كـ «فازَ الشُّهَدا»
و قد يقالُ سَعِدا و سَعِدُوا ... و الفعلُ للظّاهرِ بعدُ مُسنَدُ
وَ يَرْفَعُ الفاعلَ فِعلٌ أُضْمِرا ... كمثلِ «زيدٌ» في جوابِ مَن قَرا
و تاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضي إذا ... كانَ لأُنثى كـ «أبَتْ هِندُ الأذى»
و إنّما تَلزَمُ فعلَ مُضمَرِ ... مُتّصلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ
و قد يُبيحُ الفَصلُ تركَ التاءِ في ... نحوِ «أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ»
و الحذفُ مَعْ فَصلٍ بإلّا فُضِّلا ... كـ «ما زَكا إلّا فتاةُ ابنِ العَلا»
و الحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ و مَعْ ... ضميرِ ذِي المَجازِ في شعرٍ وَقَعْ
و التّاءُ مَعْ جمعٍ سِوَى السالمِ مِن ... مُذَكَّرٍ كالتّاءِ مَعْ إحدَى اللَّبِنْ
والحذفَ في نِعْمَ الفَتاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأنَّ قَصْدَ الجِنسِ فيه بَيِّنُ
و الأصلُ في الفاعلِ أنْ يَتَّصِلا ... و الأصلُ في المفعُولِ أن يَنْفَصِلا
و قد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ ... و قد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ
و أَخِّرِ المفعُولَ إن لَبسٌ حُذِرْ ... أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِرْ
و ما بإلّا أو بإنّما انحَصَرْ ... أخِّرْ و قد يَسْبِقُ إن قصدٌ ظَهَرْ

النائب عن الفاعل [1]

قد يحذف الفاعل [2] فينوب عنه ـ في أحكامه ـ أربعة أشياء:

١ ـ المفعول به، نحو قوله تعالى: «وَ قُضِيَ الأمرُ». [3]

و إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين و كان من باب «أعطى» فالجمهور على جواز نيابة المفعول الثاني إذا أُمن اللّبس، نحو: «أُعطي درهمٌ زيداً». و حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً و عن بعض آخر المنع إن كان نكرة و الأوّل معرفة.

و إذا كان من باب «ظنّ» أو كان متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل فالّذي اشتهر عند النحويين امتناع إقامة الثاني. و ذهب جماعة إلى الجواز إذا أمن اللّبس و لم يكن جملة و لا ظرفاً، كقولك في: «جَعَلَ اللهُ ليلةَ القدرِ خيراً من ألفِ شهرٍ»: «جُعل خيرٌ من ألفِ شهرٍ ليلةَ القدرِ». أمّا الثالث من المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل فنقل ابن‌هشام الخضراوي الاتّفاق على منع إقامته، و ليس كذلك، ففي المختَرَع جوازه عن بعضهم.

٢ ـ الظرف، بشرط أن يكون متصرّفاً مختصّاً، [4] نحو: «صِيمَ يومُ الجمعةِ»، و «جُلِسَ أمامُ الأميرِ»، بخلاف غير المتصرّف، نحو: «عند» و «إذا» و بخلاف غير المختصّ، نحو:

---

١. و هو الذي يعبّر عنه بـ«مفعول ما لم يسمَّ فاعله». قال ابن‌هشام: «و التعبير بالنائب عن الفاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أنّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً و غيره كما سيأتي.

و الثاني: أنّ المنصوب في قولك «أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً» يصدق عليه أنّه مفعول للفعل الذي لم يسمَّ فاعله و ليس مقصوداً لهم». شرح شذور الذهب: ١٥٩.

٢. و هذا الحذف يكون لغرض لفظيّ كالايجاز أومعنوي كالعلم‌به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير و....

٣. البقرة (٢): ٢١٠.

٤. الظرف المتصرّف هو ما يفارق النصب على الظرفيّة و الجرّ بـ«مِنْ». و المختصّ هو ما خصّص بشيء من أنواع الاختصاص، كالإضافة و الصفة و العلميّة.

«يوم» و «مكان». هذا ما ذهب إليه الجمهور. و أجاز الأخفش «جُلِسَ عِنْدَكَ».[١]

٣ ـ الجارّ و المجرور، بشرط ألّا يكون الجارّ علّة[٢] و أن يكون المجرور معرفة أو نحوها، نحو: «سِيرَ بزيدٍ».

٤ ـ المصدر، بشرط أن يكون متصرّفاً[٣] لغير التوكيد، نحو قوله تعالى: «فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ»[٤] بخلاف غير المتصرّف، نحو: «مَعاذَ اللهِ» و بخلاف المؤكّد، فلا يقال: «ضُرِبَ ضَرْبٌ» في «ضَرَبْتُ ضرباً».[٥]

و هل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده؟

ذهب البصريّون ـ إلّا الأخفش ـ إلى المنع، و ذهب الأخفش إلى الجواز فيما إذا تقدّم غير المفعول به، نحو: «ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً»، و الكوفيّون إلى الجواز مطلقاً.

تنبيه: حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنّه لا يرفع الفعلُ إلّا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع إلّا مفعولاً واحداً؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مقام الفاعل و نصبت الباقي.[٦]

---

١. بالنصب على الظرفيّة و يكون حينئذٍ في محلّ رفع فليست الدّال مضموماً كما توهّم؛ إذ الأخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفيّة و إنّما الخلاف في نيابته عن الفاعل و عدمها فالأخفش جوّز نيابة الظرف غيرالمتصرّف مع بقائه على النصب. صرّح به الدماميني.

٢. قال الصبّان: «لأنّه مبنيّ على سؤال مقدّر فكأنّه من جملة أُخرى و بهذا يعلّل منع نيابة المفعول لأجله و الحال و التمييز».

٣. المصدر المتصرّف هو ما يفارق النصب على المصدريّة.

٤. الحاقّة (٦٩): ١٣.

٥. علّله المحقّق الرضي ﷺ باستغناء «ضُرِبَ» عن «ضَرْبٌ»، لدلالته على الضرب. و يجب أن يكون النائب عن الفاعل كالفاعل في إفادة ما لم يفده الفعل.

٦. قال ابن‌مالك:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ
و قابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ ... أو حرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي
و لا ينوبُ بعضُ هٰذِي إن وُجِدْ ... في اللفظِ مفعولٌ به و قد يَرِدْ
و باتّفاقٍ قد يَنُوبُ الثانِ مِن ... بابِ كَسَا فيما التباسُه أُمِنْ
في بابِ ظَنَّ و أرَى المنعُ اشْتَهَرْ ... و لا أرى مَنعاً إذا القصدُ ظَهَرْ
و ما سِوَى النّائبِ مِمّا عُلِّقَا ... بالرّافعِ النّصبُ لَهُ مُحَقَّقَا

تعدّي الفعل و لزومه

الفعل التامّ[1] على قسمين: متعدّ و لازم.

المتعدّي: هو الفعل الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، و ذكروا له علامتين:

الأوّل: أن يتّصل به ضمير راجع إلى غير مصدره، نحو: «عَمِلَ» فإنّك تقول: «الخيرُ عَمِلْتُهُ»، بخلاف ضمير المصدر فإنّه يتّصل بالمتعدّي و اللازم، نحو: «الضربُ ضربْتُهُ زيداً» و «القيامُ قُمْتُهُ».

الثاني: أن يُبنى منه اسم مفعول تامّ، كـ «ضَرَبَ» فإنّك تقول: «مضروب». و المراد بالتمام الاستغناء عن حرف جرّ؛ فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ فهو لازم، نحو: «غَضِبْتُ على عَمرٍو»، فهو مغضوبٌ عليه.

و حكم الفعل المتعدّى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو: «تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ»، فإن ناب عنه وجب رفعه كما مرّ.

و الفعل المتعدّى ـ كما تقدّم ـ على ثلاثة أقسام:

أ. ما يتعدّى إلى مفعول واحد، كـ «ضَرَبَ».

ب. ما يتعدّى إلى مفعولين، و هي قسمان:

أحدهما: ما كان أصل المفعولين فيه المبتدأ و الخبر، كـ «ظنّ» و أخواتها.

و الثاني ما ليس أصلهما ذلك، كـ «أعطى» و «كَسا».

الثالث: ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ «أَعْلَمَ» و «أرىٰ»، قال تعالى: «إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنامِكَ قَلِيلاً وَ لَو أَرٰيكَهُم كَثِيراً لَفَشِلتُم».[2]

اللازم: و هو الفعل الذي لا مفعول له، نحو: «قامَ زيدٌ» أو يصل إلى مفعوله بحرف

---

١. خرج به غير التامّ، نحو «كان» و أخواتها، فهي لا يوصف بتعدّ و لا لزوم.

٢. الأنفال (٨): ٤٣.

جرّ، نحو: «مررتُ بزيدٍ». و قد يحذف حرف الجرّ و ينصب المجرور حينئذٍ، قال الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ و لم تَعُوجُوا　　　كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ[١]

أي: تَمُرُّونَ بالدِّيارِ.

و قد يحذفُ و يبقى المجرور على حاله، نحو:

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قَبيلةٍ　　　أشارتْ كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[٢]

أي: إلى كُلَيبٍ. و مذهب الجمهور أنّه لا ينقاسُ حذفُ حرف الجرّ مع غير «أنّ» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع، و ذهب الأخفشُ الأصغر[٣] إلى جواز حذف الجارّ مع غيرهما بشرط تعيّن الحرف و مكانِ الحذف، نحو: «بَرَيْتُ القلمَ بالسكّينِ» فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: «بَرَيْتُ القلمَ السكّينَ». فإن لم يتعيّن الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رَغبتُ في زيدٍ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنّه لا يدرى حينئذٍ هل التقدير «رغبتُ عن زيدٍ» أو «في زيدٍ» و كذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف، نحو: «اخترتُ القومَ من بني تميمٍ»، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخترتُ القومَ بني تميمٍ»؛ إذ لا يُدرى هل الأصل «اخترتُ القومَ من بني تميمٍ» أو «اخترتُ من القومِ بني تميمٍ».

أمّا «أنّ» و «أن» فيجوز حذف حرف الجرّ معهما قياساً بشرط أمن اللبس، نحو قوله تعالى: «أَ وَ عَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُم»[٤] أي: مِنْ أنْ جاءكم و نحو: «عجبتُ أنّك قائمٌ»، أي: من أنّك؛ فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: «رغبتُ في أن تقومَ» و «رغبتُ في أنّك قائمٌ» فلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس.[٥]

---

١. لم تَعُوجُوا: لم ترجعوا إليها.

٢. الأصابع: فاعل أشارت، و قوله «بالأكفّ» حال منه، أي: أشارتْ الأصابعُ حالة كونها مع الأكُفِّ. فالإشارة لمجموع الأصابع و الأكفّ و فيه مزيد ذمّ لهذه القبيلة.

٣. هو أبو الحسن على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب و المبرّد. و الأكبر هو أبو الخطّاب شيخ سيبويه و الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه.

٤. الأعراف (٧): ٦٣ و ٦٩.

٥. أمّا قوله تعالى: «و تَرْغَبُونَ أن تَنْكِحُوهنّ». (آل‌عمران (٣): ١٢٧)، فيجوز أن يكون الحذف لصحّة التقديرين كما أجازهما بعض المفسّرين. قال الزمخشري في الكشّاف: يحتمل أن يكون التقدير: «في أن تَنكِحوهنّ لجمالهنّ»، أو: «عن أن تنكحوهنّ لدمامتهنّ».

و اختلف في محلّ «أنّ» و «أنْ» عند حذف حرف الجرّ فقيل بالنصب و قيل بالجرّ.[١]

---

١. قال ابن مالك:

علامةُ الفعلِ المُعَدّي أن تَصِلْ ها غير مصدرٍ به نَحْوُ عَمِلْ
فانصِبْ به مَفْعُولَه إنْ لَمْ يَنُبْ عن فاعلٍ نحوُ تَدبَّرْتُ الكُتُبْ
وَ عَدِّ لازماً بحرفِ جرٍّ و إن حُذِفْ فالنّصبُ للمُنْجَرّْ
نقلاً و في أنَّ و أنْ يَطَّرِدُ معَ أمْنِ لَبْسٍ كـ«عَجِبْتُ أنْ يَدُوا

المفاعيل

المفاعيل خمسة:

١ ـ المفعول به

٢ ـ المفعول المطلق

٣ ـ المفعول له

٤ ـ المفعول فيه

٥ ـ المفعول معه

(١)
المفعول به

عرّفه ابن‌الحاجب في الكافية بأنّه «ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربتُ زيداً».[1] و الأصل في المفعول به تأخّره عن عامله و قد يتقدّم جوازاً، نحو قوله تعالى: «فَفَرِيقاً كَذَّبْتُم و فَرِيقاً تَقْتُلونَ»[2] و وجوباً، كما إذا كان المفعول ممّا له الصدر، نحو قوله تعالى: «فأيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ»[3] و «أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنىٰ»،[4] أو وقع عامله بعد فاء الجزاء و ليس له منصوب غيره مقدّم عليها،[5] نحو: «فأمّا اليَتيمَ فلا تَقْهَرْ»[6] بخلاف «أمّا اليومَ فاضْرِبْ زيداً».

---

١. قال المحقّق الرضي ؒ: «يريدُ ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في «ما ضربتُ زيداً» و «أوجدتُ ضرباً» و «أحدثتُ قتلاً»، فكأنّك أوقعتَ عدم الضرب على زيد، و كأنّ الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الايجاد. و فسّر المصنّف وقوع الفعل بـ«تعلّقه بما لا يُعقَل إلّا به» فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في «مررتُ بزيدٍ» و «قربتُ من عمرٍو» و «بعدتُ من بكرٍ» و «سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ» مفعولاً بها و لا شكّ أنّه يقال إنّها مفعول بها لكنّها بواسطة حرف جرّ. و مطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، و كلامنا في المطلق. و أيضاً فإنّ معنى «اشترك» في قولهم: «اشترك زيدٌ و عمرٌو» لا يفهم إلّا بعد إسنادك إيّاه إلى زيد إلّا بشيء آخر و هو عمرو أو غيره و ليس بمفعول في الاصطلاح. و الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: «هو ما يصحّ أن يعبّر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً. فبقولنا «اسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله» يخرج جميع المعمولات. أمّا المفعول المطلق فلأنّ الضرب في قولك «ضربتُ ضرباً» و «أحدثتُ ضرباً» و إن كان مفعولاً للمتكلّم في المثالين إلّا أنّه لا يقال في الأوّل: «إنّ ضرباً مضروبٌ» و يقال في الثاني: «إنّه محدثٌ». و أمّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيّداً بحرف الجرّ...». شرح الكافية (١): ١٢٧.

٢. البقرة (٢): ٨٧.

٣. غافر (٤٠): ٨١.

٤. الإسراء (١٧): ١١٠.

٥. قال المحقّق الرضي ؒ: و ذلك لما يجيء في حروف الشروط من أنّه لابدّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أمّا. و لو كان له منصوب آخر جاز أن تقدّم أيّهما شئت و تخلّي الآخر بعد عامله [أي: تبقيه بعد عامله، و معنى التخلية الترک]. شرح الكافية (١): ١٢٨.

٦. الضّحى (٩٣): ٩.

اشتغال العامل عن المعمول

هو أن يتقدّم اسم و يتأخّر عنه فعل أو شبهه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في متعلّقه[١] بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه[٢] لنصبه. نحو: «زيداً ضَرَبْتُهُ» و «زيداً مررتُ به» و «زيداً ضربتُ غلامَه» و «أ زيداً أنتَ ضارِبُه الآنَ أو غداً؟».

ذكر النحويّون أنّ الاسم المتقدّم في هذا الباب على خمسة أقسام: لازم النصب، لازم الرفع، راجح النصب، راجح الرفع و مستوٍ فيه الأمران.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد أداة تختصّ بالفعل، كأدوات الشرط، نحو: «إنْ زيداً أكْرَمْتَهُ أكْرَمَكَ».

و يجب الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة تختصّ بالدخول على الجملة الاسميّة، كـ «إذا» الفجائيّة، نحو: «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرٌو». أو وقع الفعلُ بعد ما له صدر الكلام، و هو الذي لا يقع ما قبله معمولاً لما بعده، كأدوات الشرط و الاستفهام و «ما» النافية، نحو: «زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ» و «زيدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ» و «زيدٌ ما لَقِيتُهُ».[٣]

و يترجّح النصب في مواضع:

أحدها: إذا وقع بعد ذلك الاسم فعلٌ دالّ على طلب ـ كالأمر و النهي و الدعاء[٤] ـ نحو: «زيداً اضْرِبْهُ» و «عمراً لا تَضْرِبْهُ» و «زيداً رَحِمَهُ اللهُ».[٥]

---

١. التعلّق يكون من وجوه كثيرة؛ ككون الاسم مضافاً إلى ذلك الضمير، نحو: «زيداً ضربتُ غلامَه» أو موصوفاً لعامل ذلك الضمير نحو: «زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ»، أو موصولاً كذلك، نحو: «زيداً ضربتُ الّذي يُحِبُّهُ» و غير ذلك.

٢. دخل بهذا القيد نحو: «زيداً مررتُ به» و «زيداً ضربتُ غلامَه». و لا يمكن أن يكون المقدّر من لفظ المفسّر؛ لأنّه يقتضي في الأوّل تعدّي القاصر بنفسه و في الثاني خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع بزيدٍ، فوجب أن يقدّر في الأوّل «جاوَزْتُ» و في الثاني «أهَنْتُ»؛ فإنّ ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه عادة.

٣. لا يخفى أنّ ضابط باب الاشتغال لا يصدق على ما يجب رفعه، لما تقدّم من قولنا «بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه». و لعلّ النحويّين ذكروا هذا القسم إفادة لتمام القسمة و إن كان ليس من الباب.

٤. لأنّ وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال.

٥. و إنّما اتّفق القرّاء السبعة على الرفع في قوله تعالى: «السّارقُ وَ السّارقةُ فَاقْطَعُوا أيْدِيَهما». المائدة (٥): ٣٨. لأنّ تقديره عند سيبويه: «ممّا يُتْلَىٰ عليكم حكمُ السّارقِ و السّارقةِ فَاقْطَعُوا أيدِيَهُما». فـ«السّارق و

ثانيها: إذا وقع ذلك الاسم بعد شيء يغلب أن يليه فعل، كهمزة الاستفهام، نحو: «أ زيداً ضَرَبْتَهُ؟»، ما لم يفصل بين الهمزة والاسم بغير ظرف و إلّا يترجّح الرفع، نحو: «أ أنت زيدٌ تَضربُه؟» و كـ «ما» و «لا» و «إن» النافيات، نحو: «ما زيداً رَأيتُهُ». و قال ابن‌مالك في شرح الكافية: و «حيث» مجرّدة من «ما»، نحو: «حيث زيداً تَلْقاه فأكْرِمْه».

ثالثها: إذا وقع ذلك الاسم بعد عاطف تقدّمته جملة فعليّة ـ فعلها متصرّف ـ و لم يفصل بين العاطف و الاسم، نحو: «قامَ زيدٌ و عمراً أكْرَمْتُهُ». و ذلك لما فيه من عطف جملة فعليّة على مثلها و تشاكل الجملتين في العطف أولىٰ من تخالفهما، بخلاف نحو: «ما أحسن زيداً و عمرٌو أكرمْتُهُ»، لأنّ فعل التعجّب قد جرىٰ مجرى الأسماء لجموده.

و خرج بقولنا «و لم يفصل بين العاطف و الاسم» ما لو فصل بينهما نحو: «قامَ زيدٌ و أمّا عمرٌو أكرمْتُهُ» فيترجّح الرفع كما سيأتي.

و يستوي فيه الأمران إذا وقع ذلك الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعليّة مخبرٍ بها عن اسم قبلها، نحو: «زيدٌ قامَ و عمراً أكرمْتُهُ» و لا ترجيح، لأنّ في كلّ منها مشاكلة. فإن رفعتَ فالعطف على الاسميّة أو نصبْتَ فعلى الفعليّة.[1] و يترجّح الرفع في غير ما ذكر لعدم موجب النصب و مرجّحه و موجب الرفع و مسوّي الأمرين و عدم التقدير أولىٰ من التقدير، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ».[2]

السّارقة» مبتدأ و معطوف عليه، و الخبر محذوف و هو الجارّ و المجرور و «اقطعوا» جملة مستأنفة. و قال المبرّد: «الجملة الفعليّة خبر و دخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط. لهذا امتنع النصب لأنّ ما بعد فا الجزاء و شبهها لا يعمل فيما بعدها».

و قال ابن‌بابشاذ: «يختار الرفع في العموم كالآية و النصب في الخصوص كـ «زيداً اضْرِبْه».

۱. قيل: «الرفع أولى، لسلامته من الحذف و التقدير»، و أُجيب بأنّه عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعليّة.

۲. قال ابن‌مالك:

إن مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَل ... عنه بِنَصبِ لَفظِه أو المَحَلّ
فالسّابقَ انصِبْه بفعلٍ أُضْمِرا ... حَتماً مُوافقٍ لِما قد أُظهِرا
وَ النّصبُ حَتمٌ إن تلا السّابقُ ما ... يَختصُّ بالفعلِ كـ «إنْ» و «حيثُما»
وَ إن تلا السّابقُ ما بالابْتِدا ... يختصُّ فالرّفعَ الْتَزِمْهُ أبدا

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتوجّه عاملان[1] ـ ليس أحدهما مؤكّداً للآخر ـ إلى معمول واحد متأخّر عنهما، نحو: «ضربتُ و أكرمتُ زيداً»، و قوله تعالى: «آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً»،[2] و «هاؤُمُ اقْرَءُوا كِتابِيَهْ».[3] و لا خلاف بين البصريّين و الكوفيّين في جواز إعمال كلّ واحد من العاملين في ذلك الاسم، لكن اختلفوا في الأولى منهما.

فذهب البصريّون إلى أنّ الثاني أولى لأنّه أقرب، و لأنّه لو أعملت الأوّل في نحو: «قامَ و قَعَدَ زيدٌ» لفصلت بين العامل و معموله بأجنبيّ بلا ضرورة و لعطفت على الجملة قبل تمامها و كلاهما خلاف الأصل.

و ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأوّل أولى لتقدّمه و لأنّه لو أعملت الثاني لأضمرت في العامل الأوّل فيلزم الإضمار قبل الذكر.

ثمّ إنّك إذا أعملتَ الأوّل أضمرتَ في الثاني ما يحتاج إليه، من مرفوع و منصوب و مجرور، نحو: «قامَ و قَعَدَ أخَواكَ، و قامَ و ضَرَبْتُهُما أخَواكَ» و «قامَ و مررتُ بهما أخَواكَ». و ذلك لأنّ الاسم المتنازع فيه ـ و هو «أخواك» في المثال ـ في نيّة التقديم؛ فالضمير و إن عاد على متأخّر لفظاً لكنّه متقدّم رتبة. و بعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنّه فضلة.

و إن أعملتَ الثاني فإن احتاج الأوّل إلى منصوب لفظاً أو محلاً؛ فإن أوقع حذفه في

كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ	ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وُجِد
وَ اخْتِيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلبْ	وَ بعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَبْ
وَ بعدَ عاطفٍ بلا فصلٍ على	معمولِ فعلٍ مُستقِرٍّ أوّلا
وَ إن تلا المعطوفُ فعلاً مُخبِرا	به عن اسمٍ فاعطِفَنْ مُخيَّرا
وَ الرَّفعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ	فما أُبيحَ افعَلْ وَ دَعْ ما لم يُبَحْ
وَ فصلُ مشغولٍ بحرفِ جرّ	أو بإضافةٍ كوصلٍ يَجري
وَ سَوِّ في ذا البابِ وصفاً ذا عَمَلْ	بالفعلِ إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ
وَ عُلْقةٌ حاصلةٌ بتابعِ	كعُلقةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

١. جري على الغالب لا شرط. و قد يكون المتنازع فيه أكثر من اثنين.

٢. الكهف (١٨): ٩٦. ٣. الحاقّة (٦٩): ١٩.

لبس أو كان العامل من بابي «كان» أو «ظنّ» وجب إضمار المعمول مؤخّراً، نحو: «اِستَعنْتُ و استَعانَ عليّ زيدٌ به» و «كُنتُ وكانَ زيدٌ صديقاً إيّاه» و «ظنّني و ظَنَنْتُ زيداً قائماً إيّاه». و قيل في باب ظنّ و كان: «يضمر مقدّماً»، و قيل: «يظهر»، و قيل: «يحذف»، و اختاره ابن‌هشام؛ لأنّه حذف لدليل. و إن كان العامل من غير بابي كان و ظنّ وجب حذف المنصوب نحو: «ضربتُ و ضَرَبَني زيدٌ» و «مررتُ و مرّ بي زيدٌ». و إن احتاج إلى مرفوع أضمرته على وفق الظاهر، فقلت: «قاما و قَعَدا أخواك»: فـ«أخواك» تنازع فيه «قامَ» و «قَعَدَ» فأعمل «قَعَدَ» و أُضمر في «قامَ» الفاعل مطابقاً للظاهر و لم يبالَ بالإضمار قبل الذكر هنا للحاجة إليه كما في «رُبّه رجلاً زيدٌ». و لا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: «قامَ و قَعَدَ أخَواك» لأنّ تركه يؤدّي إلى حذف الفاعل و الفاعل لا يحذف. هذا مذهب البصريين.

و أجاز الكسائي ذلك بناءً على مذهبه من جواز حذف الفاعل.

و نقل الرّضي‌‌ عن الفرّاء جواز توجّه العاملين معاً إلى المتنازع فيما إذا اتّفقا في طلب المرفوع[1] فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، نحو: «قامَ و قَعَدَ أخواك»، و جوّز أيضاً أن تأتي بفاعل الأوّل ضميراً بعد المتنازع، نحو: «قامَ و قَعَدَ أخواك هما». أمّا إذا طلب الثاني للمفعوليّة مع طلب الأوّل للفاعليّة، فتعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع، نحو: «ضَرَبَني و أكرمتُ زيداً هو».[2]

مسألة: إذا احتاج العامل المهمل إلى ضمير و كان ذلك الضمير خبراً في الأصل عمّا لا يطابق المفسّر و هو المتنازع فيه، كما لو كان مثنّىً و الضمير خبراً عن مفرد، نحو: «أظُنُّ و يَظُنّاني زيداً و عمراً أخوين»، فـ«زيداً» مفعول أوّل لـ«أظنُّ» و «عمراً» عطف عليه و «أخوين» مفعول ثان لـ«أظنُّ» و الياء مفعول أوّل لـ«يَظُنّان» فيحتاج إلى مفعول ثان، فلو أتيت به ضميراً مفرداً فقلت: «أظُنّ و يظنّاني إيّاه زيداً و عمراً أخوين»

---

١. الظاهر أنّ مثله اتّفاقهما في طلب المنصوب كما يدلّ عليه عبارة همع الهوامع حيث قال: «و قال الفرّاء: كلاهما يعملان فيه إن اتّفقا في الإعراب المطلوب». و كيف كان، اختلف كلام النحويين في ما ذهب إليه الفرّاء. راجع: همع الهوامع (٢): ١٠٩، حاشية الصبّان (٢): ١٠٣، البهجة المرضيّة: ١٧٤، شرح ابن‌عقيل (١): ٥٥٠.

٢. شرح الكافية للمحقّق الرضي‌ (١): ٧٩.

لكان مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود إليه و هو «أخوين» و لو أتيت به ضميراً مثنّىً فقلت: «أظُنُّ و يظنّاني إيّاهما زيداً و عمراً أخوين» لطابقه و لم يطابق الياء الذي هو خبر عنه فتعيّن الإظهار فتقول: «أظُنُّ و يَظُنّاني أخاً زيداً و عمراً أخوينِ». فتخرج المسألة حينئذٍ من باب التنازع؛ لأنّ كلاً من العاملين قد عمل في ظاهر.[١]

تنبيهات

الأوّل: قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، و يشترط فيهما أن يكونا متصرّفين، كقوله تعالى: «آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً»،[٢] و قد يكونان اسمين و يشترط فيهما أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، كقول الشاعر: «عُهِدْتَ مُغيثاً مُغْنِياً مَنْ أجَرْتَه».[٣]

فـ«مَن» اسم موصول تنازعه كلّ من مغيث و مغن، و قد يكونان مختلفين، كقوله تعالى: «هاؤُمُ اقْرَءُوا كِتابِيَهْ».[٤]

الثاني: قد علم ممّا ذكر أنّ التنازع لا يقع بين حرفين و لا بين حرف و غيره و لا بين

---

١. قال ابن مالك:

إن عاملانِ اقتضَيا في اسمٍ عَمَل قبلُ فَلِلواحدِ منهما العَمَل
وَ الثّاني أولىٰ عندَ أهلِ البصره و اختارَ عكساً غيرُهُم ذا أسْرَه
وَ أعْمِلِ المُهملَ في ضميرِ ما تنازعاهُ وَ الْتَزِمْ ما الْتُزِما
كـ«يُحسِنانِ وَ يُسيءُ ابناكا وَ قد بَغىٰ و اعتدَيا عَبداكا»
و لا تَجِيءْ مع أوّلٍ قد أُهمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيرِ رَفعٍ أُوهِلا
بل حَذفَه الْزَمْ إن يَكُنْ غيرَ خَبَر وَ أخِّرَنْهُ إن يَكُنْ هو الخَبَر
وَ أظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَميرٌ خَبَرا لِغَيرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا
نحوُ أظُنُّ وَ يَظُنّاني أخا زيداً وَ عمراً أخوينِ في الرَّخا

٢. الكهف (١٨): ٩٦.

٣. هذا عجز بيت من الطويل، و صدره:

فَأَيْنَ إلى أيْنَ النّجاةُ بِبَغْلَتِي

و قوله: «عُهِدْتَ» مبني للمفعول، أي: عهدك الناس على هذه الصفة، أي: علموك على هذه الصفة. و «أجَرْتَه»، بمعنى: كنت له جاراً.

٤. الحاقّة (٦٩): ١٩.

فعلين جامدين و لا بين اسمين غير عاملين ولا بين فعل متصرّف و آخر جامد، أو فعل متصرّف و اسم غير عامل، و لا في معمول متقدّم، نحو: «أيّهم ضربتَ و أكرمتَ؟» خلافاً لبعضهم و لا في معمول متوسّط نحو: «ضَرَبْتُ زيداً و أكْرَمْتُ»، خلافاً للفارسي و لا في نحو: «فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وَ مَنْ بِه».[1]

لأنّ الطالب للمعمول إنّما هو الأوّل و أمّا الثاني فلم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، خلافاً للفارسي و للجرجاني، و لا في نحو: «أتاكِ أتاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ».[2]

فليس كلّ واحد من «أتاكِ أتاكِ» موجّهاً إلى «اللّاحِقونَ»، إذ لو توجّه كلّ واحد إليه فلو أعمل الثاني لقال: «أتوكِ أتاكِ اللاحقون» و لو أعمل الأوّل لقال: «أتاكِ أتوك اللاحقونَ»، بل المتوجّه إليه منهما الأوّل و الثاني تأكيد له.

الثالث: يشترط في العاملين ـ سوى ما ذكر ـ شرط آخر و هو أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوز أن تقول: «قامَ قَعَدَ أخُوكَ».

---

١. هذا صدر بيت من الطويل، و عجزه:

و هيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُه

و العَقِيق اسم موضع، و الخِلّ: الخليل.

٢. هذا صدر بيت من الطويل، و عجزه:

فَلَمْ أتّخِذْ إلّا فِناءَك مَوئلاً

و الموئل: اسم مكان من قولهم: «وَأَلَ إليه يَئِلُ» ـ مثل «وعد يعد» ـ إذا لجأ إليه. و الفناء: ساحة الدار.

(۲)
المفعول المطلق [1]

هو المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده، نحو: «ضَرَبتُ ضرباً أو ضربَ الأميرِ [2] أو ضربتينِ». و عامله إمّا مصدر مثله، نحو قوله تعالى: «فإنَّ جَهنَّمَ جَزاؤُكُم جَزاءً مَوفُوراً» [3] أو فعل، نحو: «وَ كَلَّمَ اللهُ موسى تَكْلِيماً» [4] أو وصف، نحو: «وَ الصّافّاتِ صَفّاً». [5]

و المؤكّد لا يثنّى و لا يجمع باتّفاق لأنّه بمنزلة تكرّر الفعل، و الفعل لا يثنّىٰ و لا يجمع. أمّا المبيّن للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته و جمعه، نحو: «ضربتُ ضَرْبَتَيْنِ و ضرباتٍ». و اختلف في المبيّن للنوع، فالمشهور الجواز إذا اختلفت أنواعه، نحو: «سرتُ سَيرَي زيدٍ الحسنَ و القبيحَ». و استظهروا من كلام سيبويه أنّه لا يجوز تثنيته و لا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع. [6]

و ينوب عن المصدر ـ في الانتصاب على المفعول المطلق ـ ما يدلّ عليه، كـ «كلّ و بعض» مضافين إلى مصدر، نحو قوله تعالى: «وَ لا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ» [7] و «ضَرَبْتُهُ بعضَ الضربِ» و كذا وصفه، نحو: «سرتُ أحسنَ السيرِ» و الدالّ على نوع منه، نحو: «رَجَعَ

---

۱. سمّي به لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو «في» أو «مع» أو اللام بخلاف سائر المفاعيل.

۲. و من ذلك «ضربتُ ضرباً شديداً» و «جلستُ جِلْسَةً أو جِلْسَةً حَسَنَةً».

۳. الإسراء (۱۷): ۶۳.   ۴. النساء (۴): ۱۶۴.   ۵. الصافّات (۳۷): ۱.

۶. قال ابن مالك:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ ما سِوىَ الزَّمانِ مِنْ	مَدْلُولَي الْفِعْلِ كـ «أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنَ»
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَو وَصْفٍ نُصِب	وَ كَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِب
تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَد	كـ «سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَد»
وَ ما لِتَوْكيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدا	وَ ثَنِّ وَ اجْمَعْ غَيْرَهُ وَ أَفْرِدا

۷. الإسراء (۱۷): ۲۹.

«القهقرىٰ» أو على عدده، نحو: «فاجْلِدُوهُمْ ثمانِينَ جَلْدةً»[1] أو آلته، نحو: «ضربْتُهُ سوطاً» أو ضميره، نحو قوله تعالى: «فَمَنْ يَكْفُرْ بعدُ مِنكُمْ فإنّي أُعَذِّبُهُ عذاباً لا أُعَذِّبُهُ أحداً مِنَ العالَمينَ»[2] و إشارةٌ إليه، نحو: «ضربتُهُ ذلك الضربَ».[3]

حذف عامل المصدر

يجوز حذف عامل المصدر إذا كان مبيّناً للنّوع أو العدد، كأن يقال: «ما جَلَسْتَ» فتقول: «بلى، جلوساً طويلاً» أو «بلى، جَلْستينِ».

أمّا المؤكّد فزعم ابن‌مالك أنّه لا يحذف عامله لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه، و الحذف مناف لذلك. و نقضه ابنه بدر الدين بمجيئه في نحو: «سَقياً و رَعياً».[4]

و يجب حذف عامل المصدر سماعاً نحو: «سبحانَ اللهِ».[5]

و قياساً في مواضع:

الأوّل: ما وقع تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو قوله تعالى: «فَشُدُّوا الوَثاقَ فإمّا مَنّاً بعدُ و إمّا فِداءً»،[6] و التقدير: «فإمّا تَمُنُّونَ مَنّاً بعدُ و إمّا تَفْدُونَ فداءً».

الثاني: إذا كان المصدر مكرّراً أو محصوراً فيه أو مستفهماً عنه و عامله خبر عن اسم

---

۱. النّور (۲۴): ۴. ۲. المائدة (۵): ۱۱۵.

۳. قال ابن‌مالك: وَ قَد يَنُوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلّ كـ«جِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَ افْرَحِ الْجَذَل»

۴. زعم ابن‌عقيل أنّ جميع الأمثلة التي ذكرها بدر الدّين ليس من المؤكّد بل المصدر فيها نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه فهو عوض منه، و يدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما و لا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه و بين المؤكّد. انتهى ملخّصاً. و هو كما ترى.

۵. مثّل جماعة من النحويّين للحذف السماعيّ بنحو: «سقياً و رعياً و حمداً و شكراً» لكن يرى المحقّق الرضي ﵀ أنّ هذه المصادر و أمثالها إن لم يأت بعدها ما يُبيّنها و يعيّن ما تعلّقت به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف جرّ أو بإضافة المصدر إليه فليست ممّا يجب حذف فعله بل يجوز، نحو: «سقاكَ اللهُ سقياً». و في نهج البلاغة (الخطبة ۱۸۲): «نَحْمَدُهُ على عظيمِ إحسانِهِ و نَيِّرِ برهانه و نوامي فَضْلِه و امتنانِه حمداً يكونُ لِحقِّه أداءً». و أمّا ما بيّن فاعله بالإضافة، نحو: «صِبغةَ اللهِ» أو بيّن مفعوله بالإضافة نحو: «سبحانَ اللهِ» أو بيّن فاعله بحرف الجرّ، نحو: «بؤساً لك» أي: شدّة، أو بيّن مفعوله بحرف الجرّ، نحو «شكراً لك»، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً. و المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلّي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط و هو هاهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل و المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجرّ... شرح الكافية (۱): ۱۱۶.

۶. محمد ﷺ (۴۷): ۴.

عين، نحو: «أنتَ سيراً سيراً» و «ما أنتَ إلّا سيراً» و «إنّما أنتَ سيراً» و «ا أنتَ سيراً».

الثالث: أن يكون المصدر مؤكّداً لنفسه أو لغيره، فالأوّل هـو الواقـع بـعد جـملة لا تحتمل غيره، نحو: «له عليّ ألفُ درهمٍ اعترافاً»، فـ«اعـترافاً» مـصدر مـنصوب بـفعل محذوف وجوباً و التقدير: «اعترفتُ اعترافاً» و يسمّى مؤكّداً لنفسه، لأنّه مؤكّد للجملة قبله و هي نفس المصدر بمعنى أنّها لا تحتمل سواه. و الثاني هو الواقـع بـعد جـملة تحتمل معناه و تحتمل غيره، فتصير بذكره نصّاً فيه، نحو: «زيدٌ ابني حقّاً». فـ«حـقّاً» مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، و التقدير: «أحُقُّهُ حقّاً»، و سمّي مؤكّداً لغيره، لأنّ الجملة قبله تصلُح له و لغيره، لأنّ قولك «زيدٌ ابني» يحتمل أن يكـون حـقيقة و أن يكون مجازاً على معنى أنت بمنزلة ابني، فلمّا قال «حقّاً» صارت الجملةُ نصّاً في أنّ المراد البُنُوّة حقيقة. فالجملة غير هذا المصدر لفظاً و معنىً.

الرابع: إذا قصد بالمصدر التشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه، نحو: «مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ» و التقدير: «يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ»، بخلاف الواقع بعد مفرد، نحو: «صَوتُه صوتُ حمارٍ» و الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر، نحو: «هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكلىٰ».

الخامس: ما وقع بصيغة التثنية مع الإضافة للدّلالة على التكرير و التكـثير نـحو: «لَبَّيْكَ» و «سَعْدَيْكَ» لمـن يـناديك. و أصـل «لَـبَّيْك»: «أُلِبُّ لك إلْـبابينِ»، أي: أُقِـيمُ لخدمتك و امتثال أمرك إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل و أُقيم المصدر مقامه و حذف زوائده و ردّ إلى الثلاثي ثمّ حذف حرف الجرّ و أُضيف المصدر إليه. و يجوز أن يكون من «لَبّ بالمكانِ» بمعنى «ألَبَّ» فلا يكون محذوف الزوائد. و «سَعْدَيْك» مثل «لبّيك»، أي: «أُسعِدُكَ إسْعادَينِ».[١]

---

١. قال ابن مالك:

وَ حَذْفُ عـامِلِ الْـمُؤَكِّدِ امْـتَنَعْ ... وَ فـي سِـواهُ لِـدَليلٍ مُـتَّسَعْ
وَ الْـحَذْفُ حَـتْمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلا ... مِنْ فِعْلِهِ كـ«نَدْلاً» اللَّذْ كـ«انْدُلا»
وَ مـا لِـتَفْصيلٍ كـ«إمّـا مَـنّا» ... عـامِلُهُ يُـحْذَفُ حَـيْثُ عَـنّا
كَـذا مُكَـرَّرٌ وَ ذُو حَـصْرٍ وَرَد ... نائِبَ فِـعْلٍ لاِسْـمِ عَـيْنٍ اسْـتَنَد
وَ مِـنْهُ مـا يَـدْعُونَهُ مُـؤَكِّدا ... لِـنَفْسِهِ أوْ غَـيْرِهِ فَـالْمُبْتَدا
نَـحْوُ «لَـهُ عَـلَيَّ ألْـفٌ عُـرْفا» ... وَ الثّانِ كـ«ابْني أنْتَ حَقّاً صِرْفا»
كَذاكَ ذُو التَّشْـبيهِ بَـعْدَ جُـمْلَه ... كـ«لي بُكاً بُكـاءَ ذاتِ عُـضْلَه»

(٣)

المفعولُ له[1]

عُرِّفَ بأنّه مصدر فُعِلَ لأجله مضمون عامله، نحو: «ضربتُ زيداً تأديباً» و «قعدتُ عن الحربِ جُبْناً». و اشترط المتأخّرونَ مشاركتَه مع عامله في الوقت و الفاعل[2] فلا يجوز عندهم «تأهّبتُ السّفرَ» و «جِئتُك مُحَبّتَكَ إيّاي»، و لم يَشْتَرِط ذلك سيبويه و لا أحَدٌ من المتأخّرينَ.

فإن لم يكن ما قصد به التعليلُ مصدراً أو لم يشارك مع عامله وقتاً و فاعلاً ـ عند من اشترطهما ـ تعيّن جرّه بحرفٍ من حروف التعليل،[3] نحو: «سَرىٰ زيدٌ للماءِ» و «إنّ امرأةً دَخَلَتِ النّارَ في هِرّةٍ حَبَسَتْها» و «تأهّبتُ للسّفرِ» و «جِئتُكَ لمُحَبّتِكَ إيّاي».

و لا يجب النصب مع استكمال الشروط، بل يجوز الجرّ بالحرف أيضاً، نحو: «ضربتُ زيداً للتأديبِ» و ذلك على ثلاثة أقسام:

احدها: أن يكون مجرّداً من «ال» و الإضافة. و النصب فيه أكثر و أوجبه الجزولي.

ثانيها: أن يكون محلّىً بـ «أل». و هو عكس الأوّل فالأكثر فيها الجرّ و قلّ نصبه.

---

١. و يسمّى المفعول لأجله و من أجله أيضاً.

٢. معنى تشاركهما في الفاعل أن يقوما بشيءٍ واحد كقيام الضرب و التأديب في «ضَرَبْتُهُ تأديباً» بالمتكلّم؛ و تشاركهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر، كـ «جِئتُك طَمَعاً» و «قعدتُ عن الحَرْبِ جُبْناً» أو يكون أوّلُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر، نحو: «حَبَسْتُكَ خوفاً من فِرارِك» أو بالعكس نحو: «جِئتُك إصلاحاً لحالك». قاله المحقّق الرضي؛ شرح الكافية (١): ١٥٣.

٣. و حينئذٍ لا يسمّى مفعولاً له، لأنّهم لا يطلقون المفعول له إلّا على المنصوبِ بتقدير اللّام.

ثالثها: أن يكون مضافاً، و يستوي فيه الأمران.[١]

---

١. قال ابن مالك:

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدرُ إن ... أبانَ تَعليلاً كـ«جُدْ شُكْراً وَ دِنْ»
وَ هو بما يَعمَلُ فيه مُتَّحِد ... وَقتاً وَ فاعلاً وَ إن شَرطٌ فُقِد
فَاجْرُره باللامِ وَ ليس يَمتَنِع ... مع الشُّروطِ كـ«لِزُهدٍ ذا قَنِع»
وَ قَلَّ أن يَصحَبَهُ المُجَرَّدُ ... وَ العكسُ في مصحوبِ ال وَ أنشَدُوا
لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَن الهيجاءِ ... وَ لو تَوالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

(۴)

المفعول فيه

و هو المسمّیٰ ظرفاً.

عرّفه ابن‌مالك بأنّه زمان أو مكان ضُمِّنَ «في» باطّراد.[1] و احترز بقوله «ضُمِّنَ» من نحو: «يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ»،[2] و بقوله «باطّرادٍ» من نحو: «دخلتُ البيتَ»؛ فإنّ «البيتَ» يتضمّن «في» و لكن تضمّنه ليس مطّرداً؛ لأنّ اسم المكان المختصّ لا يجوز حذف «في» معه، كما سيأتي. فليس النصب على الظرفيّة بل يكون على المفعول به بعد التوسّع بإسقاط الخافض. هذا مذهب ابن‌مالك و الفارسي.

و قيل: «النصب على المفعول به حقيقة و أنّ نحو: «دَخَلَ» متعدٍّ بنفسه»، و هو مذهب الأخفش.

و قيل: «النصب على الظرفيّة تشبيهاً له بالمكان المبهم»، و نسبه الشلوبين إلى الجمهور.

و حكم المفعول فيه النصب. و الناصب له ما وقع فيه و هو المصدر نحو: «عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجمعةِ» أو الفعل، نحو: «ضربتُ زيداً أمامَ الأميرِ» أو الوصف، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً عندكَ». و الناصبُ له إمّا مذكور كما مُثِّلَ، أو محذوف جوازاً، نحو: «يومَ الجمعة» و «فرسخينِ» في جواب «متى جِئتَ؟» و «كَمْ سِرْتَ؟». أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفةً، نحو: «مررتُ برجلٍ عندَكَ»، أو صلةً، نحو: «جاء الذي عندَكَ» أو حالاً،

---

١. قال ابن‌مالك:

الظّرفُ وَقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا ... في باطّرادٍ كـ «هنا امكُثْ أزمُنا»

٢. أمّا نحو «المسجد» في «دخلتُ في المسجدِ» فليس بمفعول فيه، لأنّهم لا يطلقون المفعول فيه إلّا على المنصوب بتقدير «في».

نحو: «مررتُ بزيدٍ عندك»، أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: «زيدٌ عندَك» و «ظَنَنْتُ زيداً عندَك».

ثمّ إنّ ما دلّ على الزمان قابل للانتصاب على الظرفيّة مبهماً[۱] كان، نحو: «سِرْتُ مدّةً» أو مختصّاً، نحو: «سِرْتُ يومَ الجمعةِ».

و أمّا ما دلّ على المكان فلا ينصب على الظّرفية إلّا في ثلاثة مواضع:

منها: المبهم،[۲] نحو الجهاتِ السّتّ، و هي: فَوق و تَحت و خَلف و أمام و يَمين و يَسار و ما أشبهها كـ «جانب» و «ناحية». فإن كان المكان مختصّاً لم يصحّ نصبه على الظّرفية و وجب جرّه بـ «في»، نحو: «دخلتُ في المسجدِ».

و منها: المقادير،[۳] نحو: مِيل و فَرْسَخ و بَرِيد.

و منها: ما صِيغَ من المصدر للدّلالة على المكان بشرط أن يكون عامله من لفظه، نحو: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زيدٍ». فلو كان عامله من غير لفظه تعيّن جرّه، نحو: «جلستُ في مَرْمىٰ زيدٍ». أمّا نحو: «هو مِنّي مَزجَرَ الكَلبِ» فشاذٌ لا يقاس عليه، إذ التقدير «هو مِنّي مُستَقرٌ في مَزجَرِ الكَلبِ».[۴]

الظّرف المتصرّف و غير المتصرف

المتصرّف: ما استعمل ظرفاً و غير ظرف كـ «يوم» و «مكان». فإنّ كلّ واحد منهما يستعمل ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يوماً» و «جَلَستُ مكاناً» و غير ظرف، كأن يكون مبتدأ أو

---

۱. و هو ما دلّ على زمن غير مقدّرٍ كـ «حين» و «وقت» و يقابله المختصّ، نحو: «يوم» و «شهر» و «سنة».

۲. و هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه و يقابله المختصّ.

۳. اختلف النحاة في المقادير، أ هي من المبهم أم لا؟ فالشلوبين على الثاني و هو الحقّ، لأنّها معلومة المقدار، و الفارسي و غيره على الأوّل، و قال أبوحيّان: «الصحيح أنّها شبيهة بالمبهم».

۴. قال ابن‌مالك:

فَانْصِبْهُ بِالْواقِعِ فِيهِ مُظْهَرا ... كانَ و إلّا فَانْوِهِ مُقَدَّرا
وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذاكَ وَ ما ... يَقْبَلُهُ الْمَكانُ إلّا مُبْهَما
نَحْوُ الجِهاتِ وَ الْمَقاديرِ وَ ما ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كـ «مَرْمىٰ» مِنْ «رَمىٰ»
وَ شَرْطُ كَوْنِ ذا مَقيساً أنْ يَقَع ... ظَرْفاً لِما في أصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَع

خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، نحو: «يومُ الجمعةِ يومُ مباركٌ» و «أعجَبَني اليومُ» و «أحبَبتُ يومَ قُدومِك» و «سِرتُ نصفَ اليومِ».

غير المتصرّف: ما لا يستعمل إلّا ظرفاً، كـ «قطُّ» و «عَوضُ»، تقول: «ما فَعَلتُه قطُّ» و «لا أفعَلُهُ عَوضُ»، أو شبهَ ظرفٍ، و هو ما لا يخرج عن الظّرفية إلّا بدخول «مِن» عليه، نحو: «جَلَستُ عندَك» و «خَرَجتُ مِن عندِ زيدٍ».[1]

ما ينوب عن الظّرف

قد ينوب المصدر عن ظرف المكان، كقولك: «جَلَستُ قُربَ زيدٍ»، أي: مكانَ قربِ زيدٍ، فحذف المضاف و أُقيم المضاف إليه مُقامه فأُعرب بإعرابه و هو النّصبُ على الظّرفيَة.

و يكثر ذلك في ظرف الزّمان، نحو: «انتظَرتُه صلاةَ العَصرِ» أي وقتَ صلاةِ العصرِ.[2]

---

١. قال ابن مالك:

وَ ما يُرىٰ ظَرفاً وَ غَيرَ ظَرفِ ... فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرفِ
وَ غَيرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِم ... ظَرفِيَّةً أوْ شِبهَها مِنَ الكَلِم

٢. قال ابن مالك:

وَ قَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانٍ مَصدَرُ ... وَ ذاكَ في ظَرفِ الزَّمانِ يَكثُرُ

(٥)

المفعول معه

هو اسم يقع بعد واو بمعنى «مع» تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفُه، نحو: «سِرْتُ و الطّريقَ» و «أنا سائرٌ و النّيلَ». أمّا نحو: «ما أنتَ و زيداً؟» و«كَيفَ أنتَ و قَصْعَةً مِن ثَريدٍ؟» فالجواب أنّ أكثرهم يرفع بالعطف، و الّذين نصبوا قدّروا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأً، و الأصل: «ما تكون؟» و «كيف تَصْنَعُ؟» فلمّا حذف الفعل وحده انفصل الضمير.[١]

حالات الاسم الواقع بعد الواو

الاسم الواقع بعد الواو إمّا أن يمكن عطفه أو لا. فإن أمكن عطفه فإمّا أن يكون بضعف أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحقّ من النصب، لأنّ الأصلَ في الواو العطف، نحو: «كنتُ أنا و زيدٌ كالأخَوَين».

و إن أمكن العطف بضعف، فالنّصب على المعيّة أولىٰ من العطف لسلامته من الضّعف، نحو: «سرتُ و زيداً»، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتّصل بلا فاصل. و إن لم يمكن عطفه تعيّن النصب إمّا على المعيّة، نحو: «ما لك و زيداً» لأنّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ ممتنع عند الجمهور، أو على إضمار عامل،

---

١. قال ابن مالك:

يُنْصَبُ تالِي الواوِ مَفْعُولاً مَعَه ... في نَحْوِ «سِيْرِي وَ الطَّريقَ مُسْرِعَة»

بِما مِنَ الْفِعْلِ وَ شِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لا بِالواوِ فِي القَوْلِ الأحَقّ

نحو:

علفتُها تِبناً وَ ماءً بارداً [1]

أي: و سَقَيْتُها.

و في نحو «تَشارَكَ زيدٌ و عمرٌو» يجب العطف لافتقاره إلى فاعلين فالأقسام حينئذٍ أربعة: راجح العطف و واجبه، راجح النصب و واجبه. [2]

١. اختلف في تتمّته. فجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدراً لبيت و أنّ تمامه:

حتّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْناها

و بعضهم يجعل هذا الشاهد عجزاً لبيت و هو:

لَمّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها وارِدا

٢. قال ابن مالك:

وَ بَعْدَ مَا اسْتِفْهامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

وَ الْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أحَقّ ... وَ النَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَ النَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عامِلٍ تُصِبْ

الاستثناء

الاستثناء هو الإخراج بـ «إلّا» أو إحدىٰ أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السابق عليها، حقيقةً أو حكماً، نحو: «قامَ القومُ إلّا زيداً» و «إلّا حماراً».

حكم المستثنىٰ بـ «إلّا»

حكم المستثنى بـ «إلّا» النصب إن كان الكلام تامّاً موجباً، كالمثالين المتقدّمين. و المراد بالتامّ هو ما ذكر فيه المستثنى منه.

و إن كان الكلام تامّاً غير موجب ـ و هو المشتمل على النفي أو النهي أو الاستفهام ـ فإمّا أن يكون الاستثناء متّصلاً أو منقطعاً؛ و المراد بالمتّصل: أن يكون المستثنىٰ بعضاً ممّا قبله، و بالمنقطع: ألا يكون بعضاً ممّا قبله.

فإن كان متّصلاً، فالأرجح إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه بدل بعض عند البصريّين و عطف نسق عند الكوفيّين، نحو قوله تعالى: «ما فَعَلُوه إلّا قَلِيلٌ مِنهُم».[1]

قال ابن‌مالك و ابن‌هشام: «و النصب عربيّ جيّد». و قد قرىء «قليل» بالنصب أيضاً. قال‌النّحاس: «كلّ ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء و لا عكس».

و إن كان منقطعاً تعيّن النصب عند جمهور العرب، فتقول: «ما قامَ القومُ إلّا حماراً»، و لا يجوز الإتباع و أجازه بنو تميم.[2]

و إذا تقدّم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه وجب نصبه مطلقاً، كقول الكُمَيت بن زيد

---

١. النساء (۴): ۶۶.

٢. قال ابن‌مالک:

مَا اسْتَثْنَتْ إلّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ ... وَ بَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْباعَ ما اتَّصَلَ وَ انْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَ عَنْ تَميمٍ فيهِ إبْدالٌ وَقَعْ

الأسدي:

وَ مـا لِـيَ إلّا آلَ أحـمدَ شِيعَةٌ   وَ ما لِيَ إلّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

و بعضهم يجيز الإتباع في المسبوق بالنفي، نحو: «ما قامَ إلّا زيدُ القومُ». قال حسّان بن ثابت في يوم بدر:

فـإنّهم يـرجُونَ مـنه شَـفاعةً   إذا لم يكـن إلّا النَّبيُّونَ شافعُ [1]

و المستثنىٰ بـ «إلّا» في كلام غير تامّ، أعرب بحسب العوامل و سمّي مفرّغاً، و لا يقع ـ عند الجمهور ـ إلّا بعد نفي أو شبهه، نحو: «ما قامَ إلّا زيدٌ» و «لا تَضرِبْ إلّا زيداً».

و قال ابن‌حاجب بوقوعه بعد الإيجاب أيضاً إذا كان فضلة و حصلت فائدة، نحو: «قرَأتُ إلّا يومَ الجمعةِ». [2]

تكرار إلّا

إذا كرّرت «إلّا» فإن كان التكرار للتوكيد ـ و ذلك إذا تلت عاطفاً أو تلاها اسم مماثل لما قبلها ـ ألغيت، فالأوّل نحو: «ما جاء إلّا زيدٌ و إلاّ عمرُو». و الأصل: «ما جاء إلّا زيدٌ و عمرُو».

و الثاني كقوله: لا تَمرُرْ بهم إلّا الفَتىٰ إلّا العُلا. و الأصل: «لا تَمرُرْ بهم إلّا الفَـتىٰ العُلا». فـ «العُلا» بدل من «الفَتىٰ».

و قد اجتمع تكرارها في البدل و العطف في قوله:

مـا لک مِـنْ شَيْخِکَ إلّا عَـمَلُه   إلّا رَسِيمُه و إلّا رَمَـلُه [3]

و الأصل: «إلّا عَمَلُه رَسِيمُه و رَمَلُه». فـ «رَسِيمُه» بـدل مـن «عَـمَله». و «رَمَـلُه» معطوف على «رَسِيمه» و كرّرت إلّا فيهما توكيداً.

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ غَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ   يَأتي وَ لكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

٢. قال ابن‌مالک:

وَ إنْ يُـفَرَّغْ سـابِقٌ إلّا لِـما   بَعْدُ يَكُـنْ كَـما لَـوِ إلّا عُـدِما

٣. الرَّسيم و الرَّمل نوعان من السير.

و إن كان التكرار لغير التوكيد ـ و هي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، و لو أُسقطت لما فُهِمَ ذلک ـ فلا يخلو إمّا أن يكون الاستثناء مفرّغاً أو غير مفرّغ.

فإن كان مفرّغاً تركتَ العاملَ يؤثّر في واحد من المستثنيات ـ أيّها شئتَ ـ و نصبتَ ما عدا ذلک الواحد، نحو: «ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً».

و إن كان غير مفرّغ فإمّا أن تتقدّم المستثنيات على المستثنىٰ منه أو تتأخّر.

فإن تقدّمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، نحو: «قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القومُ» و «ما قامَ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القوم».

و إن تأخّرت المستثنيات فإن كان الكلام موجباً وجب نصب الجميع أيضاً، نحو: «قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً».

و إن كان غير موجب عومل واحد منها ـ أيّها شئتَ ـ بما كان يعامل به لو لم يتكرّرْ الاستثناء و نصب الباقي، نحو، «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً».

هذا حكم المستثنيات المكرّرة بالنظر إلى اللفظ.

أمّا بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض، كـ «زيد و عمرو و بكر»، و ما يمكن، نحو: «له عندي عشرةٌ إلّا أربعة إلّا اثنين إلّا واحداً».

ففي النوع الأوّل إن كان المستثنى الأوّل داخلاً ـ و ذلک إذا كان مستثنًى من غير موجب ـ فما بعده داخل، نحو: «ما قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً» و «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً». و إن كان خارجاً ـ و ذلک إذا كان مستثنًى من موجب ـ فما بعده خارج، نحو: «قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً».

و في النوع الثاني اختلفوا. فقيل: «الحكم كذلک و إنّ الجميع مستثنًى من أصل العدد». و قال البصريّون و الكسائي: «كلّ من الأعداد مستثنًى ممّا يليه». قال ابن‌هشام: «و هو الصحيح، لأنّ الحمل على الأقرب متعيّن عند التردّد». و قيل: «المذهبان محتملان».

و على هذا، فالمُقَرُّ به في المثال، ثلاثة على القول الأوّل، و هو واضح، و سبعة على القول الثاني، فإنّک إذا استثنيت واحداً من اثنين بقي واحد فإذا استثنيته من الأربعة بقي ثلاثة و إذا اثتثنيتها من عشرة بقي سبعة.[1]

---

١. قال ابن مالك:

وَ إنْ تُكَـرِّرْ لا لِـتَوْكـيدٍ فَمَعْ تَـفْريغٍ التَّـأثيرَ بِـالعامِلِ دَعْ

الاستثناء بغير «إلّا»

استعمل بمعنى «إلّا» ـ في الدّلالة على الاستثناء ـ ألفاظ، بعضها اسم و هـو «غَـيْرُ و سُوَى و سِوىٰ و سَواء»، و بعضها فعل و هو «ليس و لا يكونُ» و بعضها ما يكون فعلاً و حرفاً و هو «عَدا و خلا و حاشا[1]».

فالمستثنىٰ بـ «غير و سِوىٰ و سُوىٰ و سَواء» مجرور لإضافتها إليه.

و تعربُ «غير» بما كان يعرب به المستثنى مع «إلّا»، فتقول: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ»، كما تقول: «قامَ القومُ إلّا زيداً». و تقول: «ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ و غيرَ زيدٍ» كما تقول: «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ و إلّا زيداً» و تقول: «ما قامَ غيرُ زيدٍ» كما تقول: «ما قامَ إلّا زيدٌ».

و أمّا «سوى» فالمشهور فيها كسر السين و القصر، و من العرب من يفتح سينها و يَمُدُّ، و منهم من يَضُمُّ سينها و يقصر، و منهم من يكسر سينها و يَمُدُّ. و مذهب سيبويه و الجمهور أنّها لا تكون إلّا ظرفاً. فإذا قلت: «قامَ القومُ سوى زيدٍ» ف «سوى» عندهم منصوبة على الظرفيّة. قالوا: «و لا تخرج عن النصب على الظرفيّة إلّا في الشعر، نحو:

وَ لَـمْ يَبْقَ سِوَى العُدوا ... نِ دِنّـاهُم كَـما دانُـوا[2]

و اختار ابن‌مالک أنّها کـ «غير»، فتعامل بما تعامل به «غير» من الرفع و النصب و الجرّ.

و قال الرُّمّاني: «تستعمل ظرفاً غالباً و کـ «غير» قليلاً». و اختاره ابن‌هشام.

و المستثنىٰ بـ «ليس و لا يكون» واجب النصب، لأنّه خبرهما، تقول: «قامَ القـومُ ليس زيداً و لا يكونُ زيداً». و اسمهما ضمير مستتر وجوباً، و في مرجعه خلاف. قيل: إنّه عائد إلى مصدر الفعل المتقدّم عليها»، و قيل: «إلى اسم فاعله» و قيل: «إلى البعض

في واحِدٍ مِمّا بـ «إلّا» اسْتُثْنِي ... وَ لَيْسَ عَنْ نَـصْبٍ سِـواهُ مُـغْنِي

وَ دُونَ تَـفْريغٍ مَـعَ التَّـقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ بِـهِ وَ الْتَزِمِ

وَ انْصِبْ لِتَأخيرٍ وَ جِيءْ بِواحِـد ... مِـنْها كَـما لَـوْ كـانَ دُونَ زائـد

کـ «لَمْ يَفُوا إلّا امـرُؤٌ إلّا عَـلِيّ» ... وَ حُكْمُها فِي القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

١. يقال في «حاشا»: «حاشَ و حَشا».

٢. «دِنّاهُم كَما دانُوا»: جَزَيْناهم كَجَزائِهِم.

المفهوم من الأسم العام». فالمعنى في: «قامَ القومُ ليس زيداً»، «ليس هو ـ أي القيامُ ـ قيامَ زيدٍ» أو «ليس هو ـ أي القائمُ ـ زيداً» أو «ليس هو ـ أي بعضُ القومِ ـ زيداً».

و في المستثنى بـ «خلا و عدا» وجهان:

أحدهما: النصب على المفعوليّة و خلا و عدا فعلان جامدان، نحو: «قامَ القومُ خلا زيداً و عدا زيداً» و فاعلهما ضمير مستتر و في مرجعه الخلاف المذكور.

و ثانيهما: الجرّ على أنّهما حرفا جرّ و هو قليل، نحو قوله:

خلا اللهِ لا أرجو سِواكَ وَ إنّما | أعُدُّ عِيالي شُعبَةً مِن عِيالِكا[1]

و قوله:

أبَحْنا حَيَّهُم قَتلاً وَ أسْراً | عدا الشَّمطاءِ وَ الطِّفلِ الصَّغيرِ[2]

و تدخل عليهما «ما» المصدريّة فيتعيّن النّصب بهما على المشهور. تقول: «قامَ القومُ ما خلا زيداً و ما عدا زيداً». فـ «ما» مصدريّة و «خلا و عدا» صلتها، و فاعلهما ضمير مستتر و في مرجعه الخلاف المذكور، و «زيداً» مفعول.

و أجاز الكسائيّ الجرّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائدة و جعل «خلا و عدا» حرفي جرّ.

و المستثنى بـ «حاشا» كالمستثنى بـ «خلا» عند جماعة: تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها و حرفاً فتجرّ ما بعدها. و ذهب سيبويه إلى أنّها لا تكون إلّا حرف جرّ، و ردّ بقول الفرزدق:

حاشا قُريشاً فإنّ اللهَ فَضَّلَهم | على البَرِيَّةِ بالإسلامِ وَ الدِّينِ

و في دخول «ما» المصدرية عليها خلاف.[3]

---

١. شعبة: فرقة. ٢. الشَّمطاء: العجوز.

٣. قال ابن مالك:

وَ اسْتَثْنِ مَجْرُوراً بـ «غَيْرٍ» مُعْرَبا | بِما لِمُسْتَثْنىً بـ «إلّا» نُسِبا
وَ لِـ «سِوىً سُوىً سَواءٍ» اجْعَلا | عَلَى الأصَحِّ ما لِـ «غَيْرٍ» جُعِلا
وَ اسْتَثْنِ ناصِباً بـ «لَيْسَ وَ خَلا» | وَ بـ «عَدا» وَ بـ «يَكُونُ» بَعْدَ لا
وَ اجْرُرْ بِسابِقَي يَكُونُ إنْ تُرِدْ | وَ بَعْدَ ما انْصِبْ وَ انْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ
وَ حَيْثُ جَرّا فَهُما حَرفانِ | كَما هُما إنْ نَصَبا فِعْلانِ
وَ كَـ «خَلا» حاشا وَ لا تَصْحَبُ ما | وَ قِيلَ: «حاشَ» وَ «حَشا» فَاحْفَظْهُما

الحال

و هو وصف فضلة مبيّن لهيئة صاحبه، نحو: «جاء زيدٌ ضاحكاً».[1]

المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدلّ على متّصف، كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و أمثلة المبالغة و أفعل التفضيل. و «فضلة» يخرج الوصف الواقع عمدة، كالمبتدأ في نحو: «أقائمٌ الزّيدانِ» و الخبر في نحو: «زيدٌ قائمٌ». و خرج بقيد «دالّ على هيئة صاحبه» التمييز المشتقّ، نحو: «للهِ دَرُّه فارساً»، فإنّه تمييز لا حال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل قصد التعجّب من فروسيّته، و كذلك: «رأيت رجلاً راكباً»، فإنّ راكباً لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل.[2]

و الحال منصوب، و عامله الفعل أو شبهه أو معناه. و المراد بـ «شبه الفعل» ما يعمل عمل الفعل، و هو من صيغته،[3] كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و المصدر، و المراد بـ «معنى الفعل» ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف و الجارّ و المجرور و اسم الإشارة و حرف النداء، نحو: «ذا زيد قائماً» و «يا رَبَّنا مُنْعِماً».

و للحال أربعة أوصاف:

الأوّل: أن تكون منتقلة لا ثابتة، و هو الأكثر.

و قد تجيء غير منتقلة ـ أي وصفاً لازماً ـ بأن كانت مؤكّدة نحو: «و يَومَ أُبْعَثُ حَيّاً»،[4] أو دلّ عاملها على حدوث صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها»، فـ«يَدَيها» بدل بعض و «أطولَ» حال ملازمة، أو غير ذلك ممّا هو مقصور

---

١. قال ابن مالك:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ... مُفْهِمُ «في حالٍ» كـ«فَرداً أذْهَبُ»

٢. و ربّ شيء يقصد لمعنىً خاصّ و إن لزم منه معنىً آخر.

٣. بخلاف المعنوي كـ«ذا»، فإنّه و إن كان يعمل عمل فعله، لكنّه ليس من صيغته.

۴. مريم (١٩): ٣٣.

على السماع، نحو قوله تعالى: «قائِماً بِالقِسْطِ».[١]

الثاني: أن تكون مشتقّة لا جامدة، و هو الأكثر.

و قد تأتي جامدة، كما لو دلّت على سِعْر، نحو: «بِعْهُ مُدّاً بدرهمٍ»، أي: مُسَعَّراً، أو مفاعلةٍ من الجانبين، نحو: «بِعْتُه يَداً بِيَدٍ» أي: متقابضين، أو التشبيه، نحو: «كَرَّ زيدٌ أسداً» أي: مُشبِهاً الأسدَ، أو الترتيب، نحو: «أدْخُلوا رجلاً رجلاً»، أي: مترتّبين، أو عدد، نحو قوله تعالى: «فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أربعينَ لَيْلَةً».[٢]

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة. ذهب إليه جمهور النحويّين و قالوا: «إنّ ما ورد منها معرّفاً لفظاً فهو منكّر معنًى، كقولهم: «جاء وَحْدَه»، أي: منفرداً».

و زعم البغداديّون و يونس إلى أنّه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل فأجازوا: «جاء زيدٌ الرّاكبَ».

و فصّل الكوفيّون فقالوا: إن تَضَمّنَتِ الحالُ معنى الشرط صحّ تعريفها و إلّا فلا، نحو: «زيدٌ الرّاكبَ أحسنُ منه الماشيَ». فـ«الرّاكب و الماشي» حالان، و صحّ تعريفهما لتأوّلهما بالشرط، إذا التقدير: «زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مَشيَ».

الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، و قد جاء المصدر حالاً بقلّة في المعارف، نحو: «جاء زيدٌ وَحْدَه» أي: منفرداً، و بكثرة في النكرات، نحو: «طَلَعَ زيدٌ بَغْتَةً»، أي: باغتاً.[٣]

---

١. آل‌عمران (٣): ١٨. ٢. الأعراف (٧): ١٤٢.

٣. هذا مذهب سيبويه و الجمهور. و ذهب الأخفش و المبرّد إلى أنّ «بغتةً» منصوب على المصدريّة و العامل فيها محذوف، و التقدير: «طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً». فـ«يَبْغَتُ» عندهما هو الحال لا «بغتة».
و ذهب الكوفيّون إلى أنّها منصوبة على المصدريّة لكنّ الناصب لها عندهم الفعل المذكور ـ و هو طَلَعَ ـ لتأويله بفعل من لفظ المصدر. و التقدير «بَغَتَ زيدٌ بَغْتَةً».
قال ابن‌مالك:

وَ كَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّا ... يَغْلِبُ لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّا
وَ يَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَ فِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ
كَـ«بِعْهُ مُدّاً بِكَذا»، «يَداً بِيَدْ» ... وَ «كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً» أَيْ كَأَسَدْ
وَ الحالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ«وَحْدَكَ اجْتَهِدْ».
وَ مَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

و حقّ صاحب الحال أن يكون معرفة و لا ينكّر في الغالب إلّا عند وجود مسوّغ، نحو: «في الدّارِ قائماً رجلٌ»[١] و قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً و استَجَبْتَ لَهُ ... في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشحُوناً

فـ «مشحوناً» حال من «فُلُكٍ» النكرة، و المسوّغ توصيفه بقوله «ماخر».[٢] و قوله تعالى: «في أربعةِ أيّامٍ سَواءً للسّائلِينَ».[٣]

فـ «سواءً» حال من «أربعة» و المسوّغ تخصّصها بالإضافة. و قوله تعالى: «وَ ما أهْلَكْنا مِن قَرْيَةٍ إلّا وَ لَها كِتابٌ مَعْلُومٌ»،[٤] فـ«لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» و صحّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها، و غير ذلك.

و احترزنا بقولنا «في الغالب» ممّا ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوّغ، فأجاز سيبويه: «فيها رجلٌ قائماً».[٥]

تقديم الحال على صاحبها

مذهب جمهور النحويين أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصليّ فلا تقول في «مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً»: «مَرَرْتُ جالسةً بهندٍ».[٦]

و ذهب جماعة ـ كابن مالك ـ إلى الجواز ـ لورود السماع بذلك، نحو قوله تعالى: «وَ ما أرْسَلْناكَ إلّا كافّةً للنّاسِ»،[٧] حيث وقع «كافّةً» حالاً من «الناس».

---

١. فـ«قائماً» حال من «رجل» و هو نكرة. قال جماعة من النحويّين: «المسوّغ تقديم الحال علي صاحبه النكرة». و الحقّ ـ كما ذكرنا في باب المبتدأ و الخبر عن ابن‌هشام ـ أنّ المسوّغ هو كون الخبر جارّاً و مجروراً.

٢. «ماخِر»: اسم فاعل من «مَخَرَ السَّفينةُ» إذا جرت تشقّ الماء مع صوت. و «مشحوناً» اسم مفعول من «شَحَنَ السَّفينةَ» أي: ملأها.
٣. فصّلت (٤١): ١٠.
٤. الحجر (١٥): ٤.

٥. قال ابن‌مالك:

وَ لَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذو الحالِ إنْ ... لَمْ يَتَأخَّرْ أوْ يُخَصَّصْ أو يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أو مُضاهِيهِ كـ «لا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا»

٦. و لا خلاف في أنّ صاحب الحال إن كان مجروراً بحرف جرّ زائد جاز تقديم الحال عليه و تأخيره عنه فيصحّ أن تقول: «ما جاءَ مِن أحدٍ راكباً» و أن تقول: «ما جاءَ راكباً مِن أحدٍ».

٧. سبأ (٣٤): ٢٨.

و أجاب المانعون بأنّ «كافّةً» حال من الكاف في «أرسَلْناک» و التـاء للـمبالغة لا للتأنيث.[١]

و أمّا تقديم الحال على صاحبها المرفوع و المنصوب فجائز، نحو: «جاءَ ضاحكاً زيدٌ» و «رأيتُ ضاحِكةً هنداً». و تقديم الحال على صاحبها المحصور واجب، كـ «ما جاء راكباً إلّا زيدٌ»، و تقديمها عليه و هي محصورة ممتنع. قال الله تعالى: «وَ ما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إلّا مُبَشِّرِينَ وَ مُنْذِرِينَ».[٢]

مجيء الحال مـن المضاف إليه

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف ممّا يصّح عمله في الحال كاسم الفاعل و المصدر و نحوهما ممّا تضمّن معنى الفعل كقوله تعالى: «إليه مَرْجِعُكُم جَمِيعاً»،[٣] أو كان المضاف جزءً من المضاف إليه أو مثل جـزئه فـي صـحّة الاسـتغناء بالمضاف إليه عنه.

فالأوّل كقوله تعالى: «وَ نَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ إخواناً»،[٤] فـ «إخواناً» حال من الضمير في «صدورهم» و الصدور جزء من المضاف إليه.

و الثاني كقوله تعالى: «ثُمَّ أوْحَينا إليکَ أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفاً».[٥] فـ «حنيفاً» حال من «إبراهيم» و الملّة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصحّ الاستغناء بالمضاف إليها عنها.

فإن لم يكن المضاف ممّا يصحّ أن يعمل في الحال و لا هو جزء من المضاف إليه و لا مثل جزئه، لم يجز أن يجيء الحال منه، فلا تقول: «جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً» خلافاً للفارسي.[٦]

---

١. قال ابن مالك:

وَ سَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَـد ... أبَـوا، و لا أمْـنَعُهُ فَـقَدْ وَرَد

٢. الأنعام (٦): ٤٨. ٣. يونس (١٠): ٤. ٤. الحجر (١٥): ٤٧.

٥. النّحل (١٦): ١٢٣.

٦. قال ابن مالك:

وَ لا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَه ... إلّا إذا اقْتَضَى الـمُضافُ عَـمَلَه

أو كـانَ جُـزْءَ مـا لَـهُ أُضيفا ... أو مِـثْلَ جُـزْئِهِ فَـلا تَـحِيفا

تقديم الحال على عاملها

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

إحداها: أن يجوز فيها أن تتأخّر عنه و أنْ تتقدّم، و ذلک فيما إذا كان العامل فعلاً متصرّفاً کـ «جاء زيدٌ راكباً» أو صفةً تُشبِهُ الفعل المتصرّف،[1] نحو: «مُسْرِعاً زيدٌ ذاهبٌ».

الثانية: أن تتقدّم عليه وجوباً، كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟».

الثالثة: أن تتأخّر عنه وجوباً، و ذلک في ستّ مسائل: و هي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «ما أحْسَنَه مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد ـ و هو اسم التفضيل ـ نحو: «هذا أفْصَحُ الناسِ خطيباً»، أو مصدراً مقدّراً بالفعل و حرف مصدري، نحو: «أعْجَبَني اعتكافُ أخيکَ صائماً»،[2] أو اسم فعل نحو: «نَزالِ مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضَمَّناً معنى الفعل دون حروفه،[3] نحو قوله تعالى: «فَتِلْكَ بُيُوتُهُم خاوِيَةً»،[4] أو عاملاً آخر عرض له مانع نحو: «لَأَصْبِرُ مُحْتَسِباً» و «لَأَعْتَكِفَنَّ صائماً»، فإنّ ما بعد لام الابتداء و لام القسم لا يتقدّم عليهما. و يستثنىٰ من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين مُتَّحِدَي المعنى أو مختلفين و أحدهما مفضّل على الآخر، فإنّه يجب تقديم حال الفاضل، نحو: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً» و قولک: «زيدٌ مُفرداً أنفعُ مِن عمرٍو مُعاناً». هذا مذهب الجمهور.

و زعم السيرافي أنّهما خبران منصوبان بـ «كان» المحذوفة و التقدير: «هذا إذا كانَ بُسراً أطيبُ منه إذا كانَ رُطَباً» و «زيدٌ إذا كانَ مفرداً أنفعُ مِن عمرٍو إذا كانَ مُعاناً». و لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل و لا تأخيرهما عنه فلا تقول: «هذا بُسْراً رُطَباً أطيبُ منه» و لا «زيدٌ مفرداً مُعاناً أنفعُ مِن عمرٍو».[5]

---

١. المراد بالصّفة ما تضمّن معنى الفعل و حروفه، و قبل التأنيث و التثنية و الجمع كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصّفة المشبهة.

٢. و الوجه فيه أنّ معمول المصدر المقدّر من «أن» و الفعل لا يتقدّم عليه.

٣. كأسماء الإشارة و حروف التمنّي و التشبيه. و ندر تقديمها على عاملها الظرف، نحو: «زيدٌ قائماً عندکَ»، أو الجارّ و المجرور، نحو: «سعيدٌ مستقرّاً في الدارِ». و أجازه الأخفش قياساً.

٤. النمل (٢٧): ٥٢.

٥. قال ابن مالك:

وَ الحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أو صِفَةٍ أشْبَهَتِ المُصَرَّفا

تعدّد الحال و صاحبها

يجوز تعدّد الحال، لمفرد و غير مفرد.

فالأوّل نحو: «جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً»، و الثاني نحو: «لَقِيتُ هنداً ماشياً راكبةً».

فعند ظهور المعنى يُرَدّ كلّ حال إلى ما يليق به، و عند عدم ظهوره يجعل أوّل الحالين لثاني الاسمين و ثانيهما لأوّل الاسمين، عند الجمهور، ففي قولك: «لَقِيتُ زيداً ماشياً راكباً»، يكون «ماشياً» حالاً من زيد و «راكباً» حالاً من التاء. و ذهب قوم إلى عكسه.[1]

الحال المؤكّدة و المؤسّسة

تنقسم الحال إلى نوعين: مؤسّسة، و هي الّتى لا يستفاد معناها بدونها، كـ «جاء زيدٌ راكباً»، و مؤكّدة و هي التي يستفاد معناها بدونها، و هي على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما أكدّت عاملَها، لفظاً و معنىً، نحو قوله تعالى: «وَ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً»،[2] أو معنى فقط، نحو قوله تعالى: «وَ لَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ».[3]

٢ ـ ما أكدّت صاحبَها، نحو: «لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً».[4]

٣ ـ ما أكدّت مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو «زيدٌ أبوكَ عطوفاً». و لايجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، و لا توسّطها بين المبتدأ و الخبر، و هي معمولة لمحذوف وجوباً تقديره «أحُقُّهُ» و نحوه.[5]

فَجائِزٌ تَقْدِيمُهُ كـ «مُسْرِعا ذا راحِلٌ» وَ «مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعا»
وَ عامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا
كـ «تِلكَ لَيْتَ وَ كَأَنَّ» وَ نَدَر نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَر»
وَ نَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِن عَمْرٍو مُعاناً» مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِن

١. قال ابن‌مالك:

وَ الحالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَ غَيْرِ مُفْرَد

٢. النساء (٤): ٧٩. ٣. البقرة (٢): ٦٠. ٤. يونس (١٠): ٩٩.

٥. قال ابن‌مالك:

وَ عامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ «لا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدا»
وَ إنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَر عامِلُها وَ لَفْظُها يُؤَخَّر

الجملة الحالیّة

تقع الحال اسماً مفرداً کما مضی، و ظرفاً مختصّاً نحو «رأیتُ الهلالَ بینَ السّحابِ»، و جارّاً و مجروراً کذلك، نحو: «فَخَرَجَ علی قَومِه فِی زِینَتِه»،[1] و المراد من الاختصاص فیهما أن یکون کلّ من المجرور و ما أُضیف إلیه الظرف صالحاً للابتداء به. و یتعلّقان بـ «مستقرّ» أو «استقرّ» محذوفین وجوباً، و تقع جملةً بشرط کونها خبریّة غیر مصدّرة بدلیل الاستقبالِ مرتبطة بصاحبها إمّا بالواو و الضمیر، نحو قوله تعالی: «خَرَجُوا مِنْ دِیارِهِم وَ هُم اُلُوفٌ»،[2] أو بالضمیر فقط، نحو: «اِهْبِطُوا بَعضُکُم لِبعضٍ عَدُوٌّ»،[3] أي: متعادین، أو بالواو فقط، نحو: «لَئِنْ أکَلَهُ الذِّئبُ وَ نَحنُ عُصْبةٌ».[4] و تجب الواو في موضعین:

أحدهما: عند فقد الضمیر، نحو: «جاءَ زیدٌ و ما طَلَعَتِ الشّمسُ».

و الثاني: قبل «قد» داخلة علی مضارع مثبت، نحو: «لِمَ تُؤذُونَنِي وَ قَد تَعْلَمُونَ أنّي رَسولُ اللهِ».[5]

و تمتنع الواو في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف حالاً علی حال، نحو قوله تعالی: «فَجاءَها بَأسُنا بَیاتاً أو هُم قائِلُونَ».[6]

الثانیة: المؤکّدة لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالی: «ذلکَ الکتابُ لا رَیبَ فیه».[7]

الثالثة: الماضي التالي «إلّا»، نحو قوله تعالی: «وَ ما یَأتِیهِم مِن رَسُولٍ إلّا کانُوا بِه یَستَهزِؤُون».[8] هذا مذهب جماعة و ذهب بعضهم إلی جواز اقترانه بالواو.

الرابعة: الماضي المتلوّ بـ «أو»، نحو «لأضربَنّه ذَهَبَ أو مَکَثَ».

الخامسة: المضارع المنفي بـ «لا»، نحو: «و ما لَنا لا نُؤمِنُ باللهِ».[9]

السادسة: المضارع المنفي بـ «ما»، کقوله:

---

۱. القصص (۲۸): ۷۹. ۲. البقرة (۲): ۲۴۳. ۳. البقرة (۲): ۳۶.
۴. یوسف (۱۲): ۱۴. ۵. الصفّ (۶۱): ۵. ۶. الأعراف (۷): ۴.
۷. البقرة (۲): ۲. ۸. الحجر (۱۵): ۱۱. ۹. المائدة (۵): ۸۴.

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو وَ فِيكَ شَبِيبَةٌ فَما لكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبّاً مُتَيّماً [1]

السابعة: المضارع المثبت المجرّد من «قد»، كقوله تعالى: «وَ لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ». [2] أمّا نحو قوله:

فَلَمّا خَشِيتُ أظافيرَهم نَجَوتُ وَ أرْهَنُهُم مالِكا [3]

فـ«أرهَنُهم» خبر لمبتدأ محذوف، أي: و أنا أرهَنُهم مالكاً.

تنبيه: مذهب البصريّين ـ إلّا الأخفش ـ لزوم «قد» ـ ظاهرة أو مقدّرة ـ مع الماضي المثبت مطلقاً. و ذهب الكوفيّون و الأخفش إلى لزومها مع الحال المرتبطة بالواو فقط و جواز إثباتها و حذفها في المرتبطة بالضمير وحده أو بهما معاً. [4]

حذف عامل الحال

قد يحذف عامل الحال:

جوازاً، لدليل حاليّ، كقولك للقادم من الحجّ: «مأجوراً» أي: رَجَعْتَ، أو مقالي نحو قوله تعالى: «أ يَحْسَبُ الإنسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ * بَلىٰ قادِرِينَ عَلَىٰ أنْ نُسَوِّيَ بَنانَه». [5] أي: بلى نجمعها قادرين.

و وجوباً قياساً في أربع صور:

إحداها: الحال السادّة مسدّ الخبر، نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً». و الأصل: «حاصلٌ إذا

---

١. «عَهِدْتُكَ»: علمتك. «ما تَصْبُو»: لا تميل إلى الجهل. الشَّبِيبَة: الفَتاء و هو من سنّ البلوغ إلى الثلاثين تقريباً. و الصَبّ: وصف من الصبابة و هي رقّة الهوى و العشق. و «مُتَيَّماً»: اسم مفعول من تيّمه العشق، إذا ذلّله و عبّده.

٢. المدّثّر (٧٤): ٦.

٣. أي: لمّا خفت سيوفَهم نجوت و أبقيت في أيديهم مالكاً.

٤. قال ابن‌مالك:

وَ مَوْضِعَ الحالِ تَجيءُ جُمْلَه كـ«جاءَ زَيْدٌ وَ هُوَ ناوٍ رِحْلَه»
وَ ذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَميراً وَ مِنَ الواوِ خَلَتْ
وَ ذاتُ واوٍ بَعْدَهَا انوِ مُبْتَدا لَهُ المُضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا
وَ جُمْلَةُ الحالِ سِوى ما قُدِّما بِواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أو بِهِما

٥. القيامة (٧٥): ٣ و ٤.

كان قائماً».

الثانية: الحال المؤكّدة لمضمون جملة قبلها، نحو: «زيدٌ أبوکَ عطوفاً». و الأصل: «أحُقُّهُ».

الثالثة: الحال الّتی يبيّن بها ازدياد أو نقص بتدريج، نحو: «تَصَدَّقْ بدينارٍ فَصاعداً»، و «اشتره بدينارٍ فسافلاً».

الرابعة: الحال التي ذكرت لتوبيخ، نحو: «أ قاعِداً وَ قَد قامَ الناسُ؟»، أي: «أ تُوجَدُ؟».

و سماعاً في غير ذلک، نحو: «هَنِيئاً لک» أي: «ثَبَتَ لک الخيرُ هَنِيئاً»، أو «أهْنَأَکَ هَنِيئاً».[1]

حذف الحال

الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف و قد يعرض لها ما يمنع منه، ككونها جواباً، نحو: «راكباً»، لمن قال: «كيف جئتَ؟» أو مقصوداً حصرها نحو: «لم أعُدْهُ إلّا حَرَضاً»،[2] أو نائبة عن خبر، نحو: «ضَربِي زيداً قائماً»، أو منهيّاً عنها، كقوله تعالى: «لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أنْتُم سُكارىٰ».[3]

---

١. قال ابن مالك:

وَ الْحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فيها عَمِل   وَ بَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ، حُظِل

٢. «حَرَضاً»: أي مُشرِفاً على الهلاك.

٣. النساء (٤): ٤٣.

التمييز[1]

هو كلّ اسم نكرة متضمّن معنى «مِن» لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة نحو: «عندى شِبرٌ أرضاً» و «طابَ زيدٌ نفساً».

و خرج بقيد «متضمّنٌ معنى مِن» الحال؛ فإنّها متضمنةٌ معنى «في»، و خرج بقيد «لبيانِ ما قبلَه» اسم «لا» التي لنفي الجنس؛ فإنّه متضمن معنى «مِن» و ليس فيه بيانٌ لما قبله، نحو: «لا رجلَ قائمٌ» فإنّ التقدير: «لا مِن رَجُلٍ قائمٌ»، و خرج أيضاً نحو «ذنباً» من قول الشاعر:

أَستَغفِرُ اللهَ ذَنباً لَستُ مُحصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجهُ وَ العَمَلُ

و قد يأتي التمييز غير مبيّن فيعدّ مؤكّداً، نحو: «إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عندَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهراً».[2]

و قد يأتي بلفظ المعرفة فيعتقد تنكيره معنى، نحو قول الشاعر:

رَأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفتَ وُجُوهَنا   صَدَدتَ وَ طِبتَ النَّفسَ يا قيسُ عَن عَمرو

و الذّات المبهمة ـ التي يفسّرها التمييز ـ أربعة أنواع:

أحدها: العدد، نحو: «إنّي رَأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوكَباً».[3]

و الثاني: المقدار، و هو إمّا مساحة، كـ «عندي شِبرٌ أرضاً»، أو كيلٌ كـ «لِي قَفِيزٌ بُرّاً»، أو وزن كـ «اِشتَرَيتُ مَنَوَينِ عَسَلاً».

و الثالث: ما يُشبِهُ المقدار، نحو قوله تعالى: «فَمَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيراً يَرَهُ* وَ مَن يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ».[4]

و الرّابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «هذا خاتَمٌ حديداً»، فإنّ الخاتم فرع الحديد.

---

١. هو و المُمَيِّز و المُبَيِّن و التّبيين و التّفسير و المُفَسِّر بمعنًى.
٢. التوبة (٩): ٣٦.
٣. يوسف (١٢): ٤.
٤. الزّلزلة (٩٩): ٧ و ٨.

و النسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: «وَ اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً»،[1] و نسبته للمفعول، نحو قوله تعالى: «وَ فَجَّرْنا الأرضَ عُيُوناً».[2]

و حكم التمييز النصب. و الناصب لمبيّن الذّات هي، و لمبيّن النسبة هو العامل الذي قبله من فعل أو شبهه.

و لک في التمييز المبيّن لإبهام الذّات أن تجرّه بالإضافة، نحو: «عندي شِبْرُ أرضٍ» و «قَفِيزُ بُرٍّ» و «مَنَوا عَسَلٍ»؛ إلّا إذا كان المبيَّن عدداً، کـ«عشرينَ درهماً» أو مضافاً إلى غير التمييز، نحو: «فَلَنْ يُقْبَلَ مِن أحدِهِم مِلءُ الأرضِ ذَهَباً».[3]

و التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، و إن لم يكن كذلک وجب جرّه بالإضافة. و علامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً نحو: «أنتَ أعْلىٰ مَنْزِلاً وَ أكثرُ مالاً»، فـ«مَنزِلاً و مالاً» يجب نصبهما، إذ يصّح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، فتقول: «أنت عَلا مَنْزِلُک وَ كَثُرَ مالُک».

و مثال ما ليس بفاعل في المعنى «زيدٌ أفضلُ رَجُلٍ وَ هندٌ أفْضَلُ امرأةٍ»، فيجب جرّه بالإضافة، إلّا إذا أضيف «أفْعَلُ» إلى غيره؛ فإنّه ينصب حينئذٍ، نحو «أنت أفضلُ الناسِ رجلاً».

و يقع التمييز بعد كلّ ما دلّ على تعجّب، نحو: «ما أحسنَ زيداً رجلاً»، و «للهِ دَرُّک عالماً»، و «أكرِمْ بزيدٍ أباً» و قوله تعالى: «كَفىٰ باللهِ شَهيداً».[4]

و يجوز جرّ التمييز بـ«مِن»، نحو: «عِندِي شِبْرٌ مِن أرضٍ» و «قَفِيزٌ من بُرٍّ» و «منوانِ مِن عَسَلٍ»، إلّا إذا كان عدداً، نحو «عِندِي عشرونَ درهماً» أو كان محوّلاً عن الفاعل صناعة نحو «طابَ زيدٌ نفساً» ـ إذ أصله: «طابَتْ نفسُ زيدٍ» ـ أو محوّلاً عن مضاف، نحو: «زيدٌ أكثرُ مالاً» ـ إذ أصله: «مالُ زيدٍ أكثرُ» ـ أو محوّلاً عن مفعول، نحو: «غَرَسْتُ الأرضَ شَجَراً»، إذ أصله: «غَرَسْتُ شَجَرَ الأرضِ».

---

۱. مريم (۱۹): ۴. ۲. القمر (۵۴): ۱۲. ۳. آل‌عمران (۳): ۹۱.

۴. النساء (۴): ۷۹.

تقديم التمييز على عامله

ذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله[١] سواء كان متصرّفا أو غير متصرّف، فلا تقول: «نفساً طابَ زيدٌ» و لا «عندی درهماً عشرونَ».

و أجاز الكسائي و المازني و المبرّد تقديمه على عامله المتصرّف، فتقول: «نفساً طاب زيدٌ». فإن كان العامل غير متصرّف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً، نحو: «ما أحسنَ زيداً رجلاً»، أو غيره، نحو: «عندي عشرونَ درهماً».

و قد يكون العامل متصرّفاً و يمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع و ذلك نحو: «كَفَىٰ بزيدٍ رجلاً»، فلا يجوز تقديم «رجلاً» على «كفى» و إن كان فعلاً متصرّفاً، لأنّه بمعنى فعل غير متصرف و هو فعل التعجّب فقولك: «كَفَىٰ بزيدٍ رجلاً» بمعنى: «ما أكفاه رَجُلاً!».[٢]

---

١. و أمّا توسّط التمييز بين العامل و معموله ـ نحو: «طابَ نفساً زيدٌ» ـ فنقل بعضهم الإجماع على جوازه.

٢. قال ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَـ«شِبْرٍ أرْضاً وَ قَفِيزٍ بُرّا ... وَ مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَ تَمْراً»
وَ بَعْدَ ذِي وَ شِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذَا ... أضَفْتَهَا كَـ«مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا»
وَ النَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأرْضِ ذَهَبَا»
وَ الفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـ«أفْعَلا» ... مُفَضِّلاً كَـ«أنْتَ أعْلَى مَنْزِلا»
وَ اجْرُرْ بِـ«مِن» إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَد ... وَ الفَاعِلِ المَعْنَى كَـ«طِبْ نَفْساً تُفَد»
وَ عَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَ الفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

حروف الجرّ

هي عشرون حرفاً، ثلاثة منها مضت في الاستثناء و هي: خَلا، عَدا و حاشا؛ و ثلاثة شاذّة و هي: كَي، لَعَلّ و مَتىٰ.

فأمّا «كَي» فتجرّ ثلاثة:

أحدها: «ما» الاستفهاميّة، نحو: «كَيمَه» في السؤال عن علّة الشيء و كثيراً ما يقولون: «لِمَه».[1]

الثاني: «ما» المصدريّة مع صلتها، كقول الشاعر:

إذا أنتَ لم تَـنفَعْ فـضُرَّ فـإنّما ... يُـرادُ الفَـتىٰ كَيْما يَضُرُّ و يَنْفَعُ

قاله الأخفش. و قيل: «ما» كافّة لـ «كَي»، عن عملها الجرّ.

الثالث: «أن» المصدريّة مع صلتها، نحو: «جئتُ كي أُكرِمَ زيداً» إذا قدّرت «أنْ» بعدها. قال ابن‌هشام: و الأولىٰ أن تقدّر «كي» مصدريّة فتقدّر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: «لِكَيْلا تَأسَوا عَلي ما فاتَكُم».[2]

و أمّا «لعلّ» فالجرّ بها لغة عُقَيل، و منه قوله:

فقلتُ: ادعُ أُخرى و ارفَعِ الصوتَ دعوةً ... لَعَلَّ أبي المِغوارِ منكَ قريبُ

و أمّا «مَتىٰ» فالجرّ بها لغة هُذَيل، يقولون: «أخرَجها مَتى كُمِّه»، أي: مِن كُمِّه.

و الأربعة عشر الباقية قسمان: سبعة تجرّ الظاهر و المضمر و هي: مِن، إلى، عَن، عَلى، في و الباء و اللام. و سبعة تختصّ بالظاهر و تنقسم إلى أربعة أقسام:

---

١. فـ«ما» استفهاميّة مجرورة بـ«كي» و حذفت ألفها وجوباً لدخول حرف الجرّ عليها و جيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالّة على الألف المحذوفة. و هكذا يفعل مع سائر حروف الجرّ الداخلة على «ما» الاستفهاميّة.

٢. الحديد (٥٧): ٢٣.

أحدها: ما لا يختصّ بظاهر بعينه و هو: حتّى و الكاف[1] و الواو.

الثاني: ما يختصّ بالزّمان، نحو: مُذْ و مُنْذُ، نحو: «ما رأيتُهُ مُذْ يومِنا» أو «منذُ يومِ الجمعةِ».

الثالث: ما يختصّ بالنكرات و هو «رُبَّ»، نحو: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ لَقِيتُ»؛ و قد تدخل على ضمير غيبةٍ ملازم للإفراد و التذكير، مفسّر بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: «رُبَّه رجالاً» و «رُبَّه رَجُلَيْنِ» و... قال الشاعر:

رُبَّــه فِــتْيَةٍ دعـوتُ إلى مـا   يُورِثُ المَجْدَ دائباً فَأجابُوا.[2]

هذا مذهب البصريّين. و حكى الكوفيّون جواز مطابقته لفظاً، نحو: «رُبَّها امـرأةً» و «رُبَّهما رَجُلَيْنِ» و...

الرابع: ما يختصّ بـ «الله» و «رَبّ» مضافاً للكعبة أو لياء المتكلّم، و هو التاء، نحو: «و تَاللهِ لأكِيدَنَّ أصْنامَكم»[3] و «تَرَبِّ الكعبةِ لأفْعَلَنَّ» و «تَرَبِّي لأفْعَلَنَّ».[4]

معاني حروف الجرّ

«مِنْ»

«مِنْ» تأتي لوجوه:

أحدها: ابتداء الغاية المكانيّة، نحو قوله تعالى: «سُبْحانَ الَّذي أسْرىٰ بِعَبْدِهِ ليـلاً مِـن المَسجدِ الحَرامِ إلَى المَسجدِ الأقصىٰ»[5] و الزّمانيّة، كقوله تـعالى: «لَـمَسْجِدٌ أُسِّسَ عـلى

---

١. و قد تدخل الكاف على الضمير للضرورة كقول الشاعر: «و إن يكُ إنساً ما كَها الإنسُ يَفْعَلُ» و «ما» نافية و الضمير في «كها» يرجع إلى الفعلة الّتى فعل.

٢. فِتْيَة: جمع «فَتى» و دائباً بمعنى دائماً.

٣. الأنبياء (٢١): ٥٧.

٤. قال ابن‌مالك:

هاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَ هْيَ مِنْ إلى   حَتّى خلا حاشا عَدا في عَنْ عَلى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاّمُ كَيْ واوٌ وَ تـا   وَ الْكـافُ وَ الْـبا وَ لَـعَلَّ وَ مَـتى
بِالظّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَ حتّى   وَ الْكـافَ وَ الْـواوَ وَ رُبَّ وَ التّـا
وَاخْصُصْ بِمُذْ وَ مُنْذُ وَقْتاً وَ بِرُبّ   مُـنَكَّراً وَ التّـاءُ للهِ وَ رَبّ
وَ مـا رَوَوْا مِـنْ نَـحْوِ رُبَّـهُ فَـتى   نَـزْرٌ كَـذا كَـها و نَـحْوُهُ أتـى

٥. الإسراء (١٧): ١.

التّقوىٰ من أوّلِ يَومٍ أحَقُّ أنْ تَقُومَ فيه».[١]

ثانيها: التبعيض، نحو قوله تعالى: «لَنْ تَنالُوا البِرَّ حَتّىٰ تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ».[٢]

ثالثها: بيان الجنس، نحو قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوثانِ».[٣]

رابعها: التنصيص على العموم، و هي الزائدة، نحو: «ما جاءني من رجلٍ» فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة و لهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلان» و يمتنع ذلک بعد دخول «من».

خامسها: توكيد العموم و هي الزائدة أيضاً، نحو «ما جاءني من أحدٍ» فإنّ لفظة «أحد» إذا وقعت بعد النفي تفيد العموم.

و لزيادتها في النوعين ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام بـ «هل» و أن يكون مجرورها نكرة و أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، نحو قوله تعالى: «ما يَأتِيهِم مِن ذِكْرٍ»[٤] و «ما تَرىٰ فِي خَلْقِ الرَّحمانِ مِن تَفاوُتٍ»[٥] و «هل مِن خالِقٍ غيرُ اللهِ».[٦]

سادسها: البدل، نحو قوله تعالى: «أرَضِيتُم بالحياةِ الدُّنيا مِن الآخِرةِ».[٧]

سابعها: الظرفيّة، نحو قوله تعالى: «إذا نُودِيَ للصَّلاةِ مِنْ يَومِ الجُمُعَةِ».[٨]

ثامنها: التعليل، نحو قوله تعالى: «مِمّا خَطِيئاتِهِم أُغرِقُوا».[٩] و قول الفرزدق:

يُغْضِي حَياءً و يُغْضىٰ مِن مَهابَتِه ... فَلا يُكَلَّمُ إلّا حينَ يَبْتَسِمُ.[١٠]

اللام

اللّام تأتي على وجوه:

---

١. التوبة (٩): ١٠٨. ٢. آل‌عمران (٣): ٩٢. ٣. الحج (٢٢): ٣٠.

٤. الأنبياء (٢١): ٢. ٥. المُلک (٦٧): ٣. ٦. فاطر (٣٥): ٣.

٧. التوبة (٩): ٣٨. ٨. الجمعة (٦٢): ٩. ٩. نوح (٧١): ٢٥.

١٠. قاله الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين؛ و أوّل هذه القصيدة قوله:

هذا الّذي تَعرِفُ البَطحاءُ وَطأتَه ... و البَيتُ يَعرِفُه و الحِلُّ و الحَرَمُ

هذا ابنُ خَيرِ عِبادِ اللهِ كُلِّهِم ... هذا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطّاهِرُ العَلَمُ

أحدها: الملك، نحو قوله تعالى: «للهِ ما في السّماواتِ و ما في الأرضِ».[١]

ثانيها: شبه الملك و يعبّر عنه بالاختصاص، نحو: «السّرجُ للدّابةِ».

ثالثها: التعدية، ذكره ابن‌مالك و مثّل له فى شرح الكافية بقوله تعالى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْکَ وَلِيّاً»،[٢] لكنّه قال في شرح التسهيل: «إنّ اللّام فى الآية لشبه التمليک».

رابعها: التعليل، نحو قوله تعالى: «إنّما نُطعِمُكم لِوَجْهِ اللهِ».[٣]

خامسها: التوكيد و هى الزائدة، كقول الشاعر:

و ملَكْتَ ما بينَ العِراقِ و يثربٍ ... مُـلكاً أجار لمسلمٍ و مُعاهَدِ[٤]

سادسها: تقوية عامل ضعف، لكونه فرعاً فى العمل، نحو قوله تعالى: «مُصَدِّقاً لِـما مَعَهم»[٥] أو متأخّراً عن المعمول، نحو قوله تعالى: «إن كُنتُمْ للرُّؤيا تَعْبُرُونَ»،[٦] قال هشام فى أوضح المسالك: «و ليست التقوية زائدة محضة و لا معدّيةً محضاً بل هي بينهما».[٧]

الباء

و الباء على وجوه:

أوّلها: الاستعانة، نحو: «كتبتُ بالقلمِ».

ثانيها: التعدية نحو قوله تعالى: «ذَهَبَ اللهُ بنُورِهِم».[٨]

ثالثها: العوض، نحو: «بِعْتُک هذا بهذا»، و قوله تعالى: «وَ شَرَوهُ بثَمَنٍ بَخْسٍ دَراهِمَ مَعدودةٍ».[٩]

رابعها: البدل: كقول أميرالمؤمنين(ع): «أما و اللهِ لَوَدِدْتُ أنّ لي بكم ألفَ فارسٍ من بني بني فِراسِ بن غَنْمٍ».[١٠]

---

١. البقرة (٢): ٢٨٤. ٢. مريم (١٩): ٥. ٣. الإنسان (٧٦): ٩.
٤. «أجار»: حفظ و حمى. ٥. البقرة (٢): ٩١. ٦. يوسف (١٢): ٤٣.
٧. أوضح المسالك: ١٣٣/٢ ٨. البقرة (٢): ١٧. ٩. يوسف (١٢): ٢٠.
١٠. نهج‌البلاغة: الخطبة ٢٥.

الفرق بين العوض و البدل أنّ في العوض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين و يدفع من جانب آخر شيء في مقابلة، و في البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين. فتأمّل.

خامسها: الإلصاق،[1] حقيقةً و مجازاً نحو: «أمسَكتُ بزيدٍ» و «مَرَرتُ به».

سادسها: الظرفيّة، نحو قوله تعالى: «نَجَّيْناهم بِسَحَرٍ».[2]

سابعها: المصاحبة، نحو قوله تعالى: «قيلَ يا نوحُ اهْبِطْ بِسلامٍ مِنّا و بركاتٍ عليك».[3]

ثامنها: التبعيض، نحو قوله تعالى: «عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ».[4]

تاسعها: المجاوزة، نحو قوله تعالى: «فَسْأَلْ به خَبيراً».[5]

عاشرها: السببيّة، نحو قول أبي طالب عليه السلام في مدح النبي صلى الله عليه وآله:

و أبيضَ يُسْتَسْقى الغمامُ بوجهه ... ثِمالُ اليتامى عِصْمةٌ للأرامِلِ[6]

«في»

«في» تأتي على وجوه:

أحدها: الظرفيّة حقيقة كقوله تعالى: «الم. غُلِبَتِ الرُّومُ في أدْنَى الأرضِ و هُم مِن بعد غَلَبِهِم سَيَغْلِبُونَ في بِضعِ سِنِينَ»[7] و مجازاً كقوله تعالى: «وَلَكم في القِصاصِ حَياةٌ يا أُولِي الألبابِ».[8]

ثانيها: المصاحبة، نحو قوله تعالى: «فَخَرَجَ على قَومِه في زِينَتِهِ».[9]

ثالثها: السببيّة، نحو قول الصادق عليه السلام: «إنّ امرأةً عُذِّبَتْ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْها حتّى ماتَتْ عَطَشاً».[10]

«على»

«على» تأتي على وجوه:

أحدها: الاستعلاء، حقيقة، نحو قوله تعالى: «وَ عَلَيها و عَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ»،[11] و

---

١. هو اتّصال شيء بشيء. ٢. القمر (٥٤): ٣٤. ٣. هود (١١): ٤٨.

٤. الإنسان (٧٦): ٦. ٥. الفرقان (٢٥): ٥٩.

٦. «الثِّمال»: المَلْجأ و «الأرامل»: جمع «أرْمَل» و هي المرأة الّتي مات زوجها.

٧. الروم (٣٠): ١ـ ٤. ٨. البقرة (٢): ١٧٩. ٩. القصص (٢٨): ٧٩.

١٠. بحارالأنوار: ٦١/ ٢٦٧، ح ٢٥. ١١. المؤمنون (٢٣): ٢٢.

مجازاً، نحو: «عَلَيَّ دَيْنٌ».

ثانيها: الظرفيّة، نحو قوله تعالى: «وَ دَخَلَ المَدِينَةَ عَلى حينِ غَفْلَةٍ مِن أهْلِها».[1]

ثالثها: المجاوزة، نحو قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رِضاها

رابعها: المصاحبة، نحو قوله تعالى : «و آتَى المالَ على حُبِّه».[2]

«عن»

«عن» تأتي على وجوه:

احدها: المجاوزة،[3] نحو: «رَمَيْتُ السّهمَ عن القوسِ».

ثانيها: البدل، نحو قوله تعالى: «وَ اتَّقُوا يَوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً».[4]

ثالثها: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: «وَ مَن يَبْخَلْ فإنّما يَبْخَلُ عن نفسِه».[5]

رابعها: التعليل، نحو قوله تعالى: «و ما نَحْنُ بِتارِكِي آلِهَتِنا عَن قَولِكَ».[6]

الكاف

الكاف تأتي على وجوه:

أحدها: التشبيه، نحو: «زيدٌ كالأسدِ».

ثانيها: التعليل، نحو قوله تعالى: «وَاذْكُرُوه كَما هَداكُم ».[7] أي: لهدايته إيّاكم.

ثالثها: التوكيد و هي الزائدة، نحو قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ».[8] أي: ليس شيء مثله.

«إلى» و «حتّى»

معنى «إلى» و «حتّى» انتهاء الغاية زمانيّة أو مكانيّة، نحو قوله تعالى: «مِنَ المسجدِ

---

١. القصص (٢٨): ١٥. ٢. البقرة (٢): ١٧٧.

٣. قال الدسوقي: و هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتّحاد مصدر الفعل المتعدّي بها، فمعنى «سافرت عن البلد»: بعدت عن البلد بسبب السفر. ٤. البقرة (٢): ٤٨.

٥. محمّد ﷺ (٤٧): ٣٨. ٦. هود (١١): ٥٣. ٧. البقرة (٢): ١٩٨.

٨. الشورى (٤٢): ١١.

الحرامِ إلى المسجدِ الأقصىٰ»،[١] و نحو «أتِمُّوا الصِّيامَ إلَى اللَّيلِ»[٢] و نحو «أكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رأسِها» و نحو: «سلامٌ هي حَتَّىٰ مَطلعِ الفَجْرِ».[٣] و إنّما يجرّ بـ «حتّى» في الغالب آخِرٌ أو متّصل بآخر كما مثّلنا، فلا يقال: «سَهِرْتُ البارحةَ حتّى نصفِها».

«كي»

معنى «كي» التعليل و معنى الواو و التّاء القسم و معنى مذ و منذ ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، نحو: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ ـ يومِ الجمعةِ» و الظرفية إن كان حاضراً، نحو: «ما رأيتُه مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ يومِنا» و بمعنى «من» وَ «إلى» معاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيتُه مُذْ ـ أو مُنْذُ يومَينِ».

«رُبَّ»

«رُبَّ» للتكثير كثيراً و للتقليل قليلاً فالأوّل كقول النبيّ ﷺ: «فَرُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ في الآخرةِ».[٤]

و الثاني كقوله:

ألا رُبَّ مولودٍ و لَيْسَ له أبٌ ... و ذِي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ.

يريد بذلك عيسى و آدم ﷺ.[٥]

---

١. الإسراء (١٧): ١. ٢. البقرة (٢): ١٨٧. ٣. القدر (٩٧): ٥.

٤. صحيح البخاري: ٣٧/١.

٥. و ضمير «لم يَلْدَه» راجع إلى ذي ولد. و أصله «لم يَلِدْه» فسكنت الدال تشبيهاً بتاء «كَتِف». فالتقى ساكنان فحرّكت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضمّ اتباعاً للهاء. كذا في التصريح.

قال ابن مالك في بيان معاني الحروف:

بَعِّضْ و بَيِّنْ وَ ابْتَدِئْ فِي الأمْكِنَه ... بِمِنْ و قَدْ تأتي لِبَدْءِ الأزْمِنَه
وَ زِيدَ في نَفْيٍ و شِبْهِهِ فَجَرّ ... نَكِرَةً كَما لِباغٍ مِنْ مَفَرّ
لِلانْتِها حَتَّى وَ لامٌ وَ إلى ... وَ مِنْ وَ باءٌ يُفْهِمانِ بَدَلا
وَاللّامُ لِلْمِلْكِ وَ شِبْهِهِ وَ في ... تَعْدِيَةٍ أيْضاً وَ تَعْليلٍ قُفِي
وَ زِيدَ وَ الظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبا ... وَ في وَ قَدْ يُبَيِّنانِ السَّبَبا

فصل: من هذه الحروف ما لفظه مشترک بين الحرفيّة و الاسميّة و هو خمسة:

أحدها: الكاف، و اسميّتها مخصوصة بالضرورة عند سيبويه و المحقّقين.

و قال كثير ـ منهم الفارسي و الأخفش ـ: «لا تختصّ بالضرورة»، و جوّزوا في نحو «زيدٌ كالأسدِ» أن تكون الكاف في موضع رفع و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

الثاني و الثالث: «عَن» و «على»، و يشترط في اسميّتهما تقدّم «مِن» عليهما، كقوله:

فَلَقَدْ أرانـي للـرِّماحِ دَرِيـئةً ... مِن عَنْ يَمينى مَرَّةً و أمامِي [1]

أي: من جانبِ يميني.

و قوله:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدَ ماتَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ و عن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ [2]

أي: غَدَتْ من فوقِه.

و الرابع و الخامس: مُذْ و مُنْذُ، و يُستعملان اسمين في موضعين:

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوعٍ، نحو: «ما رأيتُه مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ يومانِ» و «ما رأيته مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ يومُ الجمعةِ» و هما حينئذٍ مبتدءان و ما بعدهما خبر، و التقدير: أمد انقطاع الرّؤية يومان و أوّل انقطاع الرّؤية يومُ الجمعة.

و قال أكثر الكوفيّين: هما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها و بقي فاعلها و الأصل: «مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ كان يومان». [3]

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَ عَدِّ عَوِّضْ اَلْصِقِ ... وَ مِثْلَ مَعْ وَ مِنْ وَ عَنْ بِهَا انْطِقِ

عَلى لِلاِسْتِعْلا وَ مَعْنى فِي وَ عَنْ ... بِعَنْ تَجاوُزاً عَنى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَ قَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ و عَلىٰ ... كَما عَلى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا

شَبِّهْ بِكافٍ وَ بِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَىٰ وَ زائِداً لِتَوْكيدٍ وَرَدْ

١. «دريئة»: الحلقة الّتي يتعلّم عليها الطعن و الرمي. و هي مفعول ثان لـ«أرىٰ».

٢. «غَدَت»: سارت و الضمير المستتر فيه يرجع إلى «القَطاة» و الضمير في «عليه» راجع إلى الفرخ. و «الظِّمْؤ» مدّة صبرها عن الماء. «تَصِلُّ»: تُصَوِّت أحشاؤها من العطش. و قوله «عن قيض» عطف على قوله «من عليه» و «القَيض» القشر الأعلى من البيض. و «زَيزاء»: أرض غليظة. و «مَجْهَل»: المكان الذي ليس له أعلام يُهتدىٰ بها.

٣. قال ابن مالك:

الثاني: أن يدخلا على الجملة فعليّة كانت ـ و هو الغالب ـ كقول الشاعر:

مـا زالَ مُـذْ عَـقَدَتْ يَداهُ إزارَه فَسَـما فـأدرکَ خَـمْسَةَ الأشْـبارِ

أو اسميّة، كقول الشاعر:

ما زِلْتُ أبْغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ وليداً و كَهْلاً حينَ شِبْتُ و أمْرَدا

و هما حينئذٍ ظرفان باتّفاقٍ.

فصل: تزاد كلمة «ما» بعد «مِن» و «عن» و الباء فلا تكفّها عن عمل الجرّ، نحو: «مِمّا خَطِيئاتِهِم أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا ناراً»[1] و «عَمّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ»[2] و «فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم».[3]

و تزاد أيضاً بعد الكاف و «ربّ» فتكفُّهما عن العمل فيدخلان حينئذٍ على الجمل كقول الشاعر:

أخٌ مـاجدٌ لم يخزُني يـومَ مَشْهَدٍ كما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُه[4]

و قول الشاعر:

رُبَّـما أوفَـيْتُ فـي عَـلَمٍ تَـرْفَعَنْ ثَـوبي شَـمالاتُ[5]

و قد لا تكفّهما عن العمل، نحو:

رُبَّـما ضَـربةٍ بِسَـيفٍ صَـقيلٍ بَـينَ بُـصرىٰ و طَـعنةٍ نَـجْلاءِ[6]

و قوله:

وَاسْتَعْمِلَ اسْماً وَ كَذا عَنْ وَ عَلىٰ مِـن أجـلِ ذا عَـلَيهِما مِـنْ دَخَـلا

وَ مُذْ وَ مُـنْذُ اسْـمان حَـيثُ رَفَـعا أو أوْلِـيَا الْـفِعْلَ كَـجِئْتُ مُـذْ دَعا

وَ إنْ يَـجُرّا فـي مُـضِيٍّ فَكَـمِنْ هُما وَ فِي الْحُضُورِ مَعْنى فِي اسْتَبِنْ

و ضمير «استعمل» راجع إلى الكاف.

١. نوح (٧١): ٢٥.

٢. المؤمنون (٢٣): ٤٠. ٣. آل‌عمران (٣): ١٥٩.

٤. «مضارب»: جمع مَضْرِب. و مَضْرِبُ السّيف: حدّه.

٥. «أوفيتُ في علمٍ»: نزلتُ على جبل. و «شَمالات»: جمع شمال و هي ريح تهبّ من ناحية القطب. و «تَرْفَعَن»: أصله تَرْفَعُ زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة.

٦. «بُصرىٰ»: بلد بالشام. و أُضيف «بين» إلى «بُصرىٰ» ـ مع أنّه لا يضاف إلّا إلى متعدّد ـ لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف، أي: أماكن بصرى و «طعنة» عطف على ضربة و «نَجلاء»: واسعة.

وَ نَنْصُرُ مَولانا وَ نَعْلَمُ أنّه كما النّاس مَجْرومٌ عليه و جارِمُ [1]

فصل: تحذف «ربّ» و يبقى عملها بعد الفاء كثيراً، كقول الشاعر:

فإن أهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظاه عَلَيَّ يَكادُ يَلْتَهِبُ الْتِهابا [2]

أي: فربّ ذي لهب.

و بعد الواو أكثر، نحو:

و سائلةٍ تُسائِلُ ما لَقِينا و لو شَهِدَتْ أرَتْنا صابِرِينا

أي: و ربّ سائلة.

و بعد «بل» قليلاً، نحو:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ و آكام تُخشى مَرادِيه و هجرٍ ذوّاب [3]

أي: بل ربّ بلدٍ.

و بدونهنّ أقلّ، نحو:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِه

و قد يحذفُ غير «ربّ» و يبقى عمله. و هو ضربان:

سماعيّ، كقول رؤبة: «خيرٍ و الحمدُللهِ» جواباً لمن قال له: «كَيفَ أصْبَحْتَ؟»، أي: على خيرٍ.

و قياسيّ، كقولك: «بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثَوْبَكَ؟» أي: بكم من درهم [4]؟

---

١. قال ابن مالك:

وَ بَعْدَ مِنْ وَ عَنْ وباءٍ زيدَ ما فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما
وَ زيدَ بَعْدَ رُبَّ وَ الكافِ فَكَفّ وَ قَدْ يَلِيهِما وَ جَرٌّ لَمْ يُكَفّ

٢. شرح شواهد مغني اللبيب: ١/ ٤٦٦

٣. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/ ١٨٩

٤. قال ابن مالك:

وَ حُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَ الفا وَ بَعْدَ الْواوِ شاعَ ذَا الْعَمَل
وَ قَدْ يُجَرُّ بِسِوى رُبَّ لَدى حَذْفٍ وَ بَعْضُهُ يُرى مُطَّرِدا

متعلّق الجارّ و المجرور

لا بدّ لحرف الجرّ من التعلّق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل بما يشبهه أو ما فيه رائحته، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدّر، كما سيأتي.

فالأوّل نحو: «أنْعَمْتَ عليهم» و الثاني نحو: «غيرِ المغضوبِ عليهم».[١] و الثالث نحو: «و هو الذي في السماءِ إلٰه و في الأرضِ إلٰه»،[٢] فالجارّ يتعلّق بـ «إلٰه» لتاوّله بـ «معبود»، و الرابع نحو: «زيدٌ حاتمٌ في بلدِكم»، فـ«في» متعلّق بـ «حاتم» لكونه بمعنى «جواد».

و مثال التعلّق بالمحذوف قوله تعالى: «و إلى ثمودَ أخاهُم صالحاً»،[٣] بتقدير: «و أرسلنا»، و لم يتقدّم ذكر الإرسال، لكن ذكر النبيّ و المرسل إليهم يدلّ على ذلك.

و الظرف كالجارّ و المجرور فيما ذكرنا.

و يستثنى من قولنا «لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق» أمور:

منها: الحرف الزائد، كـ «مِن» في قوله تعالى: «هَل مِن خالقٍ غَيرُ اللهِ».[٤]

و منها: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه» أو «لَقِيتُ»، لأنّ مجرورها مفعول في الثاني و مبتدأ في الأوّل أو مفعول على حدّ «زيداً ضَرَبْتُه».

و منها: كاف التشبيه، نحو: «زيدٌ كالأسدِ».

و منها: حرف الاستثناء، و هو «خَلا، عَدا و حاشا».

---

١. الحمد (١): ٧.　٢. الزخرف (٤٣): ٨٤.　٣. هود (١١): ٦١.

٤. فاطر (٣٥): ٣.

الإضافة

الإضافة نسبة اسم إلى آخر مع كون الثاني مجروراً و يسمّى الأوّل مضافاً و الثاني مضافاً إليه.

و اختلف في الجارّ للمضاف إليه، فالجمهور على أنّه المضاف، و قيل: إنّه الإضافة». و قيل: «إنّه حرف جرّ مقدّر و هو «في» إذا كان الثاني ظرفاً للأوّل، نحو قوله تعالى: «مَكْرُ اللَّيلِ و النَّهارِ»،[1] و «مِن» إذا كان المضاف بعض المضاف إليه و صحّ الإخبار به عن المضاف، نحو: «خاتم فضة» و اللّام في غير ذلك: نحو: «غلام زيد».[2]

ثمّ أنه إذا أُريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من تنوين أو نون تلي علامة الإعرابِ ـ و هي نون التثنية و الجمع و ملحقاتهما ـ نحو قولك: «هذا ثوبُ زيدٍ» و قوله تعالى «تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ»[3] و «المُقِيمي الصلاةِ».[4]

أقسام الإضافة

تنقسم الإضافة إلى قسمين: معنويّة و لفظيّة.

المعنويّة: ألّا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها. فهي على ضربين: إمّا ألّا يكون المضاف صفة، نحو: «غلام زيد»،أو يكون صفة غير مضافة إلى معمولها، نحو: «قاضي البلد». و تسمّى معنويّة لأنّها تفيد أمراً معنويّاًو هو تعريف المضاف إن كان

---

١. سبأ (٣٤): ٣٣.

٢. يستفاد من كلام جماعة من النحويّين أنّ الإضافة ـ لفظيّة أو معنوية ـ تكون بمعنى «في» أو «من» أو اللّام. و صرّح المحقّق الرضي * بأنّ الإضافة اللفظيّة ليست بتقدير حرف الجرّ و لذا قال: «و في العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال إن قلنا: إنّ العامل هو الحرف المقدّر إذ لا حرف فيه مقدّر. راجع: شرح الكافية: ٢٧٢/١.

٣. المسد (١١١): ١.

٤. الحجّ (٢٢): ٣٥.

المضاف إليه معرفة کـ «غلام زيد»[1] و تخصيصه إن کان نكرة کـ«غلام امرأة».

و اللفظيّة: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، نحو: «ضارب زيد». و المضاف في هذه الإضافة لا ينفكّ عن تنكيره سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة و لذلک وصف به النكرة کـ «هدياً بالغَ الكعبةِ»[2] و نصب على الحال کـ «ثانِيَ عِطفِه»[3] و دخل عليه ربّ نحو: «ربّ راجِينا عظيمِ الأملِ».

و تسمّى لفظيّة لأنّها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين و النون.[4]

وصل «أل» بالمضاف

يجوز دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظيّة و ذلک في خمس مسائل:

---

١. إن قلت: «يمكن أن يكون لزيد غلمان كثيرة، فكيف يكون الإضافة في «غلام زيد» توجب التعريف؟».
قال المحقّق الرضي: «لابدّ من الإشارة إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيّة بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره أو يكون غلاماً معهوداً بينک و بين المخاطب. و بالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان و كذا كان نحو «ابن الزبير» و «ابن عباس» قبل العلمية. هذا أصل وضعها ثمّ قد يقال: «جائني غلام زيد» من غير إشارة إلى واحد معين و ذلک كما أنّ ذا اللّام في أصل الوضع لواحد معيّن ثمّ قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله: «و لقد أمُرُّ على اللّئيم يَسُبُّني» و ذلک على خلاف وضعه فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل «غلام زيد»: أنّه بمعنى اللّام أنّ معناه و معنى «غلام لزيد» سواء بل معنى «غلام زيد» واحد من غلمانه غير معيّن و معنى «غلام زيد» الغلام المعيّن من غلمانه ـ إذا كان له غلمان جماعة ـ أو ذلک الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلّا واحد. شرح الكافية للمحقّق الرضي: ١/٢٧٤

٢. المائدة (٥): ٩٥.

٣. الحجّ (٢٢): ٩.

۴. قال ابن مالك:

نُوناً تَلِي الإعْرابَ أو تَنْوِينا ... مِمّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينا
وَ الثّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أوْ فِي إذا ... لَمْ يَصْلُحْ إلّا ذاک و اللّامَ خُذا
لِما سِوى ذَيْنِکَ وَ اخْصُصْ أوّلا ... أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلا
وَ إنْ يُشابِهِ الْمُضافُ يَفْعَلُ ... وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ
كَرُبَّ راجِينا عَظِيمِ الأمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ
وَ ذِي الإضافَةُ اسْمُها لَفْظِيَّهْ ... وَ تِلْکَ مَحْضَةٌ وَ مَعْنَوِيَّهْ

إحداها: أن يكون المضاف إليه بـ «ال»، كقول الفرزدق:

أبأنا بهم قَتْلى و ما في دمائها شِفاءٌ وَ هُنَّ الشّافِياتُ الحَوائمِ[١]

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافاًلما فيه «أل»، نحو: «زيدٌ الضارب رأسِ الجاني».

الثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يرجع إلى ما فيه «أل»، نحو: «مررت بالضاربِ الرّجلِ و الشاتِمه». و منع المبّرد هذه.

و جوّز الفرّاء إضافة الوصف المحلّى بـ «أل» إلى المعارف كلّها، كـ «الضارب زيدٍ» و «الضارب هذا» بخلاف «الضارب رجلٍ».

الرابعة: أن يكون المضاف مثنّىً، نحو: «مررتُ بالضّاربَي زيدٍ».

الخامسة: أن يكون المضاف جمع المذكّر السالم، نحو: «هولاء الضّاربو زيدٍ».

كسب التأنيث من المضاف إليه و عكسه[٢]

قد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنث التأنيث و بالعكس، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقول الشاعر:

و تَشْرَقُ بالقول الذي قد أذَعْتَه كما شَرَقَتْ صدرُ القناةِ من الدّمِ

فأنّثَ «شَرَقَتْ» مع أنّه مسند إلى مذكّر و هو «الصدر» لأنّه اكتسب التأنيث من القناة.

و قول الشاعر:

إنارةُ العقلِ مَكْسُوفٌ بطَوعِ الهَوى و عقلُ عاصِي الهَوىٰ يَزدادُ تَنويرا

فذكّر «مكسوف» ـ مع أنّه خبر عن مؤنث و هو «إنارة» ـ لأنّها اكتسبت التذكير من

---

١. «أبأنا»: قَتَلْنا و الضمير في «بها» و«هنّ» للسيوف و في «دمائها» للقتلى. و «الحوائم»: العطاش التي تحوم حول الماء، جمع حائمة من الحوم و هو الطواف حول الماء و غيره. و «الشافيات»: جمع شافية اسم فاعل من الشفاء و المعنى: قتلنا بالسّيوف و ليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء و إنّما السيوف هي الشافيات لأنّها آلة السفک و لولاها ما حصل السفک.

٢. قال ابن مالك:

وَ وَصْلُ ألْ بِذَا الْمُضافِ مُغْتَفَر إنْ وُصِلَتْ بالثّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَر

أوْ بِالَّذي لَهُ أُضيفَ الثّاني كَزَيْدٌ الضّارِبُ رَأْسِ الْجاني

وَ كَوْنُها فِي الْوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَع مُثَنّىً أوْ جَمْعاً سَبيلَهُ اتَّبَعْ

إضافتها إلى العقل. فإن لم يصلح المضاف للحذف و الاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول: «قامَتْ غلامُ هندٍ» و لا «قامَ امرأةُ زيدٍ» لعدم صلاحيّة المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.[١]

فصل: ذهب البصريّون إلى أنّه لا يضاف اسم لمرادفه و لا موصوف إلى صفته و لا صفته إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف أو يتخصّص بالمضاف إليه و الشيء لا يتعرّف إلّا بغيره. و من ثمّ أوّلوا ما أوهم ذلك. فمن الأوّل قولهم: «جاءني سعيدُ كرزٍ»، و تأويله أن يراد بالأوّل المسمّى و بالثاني الاسم، فكأنّه قال: «جاءني مسمّى كرز» أي: مسمّى هذا الاسم.

و من الثاني قولهم: «مسجدُ الجامعِ» و تأويله أن يقدّر موصوف، أي: «مسجد المكان الجامعِ»، و من الثالث قولهم: «جَرْدُ قطيفةٍ» و تأويله أن يقدّر موصوف أيضاً و إضافة الصفة إلى جنسها، أي: «شيء جَرْدٌ من جنسِ القطيفةِ».[٢]

و ذهب الكوفيّون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك من غير تأويل.

ممتنع الإضافة و واجب الإضافة

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة و الإفراد، و بعض الأسماء يمتنع إضافته كالمضمرات و الإشارات و الموصولات و أسماء الشرط و الاستفهام سوى «أيّ» في الثلاثة.

و منها ما هو واجب الإضافة إلى مفرد أو جملة.

فالأوّل نوعان:

احدهما: ما يلزم الإضافة معنىً دون لفظٍ، نحو: «كلّ» و «بعض» و «أيّ»، نحو: «و كلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»[٣] و «فضّلنا بعضَهم على بعضٍ»[٤] و «أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنىٰ».[٥]

---

١. قال ابن مالك:

وَ رُبَّـمـا أكْسَبَ ثـانٍ أوّلا ... تأنيثاً إنْ كـانَ لِـحَذْفٍ مُـوهَلا

٢. قال ابن مالك:

وَ لا يُضافُ اسْمٌ لِما بِهِ اتَّحَدْ ... مَـعْنىً وَ أوِّلْ مُـوهِماً إذا وَرَدْ

٣. يس (٣٦): ٤٠. ٤. البقرة (٢): ٢٥٣. ٥. الإسراء (١٧): ١١٠.

والثاني: ما يلزم الإضافة لفظاً و معنىً و هو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظّاهر و المضمر، نحو: «كلا» و «كلتا» و «عند» و غيرها.

و ما يختصّ بالظاهر، كـ «أولي» و «أولات» و «ذي» و «ذات»، نحو قوله تعالى: «نحنُ أُولُوا قُوَّةٍ»،[١] «و أُولاتُ الأحمالِ»،[٢] «وَ ذَا النُّونِ»[٣] و «ذاتَ بَهْجَةٍ»[٤] و ما يختصّ بالمضمر و هو نوعان: ما يضاف لكلّ مضمر و هو «وَحْدَ»، نحو قوله تعالى: «إذا دُعِيَ اللهُ وحدَه»،[٥] و ما يختصّ بضمير المخاطب و هي «لبّيك» بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة و «سَعْدَيك» بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد و «دَوالَيك» بمعنى تَداوُلاً بعد تداوُلٍ.

و شذّ إضافة «لبّي» إلى ضمير الغائب، و منه قوله: «لَقُلْتُ لَبَّيهِ لِمَنْ يَدْعُوني».

و إلى الظاهر في نحو قوله:

دَعَـوتُ لما نابَني مِسْوَرا فَـلَبَّي فَـلَبَّي يَدَي مِسْوَرِ

و الثاني (أي: ما هو واجب الإضافة إلى الجملة) على قسمين:

احدهما: ما يضاف إلى الجملة الاسميّة و الفعليّة و هو «إذ» و «حيثُ»، نحو قوله تعالى: «وَ اذْكُرُوا إذ أنْتُم قَلِيلٌ»[٦] و «وَ اذْكُرُوا إذ كُنْتُم قَلِيلاً»[٧] و «جلستُ حيثُ جَلَسَ زيدٌ» و «حيث زيدٌ جالسٌ» و شذّ اضافة حيث إلى المفرد، كقوله:

أما ترىٰ حيثُ سُهَيلٍ طالعاً نَجماً يُضيءُ كالشّهابِ لامعا

و قد يحذف ما أُضيفت إليه «إذ» للعلم به، فيجاء بالتنوين عوضاً منه، كقوله تعالى: «و يَومَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤمِنُونَ»[٨] أي: يوم إذ غَلَبَتِ الرومُ.

و ثانيهما: ما يختصّ بالجمل الفعليّة و هو «إذا» نحو قوله تعالى: «إذا طَلَّقْتُم النساءَ»،[٩] و أجاز الكوفيّون و الأخفش وقوع المبتدأ بعدها.[١٠]

---

١. النمل (٢٧): ٣٣. ٢. الطلاق (٦٥): ٤. ٣. الأنبياء (٢١): ٨٧.
٤. النمل (٢٧): ٦٠. ٥. غافر (٤٠): ١٢. ٦. الأنفال (٨): ٢٦.
٧. الأعراف (٧): ٨٦. ٨. الروم (٣٠): ٤. ٩. الطلاق (٦٥): ١.
١٠. قال ابن مالك:

وَ بَعْضُ الأسْماءِ يُضافُ أبَدا وَ بَعْضُ ذا قَدْ يَأتِ لَفْظاً مُفْرَدا
وَ بَعْضُ ما يُضافُ حتماً امْتَنَعْ إيلاؤهُ اسْماً ظاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ لَبَّيْ وَ دَوا لَـي سَعْدَي وَ شَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

مشبه «إذ» و «إذا»

ما كان بمنزلة «إذ» ـ في كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ ـ يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الاسميّة و الفعليّة، و ذلک نحو: «حين و وقت و زمان و يوم» ـ إذا أريد بها الماضي ـ فتقول: «جئتُک حينَ جاءَ زيدٌ» و «حينَ زيدٌ جاءَ». و كذلک الباقي.

و ما كان بمنزلة «إذا» ـ في كونه ظرفاً مستقبلاً غير محدود ـ يجوز إضافته إلى الجملة الفعليّة فقط، فتقول: «أجيئُکَ حينَ يَجِيُء زيدٌ».

و المحدود منهما لا يضاف إلى الجملة بل يضاف إلى المفرد، نحو: «شهر كذا و حول كذا».

فصل: و يجوز في مشبه «إذ» و «إذا» الإعراب على الأصل في الأسماء، و البناء حملاً عليهما، فإن كان ما وليه فعلاً مبنيّاً فالبناء أرجح عند البصريين للتناسب، و قد روي بالوجهين قوله:

على حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ‏ ‏ و قلتُ ألَمّا أصْحُ و الشَّيْبُ وازِعُ

و إن كان فعلاً معرباً أو جملة اسميّة، فالإعراب أرجح عند الكوفيّين و واجب عند البصريين.[1]

فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً و معنىً «كلا» و «كلتا» و لا يضافان إلّا إلى معرفة دالّة على اثنين بلفظ واحد، نحو: «جاءني كلا الرّجلين و كلتا المرأتين». و لذلک لا يجوز «كلا رجلينِ» و «كلا زيدٍ» و «كلا زيدٍ و عمروٍ».[2]

---

١. قال ابن مالك:

وَ ألْـزَمُوا إضـافَةً إلى الْـجُمَل ‏ ‏ حَيثُ وَ إذْ وَ إنْ يُـنَوَّنْ يُـحْتَمَلْ
إفْرادُ إذْ وَمـا كَـإذْ مَـعْنىً كَـإذْ ‏ ‏ أضِـفْ جَوازاً نَحْوَحينَ جـانُبِذْ
وَابْنِ أوْ أعْرِبْ ماكَإذْ قَدْ أُجْرِيا ‏ ‏ وَاخْـتَرْ بِـنامَتْلُوَّ فِـعْلٍ بُـنِيا
وَ قَـبْلَ فِـعْلٍ مُـعْرَبٍ أوْ مُـبْتَدا ‏ ‏ أعْرِبْ وَ مَنْ بَـنى فَـلَنْ يُـفَنَّدا
وَ ألْــزَمُوا إذا إضــافَةً إلى ‏ ‏ جُمَلِ الأفْعالِ كَـهُنْ إذَا اعْـتَلى

٢. قال ابن مالك:

لِـمُفْهِمِ اثْـنَيْنِ مُـعَرَّفٍ بِـلا ‏ ‏ تَـفَرُّقٍ أُضِـيفَ كِلْتا وَ كِـلا

فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة «أيّ» و هي صفة و موصولة و استفهاميّة و شرطيّة.

أمّا الصفة ـ و المراد بها ما كان صفة للنكرة أو حالاً من معرفة ـ فلا تضاف إلّا إلى نكرة، نحو: «مررت برجلٍ أيّ رجلٍ» و «مررت بزيدٍ أيّ فتىً».

و أمّا الموصولة فلا تضاف ـ عند الأكثر ـ إلّا إلى معرفة، فتقول: «يُعْجِبُني أيُّهم قائمٌ» و قال ابن‌عصفور: إنّها تضاف إلى نكرة أيضاً و لكنّه قليل، نحو: «يُعْجِبُني أيُّ رَجُلينِ قاما».

و أمّا الشرطية و الاستفهامية فتضافان إلى المعرفة و النكرة، نحو قوله تعالى: «أيّما الأجلينِ قَضَيْتُ فلا عُدوانَ عَلَيَّ»[1] و «فبأيِّ حديثٍ بَعْدَه يُؤمِنُونَ».[2]

ثمّ إنّ «أيّ» في الأوّل ـ كما علمت ـ لا تضاف إلى المعرفة مطلقاً، أمّا في الثلاثة الأخيرة فتضاف إلى المعرفة إذا كانت مثنّاة نحو قوله تعالى: «فأيُّ الفَرِيقَيْنِ أحَقُّ»[3] أو مجموعة، كقوله تعالى: «أيُّكُم أحْسَنُ عَمَلاً»[4] و لا تضاف إليها مفردة إلّا إذا تكرّرتها، نحو: «أيّي و أيُّك فارسُ الأحزابِ».

أو قصدتَ الأجزاء، كقولك: «أيُّ زيدٍ أحْسَنُ؟» أي: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ؟» و لذلك يجاب بالأجزاء فيقال: عينه أو أنفه.

و اعلم أنّ «أيّ» إن كان صفة فهي ملازمة للإضافة لفظاً و معنىً كما تقدّم.

و إن كانت استفهاميّة أو شرطيّة أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنىً لا لفظاً، نحو: «أيُّ رجلٍ عندك؟» و «أيٌّ عندك؟» و «أيّ رجلٍ تَضْرِبْ أضْرِبْ».

و «أيّاً تَضْرِبْ أضْرِبْ» و «يُعْجِبُني أيُّهُم عندك» و «أيٌّ عندك».[5]

---

١. القصص (٢٨): ٢٨. ٢. الأعراف (٧): ١٨٥. ٣. الأنعام (٦): ٨١.

٤. الملك (٦٧): ٢.

٥. قال ابن‌مالك:

وَ لا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ	أيّاً وَ إنْ كَرَّرْتَها فَأضِفِ
أو تَنْوِ الأجزا وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَه	مَوْصُولَةً أيّاً وَ بِالعَكْسِ الصِّفَه
وَ إنْ تَكُنْ شَرطاً أوِ اسْتِفْهاماً	فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلاما

فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة «لدن» و هو ظرف لابتداء غاية زمان أو مكان مبنيّ إلّا في لغة قَيس. و لا تخرج عن الظرفيّة إلّا بجرّها بـ «مِن» ـ و هو كثير فيها ـ كقوله تعالى: «وَ عَلَّمْناه مِنْ لَدُنّا عِلْماً»[١]

و إذا وقع «غدوة» بعد «لدن» يجوز القطع عن الإضافة و نصب «غدوة» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو إضمار كان و اسمها، و التقدير: «لدن كانت الساعة غدوة».

و حكى الكوفيّون رفعها على إضمار «كان» تامّة و التقدير: لدن كانت غدوةٌ. لكنّ القياس و الغالب في الاستعمال هو الجرّ. و يعطف على «غدوة» المنصوبة بالجرّ مراعاة للأصل. و جوّز الأخفش النصب عطفاً على اللفظ فتقول: «لدن غدوةً و عشيّةً و عشيّةٍ».

و يجوز إضافتها إلى الجملة كقوله:

لَـزِمْنا لَـدُنْ سالَمْتُمُونا وِفـاقَكم ... فلا يكُ منكم للخلافِ جُنوحُ[٢]

و منها «مع»:

و هو اسم لمكان الاجتماع نحو: «جلس زيدٌ مع عمرٍو» أو وقته نحو: «جاء زيدٌ مع بكرٍ» و هو معرب إلّا في لغة ربيعة فيبنى على السكون، و منه قوله:

فَـرِيشي مِنْكُمْ وَ هَـوايَ مَعْكُمْ ... وإن كـانَتْ زيـارتُكم لِـماما[٣]

و لا ينفكّ عن الإضافة إلّا إذا وقع حالاً بمعنى «جميع» كقوله:

بَكَتْ عَيْنِيَ اليُسرىٰ فَلَمّا زَجَرتُها ... عن الجهلِ بَعْدَ الحِلْمِ أسْكَبَتا معاً[٤]

و منها «غير» و نظائرها من حيث الإعراب و البناء:

و هي: قبل و بعد و حسبُ ـ بمعنى لا غير[٥] ـ و أوّل و دون و اسماء الجهات الستّ ـ

---

١. الكهف (١٨): ٦٥.

٢. قال ابن مالك:

وَأَلْـزَمُوا إضـافَةً لَـدُنْ فَـجَر ... وَ نَصْبُ غُدْوَةٍ بِها عَـنْهُمْ نَـدَر

٣. «الريش»: اللباس الفاخر أو المال. «لِماماً»: وقتاً بعد وقت.

٤. قال ابن مالك:

وَ مَـعَ مَـعْ فـيها قَـليلٌ وَ نُقِل ... فَتْحٌ وَ كَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِل

٥. أمّا «حسب» بمعنى «كاف» فلا ينفكّ عن الإضافة.

كـ «يمين» و «شِمال» و «وراء» و «أمام» و «فوق» و «تحت» ـ و عَلُ. و لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها و تعرب في بقيّتها. فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو: «أصَبْتُ درهماً لا غيرَه» أو حذف المضاف إليه و نوي اللفظ و المعني و تبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً فلا تنوّن، كقوله:

و مَنْ قَبْلِ نادى كُلُّ مَولىً قرابةً فما عَطَفَتْ مَولىً عليه العواطفُ

أو حذف المضاف إليه و لم ينو لفظه و لا معناه، فتكون نكرة و تنوّنْ، كقوله:

فَساغَ لي الشّرابُ و كنتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الحميمِ

و تبني على الضمّ إذا حذف ما تضاف إليه و نوي معناه دون لفظه، كقوله تعالى: «للهِ الأمرُ من قبلُ و مِنْ بَعْدُ».[1]

و حكى أبو علي الفارسي: «ابْدَأْ بذا من أوّلُ» بضمّ اللّام، على البناء لنية المضاف إليه معنى، و الفتح على الإعراب لعدم نيّة المضاف إليه لفظاً و معنىً، و إعرابها إعراب ما لا ينصرف للوصف و وزن الفعل، و الكسر على نيّة المضاف إليه لفظاً و معنىً.

و ذكر ابن‌مالك «عَلُ» في عِداد نظائر «غير» و هي كلمة توافق «فوق» في معناها و في بنائها على الضمّ إذا كانت معرفة، كقوله:

و لَقَد سَدَدتُ عليك كلَّ ثَنِيَّةٍ و أتيتُ نحوَ بني كُلَيبٍ مِنْ عَلُ

أي: من فوقهم. و في إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كَجُلْمُودِ صَخرٍ حطّهُ السَّيْلُ مِن عَلِ

أي: من شيء عالٍ.

قال ابن‌هشام:

و ظاهر ذكر ابن‌مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنّها يجوز إضافتها و قد صرّح الجوهري بذلك، فقال: يقال: «أتيْتُه مِنْ عَلِ الدّارِ». و قال جماعة ـ منهم ابن‌أبي الربيع ـ إنّ «عل» تخالف «فوق» في أمرين: أنّها لا تستعمل إلّا مجرورة بـ «من» و أنّها لا تستعمل مضافة و هو الحقّ».[2]

---

١. الروم (٣٠): ۴.

٢. راجع: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٢.

حذف المضاف أو المضاف إليه

يحذف المضاف لقيام قرينة تدلّ عليه و يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكم»[١] أي: نكاحُهُنّ.

و قد يحذف و يبقى المضاف إليه على جرّه، و شرط ذلک في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه، كقوله:

أَكُلَّ امرِىءٍ تَحْسَبِينَ امرَأً ... و نـارٍ تَـوَقَّدُ بـاللَّيلِ نـاراً

أي: كلّ نارٍ.

و من غير الغالب قراءة بعضهم: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا و اللهُ يُرِيدُ الآخرةِ»[٢] بجرّ الآخرة. و التقدير: «و اللهُ يُرِيدُ باقي الآخرةِ».

و يحذف المضاف إليه و يبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً، فلا ينوّن و لا تردّ إليه النون لو كان مثنىً أو مجموعاً. و أكثر ما يكون ذلک إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأوّل، كقولهم: «قطع اللهُ يَدَ و رِجْلَ مَنْ قالَها». أي: «يد من قالها» و قد يأتي ذلک من غير عطف، كقول الشاعر:

و مِنْ قَبْلِ نادىٰ كلُّ مولىً قرابةً ... فما عَطَفَتْ مولىً عليه العواطفُ

و التقدير: «و من قبل ذلک».[٣]

قال ابن مالك:

وَ اضْمُمْ بِناءً غَيْراً إنْ عَدِمْتَ ما ... لَـهُ أُضِـيفَ نـاوِياً مـا عُـدِما
قَـبْلُ كَـغَيْرُ بـعدُ حَسْبُ أوّلُ ... وَ دُونَ وَالجهاتُ أيْـضاً وَ عَـلُ
وَ أعْـرَبُوا نَـصْباً إذا مـا نُكِّرا ... قَبْلاً وَ ما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرا

١. النساء (٤): ٢٣. ٢. الأنفال (٨): ٦٧.

٣. قال ابن مالك:

وَ ما يَلِي المُضافَ يَأتي خَلَفا ... عَنْهُ فِي الإعْرابِ إذا ما حُذِفا
وَ رُبَّما جَرُّوا الّذي أبْقَوْا كَما ... قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما
لكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ ما حُذِفْ ... مُماثِلاً لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
وَ يُحْذَفُ الثّاني فَيَبْقَى الأوّلُ ... كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَ إضافَةٍ إلى ... مِثْلِ الّذي لَهُ أضَفْتَ الأوّلا

الفصل بين المضاف و المضاف إليه

ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه إلّا في الشعر.

و ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز في السعة الفصل بينهما في ثلاثة مواضع:

إحداها: أن يكون المضاف مصدراً و المضاف إليه فاعله، و الفاصل إمّا مفعوله كقراءة عامر: «و كذلك زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتْلُ أوْلادَهِمْ شُرَكائِهِم».[١] و إمّا ظرفه، كقول بعضهم: «تَرْكُ يوماً نفسِك وَ هَواها سَعْيٌ لَها في رَداها».

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً و المضاف إليه إمّا مفعوله الأوّل و الفاصل مفعوله الثاني، كقوله تعالى: «فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعْدِهِ رُسُلِهِ»،[٢] في قراءة بعضهم بنصب «وعد» و جرّ «رسل»، أو ظرفه، كقول الشاعر:

فَرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ و مِدْحَتي ... كَناحِتِ يوماً صَخرةٍ بِعَسيلِ[٣]

الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً، كقولك: «هذا غلامُ و اللهِ زيدٍ».

و الفصل بغير ما ذكر مخصوصٌ بالضرورة، كقول الشاعر:

كأنّ بِرذَونَ أبا عِصامِ ... زيدٍ حِمارٌ دُقّ باللّجامِ

أي: كأنّ بِرذونَ زيدٍ يا أبا عصام.[٤]

المضاف إلى ياء المتكلّم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم إلّا أن يكون منقوصاً أو مقصوراً أو مثنىً أو

---

١. الأنعام (٦): ١٣٧.

و قرأ الباقون: «كذلك زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتْلَ أوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُم». مجمع البيان: ١٨٩/٨.

٢. إبراهيم (١٤): ٤٧.

٣. «رِشْنِي»: أمر من «راش» و معناه: أصْلِحْ حالي. «ناحت»: اسم فاعل من «نَحَتُّ الصخرةَ» إذا سوّيته و حفرته. «عسيل»: مكنسة العطّار الّتي يجمع بها العطر. و هي كناية عن كون سعيه ممّا لا فائدة فيه مع حصول التّعب.

٤. قال ابن مالك:

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَب ... مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أجِزْ وَ لَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمينٍ وَ اضطِراراً وُجِدا ... بِأجْنَبِيٍّ أوْ بِنَعْتٍ أوْ نِدا

مجموعاً جمع سلامة لمذكّر، فيقال في «غلام»: غلاميَ. و يجوز حينئذٍ في الياء الفتح و السكون.[1]

أمّا المنقوص فأُدغمت ياؤه في ياء المتكلّم و فتحت ياء المتكلّم فتقول: «قاضِيَّ» رفعاً و نصباً و جراً. و كذلك تفعل بالمثنّى و جمع المذكّر السّالم في حالة الجرّ و النصب فتقول: «رأيتُ غلامَيَّ و زيدِيَّ» و «مررتُ بغلامَيَّ و زَيدِيَّ».

و أمّا جمع المذكّر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقلب واو ياء، لأنّ الواو و الياء إذا اجتمعتا و الأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء، ثمّ أدغمت في الياء، فإن كان قبلها ضمّة قبلت كسرة للمناسبة، نحو «زيدِيّ». و إن كان فتحة بقيت على حالها، نحو: «مصطَفَيَّ».

و أمّا المثنّى ـ في حالة الرفع ـ فتفتح ياء المتكلّم بعد الألف، فتقول: «زيدايَ».

و أمّا المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنّى المرفوع فتقول: «عصايَ».

و هذيل تقلب ألفه ياء و تدغمها في ياء المتكلّم و تفتح ياء المتكلّم، فتقول: «عَصَيَّ» و منه قوله:

سَبَقُوا هَوَيَّ و أعنَقُوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّموا و لكلّ جنبٍ مَصْرَعُ[2 و 3]

---

١. و يجوز في الإضافة المعنوية ـ مضافاً إلى الوجهين ـ حذف الياء، اكتفاء بالكسرة قبلها، كـ«غلامِ»، و قلبها ألفاً ـ بعد فتح ما قبلها ـ كـ«غلاما» و قد تحذف الألف اكتفاءً بالفتحة. أمّا الإضافة اللفظيّة كـ«مكرمي» فقال الخضري في حاشيته على شرح ابن‌عقيل (ج ٢، ص ٢١): «لا حذف و لا قلب لأنّها في نيّة الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة».

٢. الضمير في «سَبَقُوا» يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً في طاعون. و «أعنَقُوا لِهَواهم»: تبع بعضهم بعضاً في الموت «تُخُرِّموا»: خَرَمَتْهُم المنيّةُ واحداً بعد واحد. و المراد بالهوي الموت. «مَصْرَع»: اسم مكان من الصّرع و هو الطرح على الأرض.

٣. قال ابن‌مالک:

آخِرَ ما أُضيفَ لِلْيا اكْسِرْ إذا ... لَمْ يَکُ مُعْتَلّاً کَرامٍ و قَذَى
أوْ يَکُ کَابْنَيْنِ وَ زَيْدِيْنَ فَذِي ... جَمِيعُهَا اليا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي
وَ تُدْغَمُ اليا فيهِ وَ الْواوُ وَ إنْ ... ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَ ألِفاً سَلِّمْ وَ فِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلابُها ياءً حَسَنْ

إعمال المصدر

يعمل المصدر عمل فعله سواء كان مضافاً، كقوله تعالى «لَولا دَفعُ اللهِ النّاسَ»[1] أو محلّىً بـ «أل» كقول الشاعر:

ضَعيفُ النِّكايَةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجلَ[2]

أو مجرداً من الإضافة و «أل»، كقوله تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيماً».[3] و الأوّل أكثر و الثاني أندر والثالث أقيس.

و ذكروا لإعمال المصدر شروطاً:

أحدها: أن يَحُلَّ محلّه فعل مع «أن» أو «ما»، فيقدّر بـ «أن» إذا أريد المضيّ أو الاستقبال، نحو: «عجبتُ مِن ضَرْبِک زيداً أمسِ أو غداً». و التّقدير: «مِن أنْ ضَرَبتَ زيداً أمسِ أو مِن أن تَضْرِبَ زيداً غداً».و بـ «ما» إذا أريد به الحال، نحو: «عَجِبتُ من ضَرْبِك زيداً الان » و التقدير: «ممّا تضرب زيداً الآن».

ثانيها: أن يكون مظهراً فلو أضمر لم يعمل ، فلا يقال: «ضربُک المُسيءَ حسنٌ و هو المحسنَ قبيحٌ» خلافاً للكوفيّين.

ثالثها: أن يكون مكبّراً، فلو صغّر لم يعمل، فلا يجوز: «أعجبني ضُرَيْبُک زيداً». و قيل: «يعمل مصغّراً».

رابعها: ألا يكون محدوداً، فلا يجوز: «أعجبني ضَرْبَتُک زيداً». و شذّ قوله:

يُحايي به الجَلْدُ الّذي هو حازِمٌ بضربةِ كفَّيهِ المَلا نفسَ راكبِ[4]

---

١. البقرة (٢): ٢٥١.

٢. النكاية: مصدر «نَكَى العدوَّ و في العدوّ» بمعنى قَهَرَه بالقتل و الجرح.

٣. البلد (٩٠): ١٤ و ١٥.

٤. قوله «يحايي» أي: يُحْيِي، «به»: أي بسبب الماء، و «الجَلْدُ»: القويّ و هو فاعل «يحايي» و «الحازم»: الضابط و «الملا»: التراب. و الشاهد في نصبه بـ «ضربة». و «نفس راكب» مفعول «يحايي». يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيمّم و أحيىٰ بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً.

خامسها: ألّا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: «أعْجَبَنِي ضَرْبُک الشديدُ زيداً».

سادسها: ألّا يكون مثنّىً و لا مجموعاً فيجب أن يكون مفرداً، فلا يقال: «عَجِبْتُ من ضَرْبَيْکَ زيداً» و «عَجِبْتُ من ضُرُوبِک زيداً». و أجاز بعض النحاة إعمال الجمع.

ثمّ إنّ للمصدر المضاف خمسةَ أحوال:

الأوّل: أن يضاف إلى فاعله ثمّ يأتي مفعوله، نحو: «عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلَ».

الثاني: أن يضاف إلى مفعوله ثمّ يأتي فاعله، نحو: «عجبتُ من شربِ العسلِ زيدٌ». و هو قليل.

الثالث: أن يضاف إلى الفاعل ثمّ لا يذكر المفعول نحو: «اللهمّ تَقَبَّلْ دُعائِي»،[1] أي: «دعائي إيّاک».

الرّابع: أن يضاف إلى المفعول ثمّ لا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى: «لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ»،[2] أي: «من دعائه الخيرَ».

الخامس: أن يضاف إلى الظرف ثمّ يرفع الفاعل و ينصب المفعول، نحو: «حبُّ يومٍ عاقلٌ لهواً صباً».

و تابع المجرور يجرّ على اللفظ أو يحمل على المحلّ فيرفع أو ينصب، كقول بعض العرب: «عَجِبْتُ من تساقط البيوتِ بعضِها على بعضٍ»، برفع «بعضها» أو كسرها.

و قوله:

قد كُنْتُ دايَنْتُ بِها حسّانا   مَخافَةَ الإفلاسِ و اللَّيّانا[3]

فـ «اللّيانا» معطوف على محلّ «الإفلاس».

تتمّة: يجوز في تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل ـ مع ما ذكر ـ الرّفع على تقدير المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل لم يسمّ فاعله.

---

۱. مستدرک الوسائل: ۳/ ۳۹۱.   ۲. فصّلت (۴۱): ۴۹.

۳. دايَنْتُ بها: أخَذْتُها بدلاً من دَين لي عنده. و ضمير «ها» راجع إلى أمة. و «اللَّيّان»: المَطْل و التسويف في قضاء الدَّين. و المعنى قد كنت أخَذْتُ هذه الامة من حسّان بدلاً عن دين لي عنده لمخافتي أن يفلس أو يَمْطُلَني فلا يُؤدّيني حقّي.

إعمال اسم المصدر

يلحق بالمصدر في الإعمال اسم المصدر و عرّفه ابن‌مالك في التسهيل بأنّه: «هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه و خالفه بخلوّه ـ لفظاً و تقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويضٍ». و ذلک مثل «عطاء» فإنّه مساوٍ لـ «إعطاء» معنىً و مخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله لفظاً و تقديراً و لم يعوّض منها شيء. بخلاف نحو «قتال» فإنّه خلا من الف «قاتَلَ» لفظاً لا تقديراً و لذلک نطق بها في بعض المواضع، نحو: «قاتل قيتالاً» لكنّها انقلبت ياءً لا نكسار ما قبلها. و بخلاف نحو «عِدَة» فإنّه خلا من واو «وعد» لفظاً و تقديراً ولكن عوّض منها التاء. فهما مصدران لا اسما مصدر. أمّا نحو «وضوء» من قولک: «توضّأ وضوءً» فإنّه اسم مصدر لا مصدر لخلوّه لفظاً و تقديراً من بعض ما في فعله، من دون تعويض. و حقّ المصدر أن يتضمّن حروف فعله نحو«توضّأ توضُّوءً».

ثمّ إنّ اسم المصدر إن كان علماً ـ كـ «فجارِ» للفَجْرَةِ ـ لم يعمل اتفاقاً، و إن كان ميميّاً فكالمصدر اتّفاقاً، كقوله:

أظـلُومُ إنَّ مُـصابَكُم رجـلاً ... أهـدَى السلامَ تـحيّةً ظُـلمُ

و إن كان غيرَهما لم يعمل عند البصريّين و يعمل عند الكوفيين و البغداديّين و عليه قوله:

أكُـفراً بـعدَ ردِّ المـوتِ عَـنِّي ... و بعدَ عطائِک المائةَ الرِّتاعا[1]

أبنية المصادر

اعلم أنّ للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان:

---

١. الرِّتاع: الرّاتعة من الابل.

قال ابن‌مالک:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى الْعَمَلِ ... مُضافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ ما يَحُلُ ... مَحَلَّهُ وَ لِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَل
وَ بَعْدَ جَرِّهِ الَّذى أُضِيفَ لَهُ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَه
وَ جُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ وَ مَنْ ... راعىٰ فِى الْإِتْباعِ الْمَحَلَّ فَحَسَن

الأوّل: فَعَلَ و وهو قد يكون متعدّياً کـ «ضَرَبَ» و قد يكون لازماً، کـ «قَعَدَ».

الثاني: فَعِلَ و هو أيضاً يكون متعدّياً کـ «عَلِمَ» و لازماً کـ «سَلِمَ».

الثالث: فَعُلَ و لا يكون إلّا لازماً، کـ «ظَرُفَ».

أمّا فَعَلَ و فَعِلَ المتعدّيان فمصدرهما الفَعْلُ، كالأكل و الفَهم.

و أمّا فَعِلَ اللازم فمصدره الفَعَلُ، كالفَرَحِ، إلّا إذا دلّ على لون فيجيء على الفُعْلَة کـ «سَمِرَ سُمْرَةً».

و أمّا فَعَلَ اللازم فمصدره الفُعُول كالقُعود، إلّا إذا دلّ على امتناع فمصدره الفِعال کـ «الإباء»، أو على تقلّب فمصدره الفَعَلان كالجَوَلان أو على داء فمصدره الفُعال کـ «السُّعال» أو على سيرٍ فمصدره الفعيل، كالرّحيل أو على صوت فمصدره الفُعال أو الفعيل كالصّراخ و الصّهيل أو على حرفة أو ولاية فمصدره الفِعالة کـ «تَجَرَ تِجارةً» و «سَفَرَ بينهم سِفارةً» إذا أصلح.

أمّا فَعُلَ فمصدره الفُعُولة أو الفَعالة، کـ «الصُّعوبة» و «الفصاحة».

و ما ذكرنا هو الغالب في مصدر الفعل الثلاثي و قد يجيء على خلاف ذلك، نحو: «سَخِطَ سُخْطاً» و «عَلِمَ عِلماً» و «ذَهَبَ ذَهاباً» و «شَكَرَ شُكْراً» و «عَظُمَ عَظَمَةً».[1]

أمّا مصادر غير الثلاثي فهي قياسيّة.

فـ «أفْعَلَ» إذا كان صحيح العين يجيء مصدره على الإفعال، كالإكرام. و معتلّها كذلك و لكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً و تحذف و تعوّض منها التاء، کـ «أقامَ

---

۱. قال ابن مالك:

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ الْمُعَدّىٰ ... مِـنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَرَدَّ رَدّا
وَ فَعِلَ اللّازِمُ بابُهُ فَعَل ... كَفَرَحٍ وَ كَجَوىً وَ كَشَلَل
وَ فَعَلَ اللّازِمِ مِثْلَ قَعَدا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرادٍ كَغَدا
ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعالا ... أوْ فَعَلاناً فَادْرِ أوْ فُعالا
فَأوَّلٌ لِذِي امْتِناعٍ كَأبَىٰ ... وَ الثّانِ لِلَّذِي اقْتَضَىٰ تَقَلُّبا
لِلدّا فُعالٌ أوْ لِصَوْتٍ وَ شَمَل ... سَيْراً وَ صَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهَل
فُعُولَةٌ فَعالَةٌ لِفَعُلا ... كَسَهُلَ الأمْرُ وَ زَيْدٌ جَزُلا
وَ ما أتىٰ مُخالِفاً لِما مَضَىٰ ... فَبابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَ رِضىٰ

إقامةٌ» و قد تحذف التاء، نحو قوله تعالى: «و إقامِ الصّلاةِ».[1]

و «فَعّل» إذا كان صحيح اللام يجيء مصدره على التّفعيل، كالتسليم. و معتلّها كذلك ولكن تحذف ياء التفعيل و تعوّض منها التاء فيصير وزنه التّفْعِلَة كالتّزكية.

و يستغنون غالباً عن التفعيل بـ «التفعلة» فيما لامه همزة كـ «خطّأ تخطِئةً و تَخْطِيئاً».

و «تَفَعّلَ» يجيء مصدره على تَفَعُّل، نحو: تَعَلّمَ تَعَلُّماً.

و «فاعَلَ» يجيء مصدره على الفِعال و المفاعلة، نحو: قاتل قِتالاً و مقاتلة و يمتنع الفِعال فيما فاؤه ياء، نحو: ياسر مُياسرة. و «تَفاعَلَ» يجيء مصدرهُ على تفاعُل، نحو: تضارَبَ تضارباً.

و ما أوّله همزة وصل يكسر ثالثه و تزاد قبل آخره ألف فينقلب مصدراً، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِداراً واصْطَفى اصْطِفاءً و انْطَلَقَ انْطِلاقاً و اسْتَخْرَجَ اسْتِخراجاً.

فإن كان اسْتَفْعَلَ معتلّ العينِ نقلت حركة عينه إلى الفاء و حذفت و عوّض منها تاء التأنيث لزوماً كـ «أفْعَلَ» المعتل العين ـ نحو: إسْتَقامَ استقامة. و قد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل، نحو: استحوذَ اسْتِحواذاً. و يستثنى من المبدوّ بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل او تفعّل، نحو: اطّايَرَ و اطَّيَّرَ ـ أصلهما تطايَرَ و تَطَيَّرَ ـ فإنّ مصدرهما لا يكسر ثالثه بل يُضَمّ مايليه الآخر نظراً إلى الأصل و لا يزاد قبل آخره ألف، فيقال: إطّايُر و إطّيُّر.

و يأتي مصدر «فَعْلَلَ» على فِعلال و فَعْلَلَة، كـ «دحْرَج دِحْراجاً و دَحْرَجةٌ». و «مصدر تَفَعْلَلَ» على تَفَعْلُل، نحو: «تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً».

و ما خرج عمّا ذكرناه فشاذّ، نحو: كَذّبَ كِذّاباً، تَحَمّلَ تِحِمّالاً.[2]

---

١. الأنبياء (٢١): ٧٣.

٢. قال ابن مالك:

وَ غَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
وَ زَكِّهِ تَزْكِيَةً وَ أجْمِلا ... إجْمالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا
وَ اسْتَعِذِ اسْتِعاذَةً ثُمّ أقِمْ ... إقامَةً وَ غالِباً ذا التّا لَزِمْ

مصدر المرّة و الهيئة

إذا أريد بيان المرّة من مصدر الفعل الثلاثيّ يقال: «فَعْلَة»، نحو: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً». إلّا إذا كان بناء المصدر المطلق على «فَعْلَة» فيُدَلُّ على المرّة منه بالوصفِ، نحو: «رَحِمَ رَحْمَةً واحدةً».

و إذا أريد بيان الهيئة منه يقال: «فِعْلَة»، نحو: «جَلَسَ جِلْسَةً» إلّا إذا كان بناء المصدر المطلق على «فِعْلَة» فيدلّ على الهيئة بالصّفة و شبهها، نحو: «نَشَدَ الضّالةَ نِشْدَةً عَظِيمةً» أو «نِشْدَةَ الملهوفِ».

و تبنى المرّة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره المطلق كانطلاقة و استخراجة. فإن كان بناء المصدر المطلق على التاء يُدلّ على المرّة منه بالوصف، كإقامة واحدة.

و لا يُبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة إلّا شذّ من قولهم: «اِخْتَمَرَتْ خِمْرَةً و تَعَمَّمَ عِمَّةً».[1]

إعمال اسم الفاعل

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون صلة لـ «ال» أو مجرّداً.

فإن كان مجرّداً عمل عمل فعله من الرفع و النصب بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «هذا ضاربٌ زيداً الآن أوغداً». أمّا إذا كان بمعنى الماضي فلم يعمل بل

وَ ما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَ افْتَحا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثّانِ مِمّا افْتُتِحا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفىٰ وَ ضُمَّ ما ... يَرْبَعُ فى أمْثالِ قَدْ تَلَمْلَما
فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا ... وَ اجْعَلْ مَقيساً ثانياً لا أوَّلا
لِفاعَلَ الْفِعالُ وَ الْمُفاعَلَه ... وَ غَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَه

١. قال ابن مالك:

وَ فَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَه ... وَ فِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَه
فى غَيْرِ ذِى الثَّلاثِ بِالتّا الْمَرَّه ... وَ شَذَّ فيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَه

يجب إضافته، تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أمس». و أجاز الكسائي إعماله و جعل منه قوله تعالى: «وَ كَلْبُهُم باسطٌ ذِراعَيْهِ بِالوَصِيدِ».[١] و قال ابن‌هشام: «إنّه على حكاية حال ماضية».[٢]

ثمّ إنّ هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال بالنسبة إلى عمل النصب لا لمطلق العمل، لصحّة قولك: «زيدٌ قائمٌ أبوه أمسِ».

و يشترط أيضاً اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف، نحو: «أضاربٌ زيدٌ عمراً» و «ما ضارب زيد عمراً» و «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً» و «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً».

و الاعتماد على الموصوف المقدّر كالمذكور و منه: «يا طالعاً جبلاً»، أي: «يا رجلاً طالعاً جبلاً».

و اشترط جماعة لإعمال اسم الفاعل أيضاً عدم كونه مصغّراً و لا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما.

و إن كان اسم الفاعل صلة لـ«ال» عمل مطلقاً، فتقول: «هذا الضارب زيداً الآن أو غداً أو أمس». هذا هو المشهور. و زعم جماعة ـ منهم الرّماني ـ أنّه إذا وقع صلة لـ«أل» لا يعمل إلّا ماضياً. و زعم بعضهم أنّه لا يعمل مطلقاً و أنّ المنصوب بعده بإضمار فعل.[٣]

و كاسم الفاعل ـ في العمل و الشروط ـ أمثلة المبالغه، كقول بعضهم: «أمّا العسلَ فأنا

---

١. الكهف (١٨): ١٨.

٢. في حكاية الحال الماضية طريقتان:

الأولى: أن يقدّر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلّم.

الثانية: أن يقدر المتكلّم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل.

٣. قال ابن‌مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزَلِ

وَ وَلِي اسْتِفْهاماً أوْ حَرْفَ نِدا ... أوْ نَفْياً أوْ جا صِفَةً أوْ مُسْنَدا

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِف ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذي وُصِف

وَ إنْ يَكُنْ صِلَةَ ألْ فَفِي الْمُضِي ... وَ غَيْرِهِ إعْمالُهُ قَدِ ارْتُضِي

شرّابٌ».[١]

و تثنية اسم الفاعل و جمعه و كذا تثنية أمثلة المبالغة و جمعها كالمفرد في العمل و في الشروط، كقوله تعالى: «و الذّاكِرينَ اللهَ كثيراً و الذّاكِراتِ»،[٢] و قول الشاعر:

ثمّ زادُوا أنّهم في قومِهم غُفُرٌ ذَنبَهُم غيرُ فُخُرٍ[٣]

فصل: يجوز في اسم الفاعل الواجد لشروط العمل إضافته إلى ما يليه من مفعول و نَصْبُه له، فتقول، «هذا ضاربُ زيدٍ و ضاربٌ زيداً» فإن كان له مفعولان و أضيف إلى أحدهما وجب نصب الآخر، فتقول: «هذا معطى زيدٍ درهماً و معطي درهمٍ زيداً». و إذا أتبِعَ المجرور، يجوز في التابع الجرّ مراعاة للفظ، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ و عمرٍو» و النصب مراعاة للمحلّ عند المشهور و على أضمار فعل عند سيبويه.[٤]

إعمال اسم المفعول

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبنيّ للمفعول بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، فيرفع المفعول كما رفعه فعله، تقول: «أمضروبٌ الزيدان؟» كما تقول: «يُضرَبُ الزيدان». و إن كان له مفعولان رفع أحدهما و نصب الآخر، نحو: «زيد معطىً أبوه درهماً الآن أوغداً».[٥]

---

١. قال ابن مالك:

فَعّالٌ أوْ مِفعالٌ أوْ فَعُول في كَثرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَديلُ
فَيَستَحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَل وَ في فَعيل قَلَّ ذا وَ فَعِل

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٥.

٣. غُفُر: جمع غَفُور و هو من أمثلة المبالغة.

قال ابن مالك:

وَ ما سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِل فِي الْحُكْمِ وَ الشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِل

٤. قال ابن مالك:

وَ انْصِبْ بِذِى الإعْمالِ تِلْواً وَ اخْفِضِ وَ هُوَ لِنَصْبِ ما سِواهُ مُقْتَضٍ
وَ اجْرُرْ أوْ انْصِبْ تابِعَ الَّذى انْخَفَض كَمُبْتَغي جاهٍ وَ مالاً مَنْ نَهَض

٥. قال ابن مالك:

وَ كُلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِل يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُل

أبنية أسماء الفاعلين و المفعولين و الصفات المشبّهات بها

يأتي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن «فاعِل» بكثرة في «فَعَلَ» متعدّياً كان كـ «ضَرَبَ» أو لازماً كـ «ذَهَبَ» و يأتي قليلاً على غير «فاعل» كـ «شَيْخ»، و في «فَعِلَ» متعدّياً كـ «شَرِبَ». أمّا «فَعِلَ» اللازم و «فَعُلَ» فهو قليل فيهما.

و يصاغ الوصف من «فَعِلَ» اللازم، على «فَعِل» في الأعراض كـ «فَرِح» و «أفْعَل» في الألوان و الخِلَق، كـ «أخْضَر» و «أعْوَر» و «فَعْلان» فيما دلّ على الامتلاء و حرارة الباطن كـ «شَبْعان» و «عَطْشان و يصاغ الوصف من «فَعُلَ» على «فَعِيل» كـ «ظريف» و «فَعْل» كـ «ضَخْم» و دونها «أفْعَل» كـ «أخْطَب» و «فَعَل» كـ «بَطَل» و «فَعال» كـ «جَبان» و «فُعال» كـ «شُجاع» و «فُعُل» كـ «جُنُب» و «فِعْل» كـ «عِفْر». و جميع هذه الصفات صفات مشبّهة إلّا فاعلاً. نعم، إذا دلّ على الثبوت فهو أيضاً صفة مشبّهة، كـ «طاهِرِ القلبِ».[١]

فَهوَ كَفِعْلٍ صيغَ لِلْمَفْعُولِ في ... مَعْناهُ كَالْمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفي

ثمّ قال:

و قَد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتَفِع ... مَعنىً كـ«محمودُ المقاصِدِ الوَرِعُ».

يريد أنّه يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما هو مرفوع به في المعنى. و ذلک بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف و نصب الاسم على التشبيه. تقول: «الوَرِعُ محمودةٌ مقاصِدُه» ثمّ تقول: «الوَرِعُ مَحمُودٌ المقاصدَ» بالنصب ثمّ تقول: «الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ» بالجرّ.

و ظاهر كلامه أنّ اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله «و قد يضاف ذا».

لكن يستفاد من كلام جماعة أنّ اسم الفاعل إذا كان لازماً و قصد ثبوت معناه فهو كاسم المفعول في جواز إضافته إلى مرفوعه اتفاقاً. و إن كان متعدّياً لأكثر من واحد فلا يجوز إضافته إلى مرفوعه اتّفاقاً و إن كان متعدّياً لواحد ففيه خلاف.

و صرّح الأزهري بأنّ إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أيضاً فيما كان فيه معنى الثبوت. فتدبّر.

١. قال ابن مالك:

كَفاعِلٍ صُغِ اسْمَ فاعِلٍ إذا ... مِنْ ذي ثَلاثَةٍ يَكُونُ كَغَذا
وَ هوَ قَليلٌ في فَعُلْتُ وَ فَعِل ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِياسُهُ فَعِل
وَ أفْعَل فَعْلان نَحو أشِرِ ... وَ نَحْوُ صَدْيانَ وَ نَحْوُ الأجْهَرِ
وَ فَعْلٌ أولىٰ وَ فَعيلٌ بِفَعُل ... كَالضَّخْمِ وَ الْجَميلِ وَ الْفِعْلُ جَمُل
وَ أفْعَل فيهِ قَليلٌ وَ فَعَل ... وَ بِسِوَى الفاعِلِ قَدْ يَغْنىٰ فَعَل

و اسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي بلفظ مضارعه بإتيان ميم مضمومة مكان حرف المضارعة و كسرِ ما قبل الآخر، كـ «مُستَخرِج» و «مُتَعَلِّم» و «مُدَحْرِج».

و يأتي اسم المفعول من الثلاثي المجرّد على وزن «مفعول» كـ «مَضرُوب» و من غيره كاسم الفاعل لكن يفتح ما قبل الآخر، نحو«مُستَخرَج» و «مُدَحْرَج».

و قد ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» نحو: «مررتُ برجلٍ جريحٍ» أي: مجروح.[1]

إعمال الصفة المشبّهة

عرّفها جماعة من النحويّين بأنّها «ما دلّ على حدث و فاعله على معنى الثبوت». أي الاستمرار و اللّزوم.[2]

---

١. قال ابن مالك:

وَ زِنَةُ الْمُضارِعِ اسْمُ فاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثُّلاثِ كَالْمُواصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخيرِ مُطْلَقا ... وَ ضَمُّ ميمٍ زائِدٍ قَدْ سَبَقا
وَ إِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ ... صارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ
وَ فِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ
وَ نابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ... نَحْوُ فَتاةٍ أَوْ فَتىً كَحِيلِ

٢. قال المحقّق الرضي: الّذي أراه أنّ الصّفة المشبّهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث و الاستمرار قيدان في الصّفة، و لا دليل فيها عليها، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلّا ذو حُسْن، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، و لا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، و هو الاتّصاف بالحسن لكن لمّا أُطلق ذلك و لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض و لم يجز نفيه في جميع الأزمنة ـ لأنّك حكمت بثبوته فلا بدّ من وقوعه في زمان ـ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصّصه ببعضها كما تقول: «كان هذا حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط» فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً. شرح الكافية ٢: ٢٠٥

و قال ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ... مَعنىً بِها الْمُشْبِهَةُ اسْمَ فاعِلِ

فخرج نحو «زيدٌ ضاربٌ أبوه»، فإنّ إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة لئلاّ تُوهِمَ الاضافةَ إلى المفعول، و نحو «زيدٌ كاتبٌ أبوه» فإنّ إضافة الوصف فيه و إن كانت لا تمتنع لعدم اللّبس لكنّها لا تحسن، لأنّ الصفة لا تضاف لمرفوعها حتّى يقدّر تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها. فتأمّل.

و تفترق عن اسم الفاعل بأمور:
منها: أنّها تصاغ من اللازم دون المتعدّي، كـ «حَسَن»[١] و هو يصاغ منهما كـ «قائم» و «ضارب».
و منها: أنّها تكون مجارية للمضارع في تحرّكه و سكونه كـ «طاهر القلب» و غيرَ مجارية له، كـ «حَسَن» و لا يكون اسم الفاعل إلّا مجارياً له.
و منها: أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوبه. فلا يقال: «زيدٌ وجهَه حسنٌ» بخلاف «زيدٌ عمراً ضاربٌ».
و منها أنّ معمولها لا يكون إلّا سببيّاً، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إمّا لفظاً نحو: «زيدٌ حسنٌ وَجْهُه» و إمّا معنىً نحو: «زيدٌ حسنُ الوجهِ» أي: منه. و قيل: إنّ أل خلف عن المضاف إليه. بخلاف اسم الفاعل، فإنّ معموله يكون سببيّاً و أجنبيّاً، نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامَه و عمراً».[٢]
ثمّ إنّ الصفة المشبّهة إمّا أن تكون بالألف و اللّام أو مجرّدة منها، و على كلّ من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوالٍ ستّة:
الأوّل: أن يكون المعمول بأل، نحو: «الحسن الوجه و حسن الوجه».
الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: «الحسن وجهِ الأبِ و حسن وجهِ الأبِ».
الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررتُ بالرجل الحسن وَجْهُهُ و برجل حسن وجهُهُ».
الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «مررتُ بالرّجلِ

---

١. قال الشمني: فإن قيل: قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدّي، نحو: «رحمن و رحيم» فإنّهما مصوغان من «رَحِمَ» و هو متعدّ.
أجيب: بأنّ الصفة إنّما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر. فصحّ أنّ الصفة المشبهة لا تصاغ إلّا من القاصر. **المنصف** ٢: ١٦١

٢. قال ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ... مَعْنىً بِها الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفاعِلِ
وَ صَوْغُها مِنْ لازِمٍ لِحاضِرِ ... كَطاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ
وَ عَمَلُ اسْمِ الْفاعِلِ الْمُعَدّىٰ ... لَها عَلَى الْحَدِّ الَّذى قَدْ حُدّا
وَ سَبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَ كَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الحسنِ وَجهُ غلامِه و برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامِه».

الخامس: أن يكون مجرّداً من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وجهُ أبٍ و حسن وجهُ أبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرّداً من أل والإضافة، نحو: «الحسن وجهاً و حسن وجهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة و لمعمولها في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة ثلاث حالات: الرفع بالفاعليّة و النصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة و التمييز إن كان نكرة و الجرّ بالإضافة. فالصور ستّ و ثلاثون.

و حكموا بالامتناع في أربع مسائل ممّا كانت الصفة فيه بأل:

الأولى: جرّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وَجهِهِ».[١]

الثانية: جرّالمعمول المضاف إلى ماأضيف إلى ضميرالموصوف، نحو: «الحسن وجهِغلامِه».

الثالثة: جرّ المعمول المضاف إلى المجرّد من أل دون الاضافة، نحو: «الحسن وجهِ أبٍ».

الرابعة: جرّ المعمول المجرّد من أل و الإضافة، نحو: «الحسن وجهٍ».

و اختلف في جواز إضافة الصفة المجرّدة من أل إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف كـ «مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهِهِ». فسيبويه و البصريّون على جوازه ـ على قبح ـ في ضرورة الشعر فقط و المبرّد على منعه مطلقاً في الشعر و غيره و الكوفيّون على جوازه مطلقاً.

و الباقي من الصور جائز.[٢]

---

١. قال الخضري في حاشيته على شرح ابن‌عقيل (٢: ٣٨): ينبغي أنّ محلّ منعها إذا كان الموصوف بغير«أل» كـ«زيد» و إلّا جاز الجرّ كـ«مررتُ بالرّجلِ الحسنِ وجهِه» لأنّ معمول الصفة حينئذٍ مضاف لضمير ما فيه «أل».

٢. قسّم المحقّق الرضي‌ الصور الجائزة على ثلاثة أقسام: الأحسن و الحسن و القبيح.

قال: ما كان فيه ضمير واحد أحسن (نحو: زيدٌ حسنٌ وجهاً) و ما كان فيه ضميران حسن (نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه) و ما لا ضمير فيه قبيح (نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهُ).

قال ابن‌مالك:

فَارْفَعْ بِها وَ انْصِبْ وَ جُرَّ مَعَ أَلْ ... وَ دُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَ ما اتَّصَلْ

بِهـا مُضافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلا ... تَجْرُرْ بِها مَعَ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلا

وَ مِنْ إِضافَةٍ لِتالِيها وَ ما ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوازِ وُسِما

التعجّب

و له عبارات كثيرة، نحو: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ»،[1] و «لله درّه فارساً».

و المبوّب له في كتب العربيّة صيغتان.

الأولى: ما أَفْعَلَهُ، نحو: «ما أَحْسَنَ زيداً». و «ما» فيها مبتدأ و هي نكرة تامّة بمعنى «شيء» عند سيبويه. و «أحسَنَ» فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على «ما» و «زيداً» مفعول به. و الجملة خبر عن «ما».

و قال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى «الذي» و ما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة و ما بعدها صفة فمحلّه رفع و عليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم، و ذهب بعضهم إلى أنّها استفهاميّة و الجملة الّتى بعدها خبر عنها و التقدير: «أيُّ شيء أحْسَنَ زيداً؟».

الثانية: أفْعِلْ به، نحو: «أحْسِنْ بزيدٍ». و هو ـ عند البصريّين ـ فعل امر معناه الخبر و هو في الأصل فعل ماض على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كـ «أَغَدَّ البعيرُ» أي: صار ذاغدّة، ثمّ غيّرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجّب ـ ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء ـ فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظّاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ «أمْرُرْ بزيدٍ».

و قال جماعة: لفظه و معناه الأمر و فيه ضمير و الباء للتعدية. ثمّ اختلفوا في مرجع الضمير فقال ابن‌كيسان: «الضمير راجع إلى مصدر الفعل، كأنّه قيل: «أحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ» أي: ألْزِمْه و قال غيره: «الضمير للمخاطب، كأنّه قيل للمخاطب: صِفْ زيداً بالحُسْنِ و إنّما التزم إفراده لأنّه كلام جرى مجرى المثل.

---

[1]. البقرة (٢): ٢٨.

و يجوز حذف المتعجّب منه ـ و هو المنصوب بعد «أفْعَلَ» و المجرور بالباء بعد «أفْعِلْ» ـ إذا دلّ عليه دليل، فمثال الأوّل قوله:

جزى اللهُ عنّي و الجزاءُ بفضله ... رَبيعةَ خيراً ما أعَفَّ و أكرَما

و مثال الثاني قوله تعالى: «أسْمِعْ بهم و أبْصِرْ يومَ يأتوننا».[1]

و لا يتصرّف فعلا التعجّب، بل يلزم كلّ منهما طريقة واحدة. و لذلك امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما فلا تقول: «زيداً ما أحسَنَ» و لا «ما زيداً أحْسَنَ» و «لا بزيدٍ أحْسِنْ». و يجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبيّ، فلا تقول في «ما أحْسَنَ مُعْطِيَكَ الدرهَمَ»: «ما أحْسَنَ الدّرهمَ معطِيَكَ». و لا فرق في ذلك بين المجرور و غيره فلا تقول: «ما أحْسَنَ بزيدٍ مارّاً» تريد: «ما أحْسَنَ مارّاً بزيدٍ».

و إن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجّب ففي جواز الفصل بكلّ منهما بين فعل التعجّب و معموله خلاف. ذهب المشهور إلى الجواز و الأخفش و المبرّد إلى المنع.[2]

و يصاغ فعلا التعجب ممّا اجتمعت فيه ثمانية شروط:

الأوّل أن يكون فعلاً فلا يبنيان من الاسم.

الثاني: أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان من «دَحْرَجَ» و «اسْتَخْرَجَ» و نحوهما، إلّا «أفْعَلَ» فإنّه يبنى منه فعلا التعجّب قياساً عند سيبويه و سماعاً عند غيره، نحو: «ما أعطاه للدّارهم». و جوّز الأخفش و المبرّد بناءهما من جميع الثلاثي المزيد فيه.

الثالث: أن يكون متصرّفاً فلا يبنيان من نحو: «نِعْمَ» و «بِئْسَ».

الرّابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يبنيان من نحو: «مات».

---

١. مريم (١٩): ٣٨.

٢. قال ابن مالك:

بأفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ ما تَعَجُّبا ... أوْ جِئْ بِأفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبا
وَ تِلْوَ أفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَما ... أوْفَى خَليلَيْنا وَ أصْدِقْ بِهِما
وَ حَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ
وَ في كِلا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِما ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

الخامس: أن يكون تامّاً، فلا يبنيان من الأفعال الناقصة، نحو: «كان» و أخواتها، فلا تقول: «ما أكْوَنَ زيداً قائماً» و أجازه الكوفيّون.

السادس: أن يكون مثبتاً، فلا يبنيان من المنفي سواء كان ملازماً للنفي، نحو: «ما عاجَ زيدٌ بالدواءِ» أي: «ما انتفع به، أم غير ملازم كـ «ما قام زيدٌ».

السابع: أن لا يكون الوصف منه على «أفْعَلَ فعلاء» فلا يبنيان من الأفعال الدالة على الألوان كـ «سَوِدَ» فهو أسْوَد، و العيوب كـ «عَوِرَ» فهو أعْوَرُ، فلا تقول: «ما أسْوَدَه» و لا «ما أعْوَرَه».

الثامن: ألّا يكون مبنيّاً للمفعول، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ» فلا تقول: «ما أضْرَبَ زيداً» تريد التعجّب من ضرب أُوقِعَ عليه، لئلّا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقَعَه.[1]

و يتوصّل إلى التعجب من الزّائد على ثلاثة و ممّا وصفه على أفعل فعلاء بـ «ما أشَدَّ» و ينصب مصدرهما بعده أو بـ «أشْدِدْ » و نحوه و يجرُّ مصدرهما بعده بالباء، فتقول: «ما أشَدَّ ـ أو أعْظَمَ ـ دَحْرَجَتَهُ أو انطلاقَه أو حمرتَه» و «أشْدِدْ أو أعْظِمْ بهما». و كذا المنفي و المبني للمفعول، إلّا أن مصدرهما يكون مؤوّلاً لا صريحاً، نحو: «ما أكْثَرَ أن لا يقومَ» و «ما أعْظَمَ ما ضُرِبَ».

و أمّا الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأوّل و إلّا فمن الثاني، تقول: «ما أشدَّ كونَه جميلاً» أو «ما أكْثَرَ ما كانَ مُحْسِناً» و «أشْدِدْ ـ أو أكْثِرْ ـ بذلك». و أمّا الجامد و الّذي لم يقبل التفاضل فلا يتعجّب منهما البتّة.[2]

---

١. قال ابن مالك:

وَ صُغْهُما مِنْ ذي ثَلاثٍ صُرِّفا … قابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِی انْتِفا
وَ غَيْرِ ذي وَصْفٍ يُضاهي أشْهَلا … وَ غَيْرِ سالِكٍ سَبيلَ فُعِلا

٢. قال ابن مالك:

وَ أشْدِدِ او أشَدَّ أو شِبْهُهُما … يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُّروطِ عَدِما
وَ بِالنُّدورِ احْكُمْ لِغَيْرِما ذُكِر … وَ لا تَقِسْ عَلَى الَّذی مِنْهُ أُثِر
وَ مَصْدَرُ العادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِب … وَ بَعْدَ أفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبا يَجِب
وَ فِعْلُ هذَاالْبابِ لَنْ يُقَدَّما … مَعْمُولُهُ وَ وَصْلَهُ بِهِ الْزَما
وَ فَصْلُهُ بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَر … مُسْتَعْمَلٌ وَ الْخُلْفُ فِی ذاكَ اسْتَقَر

نعم و بئس

هما فعلان عند البصريّين و الكسائي من الكوفيّين بدليل اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما في جميع اللغات، كقول الإمام الصادق عليه السلام: «نِعْمَتَ العَطِيَّةُ الكلمةُ الصّالِحَةُ»،[1] و قول أميرالمؤمنين عليه السلام: «بِئْسَتِ الدّارُ الدّنيا».[2]

و ذهب الكوفيّون ـ إلّا الكسائي ـ إلى أنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم: «نِعْمَ السَّيرُ على بئس العَيْرُ» و قول الآخر: «ما هي بنعمَ الولدِ».

و أُجيبَ بأنّ الأصل: «نِعْمَ السيرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه: بِئْسَ العَيرُ» و «ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نِعْمَ الوَلَدُ» فحذف الموصوف و صفته و أُقيم معمول الصفة مقامهما، مع بقاء «نعم و بئس» على فعليّتهما.

و هذان الفعلان لا يتصرّفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، و لابدّ لهما من فاعل و هو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون محلّىً بالألف و اللّام، نحو: «نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ» و اختلف في هذه اللّام من أنّها جنسيّة أو عهديّة. ثم اختلف القائلون بالجنسيّة على قولين:

أحدهما: أنّها للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كلّه من أجل زيدٍ ثمّ خصصت زيداً بالذكر فتكون قد مدحته مرّتين.

ثانيهما: أنّها للجنس مجازاً، لأنّک لم تقصد إلّا مدح زيد و لكنّك جعلته جميع الجنس مبالغة.

و اختلف القائلون بالعهد على قولين أيضاً:

أحدهما: أنّها للعهد الذهني فهي مشاربها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول: «إشْتَرِ اللّحمَ» و أراد بذلک أن يقع إبهام ثمّ يأتي بالتفصيل بعده تفخيماً للأمر.

---

١. بحارالأنوار: ٧٥/ ١٩٥ ٢. غررالحكم: ١٤٣.

ثانيهما: أنّها للعهد الخارجي و المعهود هو شخص الممدوح. و كأنّک قلت: «نعم زيدٌ هو».

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل» كقوله تعالى: «و لَنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ».[1] أو إلى مضاف لما فيه «ال»، نحو:

نِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكَذَّبٍ زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائلِ

الثالث: أن يكون ضميراً مستتراً مفسّراً بتمييزٍ، نحو: «بئس رجلاً زيدٌ». هذا مذهب الجمهور. و زعم جماعة أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل، و أمّا النكرة المنصوبة فقال بعض هولاء: «إنّه حال» و ذهب بعضهم إلى أنّه تمييز.

واختلف النحويّون في جواز الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر فأجازه المبرّد والسّراج و الفارسي، و استدلّوا بنحو:

تَـزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيکَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيک زاداً

و منعه سيبويه و السّيرا في مطلقاً. و تأوّلا «زاداً» بأنّه حال مؤكّدة أو مفعول مطلق لـ «تزوّد» في أوّل البيت.

و فصّل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعْمَ الرّجلُ فارساً زيدٌ» و إلّا فلا، نحو: «نِعْمَ الرّجلُ رجلاً زيدٌ».

و تقع «ما» بعد «نعم و بئس» فتقول: «نِعْمَ ما» أو «نِعِمّا» و «بئسما» واختلف في كلمة «ما» هذه، فقال سيبويه و ابن‌خروف: «هي فاعل، ثمّ إن وقع بعدها جملة فعليّة فهي معرفة ناقصة أي: موصولة و الفعل بعدها صلتها و المخصوص محذوف، نحو: «نِعِمّا يَعِظُكُمْ به» أي: نعم الّذى يعظكم به، و إن وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامّة كما في، نحو: «فَنِعِمّا هي»، أي. فنعم الشيء هي، فكلمة «هي» المخصوص، و قيل: «ما» تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعليّة في المثال الأوّل و نكرة تامّة في المثال الثاني.[2]

---

۱. النّحل (۱۶): ۳۰.

۲. قال ابن‌مالك:

وَ جَمْعُ تَمييزٍ وَ فاعِلٍ ظَهَر فيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَر
وَ ما مُمَيِّزٌ وَ قيلَ فاعِلُ في نَحْوِ نِعْمَ ما يَقُولُ الْفاضِلُ

المخصوص بالمدح أو الذمّ

يذكر المخصوص بالمدح أو الذمّ بعد فاعل نِعْمَ و بئس الظاهر أو بعد التمييز، نحو: «نعم الرّجل زيدٌ» و «بئس رجلاً بكرٌ». و هو إمّا مبتدأ و الجملة قبلة خبر عنه أو خبر مبتدأ محذوف وجوباً.

و إذا تقدّم المخصوص أو ما يدلّ عليه، أغنى عن ذكره آخراً. نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ» و قوله تعالى: «إنّا وَجَدْناه صابِراً نِعْمَ العَبْدُ إنّه أوّابٌ»[۱] أي: نِعْمَ العَبْدُ أيّوبُ.[۲]

ملحقات نعم و بئس

تستعمل «ساء» في الذّم استعمال «بئس»، نحو: «ساءَ الرّجلُ زيدٌ» و «حبّذا» استعمال «نِعْمَ»، نحو: «حَبّذا زيدٌ» و تقول في الذمّ: «لا حبّذا زيدٌ».

و اختلف في «حبّذا». فذهب جماعة إلى أنّ «حَبَّ» فعلٌ ماضٍ و «ذا» فاعله.

و جماعة أخرى إلى أنّ «حبّذا» اسم، مبتدأ و «زيد» خبره، او خبر مقدّم و «زيد» مبتدأ موخّر.

و ذهب قوم إلى أنّ «حبّذا» فعل ماض و «زيد» فاعله.

و لا يتغيّر «ذا» عن الإفراد و التذكير بل يقال: «حبّذا الزيدانِ و الهندانِ و الزيدونَ و الهنداتُ».[۳]

و إذا وقع بعد «حَبَّ» غير «ذا» جاز فيه وجهان: الرّفع بـ «حَبَّ» نحو: «حَبَّ زيدٌ» و

---

۱. ص (۳۸): ۴۴.

۲. قال ابن‌مالك:

وَ يُذكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا ... أوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أبَدا
وَ إنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَ الْمُقْتَفَى

۳. قال جماعة: ذلك لأنّها أشبهت المَثَل، و المَثَلُ لا يغيّر، كما تقول: «الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبنَ» للمذكّر و المؤنث و المفرد و المثنّي و الجمع بهذ اللفظ من غير تغيير. و لذا لا يتقدّم ما بعد حبّذا عليها. و قال ابن‌كيسان: لأنّ المشار إليه مضاف محذوف فالتقدير في «حبّذا هندٌ»: حَبّذا حسنُ هندٍ.

و قال المحقّق الرضي ؒ في شرح الكافية (۳۱۸/۲): «إنّ «ذا» مبهم كالضمير في نِعْمَ و بئس فألزم الإفراد مثله و خلع منه الإشارة لغرض الإيهام».

الجرّ بباء زائدة نحو: «حَبَّ بزيدٍ»، و أصل «حَبَّ»: حَبُبَ ثمّ أُدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ.

ثمّ إن وقع بعد حَبَّ «ذا» وجب فتح الحاء فتقول: «حَبَّ ذا» و إن وقع بعدها غير «ذا» جاز ضمّ الحاء و فتحها، فتقول: «حُبَّ زيدٌ» و «حَبَّ زيدٌ».

و كلّ فعلٍ ثلاثي صالح للتعجّب منه، يجوز استعماله على «فَعُلَ» لقصد المدح أو الذمّ و يعامل معاملة «نِعْمَ و بِئسَ» في جميع ما تقدّم لهما من الأحكام، تقول: «شَرُفَ الرّجلُ زيدٌ و لَؤُمَ الرّجلُ بكرٌ» و... و ذكر ابن‌عصفور أنّه لا يجوز تحويل «علم و جهل و سمع» إلى فَعُلٍ، لأنّ العرب استعملتها استعمال نعم و بئس من غير تحويل، تقول: «عَلِمَ الرّجلُ زيدٌ».[۱]

۱. قال ابن‌مالك:

وَ اجْعَلْ كَبِئْسَ ساءَ وَ اجْعَلْ فَعُلا — مِنْ ذي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا
وَ مِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفاعِلُ ذا — وَ إِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لا حَبَّذا
وَ أَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيّاً كانَ لا — تَعْدِلْ بِذا فَهوَ يُضاهِي الْمَثَلا
وَ ما سِوى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّْ — بِالْبا وَ دُونَ ذَا انْضِمامُ الْحا كَثُرْ

أفعل التفضيل

يبنى أَفْعَلُ التفضيل من الأفعال الّتي يصاغ التعجّب منها، تقول: «زيدٌ أفضل من عمروٍ». و على هذا فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف كـ«استخرج و دحرج» و لا من فعل غير متصرّف كـ «نِعْمَ» و لا من فعل لايقبل المفاضلة كـ «مات» و لا من فعل ناقص كـ «كان» و لا من فعل منفي كـ «ما قام» و لا من فعل يأتي الوصف منه على «أفْعَل فعلاء» نحو: «عَوِرَ» و لا من فعل مبنيّ للمفعول نحو: «ضُرِبَ».

و شذّ قولهم: «هو أَخْصَرُ من كذا» فبنوا «أفْعَل التفضيل من «أُخْتُصِرَ» و هو زائد على ثلاثة أحرف و مبنيّ للمفعول، و قولهم «أبيضُ من اللّبنِ» المبنيّ من فعل يكون الوصف منه على «أَفْعَل».

و يتوصّل إلى التفضيل ممّا لم يستوف الشروط بذكر مصدره منصوباً على التمييز بعد كلمة «أشدّ» أو أكثر أو نحوهما ممّا يدّل على الكثرة، تقول: «هو أشدّ استخراجاً من زيدٍ» و «هو أشدُّ حمرةً من بكرٍ».[1]

و لاسم التفضيل ثلاثة أحوال:

الأوّل: أن يكون مجرّداً من «ال» و الإضافة. فيجب كونه مفرداً مذكّراً متّصلاً بـ «مِن» لفظاً أو تقديراً، نحو: «زيدٌ أفضلُ مِن عمروٍ» و قوله تعالى: «أنا أكثَرُ مِنْكَ مالاً وَ أعَزُّ نَفَراً».[2] أي: أعَزُّ منك.

---

۱. و استثنى بعضهم المجهول و المنفي، و فيه بحث، راجع: حاشية الخضري على شرح ابن‌عقيل (۴۶/۲ و ۴۷) و حاشية الصبّان على شرح الأشموني: (۴۴/۳) و التصريح على التوضيح (۱۰۲/۲).

قال ابن‌مالك:

صُغْ مِن مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ | أَفْعَلَ لِلتَّفْضيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي
وَ مَا بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِل | لِمانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضيلِ صِلْ

۲. الكهف (۱۸): ۳۴.

و لا يجوز تقديم من و مجرورها على اسم التفضيل إلّا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام فيجب حينئذٍ تقديمهما عليه، نحو: «مِمَّن أنت خير؟ و من أيّهم أنت أفضلُ؟ و من غلام أيّهم أنت أفضَلُ؟». و قد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام كقول الشاعر:

إذا سايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعينَةً فأسماءُ من تلكَ الظَّعينَةِ أمْلَحُ[١]

الثاني: أن يكون محلّىً بـ «ال» فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه في الإفراد و التذكير و غيرهما، نحو: «زيدٌ الأفضلُ» و «هندٌ الفُضلىٰ» و «الزيدان الأفضلان» و «الهنداتُ الفضلياتُ». و لا يؤتى معه بـ «من» فلا تقول: «زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو».

الثالث: أن يكون مضافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة يجب أن يكون مفرداً مذكّراً كالمجرّد، و يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو: «الزيدانِ أفضلُ رجلينِ» و «هندٌ أفضلُ امرأةٍ» و «الزيدونَ أفضلُ رجالٍ» و أمّا قوله تعالى «وَ لا تَكُونُوا أوَّلَ كافِرٍ بِه»،[٢] فقيل: إنّ التقدير: أوّلَ فريقٍ كافرٍ.

و إن كانت الإضافة إلى معرفة فإن لم يقصد التفضيل أو قصد التفضيل مطلقاً تجب المطابقة، نحو: «زيدٌ و عمرٌو أعلَما قومِهم» أي: عالماهم، بناء على عدم وجود عالم غيرهما في القوم.

و قولك: «نبيُّناﷺ أفضلُ قريشٍ»، أي: أفضل الناس من بين قريش.

و إن قصد التفضيل على خصوص المضاف إليه جازت المطابقة و عدمها، نحو: «الزيدانِ أعلما الناسِ أو أعلمُهم».[٣]

---

١. «سايَرَه»: سار معه و جاراه. «الظّعينةُ»: أصله الهَودج تكون فيها المرأة ثمّ نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالّ و المحلّ ثمّ توسّعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً، راكبة أو غير راكبة.

٢. البقرة (٢): ٤١.

٣. قال ابن مالك:

وَ أفْعَلَ التَّفضيلِ صِلْهُ أبَداً تَقْديراً أوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدا
وَ إنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أوْ جُرِّدا أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَ أنْ يُوَحَّدا
وَ تِلْوُ ألْ طِبْقٌ وَما لِمَعْرِفَه أُضيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذي مَعْرِفَه

فصل: يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كلّ لغة، نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمروٍ». و رفعه للظاهر و الضمير المنفصل قليل. و يطّرد ذلک إذا حلّ محلّ الفعل و ذلک إذا سبقه نفي أو شبهه و كان مرفوعه أجنبيّاً مفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ»، فإنّه يجوز أن يقال: «ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينِه الكُحلُ كحُسنه في عينِ زيدٍ».

و الأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أوّلهما للموصوف و ثانيهما للظّاهر كما تقدّم. و قد يحذف الضمير الثاني و تدخل «من» إمّا على الظاهر، نحو: «من كُحْلِ عينِ زيدٍ» أو محلّه، نحو: «من عينِ زيدٍ» أو ذي المحلّ، نحو «من زيدٍ». و ممّا جاء من كلامهم: «ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ» و الأصل «من حسنِ الجميلِ بزيد»، ثمّ أضيف الجميل إلى زيدٍ ثمّ حذف المضاف الأوّل ثمّ الثاني.[1]

خاتمة: يعمل اسم التفضيل في التمييز و الحال و الظّرف و لا يعمل في المفعول المطلق و لا في المفعول معه و أمّا المفعول به فقال ابن‌مالك في شرح الكافية: أجمعوا على أنّه لا ينصب المفعول به فإن وجد مايوهم جواز ذلک جعل نصبه بفعل مقدّر يفسّره أفعل، نحو: «أَللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَه»[2] فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه و هو في موضع نصب بفعل مقدّر يدلّ عليه أعلم. و أجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرّده من معنى التفضيل».

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ رَفْعُهُ الظّاهِرَ نَزْرٌ وَ مَتى	عاقَبَ فِعْلاً فَكَثيراً ثَبَتا
هذا إذا نَوَيْتَ مَعنى مِنْ وَ إنْ	لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِن
وَ إنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِماً	فَلَهُما كُنْ أبَداً مُقَدِّما
كَمِثْلِ مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ وَلَدى	إخْبارٍ التَّقْديمُ نَزْراً وَرَدا

٢. الأنعام (٦): ١٢٤.

التوابع

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة:

١ ـ النعت

٢ ـ التوكيد

٣ ـ عطف البيان

٤ ـ عطف النّسق

٥ ـ البدل.

(۱)
النعت

عرّفه ابن‌مالك بأنّه التابع الّذي يكمّل متبوعه بدلالته على معنىً فيه أو فيما يتعلّق به، نحو: «مررتُ برجلٍ كريم» و «مررت برجلٍ كريمٍ أبوه».

و المراد بالمكمّل الموضح للمعرفة كـ «جاء زيدٌ التاجرُ» و المخصّص للنّكرة، نحو: «جاء رجلٌ تاجرٌ».

و قد يكون النعت للمدح، نحو: «بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ» و للذّم، نحو: «أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ»، و للترّحم، نحو: «اللّهم أنا عبدُک المسكينُ» و للتأكيد، نحو قوله تعالى: «فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفخةٌ واحدةٌ».[1]

و يجب مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب و التعريف أو التنكير، نحو: «جاءنى رجلٌ عالمٌ» و «جاءنى زيدٌ العالمُ».[2]

أمّا مطابقته للمنعوت في الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث، فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع النعت ضميراً مستتراً طابق المنعوتَ فيها أيضاً، نحو: «زيدٌ رجلٌ عالمٌ» و «الزيدانِ رجلانِ عالمانِ» و «الزيدونَ رجالٌ عالمونَ» و «هندٌ امرأةٌ عالمةٌ» و «الهندانِ امرأتانِ عالمتانِ» و «الهنداتُ نساءٌ عالماتٌ».

---

۱. الحاقّة (۶۹): ۱۳.

۲. قال ابن‌مالك:

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُوَلْ — نعتٌ و توكيدٌ و عطفٌ و بدلْ
فالنّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ — بِوَسمِه أو وَسمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ
و لْيُعْطَ في التعريفِ و التنكيرِ ما — لما تلا كـ«امْرُرْ بقومٍ كُرَما»

و إن رفع النعت ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير و التأنيث على حسب ذلك الظاهر. فإن أسند إلى مؤنث أنّث و إن كان المنعوت مذكّراً، و إن أسند إلى مذكّر ذكّرو إن كان المنعوت مؤنثاً.

و أمّا في التثنية و الجمع فيكون مفرداً و إن كان المنعوت بخلافه.

و ببيان آخر: النعت إن كان بحال المنعوت ـ و يسمّى حقيقيّاً ـ يتبعه مطلقاً و إن كان بحال متعلّقه ـ و يسمّى سببيّاً ـ يتبعه في الإعراب و التعريف أو التنكير، أمّا في البواقي فإن رفع ضمير المنعوت فموافق أيضاً نحو: «جاءني امرأةٌ كريمةُ الأبِ و رجلانِ كريما الأبِ و رجالٌ كرامُ الأبِ». و إلّا فكالفعل، نحو: «جائني رجلٌ حسنةٌ جاريتُه» و «لَقِيتُ امرأتينِ حسناً عبداهما».

الأشياء التي ينعت بها

هي أربعة:

الأوّل: المشتق، و المراد به مادلّ على حدث و فاعله، كاسم الفاعل و اسم المفعول.

الثاني: الجامد المؤوّل بالمشتق، كاسم الإشارة، نحو: «مررتُ بزيدٍ هذا» أي: المشار إليه.

الثالث: الجملة، بشرطين:

الأوّل: أن تكون خبريّة نحو: «مررتُ برجلٍ أبوُه قائمٌ» فلا يجوز «مررت برجل إضْرِبْه» و لا «مررتُ بعبدٍ بِعْتُكَهُ» قاصداً لإنشاء البيع. فإن جاء ما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار القول، نحو:

حتّى إذا جَنَّ الظّلامُ و اختَلَط جاؤوا بمَذْقٍ هَل رأيتَ الذّئبَ قطّ

أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رويته هذا الكلام.

الثاني: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمنعوت، و هو إمّا مذكور نحو: «وَ اتَّقُوا يَوماً تُرْجَعُونَ فيه إلى اللهِ»[1] أو مقدّر نحو: «و اتّقُوا يوماً لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً».[2]

و إنّما تقع الجملة نعتاً للنكرة كما تقدّم أو المعرّف بالألف و اللام الجنسيّة، نحو:

---

١. البقرة (٢): ٢٨١. ٢. البقرة (٢): ١٢٣.

و لقـد أمُرُّ على اللّئيم يسُبُّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَعنيني

الرابع: المصدر، نحو: «هذا رجلٌ عدلٌ» و يلزم حينئذٍ الإفراد و التذكير، تقول «مررت برجلينِ عدلٍ و برجالٍ عدلٍ و بامرأةٍ عدلٍ و...» و ذلك عند الكوفيّين على التأويل بالمشتقّ، أي: عادل، و عند البصريّين على تقدير مضاف، أي: ذو عدل.[١]

فصل: إذا نعت غير الواحد ـ و هو المثنى و المجموع ـ فإن اختلف النعت وجب التفريق بالعطف، فتقول: «مَرَرْتُ بالزّيدينِ الكريمِ و البخيلِ» و «مررتُ برجالٍ فقيهٍ و كاتبٍ و شاعرٍ» و إن اتّفق جيء به مثنّىً أو مجموعاً، نحو: «مررتُ برجلينِ فاضلينِ و برجالٍ فضلاءَ».

و إذا نعت معمولان لعاملين متحدّي المعنى و العمل جاز الإتباع، نحو: «ذَهَبَ زيدٌ و انطلقَ عمرُو العاقلانِ» و «حدّثتُ زيداً و كلّمتُ عمراً الكريمَينِ» و «مررتُ بزيدٍ و جُزْتُ على عمرٍو الصالحينِ».

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما ـ وجب القطع، فتقول: «جاء زيدٌ و ذَهَبَ عمرُو العالِمَينِ ـ بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العالِمَيْنِ ـ و «العالمان» بالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العالمانِ، و تقول: «انطلقَ زيدٌ و كلّمتُ عمراً الصالِحَينِ» أي: أعني الصالِحَينِ، أو «الصالحانِ» أي هما الصالحان.

و إذا تكرّرت النعوت لواحد فإن كان المنعوت لا يعرف إلّا بذكر جميعها وجب إتباعها كلّها فتقول: «مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتِبِ».

و إن كان المنعوت معيّناً بدونها كلّها، جاز إتباعها جميعاً و قطعها جميعاً و إتباع بعضها و قطع بعض آخر بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع، نحو: «أعوذُ باللهِ السميعِ العليمُ».

---

١. قال ابن مالك:

وَ انْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَ ذَرِبِ وَ شِبْهِهِ كَذا وَ ذي وَ الْمُنْتَسِبِ
وَ نَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا
وَ امْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وَ إنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
وَ نَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثيرا فَالْتَزَمُوا الْإفْرادَ وَ التَّذْكيرا

و إن كان معيّناً ببعضها دون بعضٍ وجب الإتباع في الأوّل و جاز الأمران في الثاني.[1]

تنبيه: يجوز حذف المنعوت أو النعت مع القرينة و هو كثير في المنعوت، نحو قوله تعالى: «أنِ اعْمَلْ سابغاتٍ»،[2] أي: دُرُوعاً سابغاتٍ، و قليل في النعت، و منه قوله تعالى: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً»،[3] أي: صحيحةٍ أو غير معيبةٍ.[4]

---

۱. قال ابن مالك:

وَ نَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ إذا اخْتَلَف ... فَعاطِفاً فَرِّقْهُ لا إذا ائْتَلَف

وَ نَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنى ... وَ عَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنا

وَ إنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَ قَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

وَ اقْطَعْ أو اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا ... بِدُونِها أوْ بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا

وَ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا ... مُبْتَدَءاً أوْ ناصِباً لَنْ يَظْهَرا

۲. سبأ (۳۴): ۱۱. ۳. الكهف (۱۸): ۷۹.

۴. مجمع البيان: ۶/ ۴۳۰.

قال ابن مالك:

وَ ما مِنَ الْمَنْعُوتِ وَ النَّعْتِ عُقِل ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَ فِي النَّعْتِ يَقِل

(٢)
التوكيد

عرّفه ابن‌مالك في شرح الكافية بأنّه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

و هو قسمان: لفظي و سيأتي و معنوي و هو على ضربين:

الأوّل: ما يؤكّد به لرفع المجاز عن الذّات و له لفظان: النفس و العين. و ذلک نحو: «جاء زيدٌ نفسُه»، فـ «نفسه» يرفع توهّم أن يكون الجائي خبر زيد أو رسوله.

و لابدّ من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاء زيدٌ نفسُه و هندٌ نفسُها».

ثمّ إن كان المؤكّد مثنّى أو مجموعاً جمعتهما على أنفُس و أعيُن، فتقول: «جاء الزيدان أنفسُهما و الزيدون أنفسُهم». و قيل بجواز الإفراد و التثنية في المثنّى، نحو: «جاء الزيدانِ نفسهُما أو نفساهما». و الجمع أفصح.[١]

الثاني: ما يرفع توهّم عدم إرادة الشمول. و ألفاظه: كلا و كلتا للمثنّى و كلّ و جميع و عامّة لغيره. و لابدّ من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكّد. فيؤكّد بـ «كلا» المثنّى المذكّر، نحو: «جاءَ الزّيدانِ كلاهما»، و بـ «كلتا» المثنّى المؤنث نحو: «جاءت الهندانِ كلتاهما».

و يؤكّد بـ «كلّ و جميع و عامّة» ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً، نحو: «أكرمتُ القومَ كلَّهم» و «اشترَيتُ العبدَ كلَّه»، فلا يجوز «جاء زيدُ كلُّهُ».[٢]

---

١. قال ابن‌مالك:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاِسْمَ أَكِّدا مَعَ ضَميرٍ طابَقَ الْمُؤَكَّدا
وَ اجْمَعْهُما بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعا ما لَيْسَ واحِداً تَكُنْ مُتَّبِعا

٢. قال ابن‌مالك:

وَ كُلّاً اذْكُرْ في الشُّمُولِ وَ كِلا كِلْتا جَميعاً بِالضَّميرِ مُوصِلا
وَ اسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فاعِلَه مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكيدِ مِثْلَ النّافِلَه

فصل: إذا أريد تقوية التوكيد جيء بـ «أجمع» بعد «كلّه» و بـ «جمعاء» بعد «كلّها» و بـ «أجمعين» بعد «كلّهم» و بـ «جُمَع» بعد «كلّهن». و قد يؤكّد بهنّ و إن لم يتقدّم كلّ، نحو قوله تعالى: «لَأُغْوِيَنَّهُم أجْمَعِينَ».[١] و لا يجوز تثنية «أجمع» و لا «جمعاء» عند البصريّين استغناءً بـ «كلا» و «كلتا» كما استغنوا بتثنية «سيّ» عن تثنية «سواء» و أجازه الكوفيّون و الأخفش فتقول: «جاءني الزيدان أجمعان» و «الهندانِ جمعاوانِ».

و يجوز بعد «أجمع» التوكيد بـ «أكْتَع» فـ «أبْصَع» فـ «أبْتَع» و بعد «جمعاء» بـ «كَتعاء» فـ «بَصعاء» فـ «بَتعاء» و بعد «أجمعين» بـ «أكتعين» فـ «أبصعين» فـ «أبتعين» و بعد «جُمَع» بـ «كُتَع» و «بُصَع» و «بُتَع». و شذّ مجيء ذلک على خلاف هذا.[٢]

فصل: لا يجوز توكيد النكرة عند البصريّين، سواء كانت محدودة کـ «يوم» و «ليلة» و «شهر»؛ أو غير محدود کـ «وقت» و «حين» و «زَمَن». و ذهب الكوفيّون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمتُ شهراً كلّه».[٣]

فصل: إذا أكّد الضمير المرفوع المتّصل بالنفس أو العين، وجب توكيده أوّلاً بالضمير المنفصل نحو: «قُومُوا أنتم أنْفُسُكُم أو أعيُنُكم»، بخلاف «قام الزيدون أنفسُهم» فيمتنع الضمير و بخلاف «ضَرَبْتُهُم أنْفُسَهُم» و «مررتُ بهم أنفُسِهم» و «قامُوا كلُّهم» فالضمير جائز لا واجب.[٤]

---

١. ص (٣٨): ٨٢.

٢. قال ابن مالك:

وَ بَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأجْمَعَا ... جَمْعاءَ أجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
وَ دُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أجْمَعُ ... جَمْعاءُ أجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

و قال أيضاً:

وَ اغْنِ بِكِلْتا فِي مُثَنًّى وَ كِلا ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاءَ وَ وَزْنِ أفْعَلا

٣. قال ابن مالك:

وَ إنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِل ... وَ عَنْ نُحاةِ الْبَصرَةِ الْمَنْعُ شَمِل

٤. قال ابن مالك:

وَ إنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِل ... بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِل
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَ أكَّدُوا بِما ... سِواهُما و الْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَما

التأكيد اللفظي

و هو يكون بإعادة اللفظ الأوّل بعينه أو بمرادفه، و يكون في المفرد و الجملة. فالأوّل نحو: «جائني زيدٌ زيدٌ» و «قام قام زيدٌ» و قولك: «أنت بالخيرِ حقيقٌ قَمِنٌ»، و قول الشاعر:

فـإيّاك إيّـاك المـراءَ فـإنّه | إلى الشـرّ دعّـاءٌ وللشرّ جالبٌ

و الثاني إمّا أن يقترن بحرف عطف و هو الأكثر، نحو: قوله تعالى: «كلّا سَيَعْلَمُون ثُمَّ كلّا سَيَعْلَمُونَ»[١] و قوله: «و ما أدريٰک ما يَومُ الدّينِ * ثُمّ ما أدريٰك ما يَومُ الدّينِ».[٢]

أو لا يقترنُ، كقول الشاعر:

أيـا مـن لَسْتُ أقلاه | و لا في البُعدِ أنساه
لك اللهُ عـلى ذاک | لك الله لك الله

و إذا أريد توكيد الضمير المتّصل بلفظه يجب اتّصال المؤكّد بما اتّصل بالمؤكّد، نحو: «مررتُ بكَ بكَ» و «رأيتُك رأيتُك» و «قمتُ قمتُ» و لا تقول: مررت بكك و رأيتكك و قمتتُ.

نعم، يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متّصل ؛ مرفوعاً كان، نحو: «قمتَ أنتَ» أو منصوباً، نحو: «أكرمتني أنا» أو مجروراً، نحو: «مررتُ به هو».

و إذا أُريد توكيد الحرف فإن لم يكن للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتّصل بالمؤكّد ـ كالضمير المتّصل ـ نحو: «إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ» و «في الدارِ في الدارِ زيدٌ» و لا يجوز «إنّ إنّ زيداً قائمٌ» و لا «في في الدارِ زيدٌ». و إن كان للجواب ـ كـ «نعم و بلى» ـ فيكرّر بغير شرط، فيقال لك «أقام زيدٌ» فتقول: «نَعَمْ نَعَمْ».[٣]

---

١. النبأ (٧٨): ٤ و ٥. ٢. الإنفطار (٨٢): ١٧ و ١٨.

٣. قال ابن مالك:

وَ ما مِنَ التَّوْكيدِ لَفظِيٌّ يَجي | مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجي ادْرُجي
وَ لا تُعِدْ لَفظَ ضَميرٍ مُتَّصِلِ | إلّا مَعَ اللَّفظِ الَّذي بِهِ وُصِلْ
كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلا | بِهِ جَوابٌ كَنَعَمْ وَ كَبَلىٰ
وَ مُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذي قَدِ انْفَصَلْ | أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَميرٍ اتَّصَلْ

(٣)
عطف البيان

عرّفه ابن‌هشام بأنّه تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة و تخصيصه إن كان نكرة.[١]

و الأوّل متّفق عليه، كقوله تعالى «إذْ قالَ لَهُم أخُوهم نوحٌ ألا تتّقُونَ».[٢] و الثاني أثبته الكوفيّون و جماعة من البصريّين و جوّزوا أن يكون منه قوله تعالى «أو كَفّارةٌ طَعامُ مَساكِينَ»[٣] فيمن نوّن «كفّارة» و نحو «مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ».[٤] و نفاه بعض النحويّين و يوجبون في ذلك البدليّة و يخصّون عطف البيان بالمعارف.[٥]

و يوافق متبوعه في إعرابه و تعريفه أو تنكيره و تذكيره أو تأنيثه و إفراده أو تثنيه أو جمعه.[٦]

تنبيه: قالوا: «كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً».

و استثنى أكثرهم من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما كون التابع عطف البيان:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً و المتبوع منادى، نحو: «يا أخانا زيداً»،

---

١. أوضح المسالك: ٣/٣٢.　　٢. الشعراء (٢٦): ١٠٦.　　٣. المائدة (٥): ٩٥.

٤. إبراهيم (١٤): ١٦.

٥. و احتجّوا بأنّ النكرة مجهولة و المجهول لا يبيّن المجهول. و ردّ بأنّ بعض النكرات أخصّ من بعض و الأخصّ يبيّن الأعمّ.

٦. قال ابن‌مالك:

العَطفُ إمّا ذُو بَيانٍ أوْ نَسَق　　وَ الغَرَضُ الآنَ بَيانُ ما سَبَق

فَذُو البَيانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَه　　حَقيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَه

فَأوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ　　ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ　　كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ

فإنّ «زيداً» يجب أن يكون عطف البيان و لا يجوز أن يكون بدلاً، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فيلزم بناء «زيد» على الضمّ.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «ال» و المتبوع معرّفاً بها و قد أُضيفت إليه صفة مقرونة بـ «ال»، نحو: «أنا الضاربُ الرّجلِ زيدٍ»، فيتعينّ كون زيد عطف بيان و لا يجوز كونه بدلاً، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: «أنا الضاربُ زيدٍ» و هو ممتنع عند الأكثر. و جوّزه الفرّاء لتجويزه إضافة الوصف المعرّف بـ «ال» إلى المعارف كما تقدّم في باب الإضافة.

و استشكل بعضهم ما علّل به هاتان المسألتان بأنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، و قد جوّزوا في قوله تعالى: «إنّكَ أنْتَ»[1] كون «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إنّ أنت».[2]

---

١. البقرة (٢): ١٢٩.

٢. قال ابن مالك:

وَ صالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرىٰ ... فى غَيْرِ نَحْوِ يا غُلامُ يَعْمُرا

وَ نَحْوِ بِشْرٍ تابِعِ الْبَكْرِي ... وَ لَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيّ

(۳)
عطف النسق

و هو تابع يتوسّط بينه و بين متبوعه أحد الحروف الآتية.

و حروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يقتضي التشريک في اللفظ و المعنى، إمّا مطلقاً و هو الواو و الفاء و «ثمّ» و «حتّى» و إمّا مقيّداً و هو «أو» و «أم» ما لم يقتضيا إضراباً.

و الثاني: ما يقتضي التشريک في اللفظ دون المعنى، و هو «بل» و «لا» و «لكن».[۱]

معاني حروف العطف و أحكامها

الواو: لمطلق الجمع، فإذا قلت: «جاء زيدٌ و عمرٌو» دلّ ذلک على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، و احتمل كون «عمرو» جاء بعد «زيد» أو جاء قبله أو جاء مصاحباً له، و إنّما يتبيّن ذلک بالقرينة، نحو: «جاء زيدٌ و عمرٌو بعدَه و جاء زيدٌ و عمرٌو قبلَه و جاء زيدٌ و عمرٌو معه» فيعطف بها اللاحق و السابق و المصاحب.

هذا مذهب أكثر النحويّين. و ذهب جماعة إلى أنّها للترتيب و ردّ بقوله تعالى: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنيا نَمُوتُ و نَحيىٰ»[۲] و تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بأنّها يعطف بها حيث لا يكتفي بالمعطوف عليه، نحو: «إِختَصَمَ زيدٌ و عمرٌو» و «تَشارَکَ زيدٌ و

---

۱. قال ابن مالک:

تالٍ بِحرفٍ مُتبِعٍ عَطفُ النَّسَق ‌ ‌ كَاخْصُص بِوُدٍّ وَ ثَناءٍ مَنْ صَدَق

فَالعَطفُ مُطلَقاً بِواوٍ ثُمَّ فا ‌ ‌ حَتّى أَمَ اوْ كَفيکَ صِدقٌ وَ وَفا

وَ أَتبَعَتْ لَفظاً فَحَسْبُ بَلْ وَ لا ‌ ‌ لكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُءٌ لكِنْ طَلا

۲. المؤمنون (۲۳): ۳۷.

عمرٌو»، و لا يجوز أن يعطف في مثلهما بسائر حروف العطف، فلا تقول: «اختَصَمَ زيدٌ فَعَمرٌو».[١]

الفاء: تدلّ على تأخّر المعطوف عن المعطوف عليه متّصلاً به، نحو: «جاء زيدٌ فعمروٌ». و كثيراً ما تقتضي السببيّة أيضاً إن كان المعطوف بها جملة أو صفة، نحو: «فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضىٰ عَلَيه»[٢] أو صفة، نحو: «لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمالِئُونَ مِنها البُطُونَ فَشارِبُون عليه من الحَميمِ».[٣]

و تختصّ الفاء بأنّها تعطف على الصلة ما لا يصحّ كونه صلة ـ لخلوّه من العائد على الموصول ـ نحو: «الّذي يَقُومُ فَيَغْضِبُ زيدٌ أخُوك» و عكسه «الّذي يَقومُ أخُوك فَيَغضِبُ هو زيدٌ». و ذلك لأنّ الفاء تدلّ على السببيّه فتجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة. و مثل ذلک جار في الخبر و الصفة و الحال نحو: «زيدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هندٌ» و «زيدٌ تَقْعُدُ هندٌ فَيَقُومُ» و «مررتُ بإمرأةٍ تَضحَکُ فَيَبْكِي زيدٌ» و «بإمرأة يَضحَکُ زيدٌ فتَبكي» و «جاء زيدٌ يَضحَکُ فَتَبْكِي هندٌ» و «جاء زيدٌ تَبكِي هندٌ فَيَضحَکُ».

ثُمّ: تدلّ على تأخّر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً عنه، نحو: «جاء زيدٌ ثمّ عمرٌو».[٤]

أمّا حَتّى: فالعطف بها قليلٌ، و يشترط في المعطوف بها شرطان:

١ ـ أن يكون بعضاً ممّا قبله إمّا بالتحقيق، نحو: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها» أو بالتأويل كقوله:

ألقَى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحلَه … و الزّادَ حتّى نَعلَه ألقاها

---

١. قال ابن مالك:

فَاعطِف بِواوٍ لاحِقاً أو سابِقاً … فِي الحُكمِ أو مُصاحِباً مُوافِقا
وَ اخصُص بِها عَطفَ الّذي لا يُغني … مَتبُوعُهُ كَاصطَفَّ هذا وَ ابني

٢. القصص (٢٨): ١٥. ٣. الواقعة (٥٦): ٥٢ ـ ٥٤.

٤. قال ابن مالك:

وَ الفاءُ لِلتَّرتِيبِ باتِّصالِ … وَ ثُمَّ لِلتَّرتِيبِ بِانفِصالِ
وَ اخصُص بِفاءٍ عَطفَ ما لَيسَ صِلَه … عَلَى الّذي استَقَرَّ أنّهُ الصِّلَه

٢ ـ أن يكون غاية لما قبله، في زيادة أو نقص، نحو: «ماتَ الناسُ حَتّى الأنبياءُ» و «قَدِمَ الحجّاجُ حَتّى المشاةُ».[1]

فرع: «حَتّى» في عدم الترتيب كالواو.

«أم»: على قسمين:

الأوّل: المتّصلة، و هي الّتي تقع بعد همزة التسوية، نحو: «سواءٌ علينا أجَزِعْنا أم صَبَرْنا»،[2] أو بعد همزة يطلب بها و بـ «أم» التعيين، نحو: «أ أنتم أشدُّ خلقاً أم السماءُ».[3]

و قد تحذف الهمزة عند أمن اللبس، و منه قراءة ابن‌محيصن: «سواءٌ عَليهم أَنْذَرْتَهم أم لَم تُنْذِرْهم»،[4] و قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي و إن كُنْتُ دارِياً … شُعيثُ بن سهمٍ أم شعيثُ بنُ مِنْقَرِ

الثاني: المنقطعة، و هي الّتي لم يتقدّم عليها إحدى الهمزتين، و تفيد الإضراب مع اقتضاء الاستفهام كثيراً، نحو قوله تعالى: «أم له البَناتُ و لكم البَنونَ»،[5] تقديره: «بل أله البنات و لكم البنون». و قد لا يقتضي الاستفهام، نحو قوله تعالى: «أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظّلماتُ و النُّورُ».[6]

أو: تستعمل للتخيير، نحو: «تَزَوَّجْ هنداً أو أُخْتَها» و للإباحة، نحو: «جالِسِ العلماءَ أو الزّهادَ». و الفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير و جوازه في الإباحة. و للتقسيم، نحو: «الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ» و للإبهام على السامع، نحو: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما و قصدت الإبهام على السامع و منه قوله تعالى: «وَ

---

١. قال ابن‌مالك:

بَعْضاً بِحَتّى اعْطِفْ عَلى كُلٍّ وَلا … يَكُونُ إلّا غايَةَ الّذي تَلا

٢. إبراهيم (١٤): ٢١. ٣. النازعات (٧٩): ٢٧. ٤. البقرة (٢): ٦.

٥. الطّور (٥٢): ٣٩.

٦. الرّعد (١٣): ١٦.

قال ابن‌مالك:

وَ أمْ بِهَا اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَه … أوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَه

وَ رُبَّما أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إنْ … كانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِها أُمِن

وَ بِانْقِطاعٍ وَ بِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ … إنْ تَكُ مِمّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

إنّا أو إيّاكم لَعَلى هُدًى أو فِي ضَلالٍ مُبِينٍ».[١] و للشک نحو: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا كنت شاكّاً في الجائي منهما.

و قد تكون للإضراب كقول الشاعر:

ماذا ترىٰ في عيالٍ قد برِمتُ بهم — لم أُحصِ عِدَّتَهم إلّا بعدّادِ
كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانية — لولا رَجاؤُک قد قتّلتُ أولادي

أي: بل زادوا.

و بمعنى الواو، كقول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً — كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ

أي: و كانت له قَدَراً.[٢]

إمّا المسبوقة بمثلها: تكون كـ «أو»، نحو: «تَزَوَّجْ إمّا هنداً و إمّا أُختَها» و «جالِسْ إمّا العلماءَ و إمّا الزُّهّادَ» و هي عاطفة عند الأكثر. و زعم جماعة أنّها غير عاطفة كالأولىٰ و وافقهم مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة.

و قد يستغنى عن «إمّا» بـ «أو»، نحو: «قام إمّا زيدٌ أو عمرٌو» و عن الأولىٰ بالثانية، كقول الشاعر:

تُهاضُ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها — و إمّا بأمواتٍ ألَمَّ خيالُها

و قد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة و فتحها، كقول الشاعر:

لا تُفسِدُوا آبالَكم — إيما لنا إيما لكم[٣]

لكن: عاطفة بشروط: إفراد معطوفها و أن تسبق بنفي أو نهي و أن لا تقترن بالواو، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرٌو» و «لا يَقُمْ زيدٌ لكن عمرٌو». و إن تلتها جملة أو تلت واواً

---

١. سبأ (٣٤): ٢٤.

٢. قال ابن‌مالك:

خَيِّرْ أبِحْ قَسِّمْ بِأوْ وَأبْهِمِ — وَاشكُکْ وَإضرابٌ بِها أيضاً نُمِي
وَ رُبَّما عاقَبَتِ الواوَ إذا — لَمْ يُلفِ ذُو النُّطقِ لِلَبْسٍ مَنفَذا

٣. قال ابن‌مالك:

وَ مِثْلُ أوْ فِي القَصْدِ إمّا الثّانِيَه — في نَحْوِ إمّا ذي وَ إمّا النّائِيَه

أو سبقت بإيجاب فهي حرف ابتداء، نحو:

إنّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشىٰ بَوادِرُهُ لكن وَقائِعُه في الحَربِ تُنتَظَرُ[١]

و نحو قوله تعالى: «ما كانَ محمّدٌ أبا أحدٍ مِنْ رِجالِكُم و لكن رَسُولَ اللهِ».[٢]

أي: و لكن كان رسولَ اللهِ. و ليس المنصوب معطوفاً بالواو لأنّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب و الإيجاب.

و نحو: «قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم».

لا: يعطف بها بشروط: إفراد معطوفها و أن تسبق بإيجاب أو أمرٍ أو نداءٍ. نحو: «جاء زيدٌ لا عمرٌو» و «إضرِبْ زيداً لا عمراً» و «يا زيدُ لا عمروٌ». و خالف ابن‌سَعدان في الأخير. و زاد السهيلي شرطاً آخر و هو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: «جائني رجلٌ لا زيدٌ» و يجوز «جاءني رجلٌ لا امرأةٌ».[٣]

بل: يعطف بها النفي و النهي فتكون كـ «لكن» في أنّها تقرّر حكم ما قبلها و تثبت نقيضه لما بعدها، نحو: «ما قام زيدٌ بل عمرٌو» و «لا تَضْرِبْ» زيداً بل عمراً».

و يعطف بها في الخبر المثبت و الأمر، فتفيد الإضراب عن الأوّل و تنقل الحكم إلى الثاني، حتّى يصير الأوّل كأنّه مسكوت عنه، نحو: «قام زيدٌ بل عمروٌ» و «إضرِبْ زيداً بل عمراً».[٤]

فصل: يعطف على الظاهر و الضمير المنفصل و الضمير المتّصل المنصوب بلا شرط، نحو: «قام زيدٌ و عمرٌو» و «إيّاك و الأسدَ»، و قوله تعالى: «جَمَعْناكُم و الأوّلِينَ».[٥]

و إذا عطف على الضمير المرفوع المتّصل ـ بارزاً كان أو مستتراً ـ أُكّدَ بضمير منفصل،

---

١. «بوادر»: جمع بادرة و هي ما يبدو من الحِدّة في الغضب. ٢. الأحزاب (٣٣): ٤٠.

٣. قال ابن‌مالك:

وَ أوْلِ لكِنْ نَفْياً أو نَهياً وَلا نِداءً أوْ أمْراً أوِاثْباتاً تَلا

٤. قال ابن‌مالك:

وَ بَلْ كَلٰكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها كَلَمْ أكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْها
وَ انْقُلْ بِها لِلثّانِ حُكْمَ الأوَّلِ فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَ الأمْرِ الْجَلِي

٥. المرسلات (٧٧): ٣٨.

نحو قوله تعالى: «لَقَدْ كُنتُم أنْتُم و آباؤُكُم في ضَلالٍ مُبِينٍ»[١] إلّا أن يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله تعالى: «يَدخُلونَها و مَنْ صَلَحَ»[٢] أو بعدها، كقوله تعالى: «ما أشْرَكنا و لا آباؤُنا».[٣]

و قد يعطف عليه بلا فصل، و هو كثير في الشعر، كقول الشاعر:

و رَجا الأُخَيطَلُ من سَفاهةِ رأيِه ... ما لم يكن و أبٌ له لِيَنالا

و قليل في النثر. حكى سيبويه: «مررت برجلٍ سواءٍ و العدمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في سواء.

و هذا الاستعمال ضعيف عند البصريّين و أجازه الكوفيّون بلا ضعف.[٤]

و أمّا الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلّا بإعادة الجارّ له، كقوله تعالى: «و قال لَها و لِلأرضِ»[٥] و «نَعْبدُ إلهَكَ و إلهَ آبائِك».[٦] هذا مذهب الجمهور و أجاز ذلک الكوفيّون بلا شرط و اختاره ابن‌مالك قائلاً:

و عَودُ خافضٍ لَدىٰ عطفٍ على ... ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعلا

و ليس عندي لازماً إذا قد أتى ... في النثرِ و النظمِ الصحيحِ مُثْبَتا

و استدلّ المجوّزون بقوله تعالى: «وَ اتَّقُوا اللهَ الّذي تَساءَلُونَ به و الأرحامِ»،[٧] بجرّ «الأرحام» في قراءة حمزة عطفاً على الهاء المجرورة بالباء.

و بقول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونا و تَشْتِمُنا ... فاذهبْ فما بك و الأيّامِ من عَجَبِ

بجرّ «الأيّام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

و أجاب المحقّق الرضي ﵀ عن الآية بأنّ الظاهر أنّ حمزة جوّز ذلک بناء على مذهب الكوفيّين لأنّه كوفيّ و لا نسلّم تواتر القراءات السبع. و أمّا الشعر فلا دليل فيه إذا

---

١. الأنبياء (٢١): ٥٤. ٢. الرّعد (١٣): ٢٣. ٣. الأنعام (٦): ١٤٨.

٤. قال ابن‌مالك:

وَ إنْ عَلى ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّميرِ الْمُنْفَصِلِ

أوْ فاصِلٍ مّا وَ بِلا فَصْلٍ يَرِد ... فِي النَّظْمِ فاشِيًا وَ ضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

٥. فصّلت (٤١): ١١. ٦. البقرة (٢): ١٣٣. ٧. النساء (٤): ١.

الضرورة حاملة عليه و لا خلاف معها.

فصل: قد تحذف الواو مع معطوفها لدليل، كقوله تعالى: «وَ سَرابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ»،[١] أي: و البردَ. قيل: «و كذا الفاء، كقوله تعالى: «فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ»،[٢] أي: فضرب فانفجرت».

و تختصّ الواو ـ من بين حروف العطف ـ بجواز عطفها عاملاً قد حذف و بقي معموله، نحو: «والّذين تَبَوَّؤُا الدّارَ و الإيمانَ»،[٣] أي: و ألِفُوا الإيمانَ.

و قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، و جعل منه قوله تعالى: «أ فَنَضْرِبُ عنكم الذِّكْرَ صَفْحاً».[٤] قال ابن‌هشام: التقدير: «أنُهْمِلُكُم فَنَضْرِبُ».[٥]

فصل: يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ـ كاسم الفاعل و نحوه ـ نحو: قوله تعالى: «فَالمُغِيراتِ صُبْحاً * فَأثَرْنَ به نَقْعاً»،[٦] و يجوز العكس، و جعل منه قوله تعالى «يُخرِجُ الحَيَّ من الميّتِ و مُخرِجُ المَيِّتِ من الحَيِّ».[٧]

---

١. النحل (١٦): ٨١. ٢. البقرة (٢): ٦٠. ٣. الحشر (٥٩): ٩.

٤. الزخرف (٤٣): ٥.

٥. قال ابن‌مالك:

وَ الْفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ ... وَ الْواوُ إذ لا لَبْسَ وَ هْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

وَ حَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَ عَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

٦. العاديات (١٠٠): ٣ و ٤.

٧. الأنعام (٦): ٩٥.

قال ابن‌مالك:

وَ اعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً ... وَ عَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

(۵)
البدل

عرّفه ابن‌مالك بأنّه «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة».[1]

فخرج بالمقصود غيره و هو النعت و التوكيد و عطف البيان و العطف بالحرف غير «بل» و «لكن» في الإثبات. و بنفي الواسطة المقصود بواسطة و هو العطف بـ «بل» و «لكن» في الإثبات.[2]

أقسام البدل

البدل على أربعة أقسام:

الأوّل: بدل كلّ من كلّ، و هو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: «مَرَرْتُ بأخِيك زيدٍ».

الثاني: بدل بعض من كلّ، نحو: «أكلتُ الرَّغِيفَ نصفَه». قال الله تعالى: «و لِلّهِ عَلَى النّاسِ

---

١. قال ابن‌مالك: التابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلا   واسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّىٰ بَدَلا

٢. تحقيق:

يظهر من كلام ابن‌مالك أنّ المقصود بالحكم في البدل هو التابع دون المتبوع بخلاف عطف البيان و صرّح بذلك جماعة كثيرة من النحويين. و لكن قال المحقق الرضي ﷺ: «و أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ و بين عطف البيان بل لا نرى عطف البيان إلّا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه... قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنّه بيان و البيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الأوّل.

و الجواب: أنّا لا نسلّم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط و لا في سائر الأبدال إلّا الغلط فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأوّل ظاهر و إنّما قلنا ذلك لأنّ الأوّل في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر و لابدّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر، كما يذكر في كلّ واحد من الثلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن اللّغو و لا سيّما كلامه تعالى و كلام نبيّه ﷺ فادّعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر يصحّ أن ينسب إليها لأجلها دعوى خلاف الظاهر...». شرح الكافية ١: ٣٣٧.

حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إليه سَبيلاً».[۱]
الثالث: بدل الاشتمال، و هو الّذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوّق السامع إلى ذكره، نحو: «أعْجَبَنِي زيدٌ علمُه». قال الله تعالى: «يَسْئَلُونَک عن الشّهرِ الحرامِ قِتالٍ فيه».[۲]
الرابع: البدل المباين للمبدل منه، و هو على ثلاثة أقسام:
۱ ـ بدل الغلط و هو ما لا يريد المتكلّم ذكر متبوعه بل سبق لسانه عليه من غير قصد، كقولک: «جائني زيدٌ بكرٌ»، أردت أن تقول: «جائني بكرٌ» فسبق لسانک عليه و قلت: «جائني زيدٌ».
۲ ـ بدل النسيان و هو ما قصد المتكلم المبدل منه أوّلاً ثمّ تبيّن فساد قصده، كقولک: «رأيتُ زيداً عمراً». قصدت «زيداً» أوّلاً ثمّ تبيّن فساد قصدک و أنّ الّذى رأيته عمرٌو، فقلت: «عمراً».
۳ ـ بدل الإضراب و البداء و هو ما قصد المتكلّم المبدل منه ثم أضرب عنه إلى البدل و جعل المبدل منه في حكم المسكوت عنه، نحو: «أكلتُ تَمراً زبيباً».[۳]
فصل: يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدّم و لا يبدل المضمر من المضمر، و نحو: «قمتَ أنت» و «مررت بك أنت» توكيد اتّفاقاً و نحو «رأيتكَ إيّاك» توكيد عند الكوفيّين. و ذهب البصريّون إلى أنّه بدل، و ردّه ابن‌مالك في شرح التسهيل بأنّ الضمير المرفوع المنفصل توكيد اتّفاقاً و الفرق بين المرفوع المنفصل و المنصوب المنفصل تحكّم.
أمّا إبدال الضمير من الظاهر فمنعه ابن‌مالك و قال في شرح التسهيل «لأنّه لم يسمع من العرب لا نثراً و لا نظماً». و ما أوهم ذلک جعل توكيداً.
و يجوز إبدال الظاهر من الضمير إن كان الضمير لغائب، نحو قوله تعالى: «و أسَرُّوا النَّجْوىٰ الّذينَ ظَلَمُوا»[۴] في أحد الأوجه؛[۵] أو كان لحاضر بشرط أن يكون الظاهر بدل كلّ

---

۱. آل‌عمران (۳): ۹۷. ۲. البقرة (۲): ۲۱۷.
۳. قال ابن‌مالك:

مُطابِقاً أوْ بَعْضاً اوْ ما يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ يُلفىٰ أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وَ ذا لِلإضْرابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِب ... وَ دُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِب
كَزُرْه خالِداً وَ قَبِّلْهُ الْيَدا ... وَ اعْرِفْهُ حَقَّهُ وَ خُذْ نَبْلاً مُدىٰ

۴. الأنبياء (۲۱): ۳.
۵. و فيه وجهان آخران:

من كلّ و اقتضى الإحاطة و الشمول كقوله تعالى: «تَكُونُ لنا عِيداً لأوّلنا و آخِرِنا»[١] أو بدل بعض من كلّ، نحو: «أعْجَبَتْنِي وَجْهُك» و قول الشاعر:

أوعَدَني بالسِّجْنِ و الأداهِم رِجْلي، فرِجْلي شَثْنَةُ المَناسِمِ[٢]

فـ «رِجلي» بدل بعض من الياء في«أوْعَدَني».

أو بدل اشتمال، نحو: «أعْجَبَتْنِي كلامُک» و قول الشاعر:

ذَرِيني إنّ أمركِ لن يُطاعا و ما ألفَيْتِني حِلمي مُضاعا

فـ «حِلمي» بدل اشتمال من الياء في «ألفَيْتِني».

و كما يبدل الاسم من الاسم، يبدل الفعل من الفعل، كقوله تعالى: «و مَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً * يُضاعَفْ له العَذابُ»[٣] فـ «يُضاعَفْ» بدل من «يَلْقَ» فإعرابه بإعرابه و هو الجزم. و الجملة من الجملة، كقوله تعالى: «أمَدّكم بما تَعْلَمُونَ * أمَدَّكم بأنعامٍ و بَنِينَ».[٤]

و قد تبدل الجملة من المفرد، كقول الشاعر:

إلى اللهِ أشكُو بالمدينةِ حاجةً و بالشامِ أُخرىٰ كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

فأبدل «كيف يلتقيانِ» من «حاجةً» و «أُخرى». و إنّما صحّ ذلک لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين كيفيّة التقائهما.

تنبيه: إذا أُبدل من اسم الاستفهام أو اسم الشرط وجب دخول همزة الاستفهام أو إن الشرطية على البدل، نحو: «مَن ذا؟ أسعيدٌ أم عليٌ؟» و «من يَقُمْ إنْ زيدٌ و إن عمرٌو أقُمْ معه».[٥]

الأوّل: كون «الذين ظلموا» مبتدأ مؤخّراً و «أسرّوا النجوى» خبراً مقدّماً.

الثاني: أن يكون «الذين ظلموا» فاعل «اسرّوا» و الواو حرف دالّ على الجمع لا ضمير كما تقدّم في باب الفاعل.

١. المائدة (٥): ١١٤.

٢. «الأداهم»: جمع الأدهم و هو القيد. و «شَثْنَة»: غليظة. «المناسم»: جمع «مَنْسِم» و هو خفّ البعير، استعير هنا لقدم الإنسان.

٣. الفرقان (٢٥): ٦٨ و ٦٩.

٤. الشعراء (٢٦): ١٣٢ و ١٣٣.

٥. قال ابن مالك:

وَ مِنْ ضَمِيرِ الحاضِرِ الظّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلّا ما إحاطَةً جَلا
أوِ اقْتَضىٰ بَعْضاً أوِ اشْتِمالا كَإنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا
وَ بَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلي هَمْزاً كَمَنْ ذا أسَعِيدٌ أمْ عَلِيّ
وَ يُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إلَيْنا يَسْتَعِنْ بِنا يُعَنْ

حروف النداء و أحكامها

أحرف النداء ثمانية: الهمزة، آ، آي، يا، أي، أيا، هيا، وا.

فالهمزة للمنادى القريب. و «آ» و «آي» و «أي» و «أيا» و «هيا» للمنادى البعيد أو ما في حكمه، كالنائم و الساهي.

و ذهب جماعة إلى أنّ مراتب النداء ثلاثة: القريب و المتوسط و البعيد، و جعلوا «أي» لنداء المتوسّط.

و أمّا «يا» فهي تستعمل لجميع مراتب النداء. و «وا» للمنادى المندوب، نحو: «وا زيداه».[1]

و يجوز حذف حرف النداء كقوله تعالى: «يُوسُفُ أعْرِضْ عَن هذا»،[2] أي: يا يوسف.

و يستثنى صور لا يجوز معها الحذف و هي اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، نحو «ياالله» و المندوب، نحو: «يا زيداه» و المستغاث، نحو: يا لَزيدٍ و المتعجّب منه، نحو: «يا لَلماء» ـ إذا تَعَجَّبْتَ من كثرته ـ و المنادى البعيد، نحو: «يا زيد» و الضمير ـ على أنّ نداءه شاذّ ـ و اسم الجنس،[3] نحو: «يا رجلُ» و «يا رجلاً» و اسم الإشارة، نحو: «يا هذا». عند البصريين. و ذهب جماعة إلى جواز حذفه في الأخيرين.[4]

---

١. قال ابن مالك:

وَ لِلْمُنادَى النّاءِ أوْ كَالنّاءِ يا ... وَ أيْ وَ آ كَـذا أيـا ثُـمَّ هَـيا
وَ الْهَمْزُ لِلدّاني وَ وا لِـمَنْ نُـدِب ... أوْيا وَ غَيْرُ وا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِب

٢. يوسف (١٢): ٢٩.

٣. المراد بالجنس هو النكرة، سواء كان مقصودة أو غير مقصودة. و سواء كان مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. شرح الكافية للمحقّق الرضي«: ١/ ١٥٩

٤. قال ابن مالك:

وَ غَـيْرُ مَـنْدُوبٍ وَ مُضْمَرٍ وَ مـا ... جا مُسْتَغاثاً قَـدْ يُعَرّىٰ فَاعْلَما
وَ ذاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَ الْمُشارِ لَه ... قَـلَّ وَ مَـنْ يَـمْنَعْهُ فَـانْصُرْ عـاذِلَه

و لا يجوز الجمع بين حرف النداء و «ال» في غير اسم «الله» و ما سمّي به من الجمل إلّا في ضرورة الشعر كقوله:

فيا الغلامانِ اللّذان فرّا ... إيّاكما أن تُعقِبانا شرّا

و أمّا مع اسم «الله» و محكّي الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله» بقطع الهمزة و وصلها. و تقول فيمن اسمه «الرّجلُ منطقٌ»: «يا الرّجلُ منطقٌ».

و الأكثر في نداء اسم الله «اللّهمّ» بميم مشدّدة معوّضة من حرف النداء و شذّ الجمع بين الميم و حرف النداء في قوله:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا ... أقولُ يا اللّهم يا اللّهما[1]

أقسام المنادى

المنادى على ثلاثة أقسام: مفرد[2] و مضاف و شبيه بالمضاف.

المنادى المفرد إمّا أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة. فإن كان معرفة أو نكرة مقصودة يبني على ما يرفع به لو كان معرباً، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها نحو: «يا زيدُ» و «يا رجلُ»[3] و إن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو: «يا

---

۱. قال ابن مالك:

وَ بِاضْطِرارٍ خُصَّ جمعُ يا و ألْ ... إلّا مَعَ اللهِ وَ مَحْكِيِّ الْجُمَل

وَ الأكْثَرُ اللّهُمَّ بالتّعويضِ ... وَ شَذَّ يَا اللّهُمَّ فِي الْقَريضِ

۲. المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً و لا شبيهاً به، كما في باب «لا» التي لنفي الجنس فيدخل في ذلک المركبُ المزجي و المثنّى و المجموع.

۳ـ إذا اضطرّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه و هو مضموم و كان له نصبه و قد ورد السماع بهما كقول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مَطرٌ عليها ... و ليس عليک يا مَطرُ السلامُ

و قول آخر:

ضَرَبَتْ صدرَها إلَيَّ و قالَت ... يا عَدِيّاً لقد وَقَتْکَ الأواقي

«إلَيَّ»: مِنّي، و المعنى: ضربت صدرها متعجّبة من نجاتي. «وَقَتْکَ»: مشتقّ من الوقاية و هو الحفظ. و «الأواقي»: جمع واقية، أصلها: «الوواقي».

و إلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

و اضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضْطِراراً نُوِّنا ... مِمّا له اسْتِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

زيدانِ» و «يا رجلانِ» و «يا زيدونَ» و «يا رُجَيْلُونَ».

و يكون في محلّ نصبٍ على المفعولية، لأنّ المنادى مفعول به في المعنى و ناصبه فعل مضمر ناب حرف النداء منابه فأصل «يا زيد»: أدعو و أطْلُبُ زيداً، فحذف الفعل و ناب «يا» منابه.

و إذا كان المنادى مبنيّاً قبل النّداء ـ كـ «سيبويه» ـ قدّرت فيه الضمّة، و يجري مجرى ما تجدّد بناؤه بالنداء كـ «زيد» في أنّه يجوز في تابعه الرّفع مراعاة للضمّة المقدّرِ فيه و النّصب مراعاة للمحلّ فتقول: «يا سيبويه العاقلُ و العاقلَ» كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ و الظريفَ».

و إن كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً به [١] نصب، فمثال الأوّل قول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بِيَدِي». و مثال الثاني: «يا غلامَ زيدٍ». و مثال الثالث: «يا طالعاً جبلاً».[٢]

توابع المنادى

المنادى المبني إذا وصف بمضاف ـ إضافة معنويّة ـ مجرّد من «ال» وجب نصبه، نحو: «يا زيدُ صاحبَ عمرٍو» و إلّا يجوز رفعه ـ حملاً على اللفظ ـ و نصبه حملاً على الموضع، نحو: «يا زيدُ الظريفُ و الظريفَ» و «يا رجلُ ضاربُ بكرٍ و ضاربُ بكرٍ» و «يا زيدُ الكريمُ الأبِ و الكريمَ الأبِ».

و حكم عطف البيان و التوكيد و عطف النسق المقرون بـ «ال» حكم الصفة، فتقول: «يا زيدُ أخُونا و أخانا» و «يا تميمُ أجْمَعُونَ و أجْمَعِينَ» و «يا زيدُ و الرّجلُ و الرّجلَ».

و أمّا عطف النسق المجرّد من «ال» و البدل ففي حكم المنادى المستقلّ، فيبنى إذا

---

١. هو كلّ اسم له تعلّق بما بعده إمّا بعمل، نحو: «يا طالعاً جبلاً» و إمّا بعطف، نحو: «يا ثلاثةً و ثلاثينَ».

٢. قال ابن مالك:

وَ ابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنادَى الْمُفْرَدا ... عَلَى الَّذي في رَفْعِهِ قَدْ عُهِدا
وَ انْوِ انْضِمامَ ما بَنَوا قَبْلَ النِّدا ... وَ لْيُجْرَ مُجرىٰ ذي بِناءٍ جُدِّدا
وَ الْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَ الْمُضافا ... وَ شِبْهَهُ انْصِبْ عادِماً خِلافا

كان مفرداً، نحو: «يا رجلُ و زيدُ» و «يا رجلُ زيدُ» و ينصب إن كان مضافاً، نحو: «يا زيدُ و عبدَاللهِ» و «يا زيدُ عبدَاللهِ».

و المنادى المعرب إذا كان تابعه نعتاً أو تأكيداً أو عطف البيان أو عطف نسق مقروناً بـ «ال» وجب نصب التابع نحو: «يا عبدَاللهِ صاحبَ عمروٍ» و «يا عبدَاللهِ زيداً» «يا عبدَاللهِ و الرّجلَ».

أمّا عطف النسق المجرّد من «ال» و البدل ففي حكم المنادى المستقلّ، كما تقدّم.[1]

تنبيهات

الأوّل: قلنا: «إنّ المنادى المبني إذا وصف بمفرد يجوز فيه الرفع ـ حملاً على اللفظ ـ و النصب، حملاً على الموضع». و يستثنى من ذلک تابع «أيّ» في نحو: «يا أيّها الرّجلُ»، فـ «أيّ» منادى مفرد مبنيّ على الضمّ و «ها» زائدة و «الرّجل» صفة لأيّ. و قيل: عطف بيان و الجمهور يوجبون رفعه، لأنّه المقصود بالنداء و المنادى المفرد لا ينصب.

و لا توصف «أيّ» إلّا باسم جنس محلّیً بـ «ال» كالرّجل أو باسم إشارة، نحو: «يا أيّهذا» أو، بموصول محلّیً بـ «ال»، نحو قوله تعالى: «يا أيّها الّذي نُزِّلَ عليه الذِّكرُ».[2] و إن أريد مؤنّث يقال «أيّةُ»، كقوله تعالى: «يا أيّتُها النّفسُ المُطمَئِنّةُ * ارجِعِي إلى رَبِّكِ»،[3] و كتابع «أيّ» ـ في وجوب الرفع ـ تابع اسم الإشارة في نحو: «يا هذا الرّجلُ».[4]

الثاني: إذا كرّر المنادى مضافاً، نحو: «يا سعدُ سعدَ الأوسِ»، تعيّن نصب الثاني و جاز

---

١. قال ابن مالك:

تابِعَ ذِی الضَّمِّ الْمُضافَ دُونَ أَلْ ... أَلْــزِمْهُ نَصْباً كَــ «أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»
وَ ما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ وَ اجْعَلا ... كَــمُسْتَقِلٍّ نَسَــقاً وَ بَــدَلا
وَ إِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقا ... فَـفِيهِ وَجْـهانِ وَ رَفْعٌ يُـنْتَقی

٢. الحجر (١٥): ۶. ٣. الفجر (٨٩): ٢٨.

۴. قال ابن مالك:

وَ أَيُّها مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِـفَه ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدیٰ ذِی الْمَعْرِفَه
وَ أَيُّــهذا أَيُّــهَا الَّــذي وَرَد ... وَ وَصْفُ أَيٍّ بِسِویٰ هــذا يُـرَدّ
وَ ذُو إِشارَةٍ كَـأَيٍّ فِـی الصِّفَه ... إِنْ كانَ تَرْكُها يُـفِيتُ الْمَعْرِفَه

في الأوّل الضمّ و الفتح.

فإن ضمّ الأوّل ـ لأنّه منادى مفرد معرفة ـ كان الثاني منصوباً على البدلية أو عطف البيان أو على إضمار «يا» أو «أعني».

و إن فتح الأوّل، فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني و أنّ الثاني مُقحم بين المضاف و المضاف إليه. و ذهب المبرّد إلى أنّه مضاف إلى محذوف مماثل لما أُضيف إليه الثاني. و قال الفرّاء: «الاسمان مضافان للمذكور».[1]

الثالث: إذا كان المنادى مفرداً علماً و وصف بـ «ابن» مضافاً إلى علم و لم يفصل بين المنادى و بين «ابن»، يحذف ألف «ابن» خطّاً و جاز في المنادى وجهان: البناء على الضمّ، نحو: «يا زيدُ بنَ عمرٍو» و الفتح،[2] نحو: «يا زيدَ بنَ عمرٍو».

و يتعيّن الضمّ في نحو «يا رجلُ ابنَ عمرٍو». لا نتفاء علميّة المنادى و في نحو «يا زيدُ ابنَ أخينا» لا نتفاء علميّة المضاف إليه و في نحو «يا زيدُ الفاضلَ ابنَ عمرٍو» لوجود الفصل.

و الوصف بـ «ابنة» كالوصف بـ «ابن»، نحو: «يا هندُ ـ و يا هندَ ـ ابنةَ عمرٍو».[3]

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم إمّا أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

فإن كان معتلاً وجب إثبات الياء مفتوحة، نحو: «يا فتايَ» و «يا قاضيَّ».

و إن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

---

١. قال ابن مالك:

فِي نَحْوِ سعدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثــانٍ وَ ضُـمَّ وَ افْـتَحْ أَوَّلاً تُـصِبْ

٢. إمّا على الإتباع لفتحة «ابن» أو على تركيب الصفة مع الموصوف و جعلهما شيئاً واحداً كـ «خمسة عشر» و إمّا على إقحام «ابن» و إضافة «زيد» إلى «عمرو» لأنّ ابن الشخص يجوز إضافته إليه.

٣. قال ابن مالك:

وَ نَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَ افْـتَحَنَّ مِـنْ نَحْوِ أَزَيْـدُ بـنَ سَـعيدٍ لاتَـهِنْ

وَ الضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْـنُ عَـلَماً أَوْ يَلِ الابْـنَ عَـلَمٌ قَـدْ حُـتِما

أحدها: حذف الياء و الاكتفاء بالكسرة، كقوله تعالى: «يا عبادِ فَاتَّقُونِ».[۱] و هذا هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، ففي الحديث: قال الله تعالى: «يا داودُ! قُلْ لِعبادي: يا عِبادي! مَن لَم يَرْضَ بِقَضائي و لم يَشكُرْ نَعمائي و لَم يَصْبِرْ على بلائي فَلْيَطْلُبْ رَبّاً سَوائي».[۲] و هو دون الأوّل في الكثرة.

الثالث: إثبات الياء مفتوحة، كقوله تعالى: «يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا عَلى أَنفُسِهِم لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ».[۳]

الرابع و الخامس: قلب الكسرة فتحة و الياء ألفاً، مع إثبات الألف و حذفها كقوله تعالى: «يا حَسْرَتا».[۴]

و قول الشاعر:

و لَسْتُ بِراجِعٍ ما فاتَ مَنّي بِلَهْفَ و لا بِلَيتَ و لا لَوَ انّي

فـ «لَهْفَ» منادى حذف منه حرف النداء و الأصل «يا لَهفا» فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلّم. قال ابن‌مالك في شرح الكافية: «وذكروا أيضاً وجهاً سادساً و هو الاكتفاء عن الإضافة بنيّتها و جعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد. حكى يونس عن بعض العرب: «يا أمُّ لا تفعلي»».

و يجوز في «أب و أمّ» ـ مع الوجوه المتقدّمة ـ أن تعوّض تاء التأنيث من ياء المتكلم فيقال: «يا أبَتِ و يا أمّتِ» ـ بفتح التاء و كسرها ـ و لا يجوز إثبات الياء.

أمّا قوله:

أيـا أبتي لا زِلْتَ فينا فإنّما لنا أملٌ في العيش ما دُمْتَ عائشاً

فضرورة.

و إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء كقولك: «ياأخي»، إلّا في «ابن أمّ» و «ابن عمّ» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال و تكسر الميم أو تفتح، فتقول: «يا ابنَ أمّ» و «يا ابنَ عمّ» بفتح الميم و كسرها.[۵]

---

۱. الزمر (۳۹): ۱۶. ۲. بحارالأنوار: ۶۴/۲۳۶. ۳. الزمر (۳۹): ۵۳.

۴. الزمر (۳۹): ۵۶.

۵. قال ابن‌مالك:

في أسماء ملازمة للنداء

منها: «فُلُ» و «فُلَةُ» و هما عند سيبويه كناية عن نكرة فـ «فُلُ» بمعنى «رجل» و «فُلَةُ» بمعنى «امرأة». و ذهب جماعة إلى أنّهما كناية عن العلم من نحو زيد و هند. و منها: «لُؤمان» و «مَلأمان» و «مَلأم» بمعنى كثير اللّوم و «نَومان» بمعنى كثير النوم.

و منها: «فَعالِ» من كلّ فعل ثلاثي، لذمّ الأُنثى و سَبّها، نحو: «يا خَباثِ» و «يا فَساقِ».

و منها: «فُعَل» لسبّ الذّكور، نحو: «يا فُسَقُ» و «يا غُدَرُ». و اختار ابن‌عصفور كونه قياسيّاً و ابن‌مالك كونه سماعيّاً.[1]

الاستغاثة

و هي نداء شخص لِيُخلِّصَ من شدّة أو يُعين على دفع مشقّة، و المطلوب منه الاستغاثة يسمّى «مستغاثاً»[2] و المطلوب له الاستغاثة يسمّى «مستغاثاً له».

و لا يستعمل للاستغاث من أحرف النداء إلّا «يا» و لا يجوز حذفها و لا حذف المستغاث.

و للمستغاث ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن يجرّ بلام مفتوحة، و هو الغالب، نحو: «يا لَزيدٍ لِلمظلومِ».

الثاني: أن يختم بألف زائدة، نحو: «يا زيدا لِلمظلومِ».

وَ اجْعَلْ مُنادىً صَحّ إنْ يُضَفْ لِيا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيا

وَ الْفَتْحَ وَ الْكَسْرَ وَ حَذْفُ الْيا اسْتَمَرّ ... فِي يَابْنَ أُمَّ يَابْنَ عَمَّ لا مَفَرّ

وَ فِي النِّدا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ ... وَ اكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَ مِنَ الْيا التّا عِوَضْ

١. قال ابن‌مالك:

وَ فُلُ بَعْضُ ما يَخُصُّ بِالنِّدا ... لُؤمانُ نَوْمانُ كَذا وَ اطَّرَدا

في سَبِّ الأُنثىٰ وَزْنُ يا خَباثِ ... وَ الأمْرُ هكَذا مِنَ الثُّلاثِيّ

وَ شاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَ لا تَقِسْ وَ جُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

٢. أصله «مستغاث به» فحذف «به».

الثالث: أن يخلو من اللام و الألف، نحو: «يا زيدُ لِلمظلومِ».

و مثل المستغاث المتعجّب منه بلا فرق، كقولهم: «يا لَلعَجَب لِزيدٍ» و «يا عَجَبا لزيدٍ» و «يا عَجَبُ لزيدٍ» أي: يا عجبُ أحضر فهذا وقتك.

و إذا عطف على المستغاث مستغاث مستغالث آخر فإمّا أن تتكرّر معه «يا» أولا.

فإن تكرّرت لزم فتح اللّام، نحو: «يا لَزيدٍ و يا لَعمرٍو لبكرٍ».

و إن لم تتكرّر لزم الكسر، نحو: «يا لَزيدٍ و لِعمرٍو لبكرٍ».

و أمّا المستغاث له فإن ذكر في الكلام وجب جرّه بلام مكسورة إذا كان اسماً ظاهراً أو ياء المتكلّم نحو: «يا لَزيدٍ لِعمرٍو» و «يا لَزيدٍ لي» و إلّا فتحت، نحو: «يا لَزيدٍ لَهُ».[1]

المندوب

المندوب هو المتفجّع عليه بـ «وا» أو «يا»، نحو: «وازيداه» أو المتوجّع منه، نحو: «وا مصيبتاه» أو المتوجّع له، نحو: «واظَهراه».

و يشترط في المندوب أن يكون معرفة مشهوراً[2] فلا تندب النكرة، فلا يقال: «وا رَجُلاه» و لا الضمير و لا المبهم كاسم الإشارة و الموصول إلّا إذا كان خالياً من «ال» و اشتهرت صلته شهرة ترفع عنه الإبهام كقولهم: «وا مَنْ قَلَعَ بابَ خيبراه» و «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه» فإنّه بمنزلة «وا علياه» و «وا عبد المطّلباه».[3]

و للمندوب استعمالان:

أحدهما: أن يكون كالمنادى في بنائه على علامة الرفع إن كان مفرداً و نصبه إن

---

١. قال ابن مالك:

إذَا اسْتُغيثَ اسْمٌ مُـنادىً خُـفِضا ... بِـاللّامِ مَـفْتُوحاً كَـيا لَـلْمُرْتَضى
وَ افْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يا ... وَ في سِوى ذلِكَ بِـالْكَسْرِ ائْـتِيا
وَ لامُ ما اسْـتُغيثَ عـاقَبَتْ أَلِـف ... وَ مِـثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَـعَجُّبٍ أُلِـف

٢. راجع: شرح الكافية للمحقّق الرضي؛ ١/ ١٥٩

٣. قال ابن مالك:

ما لِلْمُنادَى اجْعَلْ لمندوبٍ وَ ما ... نُكِّـرَ لَـمْ يُـنْدَبْ وَ لا مـا أُبْهِما
وَ يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَر ... كَـبِئْرِ زَمْـزَمٍ يَـلي وامَـنْ حَـفَر

كان مضافاً أو شبيهاً به، فيقال: «وا زيدُ»، «وا عبدَ اللهِ»، «وا طالعاً جبلاً» إذا كان معروفاً معيّناً. و كذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور و ذلک لأنّه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة.

الثاني: أن يلحق آخره ألف، نحو: «وا زيدا». و يحذف لهذه الألف ما قبلها من الف، نحو: «وا موساه» أو تنوين، نحو: «وا مَن حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه»، أو ضمّة نحو: «وا زيداه» أو كسرة، نحو: «وا عبدَ الرّحيماه».

و إن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لَبْس أبقيا و جعلت الألف ياء بعد الكسرة، نحو: «وا غلامكي» و واواً بعد الضمّة، نحو: «وا غلامهو». و اصلهما «وا غلامكِ» و «وا غلامَهُ»، فلو قلت: «وا غلامكاه» و «وا غلامهاه» لا لتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، و التبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة.

و إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو: «وا زيداه» أو وقف على الألف، نحو: «وا زيدا».

و إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلّم فعلى لغة من فتح الياء قيل فيه: «وا عَبْدِيا» أو «وا عبدا».

و على سائر اللغات يقال: «و اعبدا».[1]

ترخيم المنادى

يجوز ترخيم المنادى[2] و هو حذف آخره تخفيفاً، نحو: «يا سُعا» في «يا سعادُ».

---

١. قال ابن مالك:

وَ مُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ... مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ
كَذاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أوْ غَيْرِها نِلْتَ الْأَمَلْ
وَ الشَّكْلَ حَتْماً أوْلِهِ مُجانِسا ... إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لا بِسا
وَ واقِفاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ ... وَ إنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَ الْها لا تَزِدْ
وَ قائِلٌ وا عَبْدِيا وا عَبْدا ... مَنْ فِي النِّدا الْيا ذا سُكُونٍ أبْدا

٢. في غير المندوب و المستغاث المجرور باللّام.

و يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان حرف علة ساكناً زائداً رابعاً فصاعداً، و قبله حركة من جنسه و ذلک نحو: «عِمْران و منصور و مسكين» فتقول: «يا عِمْرُ و يا مَنصُ و يا مِسكُ». بخلاف «شمْأل» فإنّ زائده ـ و هو الهمزة ـ غير علّة، و بخلاف نحو «قَنَوّر» لتحرّک حرف العلّه. و بخلاف نحو «مختار» لعدم زيادة الألف و نحو «سعيد» لأنّ السابق على حرف العلّة اثنان و بخلاف نحو «فرعَون» و «غُرنَيق» لعدم مجانسة الحركة.

و الجَرمي و الفرّاء لا يشترطان المجانسة فيجيزان «يا فِرْعَ» و يا «غُرنَ».

و لا خلاف في نحو «مصطَفَون» و «مُصْطَفَين» ـ لأنّ أصلهما «مصطفَيُون» و «مُصطَفَيين» فالحركة مجانسة تقديراً.

ثمّ إن كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث، جاز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً، کـ «فاطمة» أو غير علم کـ «جارية»، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثّل أو غير زائد کـ «شاة» فتقول: «يا فاطمَ و يا جاريَ و يا شا».

و إن كان مجرّداً من التاء اشترطوا لجواز ترخيمه أن يكون علماً، زائداً على ثلاثة أحرف غير مركّب تركيب إضافة و لا إسناد، فيقال في ترخيم «جعفر»: يا جَعْفَ.

فلا يرخّم ما كان على ثلاثة أحرف کـ «زيد» و ما كان زائداً على ثلاثة أحرف غير علم، کـ «قائم» و ما ركّب تركيب إضافة، کـ «عبد شمس» و ما ركّب تركيب إسناد، نحو: «تأبّطَ شرّاً».

و جوّز الفرّاء و الأخفش ترخيم العلم الثلاثي المتحرّك الوسط و نقل ابن‌الخشّاب عن الكوفيين جواز ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً.

و حكي عن الكوفيين ترخيم ذي الإضافة بحذف آخر المضاف إليه تمسّكاً بقول الشاعر:

خُذُوا حَظَّكُم يا آلَ عِكرِمَ و اذكُرُوا ... أواصِرَنا، و الرِّحْمُ بالغيبِ تُذكَرُ

و حكي عن سيبويه أنّ بعض العرب يرخّم المركّب الإسنادي بحذف آخره فيقول في «تأبّط شراً»: «يا تأبّطَ».

و أمّا ما ركّب تركيب مزج فيرخّم بحذف عجزه، فتقول في «معدي كرب»: «يا

معدي».[1]

و يجوز في المرخّم لغتان:

إحدهما: أن ينوى المحذوف فلا يغيّر ما بقي، تقول في «جَعْفَر و حارِث و مَنْصُور و ثَمُود»: «يا جعفَ و يا حارِ و يا منصُ و يا ثمُو».

الثانية: أن لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي كأنّه آخر الاسم في أصل الوضع فتقول: «يا جَعْفُ» و «يا حارُ» و «يا منصُ» و «يا ثمي»، أصله: «يا ثمُوُ» فتقلب الواو ياء و الضمة قبلها كسرة. قال ابن‌هشام: لأنّه ليس في العربيّة اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها».

و ما فيه تاء التأنيث يرخّم على اللّغة الأولىٰ، تقول في «مُسْلِمَة» و «حارثة» و «حفصة»: «يا مُسْلِمَ» و «يا حارثَ» و «يا حفصَ» لئلّا يلتبس بنداء مذكّر لا ترخيم فيه.

فإن لم يخف لبس جاز أن يرخّم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمَة»: «يا مَسْلَمُ» بفتح الميم و ضمّها.[2]

تنبيه: قد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء، بشرطين:

---

١. قال ابن‌مالك:

تَرْخيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنادىٰ — كَيا سُعا فيمَنْ دَعا سُعادا
وَ جَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً في كُلِّ ما — أُنِّثَ بِالها وَالَّذي قَدْ رُخِّما
بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلا — تَرْخيمَ ما مِنْ هذِهِ الها قَدْ خَلا
إِلَّا الرُّباعِي فَما فَوْقَ الْعَلَمْ — دُونَ إِضافَةٍ وَ إِسْنادٍ مُتَمّ
وَ مَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذي تَلا — إِنْ زِيدَ ليناً ساكِناً مُكَمِّلاً
أَرْبَعَةً فَصاعِداً وَ الْخُلْفُ في — واوٍ وَ ياءٍ بِهِما فَتْحٌ قُفِي

٢. قال ابن‌مالك:

وَ الْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّ — تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَ ذا عَمْرٌو نَقَل
وَ إِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِف — فَالْباقِيَ اسْتَعْمِلْ بِما فيهِ أُلِف
وَ اجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَما — لَوْ كانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّما
فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ في ثَمُودَ يا — ثَمُو وَ يا ثَمي عَلَى الثّاني بِيا
وَ الْتَزِمِ الأَوَّلَ في كَمُسْلِمَه — وَ جَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَه

الأوّل: أن تكون صالحة للنداء فلا يجوز في نحو «الغلام».

الثاني: أن تكون زائدة على الثلاثة أو بتاء التأنيث.

قال الشاعر:

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه   طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ و الخَصَرِ [1]

---

١. «تَعْشُو»: ترى ناره من بعيد فتقصدها. «الخَصَر»: شدّة البرد. مدح الشاعر طريف بن مالك بأنّه رجل كريم و أنّه يوقد النّيران ليلاً ليراها السائرون فتقصدوا نحوها.

قال ابن‌مالك:

وَ لاضْطِرارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا   ما لِلنِّدا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدا

الاختصاص

هو اسم معمول لـ «أَخُصُّ» واجبَ الحذف.

فإن كان هذا الاسم «أيُّها» أو «أيّتُها» استعملا كما يستعملان في النداء فيضمّان لفظاً و ينصبان محلاً و يوصفان بمعرّف بـ «ال» مرفوع، نحو: «أنا أفعَلُ كذا أيُّها الرجلُ» و «اللّهمّ اغْفِرْ لنا أيّتُها العصابةُ».

و إن كان غيرَهما نصب، نحو: «نحنُ العُرْبَ أسخَى الناسِ».

و الاختصاص يشابه النداء في أنّ كلاً منهما يوجد معه الاسم تارة مبنيّاً على الضمّ و تارة منصوباً. و يفارقه في أمور:

أحدها: أنّه لا يستعمل معه حرف نداء.

و الثاني: أنّه لا يقع في أوّل الكلام، بل لابدّ أن يسبقه شيء.

و الثالث: أنّه تصاحبه الألف و اللام.

و الرابع: أنّه يشترط أن يكون المقدّم عليه اسماً بمعناه و الغالب كونه ضمير تكلّم و قد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم: «بك اللهَ نَرجُو الفضلَ».

و الخامس: أنّه يقلّ كونه علماً.

و السادس: أنّه ينصب مع كونه مفرداً.[1]

التّحذير و الإغراء

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

---

١. قال ابن مالك:

الاِخْتِصاصُ كَنِداءٍ دُونَ يا ... كَأَيُّها الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيا
وَ قَدْ يُرى ذا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

فإن كان بـ «إيّاك» و أخواته فالعامل محذوف لزوماً، سواء و جد عطف أم لا، تقول: «إيّاكَ و الأسدَ»، فـ «إيّاك» منصوب بفعل مضمر وجوباً، و الأصل: «إحذَرْ تلاقِيَ نفسِك و الأسدَ» ثمّ حذف الفعل و فاعله فصار: «تلاقِيَ نفسِك و الأسدَ» ثمّ حذف المضاف الأوّل و هو «تلاقِيَ» و ناب عنه «نفسك» فانتصب و صار: «نفسَك و الأسدَ» ثمّ حذف المضاف الثاني و ناب عنه الضمير فانتصب و انفصل و صار: «إيّاك و الأسدَ».

و تقول: «إيّاك من الأسدِ»، و الأصل: «باعِدْ نفسَک من الأسد» ثمّ حذف الفعل و فاعله و المضاف، فانفصل الضمير و صار «إيّاك من الأسد».

و قيل: التقدير «أحذِّرُك من الأسدِ» فحذف الفعل و فاعله و انفصل الضمير فصار «إيّاك من الأسدِ».

فنحو «إيّاك الأسدَ» ممتنع على التقدير الأوّل لأنّ «باعِدْ» لا يتعدّى إلى المفعول الثاني بنفسه. فيلزم أن يحكم بحذف «من» و نصب المجرور و هو غير مُطّرد إلّا مع «أنّ» و «أن» كما تقدّم في التعدّي و اللزوم؛ و جائز على الثاني لأنّ «أحذّر» يتعدّى إلى المفعول الثاني بنفسه و بـ «من».

و لا خلاف في جواز «إيّاک أن تَفعَلَ» على التقديرين، فجوازه على الأوّل لصلاحيّته لتقدير «من»، لأنّ حرف الجرّ ـ كما قلنا ـ يحذف مع «أنْ» قياساً، و جوازه على الثاني واضح لتعدّي الفعل إليه بنفسه.

و حقّ التحذير أن يكون للمخاطب و شذّ مجيئه للمتكلّم في قوله: «إيّاي و أن يَحذِفَ أحدُكم الأرنَبَ» و أشذّ منه مجيئه للغائب في قوله: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستّينَ فإيّاه و إيّا الشوابِّ».

و إن كان التحذير بغير «إيّاك» و أخواته فلا يجب إضمار الناصب إلّا مع العطف كقولک: «رأسَک و السيفَ» أي: «قِ رأسَک و احْذَرِ السيفَ» أو تكرار المحذّر منه، نحو: «الأسدَ الأسدَ» أي: إحْذَرِ الأسدَ» أو تكرار المحذّر، نحو: «نفسَک نفسَک» أي: إحْذَرْ نفسَک».

فإن لم يكن عطف و لا تكرار جاز إضمار الناصب و إظهاره، نحو: «الأسدَ» أو «إحْذَرِ

الأسدَ».[١]

الإغراء: هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله. و هو كالتحذير بغير «إيّا» في أنّه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه، كقول الشاعر:

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

و نحو: «الأهلَ و الولدَ»، أي: إلزَمْ.

و إن لم يوجد عطف و لا تكرار لا يجبُ الإضمار، نحو: «أخاك» أو «إلزَمْ أخاك».[٢]

أسماء الأفعال

هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدّلالة على معناه و في عملها[٣] كـ «شَتّانَ» بمعنى: افترق و «أوْهْ» بمعنى: أتوَجّعُ و «صَهْ» بمعنى: أسْكُتْ.

و ما كان بمعنى الأمر كثير، نحو: «آمينَ» بمعنى: إسْتَجِبْ و «مَهْ» بمعنى: إنْكَفِفْ و «رُوَيْدَ» بمعنى: أمْهِلْ و «هَيْتَ» و «هيا» بمعنى «أسرِعْ» و «إيهِ» بمعنى: إمْضِ في حديثك و «حَيَّهَلْ» بمعنى إئتِ أو عَجِّلْ أو أقْبِلْ و «ها» بمعنى خُذْ و «هَلُمَّ» بمعنى أحْضِرْ أو أقْبِلْ و «نَزالِ» ـ بمعنى إنْزِلْ ـ و بابه و ينقاس في كلّ فعل ثلاثي تامّ متصرّف.

---

١. قال ابن‌مالك:

إيّــاكَ وَ الشَّــرَّ وَ نَحْوَهُ نَصَب مُــحَذِّرٌ بِــمَا اسْــتِتارُهُ وَجَب
وَ دُونَ عَطْفٍ ذا لإيّا انْسُبْ وَ مـا سِــواهُ سَــتْرُ فِعْلِهِ لَــنْ يَلْزَمـا
إلّا مَــعَ الْــعَطْفِ أوِ التَّكْـرارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذَا السّـارِي
وَ شَــذَّ إيّــايَ وَ إيّــاهُ أشَــذّْ وَ عَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قاسَ انْتَبَذْ

٢. قال ابن‌مالك:

وَ كَــمُحَذِّرٍ بِــلا إيّــا اجْـعَلا مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ ما قَــدْ فُــصِّلا

٣. فإن كان ذلک الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلک، كـ «صه» بمعنى أسْكُتْ و «هيهاتَ» بمعنى بَعُدَ و إن كان يرفع و ينصب كان اسم الفعل كذلک، كـ «دَراكِ» بمعنى أدْرِكْهُ.

لكن لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكسائي، و أشار ابن‌مالك إلى ذلک بقوله:

و ما لِما تَنُوبُ عنه مِن عَمَل لها، و أخِّر ما لِذِي فيه العَمَل

و اسم الفعل بمعنى الأمر من الرباعي ـ كـ «قَرقارِ» بمعنى قَرْقِرْ ـ شاذٌ.

و ما كان بمعنى الماضي أو المضارع قليل، نحو: «هَيْهاتَ» بمعنى بَعُدَ و «وَشْكانَ» و «سَرعانَ» بمعنى سَرُعَ و «بَطآنَ» بمعنى بَطُؤَ و «وَيْ» و «وا» و «واهاً» بمعنى أعْجَبُ و «أُفٍّ» بمعنى أتَضَجَّرُ.

و اسم الفعل على قسمَين:

أحدهما: مرتجل: و هو ما وضع من أوّل الأمر كذلك، كـ «شتّانَ».

الثاني: منقول: و هو ما وضع من أوّل الأمر لغير اسم الفعل ثمّ نقل إليه، و هو نوعان:

١ـ منقول من ظرف أو جارّ و مجرور، نحو: «عَلَيكَ» بمعنى اِلْزَمْ و «إليك» بمعنى: تَنَحَّ، و «دُونكَ» بمعنى خُذْ و «أمامَكَ» بمعنى: تَقَدَّمْ و «مكانَكَ» بمعنى: أُثْبُتْ.

٢ـ منقول من مصدر استعمل فعله أو أهمل.

فالأوّل نحو: «رُوَيْدَ زيداً». أصله: أروِدْ زيداً إرواداً بمعنى: أمْهِلْهُ إمهالاً ثمّ صَغّروا الإرواد تصغير الترخيم و أقاموه مقام فعله، فبنوه على الفتح.

و الثاني نحو «بَلْهَ زيداً»، أي: دَعْهُ. فـ «بَلْهَ» في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ «دَعْ»، ثمّ سمّي به الفعل و بني.

و قد يستعمل «رُوَيْدَ» و «بَلْهَ» مصدرين على الأصل فكانا معربين بالنصب و مابعدهما مجرور بالإضافة، أو منصوب: نحو: «رُوَيدَ زيدٍ» أي: إمهالَ زيدٍ و «بَلْهَ عمروٍ»، أي: تركَ عمروٍ، و نحو: «رُوَيداً زيداً» أي:إمهالاً زيداً و «بلهاً عمراً» أي: تركا عمراً.[1]

فصل: ما نُوّن من هذه الأسماء فهو نكرة، و ما لم ينوّن فهو معرفة. تقول: «صَهٍ» بمعنى: أُسْكُتْ عن الحديث المعهود و «صَهٍ» بمعنى: أُسْكُتْ سكوتاً مّا.[2]

---

١. قال ابن مالك:

ما نابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتّانَ وَ صَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَ كَذا أوْهِ و مَهْ

وَ ما بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمينَ كَثُر ... وَ غَيْرُهُ كَوَيْ وَ هَيْهاتَ نَزُرْ

وَ الْفِعْلُ مِنْ أسْمائِهِ عَلَيْكا ... وَ هكَذا دُونَكَ مَعْ إلَيْكا

كَذا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ ... وَ يَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

٢. قال ابن مالك:

وَ احْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذي يُنَوَّنُ ... مِنْها وَ تَعْريفُ سِواهُ بَيِّنُ

أسماء الأصوات

و هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميّين أو لحكاية الأصوات.

الأوّل نحو: «هَلا» لزجر الخيل و «عَدَسْ» لزجر البغل.

و الثاني نحو: «كِخ»[١] لزجر الطفل عن تناول شيء.

و الثالث نحو: «قَبْ» لوقوع السيف و «غاقٍ» لحكاية صوت الغراب و «تَقْ» لصوت وقع الحجارة.[٢]

نونا التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة و خفيفة. و قد اجتمعا في قوله تعالى: «لَيُسْجَنَنَّ و لَيَكُوناً من الصّاغِرينَ».[٣]

و يؤكّد بهما الأمرُ مطلقاً و لا يؤكّد بهما الماضي مطلقاً و أمّا المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيده بهما واجباً وذلک إذا كان مثبتاًمستقبلاًجواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل ،نحو: «و تاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم»[٤] و لا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً، نحو: «تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسفَ»[٥] إذ التقدير: لا تَفْتَؤُ، أو كان حالاً، نحو: «و اللهِ لَيَقُومُ زيدٌ الآنَ» أو كان مفصولاً من اللام، نحو: «و لَسَوفَ يُعْطِيکَ رَبُّکَ فَتَرْضىٰ».[٦]

الثانية: أن يكون توكيده بهما قريباًمن الواجب، و ذلک إذا كان المضارع شرطاً لـ

---

١. بكسر الكاف و تشديد الخاء ساكنة و مكسورة. و في القاموس: جواز تخفيف الخاء و جواز تنوينها و جواز فتح الكاف.

٢. قال ابن‌مالك:

وَ ما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

كَذَا الَّذي أجْدى حِكايَةً كَـقَبْ ... وَ الْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ

٣. يوسف (١٢): ٣٢. ٤. الأنبياء (٢١): ٥٧. ٥. يوسف (١٢): ٨٥.

٦. الضّحىٰ (٩٣): ٥.

«إنْ» المؤكّدة بـ «ما» الزائدة، نحو: «وَ إمّا تَخافَنَّ».[1] و من ترك توكيده قوله:

يا صاحِ إمّا تَجِدني غَيرَ ذي جِدَة ... فما التَّخَلّي عن الخِلّانِ من شِيَمِي[2]

و هو قليل.

هذا مذهب سيبويه. و ذهب المبرّد و الزّجّاج إلى أنّ التوكيد واجب و تركه محمول على الضرورة.

الثالثة:أن يكون التوكيد بهما كثيراً و ذلک إذا وقع بعده أداة الطلب، كقوله تعالى: «و لا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلاً».[3]

و دون هذا إذا وقع بعد«لا» النافية كقوله تعالى: «وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذين ظَلَمُوا منكم خاصّةً».[4] وذهب بعضهم إلى أنّ «لا» في الآية للنهي،أو بعد «ما» الزائدة الّتي لم تسبق بـ «إن» كقول الشاعر:

قليلاً بِه ما يَحْمَدَنّک وارثٌ ... إذا نال ممّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

الرابعة: أن يكون التوكيد بهما قليلاً و ذلک بعد «لم»، كقول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لَمْ يَعْلَما ... شَيْخاً عَلى كُرسِيِّه مُعَمَّما

و بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط، كقول الشاعر:

فَمَهْما تَشَأْ منه فَزارَةُ تُعْطِكُم ... و مَهْما تَشَأْ منه فَزارةُ تَمْنَعا[5]

و بعد «ربّ» كقول الشاعر:

رُبَّما أوفَيتُ في عَلَم ... تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمالاتُ

تتمة: جاء توكيد المضارع خالياً ممّا ذكر و هو في غاية الشذوذ و منه قوله:

ليت شِعري و أشْعُرَنَّ إذا ما ... قَرَّبُوها مَنْشُورَةً و دُعِيتُ

---

۱. الأنفال (۸): ۵۸.

۲. «صاحِ»: منادى مرخّم على غير قياس، أي: «يا صاحبي». «جِدَة»: سعة في المال. «الخِلّان»: جمع خليل. «شِيَمي»: جمع «شِيمة»، و هي الخُلق و الطبيعة.

۳. إبراهيم (۱۴): ۴۲.

۴. الأنفال (۸): ۲۵.

۵. قوله «منه» ـ في المصراع الأوّل ـ متعلّق بـ«تُعْطِكُم» و فزارةُ فاعل «تشأ». و الشاهد في«تمنعا». أصله «تَمْنَعَنْ» مؤكّداً بالنون الخفيفة، فأبدلت النون ألفاً للوقف.

و أشدُّ منه توكيد أفعَل في التعجّب في قوله:

و مُسْتَبْدِلٍ من بعدِ غَضْبى صُرَيمةً   فَـأحْرِ بـه بطُولِ فقرٍ و أحْـرِيا

و أشدُّ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله: «أ قائِلُنّ أحْضِرُوا الشُّهودا».

حكم آخر المؤكّد

يفتح آخر المؤكّد كـ «إضْرِبَنّ» إلّا إذا اتّصل بـه ألف الضـمير أو يـاؤه أو واوه، فـيجب تحريك آخره بحركة مجانسة، فيفتح قبل الألف و يكسر قبل الياء و يُضمُّ قبل الواو.[1]

و لا يحذف الضمير إن كان ألفاً، نحو: «هل تضربانّ». و يحذف إن كان واواً أو ياءً، نحو «يا زيدونَ هل تَضرِبُنّ» و «يا هندُ هل تَضرِبِنّ».

إلّا أن يكون آخر الفعل ألفاً كـ «يخشىٰ» فإنّك تـحذف آخـر الفـعل و تـثبت الواو مضمومة و الياء مكسورة فتقول: «يا قومِ إخْشَوُنّ» و «يا هندُ إخْشَيِنّ». فإن أُسند هذا الفعل إلى غير الواو و الياء لم تحذف آخره بل تقلبه يـاء، فـتقول: «لِيَخْشَيَنّ زيـدٌ» و «لِتَخْشَيَنّ يا زيدُ» و «لِتَخْشَينانّ يا زيدانِ» و «لِتَخشيانّ يا هنداتُ».[2]

فصل: تنفرد النون الخفيفة بأمور أربعة:

أحدها: أنّها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: «إضْرِبانْ» لئلّا يلتقي ساكنان. هذا مذهب

---

١. قال ابن مالك:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا   كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَ اقْصِدَنْهُمَا
يُؤَكِّدانِ افْعَلْ وَ يَفْعَلْ آتِيا   ذا طَلَبٍ أوْ شَرْطاً إمّا تالِيا
أوْ مُثْبَتاً في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا   وَ قَلَّ بَعْدَ ما وَ لَمْ وَ بَعْد لا
وَ غَيْرِ إمّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزا   وَ آخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزا
وَ اشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِما   جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِما

٢. قال ابن مالك:

وَ الْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلّا الألِفْ   وَ إنْ يَكُنْ في آخِرِ الْفِعْلِ ألِفْ
فَاجْعَلْهُ رافِعاً غَيْرَ الْيا   وَ الْواوِ ياءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيا
وَ احْذِفْهُ مِنْ رافِعِ هاتَيْنِ وَ في   واوٍ وَ يا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي
نَحْوُ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَ يا   قَوْمُ اخْشَوُنْ وَ اضْمُمْ وَ قِسْ مُسَوِّيا

الجمهور. و ذهب الكوفيّون و يونس إلى جوازه فتبقى النون ساكنة أو تحرّك بالكسر للساكنين. أمّا الثقيلة فتقع بعدها اتّفاقاً و يجب كسرها، نحو: قوله تعالى: «وَ لا تَتَّبِعانِّ».[١]

الثاني: أنّها لا توكّد الفعل المسند إلى نون الإناث و ذلك لأنّ الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين قصداً للتخفيف، فيقال: «إضْرِبْنانِّ»، و قد مضى أنّ الخفيفة لا تقع بعد الألف. و من أجاز ذلك فيما تقدّم أجازه هنا.

الثالث: أنّها تحذف قبل الساكن كقول الشاعر:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً و الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أصله: لا تُهِينَنْ.

الرابع: أنّها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، كقوله تعالى «لَنَسْفَعا»[٢] و «لَيَكُونا»،[٣] و إن وقعت بعد ضمّة أو كسرة حذفت و يردّ حينئذٍ ما حذف لأجل نون التوكيد. تقول في «إضْرِبُنْ يا زيدونُ» إذا وقفت على الفعل: «إضْرِبُوا» و في «إضْرِبِنْ يا هندُ»: «إضْرِبِي».[٤]

---

١. يونس (١٠): ٨٩. ٢. العلق (٩٦): ١٥. ٣. يوسف (١٢): ٣٢.

٤. قال ابن مالك:

وَ لَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الألِف لكِنْ شَدِيدَةٌ وَ كَسْرُها أُلِف
وَ أَلِفاً زِدْ قَبْلَها مُؤَكِّدا فِعْلاً إلى نُونِ الإناثِ أُسْنِدا
وَ احْذِفْ خَفِيفَةً لِساكِنٍ رَدِف وَ بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِف
وَ ارْدُدْ إذا حَذَفْتَها فِي الْوَقْفِ ما مِنْ أجْلِها فِي الْوَصْلِ كانَ عُدِما
وَ أَبْدِلَنْها بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفا وَقْفاً كَما تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفا

ما لا ينصرف

الاسم المعرب على قسمين:

أحدهما: المنصرف و حكمه أن يدخله الحركات الثلاث و تنوين التمكّن.

الثاني: غير المنصرف و حكمه أن لا يدخل عليه تنوين التمكّن[1] و أن يجرّ بالفتحة إن لم يضف أو لم تدخل عليه «ال» نحو: «مررتُ بأحمدَ» و إلّا جُرّ بالكسرة، نحو: «مررتُ بأحمدِكم و بالأحمدِ».

ثمّ إنّ الاسم الذي لاينصرف ما يكون فيه علّتان من العلل التسع الآتية أو واحدة منها تقوم مقام العلتين.

و ما يقوم مقام علّتين اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث،[2] مقصورة كانت، كـ «حُبلى» و «رَضوى»،[3] أو ممدودة، كـ «حمراء» و «زكريّاء».[4]

الثاني: الجمع، بشرط أن يكون على صيغة منتهى الجموع و هو كلّ جمع بعد ألف تكسيره حرفان، نحو: مساجد و دراهم و أكابر، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: مصابيح و دنانير و أقاويل. بخلاف نحو «ملائكة» و «صَياقِلَة».

---

١. فلا مانع من دخول التنوين الذي لغير التمكّن،كتنوين العوض في نحو «جوارٍ».

٢. قال ابن مالك:

الصَّرفُ تَنوينٌ أتى مُبيِّنا ... مَعنىً بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أمْكَنا

فَألِفُ التَّأنيثِ مُطلَقاً مَنَع ... صَرْفَ الّذي حَواهُ كَيفَما وَقَع

٣. اسم جبل في المدينة.

٤. و كألف التأنيث ألف الإلحاق المقصورة كـ «أرطىً» لكنّها لا توجب المنع من الصرف بانفرادها بل لابدّ من اجتماعه مع العلميّة. و إلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

و ما يَصِيرُ علماً مِن ذي ألف ... زِيدَتْ لإلحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِف

و ألحق بهذا الجمع الاسم المفرد الّذي يكون موازناً له كـ «سراويل».

و ماكان من هذا الجمع معتلاً فله حالتان:

إحدهما: ـ و هو الغالب ـ أن يكون آخره ياء قبلها كسرة، نحو «جواري و غواشي»، و حكمه أن يجري في رفعه و جرّه مجرى «قاض» فينوّن و يقدّر رفعه أو جرّه و يكون التنوين عوضاً من الياء المحذوفة،[1] كقوله تعالى: «و مِن فَوقِهِم غواشٍ»[2] و قوله تعالى «و الفجرِ * و ليالٍ عشرٍ»،[3] و أمّا في النصب فيجرى مجرى «دراهم» في سلامة آخره و ظهور فتحته من غير تنوين، نحو: «سِيرُوا فيها لَياليَ».[4]

الثاني أن تقلب ياؤه ألفاً، نحو: «عَذارىٰ»، و حكمه أن يقدّر إعرابه و لا ينوّن بحال.[5]

---

١. اختلف الأُدباء في تنوين «جوارٍ» و نحوه.

فذهب سيبويه إلى أنّه عوض من الياء المحذوفة.

و فسّره الأكثر على أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف لكون سببه ـ و هو الثقل ـ أمراً ظاهراً محسوساً بخلاف منع الصرف فإنّ سببه مشابهة الاسم الفعل و هي خفيّة، فأصل «جوارٍ» ـ على هذا ـ «جواريٌ» بالتنوين، استثقلت الضمّة على الياء فحذفت الضمّة فالتقى ساكنان فحذفت الياء، ثمّ حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت، ثمّ خيف رجوع الياء فأُتي بالتنوين عوضاً منها.

و فسّره بعضهم على أنّ منع الصرف مقدّم فأصل «جوار» ـ على هذا ـ «جواريُ» بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع، فحذفت ضمّة الياء للثقل ثمّ الياء تخفيفاً ثمّ أُتي بالتنوين عوضاً منها.

فعلم أنّ سبب الحذف على الأوّل التقاء الساكنين و على الثاني الحذف.

و ذهب المبرّد إلى أنّ التنوين عوض من حركة الياء، و منع الصرف مقدّم على الإعلال، فأصل «جوارٍ» ـ على هذا ـ «جواريُ»، حذفت ضمّة الياء لثقلها و أُتي بالتنوين عوضاً منها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما.

راجع لتحقيق البحث: شرح الكافية للمحقّق الرضي ﷺ: ٥٨/٢، و حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٤٥/٣.

٢. الأعراف (٧): ٤١.

٣. الفجر (٨٩): ١ و ٢.

٤. سبأ (٣٤): ١٨.

٥. قال ابن مالك:

وَ كُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا ... أو الْمَفاعِيلَ بِمَنْعٍ كافِلا

وَ ذا اعْتِلالٍ مِنْهُ كَالْجَواري ... رَفْعاً وَ جَرّاً أَجْرِهِ كَسارِي

وَ لِسَراوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضى عُمُومَ الْمَنْعِ

تنبيه: إذا سمّي بهذا الجمع أو بما أُلحق به، فهو على حالة قبل التسمية به، فتقول في من اسمه «مصابيح»: «جاء مصابيحُ و رأيتُ مصابيحَ و مررتُ بمصابيحَ».[۱]

و أمّا السبعة الباقية فلابدّ من اجتماع علّتين منها ليكون الاسم غير منصرفاً. و هي: العلميّة و الوصفيّة و التركيب و الألف و النون الزائدتان و التأنيث بالتاء و العجمة و العدل.

فالعلميّة توجب عدم انصراف الاسم فيما يلي:

۱ـ أن يكون فيه الألف و النون الزائدتان، كـ «عِمران» و «أصْبَهان».

و علامة زيادة الألف و النون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردّ «نِسيان» إلى «نَسِيَ». فإن كانا فيما لا يتصرّف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً. و لک اعتباران في نحو «حَسّان». فإن جعلته مشتقّاً من «الحسّ» فوزنه «فعلان» و يمنع من الصرف للعلميّة و زيادة الحرفين و إن جعلته مشتقّاً من «الحُسن» فوزنه فعّال و لا يمنع من الصرف، لعدم زيادة النون.[۲]

۲ـ أن يكون على وزن الفعل. قال ابن‌هشام: و المعتبر من وزن الفعل أنواع:

أحدها: الوزن الّذي يخصّ الفعل كـ «خَضّم» لمكان و «شمّر» لفرس و «دُئِل» لقبيلة و كـ «انْطَلَقَ» و «اسْتَخْرَجَ» و «تَقاتَلَ» أعلاماً.

الثاني: الوزن الّذي به الفعل أولى لكونه غالباً فيه كـ «إثْمِدْ» و «إصْبَع» و «أبْلُم» أعلاماً. فإنّ وجود موازنها في الفعل أكثر كالأمر من «ضَرَبَ» و «ذَهَبَ» و «كَتَبَ».

الثالث: الوزن الّذي به الفعل أولى لكونه مبدوءاً بزيادة تدلّ في الفعل و لا تدلّ في الاسم، نحو: «أفْكَل» و «أكْلُب». فإنّ الهمزة فيهما لا تدلّ و هي في موازنهما من الفعل ـ نحو «أذْهَبُ» و «أكْتُبُ» ـ دالّة على المتكلّم.

ثمّ لابدّ من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل، فخرج بالأوّل نحو «امرُؤ» فإنّه في النصب نظير «إذْهَبْ» و في الجرّ نظير «إضْرِبْ» فلم يبق على حالة

---

۱. قال ابن‌مالك:

وَ إنْ بِهِ سُمِّيَ أوْ بِما لَحِق ... بِهِ فَالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

۲. قال ابن‌مالك:

كَذاكَ حاوِي زائِدَيْ فَعْلانا ... كَغَطَفانَ وَ كَأصْبَهانا

واحدة، و بالثاني نحو «رُدّ» و «قِيلَ» و «بِيعَ» فإنّ أصلها «فُعِلَ» ثمّ صارت بمنزلة «قُفْل» و «دِيک» فوجب صرفها. و لو سمّيت بـ «ضُرْبَ» مخفّفاً من «ضُرِبَ» انصرف اتفاقاً و لو سمّيت بـ «ضُرِبَ» ثمّ خفّفْته انصرف أيضاً عند سيبويه و خالفه المبرّد لأنّه تغيير عارض، و بالثالث نحو «ألْبُب» ـ بالضمّ ـ جمع «لُبّ» علماً، لأنّه قد باين الفعل بالفكّ. قاله أبوالحسن و خولف لوجود الموازنة.[1]

۳ ـ أن يكون معدولاً و اجتماع العلميّة و العدل يتحقّق في مواضع:

أحدها: ما كان على «فُعَل» من ألفاظ التوكيد المعنوى، و هو «جُمَع، كُتَع، بُصَع و بُتَع» فإنّها ـ على ما قال ابن‌مالك في شرح الكافية ـ معارف بنيّة الإضافة، إذ أصل «رأيتُ النساءَ جُمَعَ»: «جُمَعَهُنّ» فحذف الضمير للعلم به و استغني بنيّة الإضافة و صارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام.و قيل: «إنّها أعلام للتوكيد».و كيف كان، فإنّها معدولة عن «فَعلاوات» لأنّ مفرداتها «جَمْعاء و كَتْعاء و بَصْعاء و بَتْعاء» و إنّما قياس «فَعلاء» إذا كان اسماً أن يجمع على فَعلاوات، كصحراء و صحراوات.

و ذهب ابن‌الحاجب إلى أنّ العدل هنا اجتمع مع الوصفيّة الأصليّة.

قال المحقّق الرضي ﷺ: «و هذا قريب».

الثاني: ما كان على «فُعَل» علماً لمذكّر، إذا سمع ممنوع الصرف و ليس فيه علّة ظاهرة إلّا العلمية، فقدّروا فيه العدل، نحو: «عُمَر و زُفَر و زُحَل» و الأصل «عامِر و زافِر و زاحِل».[2]

الثالث: لفظ «سَحَر» إذا أريد به سحر يوم معين و استعمل ظرفاً مجرّداً من «أل» و الإضافة، نحو: «جئت يومَ الجمعةِ سَحَرَ»، فإنّه معدول عن «السحر». و احترز بالقيد الأوّل من المبهم، نحو: «نَجّيناهم بِسَحَرٍ»[3] و بالقيد الثاني من المعيّن المستعمل غير

---

۱. قال ابن‌مالك:

كَذاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلا أوْ غالِبٍ كَأحْمَدَ وَ يَعْلَى

۲. قال ابن‌مالك:

وَ العَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أوْ كَثُعَلا

۳. القمر (۵۴): ۳۴.

ظرف فإنّه يجب تعريفه بـ «ال» أو الإضافة، نحو: «طابَ السّحرُ سحرُ لَيْلَتِنا» و بالقيد الثالث من نحو: «جئتک یوم الجمعة السّحرَ أو سَحَرَه».[1]

الرابع: ما كانَ على «فَعالِ» علماًلمؤنث، کـ «حَذامِ» و «قَطامِ» في لغة تميم. فإنّهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: «للعلميّة و العدل عن فاعلة». و قال المبرّد: «للعلميّة و التأنيث المعنوي کـ «زينب».

هذا فيما ليس آخره راء فإن ختم بالرّاء ـ کـ «وَبارِ» اسماً لقبيلة ـ بنوه على الكسر إلّا قليلاً منهم. و مذهب أهل الحجاز البناء على الكسر مطلقاً.[2]

۴ ـ أن يكون مركّباً تركيب مزج، نحو: «معديکرب» فتجعل إعرابه على الجزء الثاني و تمنعه من الصرف للعلميّة و التركيب.

و في هذا النوع من العلم لغات أُخَر. تقدم البحث عنها في باب العلم.[3]

۵ ـ ما كان مؤنثاً.

فإن كان العلم مؤنثاً بالتاء امتنع من الصرف مطلقاً، أي: سواء كان لمؤنث کـ «فاطمة» أو لمذكّر کـ «طلحة» زائداً على ثلاثة أحرف كما مثّل أو لم يكن كذلک کـ «ثُبَة» علماً. و إن كان مؤنثاً معنويّاً فشرط تحتّم تأثيره أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف کـ «زينب» أو محرّکَ الأوسط کـ «سَقَر» أو أعجمياً کـ «جُور» اسم بلدٍ، أو منقولاً من مذكّر إلى مؤنّث کـ «زيد» ـ اسم امرأة ـ على خلاف في الأخير. فالخليل و سيبويه على تحتّم منع الصرف و الجرمي على جواز الوجهين: الصرف و تركه.

أمّا ما كان ساكن الوسط و ليس أعجميّاً و لا منقولاً من مذكّر کـ «هِند» ففيه

---

۱. قال ابن مالك:

وَ الْعَدْلُ وَ التَّعْرِيفُ مانِعا سَحَر ... إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَر

۲. قال ابن مالك:

وَ ابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعالِ عَلَما ... مُؤَنَّثاً وَ هُوَ نَظِيرُ جُشَما
عِنْدَ تَمِيمٍ وَ اصْرِفَنْ ما نُكِّرا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فيهِ أثَّرا

۳. قال ابن مالك:

وَ الْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدي كَرِبا

الوجهان، و المنع أولى.[١]

٦ ـ ما كان عجميّاً بشرط أن يكون علماً في العجميّة و زائداً على ثلاثة أحرف، كـ «إبراهيم». فإن لم يكن علماً في لسان العجم بل في لسان العرب أو كان نكرة فيهما، كـ «لِجام» ـ علماً أو غير علم ـ صرفته، و كذا ما كان علماً عجميّاً و لم يزد على ثلاثة أحرف، سواء كان محرّك الوسط كـ «شَتَر» أو ساكنة كـ «نُوح». و قيل: «متحرّك الوسط غير منصرف و ساكن الوسط ذو وجهين».[٢]

و الوصفيّة توجب عدم انصراف الاسم فيما يلي:

١ـ أن يكون فيه الألف و النون الزائدتان بشرطين: أحدهما: أن يكون الوصفيّة أصليه، فـ «صفوانٍ» في قولك «مررت برجلٍ صفوانٍ قلبُه» ـ أي: قاسٍ ـ منصرف لعروض الوصفيّة، فإنّ معناه الأصلي الحجر الصلد، أي: اليابس.

و الثاني: أن لا يقبل التاء، إمّا لأنّ مؤنّثه فَعلىٰ كـ «سكران» و هذا متّفق على منع صرفه. أو لكونه لا مؤنّث له لاختصاصه بالذكور كـ «لَحيان» لكبير اللحية. و فيه خلاف و الأكثر على منع صرفه.[٣] فإن كان مؤنّثه بالتاء انصرف كـ «ندمان».

٢ـ أن يكون على وزن الفعل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الوصفيّة أصليّة، فـ «أربع» في نحو «مررتُ بنسوةٍ أربعٍ» منصرف لأنّه ليس صفة في الأصل بل اسم عدد طرأ له الوصفيّة و لا تعتّد بعروض الوصفيّة في منع الصرف.

كما لا تعتّد بعروض الاسميّة فيما كان صفة في الاصل، فـ «أسود» غير منصرف ـ و

---

١. قال ابن مالك:

كَـذا مُـؤَنَّثٌ بِـهاءٍ مُـطلَقا ... وَ شَرطُ مَنعِ الـعارِكَونُهُ ارْتَـقىٰ
فَوقَ الثَّلاثِ أوْ كَجُوَرَ أوْ سَـقَر ... أوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأةٍ لااَسْـمَ ذَكَـر
وَجهانِ فِى العادِمِ تَذْكيراً سَبَق ... وَ عُجْمَةٌ كَـهِنْدَ وَ الْـمَنْعُ اَحَـقّ

٢. قال ابن مالك:

وَ الْعَجَمِيُّ الْوَضعِ وَ التَّعْريفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرفُهُ امْتَنَعْ

٣. لأنّهم اشترطوا لمنع صرف «فعلان» انتفاء «فعلانة». و هذا يشمل ما لا مؤنّث له. و أمّا من اشترط لمنع صرفه أن يكون له مونّث و لكن لا يكون على «فعلانة» صرفه.

إن كان اسماً للحيّة ـ لأنّه وضع في الأصل لشيء فيه سواد.

و أمّا «أجْدَل» للصَّقْر و «أخْيَل» لطائر ذي خِيلان و أفْعىً للحيّة فإنّها اسماء في الأصل و الحال، فلهذا انصرفت في لغة الأكثر و بعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفة فيها و هي القوّة و التلوّن و الايذاء.

و الثاني:أن لا يقبل التاء، إمّا لإنّ مؤنّثه «فعلاء» كـ «أحمر» أو «فُعْلىٰ» كـ «أفْضَل» أو لا مؤنث له كـ «ألحىٰ» لعظيم اللحيّة. فإن كان مؤنّثه بالتّاء انصرف كـ «أرْمَل» بمعنى الفقير.

٣ ـ أن يكون معدولاً. و اجتماع الوصف و العدل يكون في موضعين:

أحدهما: أسماء العدد على وزن «فُعال» أو «مَفْعَل» كـ «ثُلاث» و «مَثْلَث» المعدولتين عن ثلاثة ثلاثة. و قد جاء فُعال و مَفْعَل في باب العدد من واحد إلى أربع اتفاقاً.

و حكى ابن‌مالك في شرح الكافية عن بعض العرب: مَخْمَس و عُشار و مَعْشَر و في التسهيل خُماس أيضاً.

و اختلف فيما لم يسمع، على ثلاثة مذاهب:

١ ـ أنّه يقاس على ما سمع، فيقال: سُداس و مَسْدَس، سُباع و مَسْبَع و ثُمان و مَثْمَن و تُساع و مَتْسَع. و هو مذهب الكوفيين و الزجاج.

٢ ـ أنّه لا يقاس بل يقتصر على السماع و هو مذهب جمهور البصريّين.

٣ ـ أنّه يقاس على فُعال لكثرته لا على مفعل.

الثاني: أُخَر، نحو: «مررت بنسوةٍ أُخَرَ». و هو جمع أُخرىٰ مؤنّث آخَر. و «آخر» اسم التفضيل لأنّ معناه في الأصل: «أشدّ تأخراً» ثمّ نقل إلى معنى «غير». و قياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة «مِن». و حيث لم يستعمل بواحد منها علم أنّه معدول من أحدها. فقال بعضهم: «إنّه معدول عمّا ذكر معه كلمة «مِن»، أي: عن «آخَر مِن» و قيل معدول عمّا فيه اللام أي: «عن الأخر».

و تلخّص أنّ الصفة تجتمع مع الألف و النون الزائدتين و مع وزن الفعل و مع العدل.[1]

---

١. قال ابن‌مالك:

وَ زائدا فَعْلانَ في وَصْفٍ سَلِمْ | مِنْ أنْ يُرى بِتاءِ تَأنيثٍ خُتِمْ

فصل: قد ينصرف الممنوع من الصرف لأحد الأمور الآتية:

١ ـ أن يكون أحد سببيه العلميّة ثمّ ينكّر، تقول: «مررت بأحمدَ و أحمدٍ آخَرَ» إلّا ما كان صفة قبل العلميّة‌ كـ «أحمر».

٢ ـ التصغير المزيل لأحد السّببين كـ «حُمَيد» في «أحمد». و عكس ذلك نحو «تِحْلِيء» فإنّه ينصرف مكبّراً و لا ينصرف مصغّراً لاستكمال العلّتين بالتصغير و هما العلميّة و وزن الفعل فإنّه يقال في تصغيره: «تُحَيْلِيء»، فهو على زنة «تُدَحْرِج».

٣ ـ إرادة التناسب، كقراءة نافع و الكسائي «سلاسلاً و أغلالاً و سعيراً»، فصرف «سلاسل» لمناسبة «أغلالاً» و «سعيراً».

٤ ـ الضرورة، كقول الشاعر:

تبصّر خليلي هل ترىٰ من ظعائنٍ سوالِكَ نَقْباً بين حَزْمَي شَعَبْعَبِ[1]

و أجاز الكوفيّون و الأخفش و الفارسي للمضطرّ أن يمنع صرف المنصرف كقول الشاعر:

و مِمَّنْ وَلَدُوا عامِـ رُ ذو الطُّولِ و ذو العَرضِ

تنبيه: إذا اضطرّ إلى تنوين المجرور بالفتحة فهل ينوّن بالنّصب أو بالجرّ؟ صرّح المحقّق الرضي‌ﷺ بالثاني. و قال السيوطي: «لو قيل بالوجهين كالمنادىٰ لم يبعد».[2]

وَ وَصْفٌ أصْلِيٌّ وَ وَزْنُ أفْعَلا مَمْنُوعَ تَأنِيثٍ بِتا كَأشْهَلا
وَ أَلْغِيَنَّ عارِضَ الْوَصْفِيَّه كَأرْبَعٍ وَ عارِضَ الإسْمِيَّه
فَالأدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِع في الأصْلِ وَصْفاً انْصِرافُهُ مُنِع
وَ أجْدَلٌ وَ أخْيَلٌ وَ أفْعىٰ مَصْرُوفَةٌ وَ قَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعا
وَ مَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَر في لَفْظِ مَثْنى وَ ثُلاثَ وَ أُخَر
وَ وَزْنُ مَثْنى وَ ثُلاثَ كَهُما مِنْ واحِدٍ لأرْبَعٍ فَلْيُعْلَما

١. تَبَصَّرْ: أُنظُر. «خليلي»: منادى مضاف حذف حرف ندائه. «ظعائن»: جمع ظَعينة بمعنى الهودج. «سوالك»: جمع سالكة من السلوك و هي صفة ظعائن. و «النقب»: الطريق في الجبل و هو مفعول لـ «سوالك». و «الحَزم» ما غلظ من الأرض. «شَعَبْعَب» اسم موضع. و قيل: اسم ماء.

٢. قال ابن‌مالك:

وَ لاضْطِرارٍ أوْ تَناسُبٍ صُرِف ذُو الْمَنْعِ وَ الْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِف

إعراب الفعل

يجب رفع المضارع إذا تجرّد من الناصب و الجازم.

عوامل النصب

ينصب المضارع بأربعة أحرف: أنْ،[1] لَنْ، كَيْ و إذَنْ.

أن: و هو حرف مصدريّ يؤوّل مع ما بعده بمصدر، كقوله تعالى: «و أنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم»[2] أي: و صومُكم خيرٌ لكم. و لا تقع «أن» هذه ـ عند الجمهور ـ بعد لفظ دالّ على اليقين إلّا أن يُؤوّل،[3] كأن يقال: «عَلِمتُ أن يَخْرُجَ زيدٌ»، أي: ظَننْتُ. و جوّز الفرّاء والأنباري وقوعها بعد فعل اليقين مطلقاً و ذهب المبرّد إلى المنع مطلقاً.

و على المنع فإن وقعت «أن» بعد ما يدلّ على اليقين، وجب رفع الفعل بعدها و تكون حينئذٍ مخففّة من الثقيلة، نحو: «عَلِمتُ أنْ يَقُومُ»، و التقدير: أنّه يَقُومُ فخفّفت «أن» و حذف اسمها و بقي خبرها.

و إن وقعت «أن» بعد ظنّ و نحوه ـ ممّا يدلّ على الرجحان ـ جاز في الفعل بعدها

---

١. من العرب من لم يُعمل «أن» المصدريّة حملاً على «ما» المصدريّة.

٢. البقرة (٢): ١٨٤.

٣. قال الدماميني: «هو الصواب، لأنّ [أن] الناصبة تدخل على ما ليس بمستقرّ و لا ثابت لأنّها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف [أن] المخفّفه فإنّها تقتضي تأكيد الشيء و ثبوته و استقراره». قال الصبّان: «و فيه عندي نظر؛ لأنّه إن أُريد بعدم استقرار مدخولها و ثبوته عدمُ تيقّنه فممنوع، و تعليله باستقبال مدخولها لا يفيده، فقد يكون المستقبل متيقّناً و حينئذٍ لم يضرّ تلو «أن» أفعال اليقين؛ و إن أُريد به عدم حصوله وقت التكلّم فمسلّم لكنّه لا يلزم من ذلك عدم تيقّن حصوله في المستقبل و إذا كان كذلك لم يضرّ تلو «أن» أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه». (حاشية الصبّان: ٣/ ٢٨٣).

وجهان:

أحدهما: النصب، على جعل «أن» من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جعل «أن» مخفّفة من الثقلية.

لن: و هو حرف نفي و استقبال اتّفاقاً.

قال ابن‌هشام: «و لا تفيد توكيد النفي ـ خلافاً للزمخشري في كشّافه ـ و لا تأبيده ـ خلافاً له في أنموذجه ـ و كلاهما دعوى بلا دليل».

كَيْ: و هو حرف مصدری کـ «أن»، نحو قوله تعالى: «لِكَيْلا تَأْسَوا على ما فاتكُم».[1]

إذن: قال سيبويه: «معناها الجواب و الجزاء»؛ فقال الشلوبين: «في كلّ موضع» و قال أبو علي الفارسي: «في الأكثر، و قد تتمحّض للجواب، بدليل أنّه يقال لک: «أحِبُّکَ»، فتقول: «إذَن أظُنُّكَ صادقاً»، إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

و شرط إعمالها ثلاثة أمور:

الأوّل: أن تكون مصدّرة، فلو لم تتصدّر يجب الرّفع، كما إذا قيل لك: «آتِيکَ» فتقول: «أنا إذَنْ أكْرِمُکَ».

و قال جماعة من النحويين: «إذا وقعت «إذن» بعد الفاء أو الواو جاز في الفعل وجهان: الرفع و هو الغالب ـ و به قرأ السبعة في قوله تعالى: «وَ إذَنْ لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلّا قَلِيلاً»،[2] و النصب و به قرئ الآية شاذاً.

الثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً، فلو كان حالاً يجب الرفع، كما إذا قيل لک: «أحِبُّک»، فتقول: «إذن أظُنُّكَ صادقاً».

الثالث: أن لا يفصل بينها و بين الفعل، و إلّا يجب الرفع، نحو: «إذنْ أنا أكْرِمُكَ».

و يغتفر الفصل بالقسم، نحو: «إذنْ و اللهِ أكرِمَک». و أجاز ابن‌هشام في المغني الفصل بـ «لا» النافية و ابن‌عصفور الفصل بالظّرف و ابن‌بابشاذ الفصل بالدعاء و الندا و الكسائي و الهشام الفصل بمعمول الفعل و الأرجح حينئذٍ عند الكسائي النصب و عند هشام الرفع.

فصل: اختصّت «أن» من بين نواصب المضارع بأنّها تعمل مظهرة و مضمرة.

---

١. الحديد (۵۷): ۲۳. ٢. الإسراء (۱۷): ۷۶.

و إضمارها على نوعين: واجب و جائز.

فتضمر وجوباً في خمسة مواضع:

الأوّل: بعد لام الجحود و هي المسبوقة بكَوْن ناقص ماض منفي، نحو قوله تعالى: «وَ ما كانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُم»،[۱] و «لم يَكُن اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم».[۲]

الثاني: بعد «أو» إذا صلح في موضعها «حتّى» أو «إلّا»، نحو:

لَأستَسْهِلَنّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنى فــما انــقادَتِ الآمــالُ إلّا لِـصابِرِ

و نحو:

و كُــنْتُ إذا غَــمَزْتُ قَــناةَ قــومٍ كَسَــرْتُ كُــعُوبَها أو تَسْـتَقِيما[۳]

الثالث: بعد «حتّى» إذا كان الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلّم، نحو «أسِيرُ حَتّى أدْخُلَ البلدَ»، فإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصّة فيجوز الوجهان: النصب و الرفع، و بالوجهين قرئ قوله تعالى: «و زُلْزِلُوا حَتّى يَقُولَ الرسولُ و الذّين آمَنُوا معه مَتىٰ نَصرُ اللهِ».[۴]

و إن كان حالاً بالنسبة إلى زمن التكلّم، فالرفع واجب، نحو: «سِرتُ حتّى أدخلَ البلدَ»، إذا قلتَ ذلك و أنت في حالة الدخول، و كذلك إذا كانت حاليّته محكيّة كما لو كان الدخول قد وقع و قصدت به حكاية تلك الحال، نحو: «كنتُ سِرتُ حتّى أدْخُلُها». و جاز نصبُه إذا لم تقدّر الحكاية.

الرابع: بعد فاء السببيّة المسبوقة بنفي محض أو طلب[۵] محض.

فالنفي نحو: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا». و معنى كون النفي محضاً أن يكون خالصاً من

---

۱. العنكبوت (۲۹): ۴۰. ۲. النساء (۴): ۱۳۷.

۳. القناة: الرمح، الكعوب: جمع «كعب» و هو ما بين كلّ عقدتين من عقد الرمح.

۴. البقرة (۲): ۲۱۴.

۵. الطلب يشمل الأمر، نحو: «زُرْني فَأُكْرِمَک»، و النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زيداً فَيَضْرِبَک»، و الدّعاء، نحو: «رَبِّ انْصُرْني فلا أُخْذَلَ»، و الاستفهام، نحو: «هَل تُكْرِمُ زيداً فَيُكْرِمَک»، و العَرْض، نحو: «ألا تَنْزِلُ عندَنا فَتُصِيبَ خيراً»، و التحضيض، نحو: «لولا تَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا»، و التمنّي، نحو: «ليتَ لي مالاً فَأتَصَدَّقَ منه». و ألحق الكوفيّون الرّجا بالتمنّي، و منه قوله تعالى: «لَعَلّي أبْلُغُ الأسبابَ أسبابَ السماواتِ فَأطَّلِعَ». (المؤمن (۴۰): ۳۶ و ۳۷).

معنى الإثبات، و إلّا وجب الرفع، نحو: «ما أنتَ إلّا تأتينا فتُحدِّثُنا».

و الطلب نحو: «زُرني فأُكرِمَک». و معنى أن يكون الطلب محضاً أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل و لا بلفظ الخبر و إلّا وجب الرفع، نحو: «صَهْ فأُحسِنُ إليک» و «حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ النّاسُ».

هذا مذهب الجمهور. و ذهب الكسائي إلى جواز النصب بعد الطلب مطلقاً.

تنبيه: إذا سقطت الفاء بعد الطلب و قصد معنى الجزاء، يجوز جزم الفعل، نحو: «زُرني أزُرْکَ»، بخلاف ما إذا لم يقصد الجزاء، نحو: «ليتَ لي مالاً أُنفِقُ منه». و لا فرق في ذلك بين أن يكون الطلب محضاً ـ كما تقدّم ـ أو غير محض، نحو: «صَهْ أُحسِنْ إليک». و اشترط ـ عند غيرالكسائي ـ لجواز الجزم بعد النهي صحّة وقوع «إن» الشرطية على «لا» فتقول: «لا تَدنُ من الأسدِ تَسلَمْ»، إذ يصحُّ «إن لا تدنُ من الأسد تَسلَمْ»، و لا يجوز الجزم في نحو: «لا تَدنُ من الأسدِ يأكُلْکَ». و أجاز الكسائي ذلک، لعدم اشتراطه دخول «إن» على «لا»، فالتقدير عنده: «لا تَدنُ من الأسدِ، إن تَدنُ يأكُلْکَ».

الخامس: بعد واو المعيّة المسبوقة بنفي محض أو طلب محض، كقوله تعالى: «و لَمّا يَعلَمِ اللهُ الّذين جاهَدُوا منكم وَ يَعلَمَ الصّابِرينَ»،[1] و قوله تعالى «يا لَيتَنا نُرَدُّ و لا نُكَذِّبَ».[2]

فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» لم يجز النصب، و من ثمّ جاز في ما بعد الواو في نحو: «لا تأكُلِ السّمكَ و تَشرَبَ اللّبنَ» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين، و الرفع على إضمار مبتدأ، أي: و أنت تَشربُ اللّبنَ، و النصب على إرادة المعيّة. و تضمر جوازاً في موضعين:

الأوّل: بعد اللّام الجارّة إذا لم يسبقها كَوْن ناقص ماض منفي و لم يقترن بـ «لا»، نحو: «تُبْ لِيَغفِرَ اللهُ لک» أو «لأنْ يَغفِرَ الله لك».

فإن سبقها الكَوْن المذكور وجب إضمار «أن» كما مرّ. و إن اقترن الفعل بـ «لا» ـ نافية أو مؤكّدة ـ وجب إظهار «أن»، نحو قوله تعالى: «لِئلّا يكونَ للنّاسِ عليكم حُجَّةٌ»،[3] و «لِئلّا يَعلَمَ أهلُ الكتابِ».[4]

---

١. آل‌عمران (٣): ١٤٢. ٢. الأنعام (٦): ٢٧. ٣. البقرة (٢): ١٥٠.

٤. الحديد (٥٧): ٢٩.

الثاني: بعد الواو أو الفاء أو «أو» أو «ثمّ»، إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو قوله تعالى: «و ماكانَ لِبَشرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلّا وَحْياً أو مِن وَراءِ حِجابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً».[١]

و نحو:

وَ لُبْسُ عَباءَةٍ و تَقَرَّ عَيْني ... أَحَبُّ إلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[٢]

و نحو:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرضِيَهُ ... ماكُنْتُ أُوثِرُ إتراباً على تَرَبِ[٣]

و نحو:

إنّي وَ قَتْلي سُلَيْكا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كالثَّورِ يُضْرَبُ لَمّا عافَتِ البَقَرُ[٤]

فإن كان الاسم في تأويل الفعل لم يجز النصب، نحو: «الطّائرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ»، ف «يَغْضَبُ» واجبُ الرفع، لأنّ «الطّائر» في تأويل الفعل، أي: «الّذي يطير».

و لا تضمر «أن» في غير هذه المواضع إلّا شاذّاً، كقولهم: «خُذِ اللّصّ قبلَ يَأخُذَكَ»، أي: «قبلَ أن يَأخُذَكَ».[٥]

---

١. الشورى (٤٢): ٥١. ٢. الشفوف: جمع «شِفّ» و هو ثوب رقيق يستشفّ ما وراءه.

٣. المُعْتَرُّ: الفقير الذي يتعرّض لك من غير أن يسألك بلسانه. أُوثِرُ: أُرَجِّحُ.

٤. أعقله: أدفعُ ديتَه. عافت: كرهت و امتنعت. أراد: أنّ البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها، لأنّها ذات اللبن و إنّما يضرب الثور لتفزع البقر فتشرب.

٥. قال ابن مالك:

اِرْفَعْ مُضارعاً إذا يُجَرَّدُ ... مِن ناصبٍ و جازمٍ كَـ«تَسْعَدُ»
و بِلَنِ انْصِبْهُ وَ كَيْ، كَذا بِأَنْ ... لا بَعْدَ عِلمٍ، و الّتي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ
فَانْصِبْ بها، و الرَّفعَ صَحِّحْ وَ اعْتَقِدْ ... تَخفِيفَها مِنْ أنَّ، فَهْوَ مُطَّرِدْ
وَ بعضُهم أَهْمَلَ «أن» حملاً على ... «ما» أُخْتِها حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا
وَ نَصَبُوا بِإذَنِ المُسْتَقْبَلا ... إن صُدِّرَتْ، و الفعلُ بَعْدُ، مُوصَلا
أو قَبْلَهُ اليَمِينُ، و انْصِبْ وَ ارْفَعا ... إذا «إذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعا
و بَيْنَ «لا» و لامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إظْهارُ «أن» ناصِبةً، و إنْ عُدِمْ
«لا» فَأنَ اعْمِلْ، مُظْهَراً أو مُضمَرا ... و بَعدَ نَفيِ كانَ حَتماً أُضْمِرا

عوامل الجزم

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً و هو أربعة:

الأوّل: اللام الطلبيّة، أمراً كانت، نحو قوله تعالى: «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ»،[1] أو دعاءً، نحو: «لِيَقضِ عَلَينا رَبُّكَ».[2]

الثاني: «لا» الطلبيّة، نهياً كانت، نحو قوله تعالى: «لا تُشْرِكْ بِاللهِ»،[3] أو دعاءً، نحو: «لا تُؤاخِذْنا».[4]

الثالث و الرابع: «لم» و «لمّا»، و يشتركان في الحرفيّة و النفي و الجزم و القلب إلى المضيّ، نحو: «لم يَقُمْ زيدٌ» و «لَمّا يَقُمْ عمرٌو». و تنفرد «لم» بجواز مصاحبة الشرط، نحو قوله تعالى: «و إنْ لم تَفْعَلْ فما بَلَّغْتَ رِسالَتَه»،[5] و بجواز انقطاع نفي منفيّها، و من ثمّ جاز «لم يكن ثمّ كان» و امتنع في لمّا.

و تنفرد لمّا بجواز حذف مجزومها كـ«قارَبْتُ المدينةَ و لمّا»، أي: لمّا أدْخُلْها، و بتوقّع ثبوت منفيّها، كقوله تعالى: «لمّا يَذُوقُوا عذابِ»،[6] و من ثمّ امتنع «لَمّا يَجْتَمِعِ الضدّانِ».

كَذاك بعدَ «أو» إذا يَصلُحُ في ... موضِعِها «حتّى» أوِ «الّا» أنْ خَفي
و بعدَ حتّى هكذا إضمارُ «أن» ... حتمٌ، كـ«جُدْ حتّى تَسُرَّ ذا حَزَن»
وَ تِلوَ حتّى حالاً أو مؤوّلا ... بِهِ ارفَعَنَّ، و انصِبِ المُستقبَلا
و بعدَ فا جوابِ نفيٍ أو طلبْ ... محضَينِ «أن» وَ سَترُها حَتمٌ نَصَبْ
و الواوُ كالفا، إن تُفِدْ مَفهومَ مَعْ ... كـ«لا تَكُنْ جَلْداً و تُظهِرِ الجَزَعْ»
وَ بَعدَ غيرِ النّفيِ جَزماً اعتَمِدْ ... إنْ تَسقُطِ الفا وَ الجزاءُ قَدْ قُصِدْ
و شرطُ جَزمٍ بَعدَ نَهيٍ أنْ تَضَعْ ... «إن» قبلَ «لا» دونَ تَخالفٍ يَقَعْ
و الأمرُ إنْ كانَ بِغَيرِ افعَلْ فَلا ... تَنصِبْ جَوابَه، و جَزمَه اقبَلا
و الفعلُ بعدَ الفاءِ في الرّجا نُصِبْ ... كَنَصبِ ما إلى التّمنّي يَنتَسِبْ
و إن عَلَى اسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ ... تَنصِبُهُ «أن» ثابتاً أو مُنحذِفْ
و شَذَّ حَذفُ «أنْ» و نصبٌ في سِوى ... ما مَرَّ، فاقبَلْ مِنه ما عَدْلٌ رَوى

١. الطلاق (٦٥): ٧. ٢. الزخرف (٤٣): ٧٧. ٣. لقمان (٣١): ١٣.
٤. البقرة (٢): ٢٨٦. ٥. المائدة (٥): ٦٧. ٦. ص (٣٨): ٨.

و الثاني: ما يجزم فعلين و هو: إن، نحو قوله تعالى: «و إن تُبْدُوا ما في أنْفُسِكُم أو تُخْفُوه يُحاسِبْكُم به اللهُ»،[١] و «مَنْ»، نحو قوله تعالى: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ به»،[٢] و «ما»، نحو قوله تعالى: «و ما تَفْعَلوا مِن خَيرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ»،[٣] و «مهما»، نحو قوله تعالى: «وَ قالُوا مَهْما تأتِنا به مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فَما نَحن لك بمُؤْمِنينَ»،[٤] و «أيّ» نحو قوله تعالى: «أيّاً ما تَدْعُوا فَلَه الأسماءُ الحُسنىٰ»،[٥] و «أين»، نحو: «أينَ تَجْلِسْ أجْلِسْ» و «متى» كقوله:

مَتى تَأتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ[٦]

و «أيّان» كقوله:

أيّانَ نُؤمِنْكَ تَأمَنْ غيرَنا و إذا ... لَمْ تُدْرِكِ الأمْنَ مِنّا لَم تَزَلْ حَذِراً

و «إذما» كقوله:

و إنّكَ إذما تَأتِ ما أنتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَن إيّاه تَأمُرُ آتِيا

و «حَيثما» نحو قوله:

حَيثُما تَسْتَقِم يُقَدِّرْ لكَ اللّـ ... ـهُ نَجاحاً في غابِرِ الأزْمانِ

و «أنّى» نحو قوله:

خَليلَيَّ أنّى تَأتِياني تَأتِيا ... أخاً غيرَ ما يُرضيكُما لا يُحاوِلُ

و هذه الألفاظ ـ التي تجزم فعلين ـ كلّها أسماء إلّا «إن» فهي حرف باتّفاق، و إلّا «إذما»، فهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطية، و ظرف زمان عند المبرّد و ابن‌السّراج و الفارسي فإذا قلت: «إذما تَقُمْ أقُمْ» فمعناه عندهم «مَتى تَقُمْ أقُمْ». و يجوز اتّصال «ما» الزائدة بـ «إن» و «أيّ» و «أيّان» و «أينَ» و «متىٰ»، قال الله تعالى: «أيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُم المَوتُ».[٧]

ثمّ إنّ هذه الكلمات على ستّة أقسام:

١ ـ ما وضع لمجرّد تعليق الجواب على الشرط و هو «إن» و «إذما»، عند من يقول

---

١. البقرة (٢): ٢٨٤. ٢. النساء (٤): ١٢٣. ٣. البقرة (٢): ١٩٧.
٤. الأعراف (٧): ١٣٢. ٥. الإسراء (١٧): ١١٠.
٦. تَعْشُو: في موضع الحال، أي: عاشياً، من «عشا»، إذا أتى ناراً ليرجو عندها خيراً.
٧. النساء (٤): ٧٨.

بحرفيّتها.

٢ ـ ما وضع للدّلالة على من يعقل ثمّ ضمّن معنى الشرط و هو «مَنْ».

٣ ـ ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثمّ ضمّن معنى الشرط و هو «ما» و «مَهما».

٤ ـ ما وضع للدلالة على الزمان ثمّ ضمّن معنى الشرط و هو «مَتى» و «أيّانَ».

٥ ـ ما وضع للدلالة على المكان ثمّ ضمّن معنى الشرط و هو «أينَ» و «أنّى» و «حَيثُما».

٦ ـ ما يتردّد بين ما ذكر و هو «أيّ» فإنّها بحسب ما تضاف إليه فهي في «أيُّهم يَقُمْ أقُمْ مَعَه» بمنزلة «مَن»، و في «أيَّ الدوابّ تركبْ أركَبْ» بمنزلةِ «ما»، و في «أيَّ يومٍ تَصُمْ أصُمْ» بمنزلة «مَتى»، و في «أيَّ مكانٍ تَجْلس أجْلِسْ» بمنزلة «أينَ».

جملة الشرط و الجزاء

الكلمات التي تجزم فعلين يَقْتَضِينَ جملتين: إحداهما ـ و هي المتقدّمة ـ تسمّى شرطاً و الثانية ـ و هي المتأخّرة ـ تسمّى جواباً و جزاءً.

و يجب في الجملة الأُولى أن تكون فعليّة، و أمّا الثانية فالأفضل فيها أن تكون فعليّة و يجوز أن تكون اسميّة، نحو: «إن جاء زيدٌ أكْرَمْتُه» و «إن جاء زيدٌ فله درهمٌ».

ثمّ إنّ الشرط و الجزاء إن كانا جملتين فعليّتين فهما على أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكون الفعلان مضارعين، كقوله تعالى: «و إن تَعُودُوا نَعُدْ».[1]

الثاني: أن يكونا ماضيين، كقوله تعالى: «و إن عُدْتُم عُدْنا».[2]

الثالث: أن يكون الأوّل ماضياً و الثاني مضارعاً، نحو قوله تعالى: «مَنْ كان يُرِيدُ حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ لَهُ في حَرْثِه».[3] و في هذه الصورة يجوز رفع الجزاء أيضاً، و منه قول الشاعر:

و إن أتــاه خـليلٌ يـومَ مَسألةٍ ... يَقُولُ: لا غائبٌ مالي و لا حَرِمُ[4]

الرابع: أن يكون الأوّل مضارعاً و الثاني ماضياً و منه قول الشاعر:

مَـنْ يَكِـدْني بِسَيّءٍ كنتُ منه ... كـالشَّجا بـينَ حَـلقِه و الوَريـدِ

---

١. الأنفال (٨): ١٩. ٢. الإسراء (١٧): ٨. ٣. الشورى (٤٢): ٢٠.

٤. و عند الكوفيّين يجب الرفع، لأنّ الجزم في الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط، لم ينجزم الجزاء.

الفاء في جواب الشرط

كلّ جواب يمتنع جعله شرطاً فالفاء لازمة له و ذلك في سبعة مواضع:

١ ـ الجملة الاسميّة، نحو قوله تعالى: «و إن يَمْسَسْكَ بخَيْرٍ فَهُو على كلّ شيءٍ قديرٌ».[١]

و أمّا قوله تعالى «و إن أطَعْتُمُوهُم إنّكم لَمُشرِكون»،[٢] فأجاب المحقّق الرّضي؟ بأنّ القسم مقدّر قبل الشرط و الجواب له و جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه.[٣]

و قد تحذف الفاء للضرورة، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها　　　　الشـرُّ بـالشرِّ عـندَ اللهِ مـثلانِ

و قد تنوب «إذا» الفجائيّة عن الفاء، نحو قوله تعالى: «و إن تُصِبْهُم سَيّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إذا هُم يَقْنَطُونَ».[٤]

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو قوله تعالى: «إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مـالاً و ولداً * فَعَسى رَبّي أن يُؤتِيَنِ خَيْراً مِن جَنَّتِكَ».[٥]

٣ ـ الجملة الإنشائيّة، كقوله تعالى: «إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُوني»،[٦] و نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ فَوَاللهِ لأقُومَنّ».

٤ ـ الجملة الفعليه المصدّره بـ «قد»، نحو قوله تعالى: «و مَنْ يَحْلِلْ عليه غَضَبِي فَقَدْ هَوى».[٧]

٥ ـ الجملة الفعليه المصدّرة بحرف التّنفيس، كقوله تعالى: «و إن خِفتُم عَيْلَةً فَسَوفَ يُغنِيكُمُ اللهُ».[٨]

٦ ـ الجملة الفعلية المنفيّة بـ «لَن» أو «ما» أو «إن»، نحو قوله تعالى: «و ما يَفْعَلُوا مِن خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ»،[٩] و «فإن تَوَلَّيتُم فما سَألْتُكُم من أجْرٍ»،[١٠] و قولك «من يَستَسْلِم للغَضَبِ فإن يَلُومَنّ إلّا نَفْسَه على ما يُصِيبُه».

---

١. الأنعام (٦): ١٧.　٢. الأنعام (٦): ١٢١.

٣. راجع: شرح الكافية للمحقّق الرضي؟: ٢/٢٦٢ و ٢٤٠.　٤. الروم (٣٠): ٣٦.

٥. الكهف (١٨): ٣٩ و ٤٠.　٦. آل‌عمران (٣): ٣١.　٧. طه (٢٠): ٨١.

٨. التوبة (٩): ٢٨.　٩. آل‌عمران (٣): ١١٥.　١٠. يونس (١٠): ٧٢.

٧ ـ الجملة المبدوءة بحرف له الصدر مثل «كأنّما» و «ربّ»، نحو قوله تعالى: «مَن قَتَلَ نَفْساً بغيرِ نَفسٍ أو فَسادٍ في الأرضِ فكأنّما قَتَلَ النّاسَ جَميعاً»،[١] و نحو:

فإن أهلِكْ فذي لَهَبٍ لظاه　　　علَيَّ يكادُ يلتهبُ التِهابا[٢]

أي فرُبّ ذي لَهَبٍ.[٣]

و يجوز دخول الفاء في الجواب إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ «لا»، كقوله تعالى: «وَ إن تَعُودُوا نَعُدْ»،[٤] و «وَ مَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه»،[٥] و نحو: «وَ إن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لا تُحْصُوها»،[٦] و «فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فلا يَخافُ بَخْساً و لا رَهَقاً».[٧]

و يمتنع دخول الفاء إذا كان الجواب ماضياً غير مصدّر بـ «قد» أو مضارعاً منفيّاً بـ «لم»، نحو: «إن ضَرَبْتَني ضَرَبْتُكَ» أو «لَمْ أضرِبْكَ».

تنبيه: كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: «الذي يأتيني فَلَه درهمٌ».

وقوع المضارع بعد جزاء الشرط

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم

---

١. المائدة (٥): ٣٢.　٢. اللهب: النار. لظاه: من لظيت النار، أي: تلهّب.

٣. قال المحقّق الرضي رحمه الله: «إذا كان جواب الشرط مصدّراً بهمزة الاستفهام ـ سواء كانت الجملة فعليّة أو اسميّة ـ لم تدخل الفاء، لأنّ الهمزة من بين جميع ما يغيّر معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: «إن أكرمْتُكَ أتُكرِمُني» كأنّك قلت: «أ إن أكرَمْتُكَ تُكرِمُني» قال عليّ عليه السلام في نهج البلاغة (الخطبة القاصعة، فضل الوحي): «و إن فَعَلَ اللهُ لكم ذلك أ تُؤمِنُونَ». و قال الله تعالى: «أ رأيتَ إن كَذَّبَ و تَوَلّى * أ لَمْ يَعْلَمْ بأنّ الله يَرى» (العلق (٩٦): ١٣ و ١٤).
و يجوز حمل «هل» و غيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة، لأنّها أصلها. قال الله تعالى: «قُلْ أرأيْتَكُم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ بَغْتَةً أو جَهْرَةً هل يُهْلَكُ إلّا القومُ الظّالمونَ» (الأنعام (٦): ٤٧). و قال تعالى: «قُلْ أرأيْتُم إن أخَذَ اللهُ سَمْعَكُم و أبصاركم و خَتَمَ على قُلُوبِكُم مَنْ إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكُم به» (الأنعام (٦): ٤٦).
و يجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام. قال الله تعالى: «قال يا قومِ أرأيْتُمْ إن كُنْتُ على بَيّنَةٍ من رَبّي و آتاني منه رحمةً فمن يَنْصُرُني». (هود (١١): ٦٣). و تقول: «إن أكرمْتُكَ فَهَلْ تُكرِمُني».

٤. الأنفال (٨): ١٩.　٥. المائدة (٥): ٩٥.　٦. إبراهيم (١٤): ٣٤.

٧. الجنّ (٧٢): ١٣.

بالعطف على الجواب و الرّفع على الاستئناف و النصب بـ «أن» مضمرة وجوباً. و قد قرىء بالثلاثة قوله تعالى: «إن تُبدُوا ما في أنفُسِكُم أو تُخفُوه يُحاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغفِرُ لِمَنْ يَشاءُ»،[١] بجزم «يَغْفِرْ» و رفعه و نصبه.

فإن اقترن بـ «ثمّ» جوّزوا فيه الجزم و الرفع فقط.

وقوع المضارع بين الشرط و الجزاء

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط و جوابه جاز فيه الجزم و النصب، فالجزم، نحو قوله تعالى: «إنّه مَنْ يَتَّقِ وَ يَصْبِرْ فإنّ اللهَ لا يُضِيعُ أجرَ المُحْسِنِينَ».[٢] و النصب كقول الشاعر:

و مَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا و يَخْضَعَ نُؤوِه ... و لا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ و لا هَضْما[٣]

فإن وقع بعد «ثمّ» لم ينصب، و أجازه الكوفيّون.

حذف الشرط أو الجزاء

يجوز حذف جواب الشرط إذا دلّ عليه دليل، يقال: «إن أتيتَني أُكرِمكَ» فتقول: «و أنا إن أتيتَني»، أي: أُكرِمُكَ: قال الله تعالى: «وَ لَو أنّ قُرآناً سُيِّرَتْ به الجِبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به المَوتىٰ»،[٤] أي: لَما آمَنُوا به. و أمّا عكسه ـ و هو حذف الشرط ـ فقال ابن‌هشام: «هو مطّرد بعد الطلب نحو قوله تعالى: «فَاتَّبِعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ»،[٥] أي: فإنْ تَتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ. و جاء بدون الطلب، كقوله تعالى: «إنّ أرْضِي واسعةٌ فإيّايَ فَاعْبُدُونِ»،[٦] أي: فإن لم يتأتّ لكم إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدون في غيرها. و حذف جملة الشرط بدون الأداة، كثير كقول الأحوص:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ ... و إلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ[٧] الحُسامُ

أي: و إلّا تُطَلِّقْها.[٨]

---

١. البقرة (٢): ٢٨٤. ٢. يوسف (١٢): ٩٠.

٣. نُؤوِه: ننزله عندنا، أي: يكون له منّا مأوى، و الهضم: الظلم. ٤. الرّعد (١٣): ٣١.

٥. آل‌عمران (٣): ٣١. ٦. العنكبوت (٢٩): ٥٦. ٧. المَفرِق: وسط الرأس.

٨. مغني الأديب: ١٥٦/٢.

و قد يحذف الشرط و الجواب معاً، نحو:

قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمىٰ و إنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً؟ قالتْ: و إنْ

اجتماع الشرط و القسم

إذا اجتمع شرط و قسم و لم يتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر، حذف جواب المتأخّر منهما، لدلالة جواب الأوّل عليه، فتقول: «إن قامَ زيدٌ و اللهِ يَقُمْ عمرٌو» فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، و تقول: «و اللهِ إن يَقُمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمرٌو»، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

أمّا إذا تقدّم عليهما ذو خبر فَرُجّحَ الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدّماً أو متأخّراً، نحو: «زيدٌ إن قامَ و اللهِ أُكْرِمْهُ» و «زيدٌ و اللهِ إن قامَ أُكْرِمْهُ». و جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما و تقدّم القسم و إن لم يتقدّم ذو خبر، و منه قول الشاعر:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ[1] للشمسِ باديا

فلام «لَئِن» موطّئة لقسم محذوف و التقدير: و اللهِ لَئِنْ.[2]

---

١. القيظ: شدّة الحرّ.

٢. قال ابن مالك:

بِلا و لامٍ طالِباً ضَعْ جَزما فِي الفعلِ، هكذا بِلَمْ و لَمّا
و اجْزِمْ بِإنْ وَ مَنْ و ما و مَهْما أيٍّ متى أيّانَ أينَ إذْما
و حَيْثُما أنّىٰ، و حرفٌ إذْما كَإنْ، و باقي الأدواتِ أسْما
فِعْلَينِ يَقْتَضِينَ، شرطٌ قُدِّما يَتْلُو الجَزاءَ، و جواباً وُسِما
و ماضِيَيْنِ، أو مُضارِعَيْنِ تُلْفِيهِما أو مُتَخالِفَيْنِ
و بعدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزا حَسَنْ وَ رَفْعُهُ بَعدَ مُضارعٍ وَهَنْ
و اقْرُنْ بِفا حَتْماً جواباً لَو جُعِلْ شَرْطاً لإنْ أو غيرِها، لم يَنْجَعِلْ
وَ تَخْلُفُ الفاءَ إذا المُفاجَأهْ كَـ«إن تَجُدْ إذاً لَنا مُكافَأهْ»
و الفعلُ مِنْ بعدِ الجزا إن يَقْتَرِنْ بالفا أو الواوِ بتثليثٍ قَمِنْ
و جَزْمٌ أو نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فا أو واوٍ انْ بالجُمْلَتَينِ اكْتَنَفا
و الشرطُ يُغْنِي عن جوابٍ قد عُلِمْ و العكسُ قد يَأتِي إنِ المعنىٰ فُهِمْ

لو الشرطيه

هي على قسمين:

الأوّل: أن تكون للتعليق في المستقبل، فترادف «إن» و لكنّها لا تجزم، كقول النبي ﷺ: «لَو يقولُ أحَدُكم ـ إذا غَضِبَ ـ : أعُوذُ باللهِ مِن الشّيطانِ الرّجيمِ، ذَهَبَ عنه غَضَبُه».[١] و إذا وليها حينئذٍ ماضٍ أوّلَ بالمستقبل، كقوله تعالى: «وَ لْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عليهم».[٢]

الثاني: أن تكون للتعليق في الماضي و تقتضي امتناع شرطها دائماً و امتناع جوابها إن كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: «لو كانتِ الشمسُ طالعةً كانَ النهارُ موجوداً»، بخلاف ما إذا كان الجزاء أعمّ، فلا يلزم انتفاؤه، نحو: «لو كانتِ الشمسُ طالعةً كانَ الضّوءُ موجوداً».

و إذا وليها حينئذٍ مضارع أوّل بالماضي، كقوله تعالى: «لو يُطِيعُكُم في كَثيرٍ مِنَ الأمرِ لَعَنِتُّم».[٣]

و تختصّ «لو» ـ مطلقاً ـ بالفعل، فلا تدخل على الاسم. نعم، تدخل «أنّ» بعدها كثيراً، كقوله تعالى: «وَ لَو أنَّهُم آمَنُوا و اتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ لَو كانُوا يَعلَمُونَ»،[٤] و قول أبي الأسود الدُّئلي في رثاء أميرالمؤمنين ﷺ:

وَ لَو أنّا سُئِلنَا المالَ فيه   بَذَلنَا المالَ فيه و البَنينا[٥]

و اختلف في «لو» هذه، فقال الكوفيّون و جماعة من البصريّين: «هي باقية على اختصاصها بالفعل، و «أنّ» و ما دخلت عليه في موضع رفع فاعل لـ «ثَبَتَ» مقدّراً».

و قال سيبويه و جمهور البصريّين: «زالت عن الاختصاص و «أنّ» و صلتها في موضع رفع مبتدأ، و لا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه»، و قيل: «الخبر محذوف، تقديره: ثابت».

و احذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ و قَسَم   جوابَ ما أخَّرتَ فَهوَ مُلتَزَم

و إنْ تَوالَيا و قَبْلُ ذو خَبَرْ   فالشّرطَ رَجِّحْ، مطلقاً بلا حَذَرْ

و رُبَّما رُجِّحَ بَعدَ قَسَمِ   شَرطٌ بلا ذي خبرٍ مُقَدَّمِ

١. كنزالعمّال: ٣/ ح ٧٧٢٠. ٢. النساء (٤): ٩. ٣. الحجرات (٤٩): ٧.

٤. البقرة (٢): ١٠٣. ٥. أدب الطفّ: ١/ ١٠٥.

فصل: لا بدّ لـ «لو» الشرطيّة من جوابه و جوابها: إمّا ماضٍ وضعاً أو معنىً، فإن كان وضعاً، فهو إمّا مثبت أو منفي بـ «ما». فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه باللام، كقوله تعالى: «و لو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيراً لَأسْمَعَهُم»،[1] و يجوز حذفها، كقوله تعالى: «لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عليهم»،[2] و إن كان منفيّاً بـ «ما» فالأمر بالعكس، كقوله تعالى: «وَ لَو شاءَ اللهُ ما اقْتَتَلُوا»[3] و قول الشاعر:

و لو نُعْطَى الخِيارَ لَما افْتَرَقْنا ... و لكن لا خِيارَ مَعَ اللّيالي

و إن كان الجواب ماضياً معنىً لم تقترنه اللام، كقول ابن حمّاد في مدح عليّ عليه السلام:

لَو لَم يَكُنْ خَيرَ الرجالِ لَمْ تَكُنْ ... زَوجَتُهُ فاطمةُ خيرَ النساءِ[4]

أمّا

حرف شرط و تفصيل و توكيد، نحو قولك: «هذان فاضلان: أمّا زيدٌ فَفَقِيهٌ و أمّا عمرٌو فَمُتَكَلِّمٌ». و أوجبوا حذف شرطها لكونها ـ كما قلنا ـ للتفصيل و هو مقتضٍ للتكرار و ذِكْرُ الشرط مكرّراً يؤدّي إلى الاستثقال، فإنّ أصل المثال: «أمّا يَكُنْ من شيءٍ في الدّنيا فَزَيدٌ فَقِيهٌ و أمّا يَكُنْ مِن شيءٍ في الدّنيا فَعَمرٌو مُتَكَلِّمٌ». و هذا تأكيد و جزم بكون زيد فقيهاً و عمرو متكلّماً، لجعل الأمرين لازماً لوقوع شيء في الدنيا، و لا بدّ من حصول شيء فيها ما دامت باقية.[5]

و بعد حذف الشرط وضعوا جزء ممّا بعد الفاء بين أمّا و الفاء، للاحتراز من دخول حرف الشرط على الفاء.

---

١. الأنفال (٨): ٢٣. ٢. النساء (٤): ٩. ٣. البقرة (٢): ٢٥٣.

٤. مناقب آل أبي طالب، لمحمّد بن شهر آشوب المازندراني: ١٨٢/٢.

قال ابن مالك:

لَو حَرْفُ شَرطٍ في مُضِيٍّ و يَقِلّ ... إيلاؤُها مُستقبَلاً لكِن قُبِلْ

و إن مُضارعٌ تَلاها صُرِفا ... إلى المُضِيِّ، نحوُ: لَو يَفِي كَفَى

٥. و قال جماعة من النحويين: «أمّا» قائمة مقام أداة الشرط و فعل الشرط و استشهد بعض هؤلاء على ذلك بتفسير سيبويه لقولهم «أمّا زيدٌ فقائمٌ» بـ «مهما يَكُنْ من شيءٍ فَزَيدٌ قائمٌ». قال المحقق الرضي رحمه الله في شرح الكافيه (٣٩٧/٢): «أمّا تفسير سيبويه فليس لأنّ أمّا بمعنى مهما، كيف، و هذه حرف و «مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت.

و لا تحذف الفاء في جواب «أمّا» إلّا لضرورة الشّعر، نحو قول الشاعر:

فَأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ‏ ‏ ‏ و لكنّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ[١]

أو عند حذف القول معها، كقوله تعالى: «فَأَمّا الّذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهم أكَفَرْتُم بعدَ إيمانِكُم»،[٢] أي: فيقال لهم: أكَفَرْتُم بعدَ إيمانِكم.

ثمّ إنّ معنى الشرط و التوكيد لازمان لها في جميع مواضع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنّها قد تتجرّد منه، كقول الحسين بن علي: «أمّا بعدُ فإنّي لا أعْلَمُ أصحاباً أوفىٰ و لا خَيراً مِن أصحابي».[٣]

لولا و لوما الشرطيّتان

هما تدلّان على امتناع شيء لوجود غيره، و لا يدخلان حينئذٍ إلّا على المبتدأ و يكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً كما تقدّم في مبحث المبتدأ و الخبر و يذكر بعدهما جواب كجواب «لو»، نحو قوله تعالى: «لَولا أنْتُم لكُنّا مُؤمِنِينَ»،[٤] و نحو: «لَولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ».[٥]

---

١. عراض: جمع «عُرْض»، بمعنى الناحية. المواكب: الجماعة ركباناً أو مشاة، و قيل: ركاب الإبل للزينة خاصّة.

٢. آل‌عمران (٣): ١٠٦.

٣. الكامل في التاريخ: ٥٧/٤.

قال ابن‌مالك:

أمّا كَمَهْما يَكُ مِنْ شَيءٍ وَ فا ‏ ‏ ‏ لِتِلْوِ تِلْوِها وُجُوباً أُلِفا

وَ حَذْفُ ذِي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذا ‏ ‏ ‏ لَمْ يَكُ قَولٌ مَعَها قَدْ نُبِذا

٤. سبأ (٣٤): ٣١.

٥. قالها عمر بن الخطّاب في مواضع متعدّدة. راجع: مسند زيد بن علي: ٣٣٥، شرح الأزهار، لأحمد المرتضى: ٣٦٤/٤، المناقب للخوارزمي: ٤٨، الاستيعاب: ٣٩/٣، تفسير النيسابوري في سورة الأحقاف، شرح الجامع الصغير، للشيخ محمد الحنفي: ٤١٧.

قال ابن‌مالك:

لَولا و لَوما يَلْزَمانِ الابْتِدا ‏ ‏ ‏ إذا امْتِناعاً بِوُجودٍ عَقَدا

و بِهِما التَّحْضِيضَ مِزْ، و هَلّا ‏ ‏ ‏ ألّا، ألا، و أوْلِيَنْها الفِعلا

و قد يَلِيها اسمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ‏ ‏ ‏ عُلِّقَ، أو بِظاهِرٍ مُؤخَّرِ

العدد

هو على ثلاثة أقسام:

١ ـ المفرد و هو من الواحد إلى العشرة و عشرون و أخواته و المأة و الألف.[1]

٢ ـ المركّب و هو من أحد عشر إلى تسعة عشر.[2]

٣ ـ المعطوف و هو من واحد و عشرين إلى تسعة و تسعين.[3]

---

١. لم يكن عند العرب لفظ للعدد إذا جاوز الألف. فكانوا يعبّرون عن المليون بقولهم «ألف ألف» و عن المليار بقولهم «ألف ألف ألف». فإذا شئت أن تستعمل لفظتي المليون و المليار، فطبّق عليهما كلّ الأحكام الّتي تطبق على لفظتي المأة و الألف. فتقول: «جاء مليونُ رجلٍ» و «مليارُ رجلٍ» بجعل المعدود مفرداً مجروراً بالإضافة. (المحيط، لمحمّد الأنطاكي: ٣/٦۴).

٢. قال الأشموني عند شرح قول ابن‌مالك «الشين فيها [أي: في العشرة] عن تميم كسره»:

أي: مع المؤنّث فيقولون: إحدى عَشِرة و اثنتا عَشِرة بكسر الشين، و بعضهم يفتحها و هو الأصل إلّا أنّ الأفصح التسكين و هو لغة الحجاز. و أمّا في التذكير فالشين مفتوحة. و قد تسكن عين عشر فيقال: «أحَدَ عْشَرَ» و كذلك أخواته لتوالي الحركات و بها قرأ أبو جعفر، و قرأ هبيرة ـ صاحب حفص ـ «اثنا عْشَرَ شَهْراً» و فيها جمع بين ساكنين.

و قال عبّاس حسن في النحو الوافي:

تضبط الشين في كلمة «عشرة» المركّبة كضبطها في المفردة. فتفتح ـ في أشهر اللغات ـ إن كان المعدود مذكّراً و تسكن إن كان مؤنّثاً. فضبط الشين لا يختلف في إفراد و لا تركيب إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعدّدة.

راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ۴/۶۶، و النحو الوافي: ٣/۴٨۶، و شرح الكافية، للمحقّق الرضي ؒ: ٢/١۵٠ و التصريح على التوضيح: ٢/٢٧۴.

٣. في العدد المفرد و المعطوف تستعمل «واحد» و «واحدة»، تقول: «رجل واحد» و «امرأة واحدة» و «واحدٌ و عشرون» و «واحدة و عشرون»، و تأتي في العدد المركّب: «أحد» و «إحدى» مكان «واحد» و «واحدة». و تستعمل «إحدى» خاصّة في المعطوف أيضاً، تقول: «إحدى و عشرون».

و أصول هذه الأعداد اثنتا عشرة كلمة و هي: واحد إلى عشرة و مأة و ألف. و ما عداها فروع: إمّا بإضافة كـ «ثلاث مأة» أو بتثنية، كـ «مِأتَينِ» و «ألفَينِ» أو بإلحاق علامة جمع كـ «عشرين» و أخواته الجارية مجرى الجمع، أو بعطف، كـ «ثلاثة و عشرين»، و كذا «أحد عشر» إلى «تسعة عشرة»، لأنّ أصلها العطف.

(١)
العدد المفرد

١ ـ للواحد و الاثنين حكمان

أحدهما: أنّهما لايجمع بينهما و بين المعدود، فلا يقال: «واحد رجلٍ» و لا «اثنا رجلينِ» لأنّ قولك «رجل» يفيد الوحدة و «رجلان» يفيد الاثنينيّة.

ثانيهما: أنّهما يُذكّران مع المذكّر و يؤنّثان مع المؤنث، تقول: واحد و واحدة و اثنان و اثنتان أو ثنتان.

٢ ـ الثلاثة إلى العشرة، و لها حكمان

أحدهما: أنّ معدودها يكون جمعاً أو اسم جمع او اسم جنس.[1]

فإن كان اسم جنس ـ كـ «شجر» و «تمر» ـ أو اسم جمع ـ كـ «قوم» و «رهط» ـ جرّ بـ «مِن» تقول: «ثلاثةٌ من الشجرِ غَرَسْتُها» و «عشرةٌ من القومِ لَقِيتُهُم». و قد يجرّ بإضافة العدد إليه، كقوله تعالى: «و كانَ في المَدينةِ تِسعَةُ رَهْطٍ».[2]

و إن كان جمعاً يخفض بإضافة العدد إليه، و حينئذٍ فإن كان للمعدود جمع قلة و كثرة فالأكثر إضافته إلى جمع القلّة، نحو: عندي ثلاثةُ أفْلُسٍ». و قد يضاف إلى جمع الكثرة كقوله تعالى: «وَ المُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأنفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُرُوءٍ»،[3] فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلّة، و هو «أقراء».

فإن لم يكن للاسم إلّا جمع كثرة أُضيف إليه، نحو: «ثلاثة رجال».

---

١. و يستثنى من ذلك ما إذاكان المعدود لفظ «مأة» فيكون مفرداً نحو: «ثلاثمأة».

٢. النمل (٢٧): ٤٨. ٣. البقرة (٢): ٢٢٨.

و إن لم يكن للاسم جمع تكسير أضيف إلى جمع التصحيح، نحو: «سَبْعَ بَقَراتٍ».[١] و قد يضاف إليه مع وجود جمع التكسير و ذلك في موضعين:

الأوّل: أن يجاور جمع تصحيح أهمل تكسيره، نحو: «سَبْعَ سُنْبُلاتٍ»،[٢] فإنّه في القرآن مجاور لـ «سَبْعَ بَقَراتٍ»، مع وجود «سنابل».

الثاني: أن يقلّ استعمال جمع تكسيره، نحو: «ثلاث سُعاداتٍ»، مع وجود «سعائد» لكنّه قليل.

ثانيهما: أنّها تذكّر مع المعدود المؤنّث و تؤنّث مع المعدود المذكّر، كقوله تعالى: «سَخَّرَها عَلَيهِم سَبْعَ لَيالٍ و ثَمانِيَةَ أيّامٍ».[٣]

و الاعتبار في التذكير و التأنيث بحال المفرد إذا كان المعدود جمعاً، فإن كان الواحد مؤنّثاً حذف التاء، نحو: «ثلاث طوالق» و «ثلاث عيون» و إن كان مذكّراً ثبت التاء، نحو: «أربعة حمّامات» و «ثلاثة رجال». و إن جاء تذكير الواحد و تأنيثه ـ كـ «ساق» ـ جاز الوجهان في العدد، نحو: «خمسة سوق» و «خمس سوق». و أمّا إذا كان المعدود اسمي جنس أو جمع فالاعتبار بحال المعدود.[٤]

---

١. يوسف (١٢): ٤٣. ٢. يوسف (١٢): ٤٣.

٣. الحاقّة (٦٩): ٧.

هذا إذا لم يقصد بها العدد المطلق، و إلّا يجب اقترانها بالتاء في جميع أحوالها نحو: «ثلاثة نصفُ ستّةٌ». قال الأشموني و الأزهري: «و حينئذٍ لا تنصرف لأنّها أعلام مؤنّثة، خلافاً لبعضهم».

راجع لتحقيق البحث: شرح الكافية، للمحقّق الرضي ﷺ: ١٤٧/٢، و حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٦١/٤، و التصريح على التوضيح: ٢٦٩/٢.

٤. قال ابن‌هشام في أوضح المسالك (٣: ٢١٦): «فيعطى العدد عكس ما يستحقّه ضميرهما، فتقول «ثلاثة من الغنم» لأنّك تقول: «غنم كثير» بالتذكير، و «ثلاث من البطّ» لأنّك تقول: «بطّ كثيرة» و تقول: «ثلاثة من البقر» أو «ثلاث» لأنّ في البقر لغتين: التذكير و التأنيث، قال الله تعالى: «إنّ البَقَرَ تَشابَهَ عَلَينا» [البقرة (٢): ٧٠]، و قرئ «تشابهت».

و قال المحقّق الرضي ﷺ في شرح الكافية (٢: ١٥٠): «إن كان مختصّاً بجمع المذكّر ـ كـ «الرَهط» و «النفر» و «القوم»، فإنّها بمعنى الرجال ـ فالتاء في العدد واجب. قال الله تعالى: «و كانَ في المَدينَةِ تِسعَةُ رَهطٍ» [النمل (٢٧): ٤٨]، و قالوا: «ثلاثة رَجلة» ـ و هو اسم جمع قائم مقام رجال ـ و إن كان مختصّاً بجمع الإناث فحَذفُ التاء واجب، نحو: «ثلاث من المخاض» لأنّها بمعنى «حوامل النوق». و إن احتملها

و إن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، كقوله تعالى: «مَن جاءَ بالحَسَنةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِها»،[1] أي: عَشرُ حسناتٍ أمثالِها، و لولا ذلك لقيل «عشرة» لأنّ المِثلَ مذكّر.

٣ ـ عشرون و أخواته و لها حكمان

أحدهما: أنّ تمييزها مفرد منصوب كتمييز العدد المركّب.

ثانيهما: إنّ ألفاظها تكون بلفظ واحد للمذكّر و المؤنث.

٤ ـ المأة و الألف[2] و لهما حكمان

أحدهما: أنّهما لا تتغيّران بتغيّر المعدود تذكيراً و تأنيثاً تقول: «مأة رجلٍ» و «مأة امرأة».

ـ كـ «البطّ» و «الخليل» و «الغنم» و «الإبل» لأنّها تقع على الذكور و الإناث ـ فإن نصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النصّ فإن كان ذكوراً أثبتت التاء و ان كان إناثاً حذفتها، كيف وقع النّص و المعدود، نحو: «عندي ذكور ثلاثة من الخيل» أو «عندي من الخيل ذكور ثلاثة» أو «عندي من الخيل ثلاثةٌ ذكورٌ» أو «عندي من الخيل ثلاثةُ ذكورٍ» بالإضافة، أو «عندي ثلاثةُ ذكورٍ من الخيلِ» إلّا أن يقع النصّ بعد المميّز و المميّز بعد العدد، نحو: «عندي ثلاثُ من الخليل ذكورٌ» فحينئذٍ ينظر إلى لفظ المميّز لا النصّ. فإن كان مؤنّثاً لا غير ـ كالخيل و الإبل و الغنم ـ حذفت التاء و إن كان مذكّراً لا غير ـ و ما يحضرني له مثال ـ أثبتّها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث و للمذكّر منه بجمع المـذكّر. و إن جاء تذكيره و تأنيثه ـ كالبطّ و الدّجاج ـ جاز إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره و حذفها نظراً إلى تأنيثه.

و ما لا يدخله معنى التذكير و التأنيث ينظر فيه إلى اللفظ، فيؤنّث نحو: «خمسة من الضّرب» و يذكّر نحو: «خمس من البشارة» و يجوز الأمران في نحو «ثلاثة من النّخل»، لأنّه يذكّر و يؤنّث، قال تعالى: «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»، [القمر (٥٤): ٢٠] و «نَخْلٍ خاوِيةٍ»، [الحاقة (٦٩): ٧].

و بالتأمّل في الكلامين يتّضح الفرق بينهما، فإنّ ابن‌هشام اعتبر لفظ المعدود من حيث التذكير و التأنيث مع أنّ الاعتبار عند الرضي‌ﷺ بمعنى المعدود، إلّا في بعض الموارد. فتأمّل.

١. الأنعام (٦): ١٦٠.

٢. المراد بالمأة و الألف هو جنسهما الشامل لمفردهما و لمثنّاهما و لجمعهما، نحو: «هـذه مِـئو رجـلٍ»، «رأيتُ آلافَ رجلٍ».

ثمّ إنّ المأة لا تجمع مضافاً إليها ثلاثٌ و أخواتُه، فلا يقال: «ثلاث مأتٍ رجلٍ» بل يـقال: «ثـلاث مأةِ رجلٍ». أمّا إذا لم يضف إليها ثلاث و أخواتها جمعت و أُضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: «مآت رجلٍ».

راجع: شرح الكافية، المحقق الرضي‌ﷺ: ٢/ ١٥٤.

ثانيهما: أنّ مميّزهما يكون مفرداً مجروراً بالإضافة. كقوله تعالى: «في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مأةُ حَبَّةٍ»،[1] و «لَيلَةُ القَدرِ خَيرٌ مِن أَلفِ شَهرٍ».[2]

(۲)
العدد المركّب

و له أحكام:

الأوّل: إنّ جزئي العدد المركّب مبنيّان على الفتح إلّا اثْنَي عَشَرَ و اثنتي عَشَرَةَ، فإنّ الجزء الأوّل منهما يعرب إعراب المثنّى و تحذف منه النون. و الجزء الثاني يبنى على الفتح، نحو: «عندي اثنا عَشَرَ كتاباً» و «كتبتُ اثنتي عَشَرَةَ مقالةً».

و يستثنى أيضاً «ثماني» فيجوز فتح الياء و إسكانها و يقلّ حذفها مع بقاء كسر النون و مع فتحها.

الثاني: الجزء الثاني من العدد المركّب يطابق المعدود في التذكير و التأنيث، و الجزء الأوّل يخالفه إلّا في «أحَدَ عَشَرَ» و «اثني عَشَرَ» فيطابقه أيضاً، نحو: «إنّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً»،[3] و «فَانْفَجَرَتْ منه اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً»،[4] و «عندي ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً».

الثالث: إنّ تمييز العدد المركّب يكون مفرداً منصوباً، نحو: «أحدَ عَشَرَ رجلاً» و «إحدى عَشَرَةَ امرأةً».

---

۱. البقرة (۲): ۲۶۱.

۲. القدر (۹۷): ۳.

و ممّا ذكرنا يعلم أنّ العدد المفرد على قسمين: مضاف، كـ«ثلاثة» و غير مضاف كـ«عشرين». و على هذا فيمكن تقسيم العدد إلى أربعة أقسام: مضاف و مركب و مفرد و معطوف، كما في شرح ابن‌عقيل (۲: ۴۱۱).

و قسّم جماعة من المتأخّرين العدد إلى أربعة أقسام: مفرد و مركب و عقود و معطوف.

و مرادهم من العقود: عشرون و بابه، و حيث إنّ مرادنا بالمفرد ما يقابل المركّب و المعطوف ـ فيشمل العقود ـ فلا وجه لانفراد عشرين و أخواته و ذكرها بعنوان العقود.

۳. يوسف (۱۲): ۴. ۴. البقرة (۲): ۶۰.

تنبيه: يجوز في العدد المركّب ـ ما عدا اثني عَشَرَ و اثنتي عَشَرَةَ ـ إضافته إلى غير مميّزها،[١] فحينئذٍ يبقى الجزءان على بناءهما عند البصريّين فيقال: «هذه خمسةَ عَشَرك» و «مررتُ بخمسةَ عَشَرَك». و حكى سيبويه عن بعض العرب إعراب العجز مع بقاء الصدر على بنائه، فيقال: «هذه خمسةَ عَشَرِك».

(٣)
العدد المعطوف

و له حكمان:

الأوّل: إنّ تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي أحدٌ و عشرون رجلاً» و «اثنتان و عشرون امرأةً».

الثاني: إنّ الجزء الأوّل منه إن كان الواحد أو الاثنين يطابق المعدود في التذكير أو التأنيث كما تقدّم، و إن كان الثلاثة إلى التسعة يخالفه، نحو: «عندي ثلاثةٌ و عشرونَ رجلاً» و «ثلاثٌ و عشرونَ امرأةً». و الجزء الثاني منه يكون بلفظ واحد للمذكّر و المؤنّث.[٢]

---

١. قال الأزهري: «إنّما لم يضف اثنا عشر و اثنتا عشرة لأنّ ما بعد اثنين و اثنتين واقع موقع النون، فكما أنّ الإضافة تمتنع مع النون، فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها. و لا كذلك الباقي». **التصريح على التوضيح**: ٢٧٥/٢.

٢. قال ابن مالك:

ثلاثةً بالتاءِ قُلْ للعَشَرهْ / في عَدِّ ما آحادُهُ مُذكّرَهْ
في الضِّدِّ جَرِّدْ، و المُمَيِّزَ اجْرُرِ / جَمعاً بلفظِ قِلَّةٍ في الأكثرِ
و مائةً و الألفَ للفَرْدِ أضِفْ / و مائةٌ بالجمعِ نَزراً قد رُدِفْ
و أحَدَ اذْكُرْ وَ صِلَنْه بِعَشَرْ / مُرَكَّباً قاصِدَ مَعدُودٍ ذَكَرْ
و قُلْ لَدَى التأنيثِ إحدَىٰ عَشْرَهْ / و الشّينُ فيها عن تَميمٍ كَسْرَهْ
و مَعَ غيرِ أحدٍ و إحدَىٰ / ما مَعْهما فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدا
و لِثلاثةٍ و تِسْعَةٍ و ما / بَينَهما إن رُكِّبا ما قُدِّما

تنبيهات

الأوّل: إذا ميّز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكّر و الآخر مؤنّث، روعي في تأنيث العدد و تذكيره السابق منهما، نحو: «عندي سبعةُ رجالٍ و فَتَياتٍ» و «سبعُ فَتَياتٍ و رجالٍ».[١] قال الأشموني: «و لا يضاف عدد أقلّ من ستّة إلى مميّزين مذكّر و مؤنّث لأنّ كلاًّ من المميّزين جمع و أقلّ الجمع ثلاثة».[٢]

و إذا ميّز العدد المركّب بتمييزين أحدهما مذكّر و الآخر مؤنّث، يعتبر حال المذكّر، تقدّم أو تأخّر، إن كان لعاقل، نحو: «عندي خمسةَ عَشَرَ رجلاً و امرأةً» أو «امرأةً و رجلاً». و إن كان لغير عاقل يعتبر حال السابق منهما بشرط الاتّصال، نحو: «عندي خمسةَ عَشَرَ جملاً و ناقةً» و «خمسَ عشرةَ ناقةً و جملاً» و مع الانفصال روعي المؤنّث عند جماعة،[٣] نحو: «عندي ستَّ عشرةَ ما بينَ ناقةٍ و جملٍ» أو «ما بينَ جملٍ و ناقةٍ». و صرّح المحقّق الرضي‌ﷺ باعتبار المذكّر.[٤]

و أمّا العدد المعطوف فحكى الصبّان عن الدماميني أنّ القياس يقتضي أنّه كالعدد المركّب.[٥]

الثاني: قال ابن‌مالك في شرح الكافية: لِبِضعةٍ و بِضعٍ حكم تسعة و تسع في الإفراد و التركيب و عطف عشرين و أخواته عليه، نحو: «لَبِثْتُ بِضعةَ أعوامٍ و بِضعَ سنينَ» و «عندى بِضعةَ عَشَرَ غلاماً و بِضعَ عَشَرَةَ أمةً و بضعةٌ و عشرونَ كتاباً و بِضعٌ و عشرون

و أولِ عَشْرَةَ اثْنَتَي، و عَشَرا   اثْنَي، إذا أُنثى تَشا أو ذَكَرا

و اليا لِغيرِ الرَّفعِ، و ارْفَعْ بالألِفِ   و الفتحُ في جُزْءَيْ سِواهما أُلِفْ

وَ مَيِّزِ العِشْرينَ للتِّسعِينا   بواحدٍ، كأربعينَ حِينا

و مَيَّزُوا مُرَكَّباً بمثلِ ما   مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُما

و إن أُضيفَ عددٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَى البِنا، و عَجُزٌ قد يُعْرَبُ

١. راجع: النحو الوافي: ٥٠٢/٤؛ و حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧٠/٤.

٢. حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧١/٤.

٣. راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧١/٤؛ همع الهوامع: ١٥١/٢؛ معجم القواعد العربيّة: ٣١٨.

٤. شرح الكافية: ١٥٦/٢.

٥. حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧١/٤.

صحيفةٌ». و يراد بِضْعَة من ثلاثة إلى تسعة و بِضْع من ثلاث إلى تسع.[1]

الثالث: إنّ صدر العدد المركّب يسمّى نيّفاً، و عجزه يسمّى عقداً. و قد تدلّ كلمة «نيّف» على عدد مبهم، معطوف على عقد من العقود العدديّة أو مأة أو ألف، فيقال: «عشرة و نيّف» و «مأة و نيّف» و «ألف و نيّف».

قال جماعة من أهل اللغة: «كلّ ما زاد على العقد فنيّف إلى أن يبلغ العقد الثاني»، و حكي عن أبي العبّاس أنّ النّيف من واحد إلى ثلاثة.[2]

الرابع: إذا قصد تعريف العدد فإن كان مفرداً غير مضافٍ أدخلت «ال» عليه، نحو: «عندي العشرونَ رجلاً».

و إن كان مفرداً مضافاً فعلى المضاف إليه نحو: «جاء خمسةُ الرّجالِ». و جوّز الكوفيّون دخول حرف التعريف على المضاف و المضاف إليه معاً.

و إن كان مركّباً أدخلت على جزئه الأوّل، نحو: «عندي الأحدَ عشرَ درهماً». و أجاز الأخفش و الكوفيّون دخول حرف التعريف على الجزئين.

و إن كان معطوفاً أدخلت على كلّ جزء من أجزائه، نحو: جاء الخمسة و العشرون رجلاً.[3]

الخامس: في قراءة العدد طريقان:

الأوّل: تقديم الألوف على المأت، و المآت على الآحاد، و الآحاد على العشرات. و هو الغالب.

الثاني: تقديم الآحاد على العشرات، و العشرات على المآت، و المآت على الألوف. فيقال في «١١٢٥» على الأوّل: «جاء ألفٌ و مأةٌ و خمسةٌ و عشرونَ رجلاً». و على

---

١. حكى عنه الأشموني في شرحه على ألفية بن مالك.

و قيل: «مسمّى البِضع و البِضعةِ أربعة و ثمانية و ما بينهما» و قيل: «الواحد و العشرة و ما بينهما» و قيل: «أربعة و تسعة و ما بينهما» و قيل غيرذلك. راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧٢/٤.

٢. راجع: لسان العرب، مادّة «نوف».

٣. راجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٨٧/١، و شرح الكافية للمحقّق الرضي: ١٥٦/٢، و المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها: ٥٤/٣.

الثاني: «جاء خمسةُ و عشرونَ و ماةُ و ألفِ رَجلٍ».

السادس: الليل في تاريخ العرب مقدّم على اليوم لأنّ السنين عندهم مبنيّة على الشهور القمريّة، فأوّل الشهر عندهم الليل. فيقال في أوّل ليلة من الشهر: «كُتِبَ لأوّلِ ليلةٍ منه أو لِغُرّتِه» و في اليومِ الأوّل: «كُتِبَ لليلةٍ خَلَتْ» و على هذا القياس إلى أن ينتصف الشهر. فيقال: «كَتَبْتُ للنصفِ منه» أو «لخمسَ عشرةَ ليلةً خَلَتْ» أو «لخمسَ عَشرةَ ليلةً بَقِيَتْ»، و الأوّل أجود.

ثمّ يقال: «كَتَبْتُ لِستَّ عَشرةَ ليلةً خَلَتْ» أو أربعَ عشرةَ ليلةً بَقِيَتْ»، و هكذا إلى أن بقي نهار اليوم الأخير فيقال: «كَتَبْتُ لآخِرِ يومٍ منه أو لسَلْخِه او انسلاخِه».

صياغة العدد على وزن فاعل

يصاغ من «اثنين» إلى «عشرة» و ما بينهما اسم موازن لـ «فاعل»، كما يصاغ من «فَعَلَ». فيقال: ثانٍ و ثالث و رابع، إلى عاشر، و يجب فيه أن يذكّر مع المذكّر و يؤنّث مع المؤنّث. و أمّا «واحد» فقال جماعة: «إنّه اسم وضع على ذلك من أوّل الأمر، فقيل في المذكّر: واحد، و في المؤنّث: واحدة». و قال المحقّق الرضي: «إنّه اسم فاعل من وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً بمعنى انْفَرَدَ، فالواحد بمعنى المنفرد».[1]

و يستعمل اسم الفاعل المذكور ـ بحسب المعنى المراد ـ على سبعة أوجه:

أحدها: أن يستعمل مفرداً ليفيد الاتّصاف بمعنى العدد الذي كان أصلاً للاشتقاق، أي: ليفيد الترتيب. فتقول: ثانٍ، ثالث، رابع...

الثاني: أن يستعمل مع أصله الّذي اشتقّ منه ليفيد أنّ الموصوف به بعض تلك العدّة المعيّنة، فتقول: «هذا خامسُ خمسةٍ»، أي: هذا بعض جماعة منحصرة في خمسة. أي: أنّه أحد من خمسة من دون دلالة على ترتيب. كقوله تعالى: «إذْ أخْرَجَه الذينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ».[2] و «لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قالُوا إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ».[3]

---

١. شرح الكافية: ٢/١٤۶. ٢. التوبة (٩): ۴٠. ٣. المائدة (۵): ٧٣.

و ذهب الجمهور إلى أنّه يجب إضافة الأوّل إلى الثاني. و ذهب الأخفش و قطرب و الكسائي و ثعلب إلى أنّه يجوز إضافة الأوّل إلى الثاني و نصبه إيّاه كما يجوز في «ضارب زيد» فيقولون: «ثانٍ اثنين و ثالثُ ثلاثةً».

و فصّل بعضهم فقال: يجوز النصب في «ثانٍ» دون غيره.

الثالث: أن يستعمل مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير، فتقول: «هذا رابع ثلاثة» أي «جاعل الثلاثة أربعة». قال الله تعالى: «ما يَكُونُ مِن نَجوىٰ ثلاثةٍ إلّا هو رابعُهم و لا خَمسَةٍ إلّا هو سادسُهم».[١] و يجوز حينئذٍ إضافته و إعماله كما يجوز في «جاعل» و «مُصَيِّر» و نحوهما.

و لا يستعمل بهذا الاستعمال «ثان» فلا يقال: «ثاني واحدٍ» و لا «ثانٍ واحداً»، و أجازه الكسائي.

الرابع: أن يستعمل مع العشرة ليفيد الاتّصاف بمعناه مقيّداً بمصاحبة العشرة، أي: ليفيد الترتيب، فتقول: «ثاني عشر» في المذكّر و «ثانية عشرة» في المؤنّث، و كذا البواقي.

الخامس: أن يستعمل مع العشرة ليفيد معنى «ثاني اثنيين». و هو انحصار العدّة في ما ذكر. و يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين، صدر أوّلهما «فاعل» في المذكّر و «فاعلة» في المؤنث، و عجزهما «عشر» في المذكّر و «عشرة» في المؤنث، و صدر الثاني منهما «أحد و اثنان و ثلاثة إلى تسعة» في المذكّر و «إحدى و اثنتان و ثلاث إلى تسع» في المؤنث، نحو: «هذا ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ» و «هذه ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عَشَرةَ» و... و تكون الكلمات الأربع مبنيّة على الفتح.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركّب الأوّل، فيعرب و يضاف إلى المركّب الثاني، باقياً على بناء جزأيه، نحو: هذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ» و «هذه ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ».

الثالث: أن يحذف العقد من الأوّل و النّيف من الثاني، فيقال: حادي عشر إلى تاسع

---

١. المجادلة (٥٨): ٧.

عشر في المذكّر و حادية عشرة إلى تاسعة عشرة في المؤنّث.

و فيه وجهان:

أحدهما: أن يعرب الأوّل و يبنى الثاني.

ثانيهما: أن يعربا معاً. فيعرب الأوّل بمقتضى العوامل و يجرّ الثاني بالإضافة.

السّادس: أن يستعمل مع العشرة لإفادة معنى التصيير كـ «رابع ثلاثة». تقول: «هذا رابع عشر ثلاثةَ عشرَ». أجاز ذلك سيبويه و منعه بعضهم.

السابع: أن يستعمل مع العشرين و أخواتها، لإفادة الترتيب و غيره ممّا ذكر. و يذكّر مع المذكّر و يؤنّث مع المؤنّث. فيقال: «هذا ثالثٌ و عشرونَ» و «هذه ثالثةٌ و عشرونَ».[1]

كنايات العدد

و هي كَمْ و كَأَيِّنْ و كذا.

كَمْ: هي اسم لعدد مبهم و لا بدّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رجلاً عندك»؟ و قد تحذف للدلالة عليه، نحو: «كم صُمْتَ»؟ أي: كم يوماً صُمْتَ؟

و تنقسم إلى استفهاميّة و خبريّة.

أمّا الاستفهاميّة فهي بمعنى «أيّ عدد» و مميّزها مفرد منصوب، نحو: «كم دِرهماً قَبَضْتَ»؟ و أجاز الكوفيّون جمعه. و يجوز جرّه بـ «مِن» مضمرة إن وليت «كَمْ» حرف

---

١. قال ابن مالك:

وَ صُغْ مِنِ اثنينِ فَما فَوقُ إلى ... عَشَرَةٍ كَفاعلٍ مِن فَعَلا
وَ اخْتِمْهُ في التَأنيثِ بالتّا وَ مَتىٰ ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فاعِلاً بِغَيرِ تا
و إن تُرِدْ بَعْضَ الّذي منه بُني ... تُضِفْ إليه مِثْلَ بعضٍ بَيِّنِ
و إن تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ ما ... فَوقُ فَحُكمَ جاعلٍ لَهُ احْكُما
و إن أرَدْتَ مِثْلَ ثاني اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِىءْ بِتَركِيبَينِ
أو فاعلاً بِحالَتَيهِ أضِفِ ... إلى مُرَكَّبٍ بما تَنْوي يَفي
و شاعَ الاسْتِغْنا بحادِي عَشَرا ... و نَحوِهِ، و قَبْلَ عِشْرينَ اذْكُرا
وَ بابِهِ الفاعلَ مِن لفظِ العَدَدْ ... بِحالَتَيه قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدْ

جرّ، نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ كتابَك»؟

و أمّا الخبريّة فهي بمعنى «كثير» و تميّز بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: «كم رجالٍ جاؤوني» و «كم رجلٍ جاءني».

و مثل «كم» ـ في الدلالة على التكثير ـ كذا وكايّن، و مميّز «كأيّن» مجرور بـ «مِن» غالباً نحو قوله تعالى: «وَكَأَيِّنْ مِن نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَه رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ».[1] و قد ينصب كقول الشاعر:

أُطْــرُدِ اليأسَ بـالرّجا فَكَأيِّـن   آلماً حُـمَّ يُسْـرُه بـعدَ عُسْـرِ[2]

و مميّز «كذا» منصوب و لا يجوز جرّه بـ «مِن» اتّفاقاً و لا بالإضافة، خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار و لا عطف أن يقال: «كذا ثوبٍ و كذا أثوابٍ».[3]

---

١. آل‌عمران (٣): ١٤۶.

٢. آلماً: اسم من قولهم: «ألم فلان من كذا يألم ألماً» من باب «تعب يتعب تعباً». حُمَّ: قدّر و كتب.

٣. قال ابن‌مالك:

مَيِّزْ في الاستِفهامِ «كَمْ» بِمِثلِ ما   مَيَّزْتَ عِشرينَ كَـ«كَمْ شَخصاً سَمَا»

و أجِـزْ أن تَـجُرَّه «مِـن» مُضْمَرا   إنْ وَلِيَتْ «كم» حَرفَ جَرٍّ مُظْهَرا

و اسْـتَعْمِلَنْها مُـخْبِراً كَـعَشَرَة   أو مـأةٍ، كَـ«كَـمْ رِجالٍ أو مَرَة»

كَكَـمْ كَـأيٍ و كَـذا و يَـنْتَصِبْ   تَمييزُ ذينِ، أو بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

الخاتمة

في الجمل

(١)
انقسام الجملة إلى اسميّة و فعليّة و ظرفيّة

فالاسمية: هي التي صدرها اسم، نحو: «زيدٌ قائمٌ»، و قوله تعالى: «وَ أن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم».[١]

و الفعلية: هي التي صدرها فعل، نحو: «قام زيدٌ»، و من ذلك قوله تعالى: «و الأنعامَ خَلَقَها»،[٢] و قولك: «يا عبدَ اللهِ».

و الظرفية: هي التي صدرها ظرف أو جارّ و مجرور، نحو: «أعندك زيدٌ» و «أ في الدارِ زيدٌ». إذا قدّرت «زيد» فاعلاً بالظرف و الجارّ و المجرور، لا بالاستقرار المحذوف و لا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

و المراد بصدر الجملة، المسند و المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: «إنّ زيداً قائمٌ» اسميّة و من نحو «إن قام زيدٌ» فعليّة.

(٢)
انقسام الجملة إلى صغرى و كبرى

الكبرى: هي الاسميّة التي خبرها جملة، نحو: «زيدٌ قامَ أبوه» و «زيدٌ أبوه قائمٌ».

و الصغرى: هي الجملة التي وقعت خبراً لمبتدأ كالجملتين المخبر بهما في المثالين.

و قد تكون الجملة صغرىً و كبرىً باعتبارين، نحو: «زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ»، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى و «غلامه منطلق» جملة صغرى و «أبوه غلامُه منطلقٌ» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» و صغرى باعتبار كونها خبراً لـ «زيد».

و قد لا تكون الجملة صغرى و لا كبرى، كـ «قام زيدٌ».

---

١. البقرة (٢): ١٨٤.　　٢. النحل (١٦): ٥.

(۳)

انقسام الجملة إلى ما لا محلّ لها و ما له محلّ

۱ ـ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

هي سبع: المستأنفة و المعترضة و التفسيريّة و المجاب بها القسم و المجاب بها شرط غير جازم و الواقعة صلة و التابعة لما لا محلّ لة.

الجملة الأولى: المستأنفة، و هي الجملة المفتتح بها النطق أو المنقطعة عمّا قبلها نحو قوله تعالى: «وَ لا يَحْزُنْكَ قَولُهم إنّ العِزّةَ لِلّهِ جَمِيعاً».[1]

و منهجملة العامل الملغى لتأخّره، نحو: «زيدٌ قائمٌ أظُنُّ»، أمّا الملغى لتوسّطه ـ نحو «زيدٌ أظُنُّ قائمٌ» ـ فجملة معترضة.

الجملة الثانية: المعترضة، و هي المتوسّطةُ بين شيئين من شأنهما عدم توسّط أجنبيّ بينهما و تقع غالباً بين الفعل و فاعله، كقول الشاعر:

فَقَد أدرَكَتني ـ و الحوادثُ جَمّةٌ ـ أسِنّةُ قومٍ لا ضِعافٍ و لا عُزلِ

و بين الفعل و مفعوله، كقول عليّ بن الحسين(ع): «بَلْ مَلَكْتَ ـ يا إلهي ـ أمرَهم قَبْلَ أن يَمْلِكُوا عِبادتَك».[2]

و بين المبتدأ و خبره، نحو: «زيدٌ أظُنُّ قائمٌ»، و بين الموصول و صلته كقول الشاعر:

ذاك الذي ـ و أبيك ـ يَعرِفُ مالكا و الحقُّ يَدْمَغُ تُرّهاتِ الباطل

و بين القسم و جوابه، نحو:

«لَعَمري ـ و ما عَمري عَلَيّ بِهَيّن ـ لَقَد نَطَقَتْ بُطلاً عَلَيّ الأقارِعُ

و بين الموصوف و صفته، كقوله تعالى: «و إنّه لَقَسمٌ لَو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ».[3]

الجملة الثالثة: التفسيريّة، و هي الفضلة الكاشفة لما تليه، نحو: «إنّ مَثَلَ عِيسى عندَ اللهِ كَمَثَلِ آدمَ خَلَقَه مِن تُرابٍ».[4] و احترزنا بالفضلة من المفسّرة لضمير الشأن، نحو: «قُلْ هُو اللهُ أحدٌ».[5]

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو قوله تعالى: «يس * و القرآنِ الحكيمِ * إنّكَ لَمِنَ

---

۱. يونس (۱۰): ۶۵. ۲. الصحيفة السجاديّة، الدعاء السابع و الثلاثون.

۳. الواقعة (۵۶): ۷۶. ۴. آل عمران (۳): ۵۹. ۵. الإخلاص (۱۱۲): ۱.

المُرسَلِينَ».[١]

الجملة الخامسة: المجاب بها شرط غير جازم، نحو: «إذا جِئتَنِي أكرَمتُكَ». و في حكمها المجاب بها شرط جازم و لم يقترن بالفاء و لا «إذا» الفجائيه، نحو: «إن تَقُمْ أقُمْ».

الجملة السادسة: الواقعة صلة، نحو قول حسّان في علي‌ؑ:

فأنتَ الذي أعطَيْتَ إذ أنت راكعٌ فدتْكَ نُفُوسُ القومِ يا خيرَ راكعِ

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو قول أميرالمؤمنين‌ؑ: «الحمدُ للهِ الذي لا يَبلُغُ مِدْحَتَهُ القائلُونَ و لا يُحْصِي نَعماءَهُ العادّونَ».[٢]

٢ ـ الجمل التي لها محلّ من الإعراب

و هي أيضاً سبع: الخبريّة و الحاليّة و المفعول بها و المضاف إليها و الواقعة جواباً لشرط جازم و التابعة لمفرد أو جملة لها محلّ.

الجملة الأولى: الخبرية، و هي الواقعة خبراً لمبتدأ أو لأحد النواسخ و محلّها الرفع أو النصب.

الجملة الثانية: الحاليّة، و موضعها نصب، نحو: «و لا تَمْنُنْ تَستَكثِر».[٣]

الجمله الثالثه: المفعول بها، كقول حسّان:

فــقالَ له: قُــمْ يــا عــليّ فــإنّني رَضِيتُكَ مِن بَعدي إماماً و هــاديا[٤]

و محلّها النصب إن لم تنب عن فاعل. و هذه النيابه مختصّة بباب القول، نحو: «ثُمّ يُقالُ هذا الذي كُنتُم به تُكَذِّبُونَ».[٥]

الجملة الرابعة: المضاف إليها، و محلّها الجرّ، نحو قوله تعالى: «هذا يَومُ لا يَنطِقُونَ».[٦]

الجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» الفجائيّة جواباً لشرط جازم، و محلّها الجزم، كقوله تعالى: «و مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له»[٧] و «و إنْ تُصِبْهُم سَيّئةٌ بِما قَدّمَتْ أيدِيهِم إذا هُم يَقنَطُونَ».[٨]

قاله جماعة من النحويين. و خالفهم الدماميني و قال: «إنّ جملة الجزاء لا محلّ لها

---

١. يس (٣٦): ١ ـ ٣. ٢. نهج‌البلاغة، الخطبة الأولى. ٣. المدّثّر (٧٤): ٦.
٤. الغدير، ٢/٣٤. ٥. المطفّفين (٨٣): ١٧. ٦. المرسلات (٧٧): ٣٥.
٧. الأعراف (٧): ١٨٦. ٨. الروم (٣٠): ٣٦.

من الإعراب لأنّ الجملة إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محلّها، و الجزاء لا يكون إلّا جملة و لا يصحّ وقوعها مفرداً أصلاً».

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، و محلّها بحسبه، نحو قوله تعالى: «وَ اتَّقُوا يَوماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلى اللهِ».[1]

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محلّ، و محلّها بحسبها، نحو:

أَقُولُ لَـهُ ارْحَـلْ لا تُقِيمَنَّ عِـندَنا   وإلّا فَكُنْ في السِّرِّ و الجَهرِ مُسْلِما

(٤)
حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات

الجمل الخبريّة التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، نحو قوله تعالى: «حَتّىٰ تُنَزِّلَ عَلَينا كِتاباً نَقرَؤُه»،[2] أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، نحو: «لا تَقرَبُوا الصلاةَ و أنتُم سُكارىٰ»،[3] أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، كقوله تعالى: «و هذا ذِكرٌ مُبارَكٌ أنزَلناه»،[4] فإنّ النكرة قد تخصّصت بالوصف و ذلك يقربها من المعرفة، و نحو: «كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أسفاراً»،[5] فإنّ المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة.

(٥)
الظرف و الجارّ والمجرور بعد المعارف و النكرات

حكم الظرف و الجارّ و المجرور بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: «رأيتُ طائراً فوقَ غُصْنٍ أو على غُصنٍ»؛ و حالان في نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ أو في الأفقِ» و محتملان لها في نحو: «يُعْجِبُني الزَّهرُ في أكمامِه و الثَّمَرُ على أغصانِه» و في نحو: «هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانِه».

---

١. البقرة (٢): ٢٨١.   ٢. الإسراء (١٧): ٩٣.   ٣. النساء (٤): ٤٣.
٤. الأنبياء (٢١): ٥٠.   ٥. الجمعة (٦٢): ٥.

التمارين

التمرين ١
الكلام و ما يتألّف منه

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

١ ـ رَبَّنا إِنّي أَسْكَنْتُ مِن ذُرِّيَّتي بِوادٍ غيرِ ذي زَرعٍ عندَ بَيتِكَ المُحَرَّمِ رَبَّنا لِيُقيمُوا الصَّلاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوِي إليهم وَ ارزُقْهُم مِنَ الثَّمَراتِ لَعَلَّهُم يَشكُرُونَ.[1]

٢ ـ إنّما حَرَّمَ عليكم المَيْتَةَ وَ الدَّمَ وَ لَحْمَ الخِنزيرِ وَ ما أُهِلَّ به لِغَيرِ اللهِ فَمَنِ اضطُرَّ غَيرَ باغٍ وَ لا عادٍ فلا إثْمَ عليه إنَّ اللهَ غَفورٌ رَحيمٌ.[2]

٣ ـ فَلَمّا جاءَ أمْرُنا نَجَّيْنا صالحاً و الَّذينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحمةٍ مِنّا و مِن خِزْيِ يَومِئِذٍ إنَّ رَبَّكَ هو القَوِيُّ العَزيزُ.[3]

الأسئلة

١. عيّن الاسم و الفعل و الحرف مع ذكر علائمها.

٢. استخرج الأفعال المضارعة مع ذكر إعرابها.

٣. بيّن أنواع التنوين في «وادٍ»، «أفئدةً»، «باغٍ»، «عادٍ»، «رحمةٍ».

٤. استخرج الجملات التي لا يصحّ السكوت عليها في أنفسها.

---

١. إبراهيم (١٤): ٣٧.
٢. البقرة (٢): ١٧٣.
٣. هود (١١): ٦٦.

التمرين ٢

المعرب و المبني

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

١ ـ وَ لَنْ تَرضىٰ عنك اليَهودُ و لا النّصارىٰ حتّىٰ تتّبعَ مِلّتَهم.[١]

٢ ـ وَ أنيبُوا إلى رَبِّكم و أسْلِمُوا له مِن قَبْلِ أنْ يأتِيَكُمُ العَذابُ ثُمَّ لا تُنصَرُونَ.[٢]

٣ ـ فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النّارَ التي وَقُودُهَا النّاسُ وَ الحِجارةُ أُعِدَّتْ للكافرينَ.[٣]

٤ ـ إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ.[٤]

٥ـ إذْ قالُوا لَيُوسُفُ وَ أخُوهُ أحَبُّ إلى أبِينا مِنّا وَ نَحنُ عُصْبَةٌ إنّ أبانا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ.[٥]

٦ ـ يا صاحِبَيِ السِّجْنِ أ أربابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيرٌ أمِ اللهُ الواحدُ القَهّارُ.[٦]

الأسئلة

١ ـ أذكر الأسماء المبنيّة في الآيات المذكورة.

٢ ـ عيّن الأفعال الخمسة مع ذكر إعرابها.

٣ ـ اشرح مواضع الإعراب الفرعي.

٤ ـ أذكر الموارد التي وقع فيها الإعراب التقديري.

٥ ـ بيّن مواضع الإعراب المحلّي.

---

١. البقرة (٢): ١٢٠. ٢. الزُّمر (٣٩): ٥٤. ٣. البقرة (٢): ٢٤.

٤. هود (١١): ١١٤. ٥. يوسف (١٢): ٨. ٦. يوسف (١٢): ٣٩.

التمرين ٣

المعرفة و النكرة

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

ألا و إنّ هذِهِ الدُّنيا الّتِي أصْبَحْتُمْ تَتَمَنَّونَها و تَرْغَبُونَ فِيها وَ أصْبَحَتْ تُغْضِبُكُمْ وَ تُرْضِيكُمْ لَيْسَتْ بِدارِكُمْ و لا مَنْزِلِكُمُ الّذي خُلِقْتُمْ لَهُ، وَ لا الّذي دُعِيتُمْ إلَيْهِ الا و إنّها لَيْسَتْ بِباقِيَةٍ لَكُمْ و لا تَبْقَوْنَ عَلَيْها، وَ هِيَ وَ إنْ غَرَّتْكُمْ مِنها فَقَدْ حَذَّرَتْكُمْ شَرَّها فَدَعُوا غُرُورَها لِتَحْذِيرِها و أطْماعَها لِتَخْوِيفِها، وَ سابِقُوا فِيها إلَى الدّارِ الّتِي دُعِيتُمْ إلَيْها وَ انْصَرِفُوا بِقُلُوبِكُمْ عَنها، وَ لا يَخِنَّنَّ أحَدُكُمْ خَنِينَ الأمَةِ عَلَى ما زُوِيَ عَنْهُ مِنها، وَ اسْتَتِمُّوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيكُم بِالصَّبْرِ عَلى طاعَةِ اللهِ وَ المُحافَظَةِ عَلى ما اسْتَحْفَظَكُمْ مِنْ كِتابِهِ. ألا وَ إنّهُ لا يَضُرُّكُمْ تَضْيِيعُ شَيْءٍ مِنْ دُنْياكُمْ بَعْدَ حِفْظِكُمْ قائِمَةَ دِينِكُمْ. ألا وَ إنّهُ لا يَنْفَعُكُمْ بَعْدَ تَضْيِيعِ دِينِكُمْ شَيْءٌ حافَظْتُم عَلَيهِ مِنْ أمْرِ دُنْياكُمْ أخَذَ اللهُ بِقُلُوبِنا و قُلُوبِكُمْ إلى الحَقِّ وَ ألْهَمَنا وَ إيّاكُمُ الصَّبْرَ.[1]

الأسئلة:

١ ـ ميّز المعرفة و النكرة، و عيّن أنواع المعارف.

٢ ـ عيّن أقسام الفعل (الماضي و المضارع و الأمر).

٣ ـ ميّز بين الموصول المختصّ و المشترك.

٤ ـ استخرج الضمائر المتّصلة و المنفصلة.

٥ ـ عيّن المشار إليه و جملة الصلة.

---

١. نهج البلاغة، الخطبة ١٧٣.

التمرين ٣
المبتدأ و الخبر

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

١ ـ وَ لَولا فَضْلُ اللهِ عَلَيكُم وَ رَحْمَتُه لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيطانَ إلّا قَليلاً.[١]

٢ ـ وَ لَو أنّهُم آمَنُوا وَ اتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ لَو كانُوا يَعْلَمُونَ.[٢]

٣ ـ هَلْ مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكم مِنَ السَّماءِ.[٣]

٤ ـ قُل كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكِلَتِه فَرَبُّكُم أعْلَمُ بِمَنْ هُو أهْدىٰ سَبيلاً.[٤]

٥ ـ فَوَيلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الذينَ هُم عَن صَلاتِهِم ساهُونَ.[٥]

٦ ـ عَزيزٌ عَلَيَّ أنْ أرىٰ الخَلقَ وَ لا تُرىٰ وَ لا أسْمَعُ لك حَسيساً وَ لا نَجوىٰ.[٦]

٧ ـ لَولا أنتَ لَمْ أدْرِ ما أنتَ.[٧]

٨ ـ قَليلٌ تَدُومُ عليه أرجىٰ مِن كَثيرٍ مَمْلُولٍ منه.[٨]

الأسئلة

١ ـ عيّن المبتدأ و الخبر و ميّز بين أنواع الخبر.

٢ ـ أذكر موارد وقوع المبتدأ نكرة مع بيان مسوّغها.

٣ ـ هل يوجد مورد لحذف الخبر؟

٤ ـ استخرج الروابط بين الخبر و المبتدأ.

٥ ـ أذكر مورداً جرّ فيه المبتدأ بحرف زائد.

٦ ـ كم مورداً قدّم الخبر على المبتدأ.

---

١. النساء (٤): ٨٣. ٢. البقرة (٢): ١٠٣. ٣. فاطر (٣٥): ٣.
٤. الإسراء (١٧): ٨٤. ٥. الماعون (١٠٧): ٤ ـ ٥. ٦. مفاتيح الجنان، دعاء الندبة.
٧. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي. ٨. نهج البلاغة، الحكمة ٢٧٨.

التمرين ٥

الأفعالُ الناقصة

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

١ ـ وَكانَ حَقّاً عَلَينا نَصرُ المُؤمنينَ.[١]

٢ ـ قالُوا لَنْ نَبرَحَ عَلَيه عاكِفِينَ حَتّىٰ يَرجِعَ إلينا مُوسىٰ.[٢]

٣ ـ أَلَم تَرَ أَنّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السماءِ ماءً فَتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرّةً.[٣]

٤ ـ وَ إذا بُشِّرَ أَحَدُهُم بالأُنثىٰ ظَلَّ وَجهُهُ مُسوَدّاً.[٤]

٥ـ وَ أوصانِي بالصَّلاةِ و الزَّكاةِ ما دُمتُ حَيّاً.[٥]

٦ ـ ليس لَهم مِن دُونِه وَلِيٌّ وَ لا شَفِيعٌ.[٦]

الأسئلة

١ ـ عيِّن الأفعال الناقصة مع ذكر اسمها و خبرها.

٢ ـ أذكر موارد تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها.

٣ ـ ميّز موارد الإعراب الفرعي.

---

١. الروم (٣٠): ٤٧. ٢. طه (٢٠): ٩١. ٣. الحج (٢٢): ٦٣.

٤. النحل (١٦): ٥٨. ٥. مريم (١٩): ٣١. ٦. الأنعام (٦): ٥١.

التمرين ۶

الحروف المشبّهة بالفعل

أعرب ما يلي، ثمّ أجب عن الأسئلة:

١ ـ و قالُوا إنْ هي إلّا حَياتُنَا الدُّنيا وَ ما نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ.[١]

٢ ـ الّذينَ يُظاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسائِهِم ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم إنْ أُمَّهاتُهُم إلّا اللائي وَلَدْنَهم.[٢]

٣ ـ وَ ما أمْرُنا إلّا واحدةٌ كَلَمْحٍ بالبَصَرِ.[٣]

۴ ـ إلهي! ما أنَا بأوّلِ مَنْ عَصاكَ فَتُبْتَ عَلَيه وَ تَعَرّضَ لِمَعرُوفِكَ فَجُدتَ عليه.[۴]

۵ ـ ما حَقُّ مَنِ اعْتَصَمَ بِحَبْلِكَ أنْ يُخْذَلَ.[۵]

الأسئلة

١ ـ أذكر مواضع نقض خبر «ما» بـ «إلاّ».

٢ ـ أذكر مواضع زيادة الباء في خبر «ما».

---

١. الأنعام (۶): ٢٩. ٢. المجادلة (۵٨): ٢. ٣. القمر (۵۴): ۵٠.

۴. مفاتيح الجنان، مناجاة التائبين.

۵. مفاتيح الجنان، مناجاة المعتصمين.

التمرين ٧

أفعال المقاربة

أعرب ما يلي:

١ ـ يَكادُ سَنابَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبصارِ.[١]

٢ ـ فَبادِرُوا المَعادَ وَ سابِقُوا الآجالَ، فإنّ الناسَ يُوشِكُ أنْ يَنْقَطِعَ بهم الأملُ وَ يَرْهَقَهُم الأجَلُ وَ يُسَدُّ عنهم بابُ التَّوبةِ.[٢]

٣ ـ أحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوناً ما، عَسىٰ أن يَكُونَ بَغيضَكَ يَوماً ما، وَ أبغِض بَغِيضَكَ هَوناً ما، عَسىٰ أن يَكونَ حَبِيبَكَ يوماً ما.[٣]

٤ ـ فَجَعَلْتُ أتْبَعُ مَأخذَ رَسولِ اللهِ ﷺ فَأطأُ ذِكْرَه حَتّى انْتَهَيْتُ إلى العَرَجِ.[٤]

---

١. النور (٢٤): ٤٣. ٢. نهج البلاغة، الخطبة ١٨٣. ٣. نهج البلاغة، الحكمة ٢٦٨.

٤. نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٦.

التمرين ٨

الحروف المشبّهة بالفعل

أعرب ما يلي:

١ ـ يا لَيتَني كُنتُ مَعَهُم فَأَفوزَ فَوزاً عَظِيماً.[١]

٢ ـ لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلك أمراً.[٢]

٣ ـ فَجَعَلْناها حَصِيداً كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ.[٣]

٤ ـ إنّ عَلَينا لَلهُدىٰ و إنّ لَنا للآخرةَ و الأُولىٰ.[٤]

٥ ـ إنّما بَدْءُ وُقوعِ الفِتَنِ أهواءٌ تُتّبَعُ وَ أحكامٌ تُبْتَدَعُ، يُخالَفُ فيها كتابُ اللهِ و يَتَولّىٰ فيها رجالٌ رِجالاً على غَيرِ دينِ اللهِ.[٥]

٦ ـ يا رَبِّ! إنّ لَنا فِيكَ أملاً طَويلاً كَثيراً، إنّ لَنا فِيكَ رَجاءً عَظِيماً.[٦]

٧ ـ إتّقُوا مَعاصِيَ اللهِ في الخَلَواتِ فإنّ الشاهدَ هو الحاكمُ.[٧]

٨ ـ كانَ أميرُ المومنينَ﴿ع﴾ تَبِعَ جنازةً فَسَمِعَ رجلاً يَضْحَكُ، فَقالَ: كأنّ المَوتَ فِيها عَلى غَيرِنا كُتِبَ، و كَأنّ الحَقّ فيها على غَيرِنا وَجَبَ، و كَأنّ الذي نَرىٰ مِن الأمواتِ سَفْرٌ، عَمّا قليلٍ إلينا راجعونَ. نُبَوِّؤُهُم أجْداثَهُم و نَأكُلُ تُراثَهم، كأنّا مُخَلَّدُونَ بَعدَهم، ثُمّ قَد نَسِينا كُلَّ واعظٍ و واعظةٍ، وَ رُمِينا بكلِّ فادحٍ و جائحةٍ.[٨]

٩ ـ إلٰهي أجِرْني مِنْ عَذابِكَ إنّني أسيرٌ ذليلٌ خائفٌ لَكَ أخْضَعُ[٩]

---

١. النساء (٤): ٧٣. ٢. الطلاق (٦٥): ١. ٣. يونس (١٠): ٢٤.

٤. الليل (٩٢): ١٢ و ١٣. ٥. نهج البلاغه، الخطبة ٥٠.

٦. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي. ٧. نهج البلاغة، الحكمة ٣٢٤.

٨. نهج البلاغة، الحكمة ١٢٢. ٩. مفاتيح الجنان، المناجاة المنظومة لأمير المؤمنين﴿ع﴾.

التمرين ٩

لا التي لنفي الجنس

أعرب ما يلي:

١ ـ يا مَن عَلاَ فَلاَ شَيءَ فَوقَه وَ دَنا فَلاَ شَيءَ دُونَه.[1]

٢ ـ لا غِنىٰ كالعَقلِ و لا فَقرَ كالجَهلِ و لا مِيراثَ كالأدبِ و لا ظَهِيرَ كالمُشاوَرَةِ.[2]

٣ ـ لا قُربَةَ بالنَّوافلِ إذا أضَرَّتْ بالفرائضِ.[3]

٤ ـ إلـهي أذِقْـني طَـعْمَ عَـفْوِك يَـومَ لا بَـنُونَ وَ لا مـالٌ هـنالِكَ يَـنفَعُ[4]

---

١. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.
٢. نهج البلاغة، الحكمة ٥٤.
٣. نهج البلاغة، الحكمة ٣٩.
٤. مفاتيح الجنان، المناجاة المنظومة لأمير المؤمنين ﷺ.

التمرين ١٠

ظنّ و أخواتها

أعرب ما يلي:

١ ـ لَعَلَّكَ رَأيتَنِي مُستَخِفّاً بِحَقِّك فَأقصَيتَني... أو لَعَلَّكَ رَأيتَني غيرَ شاكرٍ لِنَعمائِكَ فَحَرمتَني ... أو لَعَلَّكَ رَأيتَنِي آلِفَ مَجالسِ البَطّالِينَ فَبَينِي وَ بَينَهم خَلَّيتَني.[1]

٢ ـ أينَ الذينَ زَعَمُوا أنَّهُم الراسِخونَ في العلمِ دُونَنا؟[2]

٣ ـ اللهمّ خُصَّنِي بخاصّةِ ذِكرِك و لا تَجْعَلْ شيئاً مِمّا أتَقَرّبُ به في آناءِ الليلِ و أطرافِ النّهارِ رِياءً وَ لا سُمْعَةً وَ لا أشَراً و لا بَطَراً.[3]

٤ ـ لا أجِدُ مَفَرّاً مِمّا كان مِنّي و لا مَفْزَعاً أتَوَجّهُ إليه في أمْري غَيرَ قَبولِكَ عُذري و إدخالِكَ إيّايَ في سَعَةِ رَحمتِك.[4]

---

١. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ١۴۴.

٣. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

۴. مفاتيح الجنان، دعاء كميل.

التمرين ١١

الفاعل و النائب عن الفاعل

أعرب ما يلي:

١ ـ أشهَدُ أنّ بِولايَتِكَ تُقبَلُ الأعمالُ و تُزَكّى الأفعالُ و تُضاعَفُ الحَسَناتُ و تُمحَى السَيِّئاتُ.[1]

٢ ـ يا مَن تُحَلُّ به عُقَدُ المَكارِهِ وَ يا مَن يُفثَأُ به حَدُّ الشَدائدِ و يا مَنْ يُلْتَمَسُ منه المَخْرَجُ إلى رَوحِ الفَرَجِ، ذَلّتْ لِقُدْرَتِكَ الصِّعابُ و تَسَبَّبَتْ بِلُطفِكَ الأسبابُ وَ جَرىٰ بِقُدرتِكَ القَضاءُ وَ مَضَتْ على إرادتِكَ الأشياءُ.[2]

٣ ـ مَنْ أعطِيَ أربعاً لم يُحْرَمْ أربعاً: مَن أُعطِيَ الدعاءَ لم يُحْرَمِ الإجابةَ و مَن أُعطِيَ التَوبةَ لم يُحْرَمِ القَبولَ و من أُعطِيَ الاستغفارَ لم يُحْرَمِ المَغفرةَ و مَن أُعطِيَ الشُكرَ لم يُحْرَمِ الزِّيادةَ.[3]

---

١. مفاتيح الجنان، زيارة صاحب الأمر عليه السلام.

٢. الصحيفة السجاديّة، الدعاء السابعة.

٣. نهج البلاغة، الحكمة ١٣٥.

التمرين ١٢

المفاعيل

أعرب ما يلي:

١ ـ وَ قُلْ رَبِّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ و أَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدقٍ وَ اجْعَلْ لي مِن لَدُنْك سلطاناً نَصِيراً.[١]

٢ ـ قال إنّي عبدُ اللهِ آتانِيَ الكتابَ و جَعَلَنِي نَبِيّاً * وَ جَعَلَنِي مباركاً أينَ ما كُنْتُ و أوصاني بالصلاةِ و الزّكاةِ ما دُمت حَيّاً.[٢]

٣ ـ و ما أرسلناكَ إلّا رَحمةً للعالمينَ.[٣]

٤ ـ و لا تَقْتُلُوا أولادكم خَشْيَةَ إملاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهم و إيّاكُم.[٤]

٥ ـ أيّها النّاسُ أنظُرُوا إلى الدُّنيا نَظَرَ الزّاهِدِينَ فِيهَا الصّادِفِينَ عَنْهَا. فإنّها و اللهِ عَمّا قَليلٍ تُزِيلُ الثّاوِيَ السّاكِنَ و تَفْجَعُ المُتْرَفَ الآمِنَ. لا يَرْجِعُ مَا تَوَلّى مِنها فأَدْبَرَ. وَ لا يُدْرَى مَا هُوَ آتٍ مِنْهَا فَيُنْتَظَرَ. سُرُورُها مَشُوبٌ بِالْحُزْنِ. وَ جَلَدُ الرِّجَالِ فِيهَا إِلَى الضَّعْفِ وَ الْوَهْنِ. فَلا يَغُرَّنّكُمْ كَثْرَةُ ما يُعْجِبُكُمْ فِيها لِقِلّةِ ما يَصْحَبُكُمْ مِنْها.

رَحِمَ اللهُ امْرَأً تَفَكَّرَ فَاعْتَبَرَ وَ اعْتَبَرَ فَأَبْصَرَ. فَكَأَنَّ مَا هو كائِنٌ مِنَ الدُّنْيا عَنْ قَليلٍ لَمْ يَكُنْ. وَ كَأَنَّ ما هو كائِنٌ مِنَ الآخرةِ عَمّا قَليلٍ لَمْ يَزَلْ. وَ كُلُّ مَعْدُودٍ مُنْقَضٍ. و كُلُّ مُتَوَقَّعٍ آتٍ. وَ كُلُّ آتٍ قَرِيبٌ دانٍ.[٥]

---

١. الإسراء (١٧): ٨٠. ٢. مريم (١٩): ٣١ و ٣٢. ٣. الأنبياء (٢١): ١٠٧.

٤. الإسراء (١٧): ٣١. ٥. نهج البلاغة، الخطبة ١٠٣.

٦ـ السلامُ عليكَ يا مولایَ سَلامَ مُخْلِصٍ لك في الوِلايةِ.[١]

٧ـ الفُرصَةُ تَمُرُّ مَرَّ السَحابِ فانْتَهِزُوا فُرَصَ الخيرِ.[٢]

٨ـ سُبحانَكَ، أيّ جُراةٍ اجْتَرَاتُ عَلَيكَ؟ و أيّ تَغريرٍ غَرَرتُ بِنَفْسِي.[٣]

٩ـ أما لَو أذِنَ لَهُم في الكلامِ لأَخْبَرُوكُم أنّ خيرَ الزّادِ التَّقوىٰ.[٤]

١. مفاتيح الجنان، الاستغاثة بصاحب الزمان عليه السلام.

٢. نهج البلاغة، الحكمة ٢١.

٣. الصحيفة السجّاديّة، الدعاء الثالث و الخمسون.

٤. نهج البلاغة، الحكمة ١٣١.

التمرين ۱۳

الاستثناء، الحال، التمييز

أعرب ما يلي:

۱ ـ أ يُحِبُّ أحَدُكُم أن يَأكُلَ لَحْمَ أخِيه مَيْتاً.[۱]

۲ ـ ثُمَّ أوحَينا إليك أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفاً و ما كانَ مِن المُشركينَ.[۲]

۳ ـ فَلَمّا رَآها تَهْتَزُّ كَأنَّها جانٌّ وَلّىٰ مُدْبِراً.[۳]

۴ ـ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أربعينَ ليلةً.[۴]

۵ ـ وَ بَعَثْنا مِنْهُم اثْنَي عَشَرَ نَقِيباً.[۵]

۶ ـ وَ لَو جِئْنا بِمِثْلِه مَدَداً.[۶]

۷ ـ وَ فَجَّرْنَا الأرضَ عُيُوناً.[۷]

۸ ـ وَ اللهُ أشَدُّ بَأساً و أشدُّ تنكيلاً.[۸]

۹ ـ وَ سَدَّ الأبوابَ الّا بابَه.[۹]

۱۰ ـ لا تَرَىٰ الجاهلَ إلا مُفْرِطاً أو مُفَرِّطاً.[۱۰]

۱۱ ـ كَيفَ نَسْتَكْثِرُ أعمالاً نُقابِلُ بها كَرَمَك؟ بل كَيفَ يَضِيقُ على المُذنِبينَ ما وَسِعَهُم مِن رَحْمَتِك؟.[۱۱]

۱۲ ـ الغِنىٰ في الغُربَةِ وَطَنٌ و الفَقْرُ في الوَطَنِ غُرْبَةٌ.[۱۲]

---

۱. الحجرات (۴۹): ۱۲.
۲. النحل (۱۶): ۱۲۳.
۳. النمل (۲۷): ۱۰.
۴. الأعراف (۷): ۱۴۲.
۵. المائدة (۵): ۱۲.
۶. الكهف (۱۸): ۱۰۹.
۷. القمر (۵۴): ۱۲.
۸. النساء (۴): ۸۴.
۹. مفاتيح الجنان، دعاء النُدبة.
۱۰. نهج البلاغة، الحكمة ۷۰.
۱۱. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.
۱۲. نهج البلاغة، الحكمة ۵۶.

١٣ ـ إلهي! كيفَ أدْعوك و أنا أنا؟ و كيف أقْطَعُ رجائي منك و أنت أنت؟[1]

١٤ ـ أشهدُ أنّك الإمامُ المَهديُّ قولاً و فعلاً و أنت الذي تَملأُ الأرضَ قِسطاً و عَدلاً بعدَ ما مُلِئتْ ظلماً و جوراً.[2]

١٥ ـ اللهمّ إنّي أسألُكَ أن تُرِيَني وَليَّ أمْرِكَ ظاهراً نافِذَ الأمرِ.[3]

١٦ ـ وَ قَدْ أتيْتُكَ يا إلهي بعدَ تَقْصِيري و إسرافي على نَفسِي مُعتذِراً نادِماً مُنْكَسِراً مُستَقِيلاً مُسْتَغْفِراً مُنيباً مُقِرّاً مُذعِناً مُعْتَرِفاً.[4]

١٨ ـ إلهي! أنتَ أوسعُ فَضلاً وَ حِلماً مِنْ أنْ تُقايِسَني بِعَمَلي أو أن تَسْتَزِلَّني بِخَطِيئَتي.[5]

١٩ ـ يا مَن يُعْطي مَن لَم يَسْئلْهُ و مَنْ لَمْ يَعْرِفْه تَحَنُّناً مِنه و رَحمةً.[6]

٢٠ ـ ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهُ باطلُ　　　وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ

---

١. مفاتيح الجنان، دعاء سريع الإجابة.
٢. مفاتيح الجنان، الاستغاثة بصاحب الأمر عليه السلام.
٣. مفاتيح الجنان، دعاء الغيبة.
٤. مفاتيح الجنان، دعاء كميل.
٥. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.
٦. مفاتيح الجنان، دعاء شهر رجب.

التمرين ١٣

الأسماء العاملة (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، صيغ المبالغة)

أعرب ما يلي:

١ ـ فإذا قَضَيْتُم مَناسِكَكُم فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آباءَكم أو أشَدَّ ذِكراً.[١]

٢ ـ أو إطْعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ * يَتيماً ذا مَقْرَبةٍ * أو مِسكيناً ذا مَتْرَبةٍ.[٢]

٣ ـ إنَّ المُسْلِمينَ و المُسلِماتِ و المؤمِنينَ وَ المُؤمناتِ وَ القانِتِينَ و القانِتاتِ وَ الصادِقِينَ و الصّادِقاتِ وَ الصّابرينَ وَ الصّابِراتِ و الخاشِعينَ و الخاشِعاتِ و المُتَصَدِّقِينَ و المُتَصَدِّقاتِ و الصّائِمِينَ و الصّائِماتِ و الحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَ الحافِظاتِ و الذّاكِرِينَ اللهَ كثيراً و الذّاكِراتِ أعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرةً و أجراً عَظيماً.[٣]

٤ ـ وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ.[٤]

٥ ـ و مَكَرُوا مَكْراً كُبّاراً.[٥]

---

١. البقرة (٢): ٢٠٠. ٢. البلد (٩٠): ١٤ ـ ١٦. ٣. الأحزاب (٣٣): ٣٥.

٤. الهمزة (١٠٤): ١. ٥. نوح (٧١): ٢٢.

التمرين ١٥

التعجّب، المدح و الذمّ، اسم التفضيل

أعرب ما يلي:

١ ـ أنت أكرَمُ مِنْ أن تُضَيِّعَ مَنْ رَبَّيْتَه أو تُبَعِّدَ مَنْ أدْنَيْتَه أو تُشَرِّدَ مَن آوَيْتَهُ أو تُسَلِّمَ إلى البلاءِ مَن كَفَيْتَهُ وَ رَحِمْتَه.[١]

٢ ـ فَمَنْ يَكُونُ أسوءَ حالاً مِنّي إنْ أنَا نُقِلْتُ عَلىٰ مِثْلِ حالِي إلىٰ قَبْرِي.[٢]

٣ ـ فَوْتُ الحاجةِ أهْوَنُ مِن طَلَبِها إلى غيرِ أهلِها.[٣]

٤ ـ إلٰهي! ما ألَذَّ خَواطرَ الإلهامِ بذِكرِكَ على القلوبِ و ما أحلىٰ المَسيرَ إليك بالأوهامِ في مسالكِ الغُيُوبِ و ما أطْيَبَ طَعْمَ حُبِّكَ و ما أعْذَبَ شِرْبَ قُرْبِكَ.[٤]

٥ ـ ما أكْثَرَ العِبَرَ و أقَلَّ الاعتبارَ.[٥]

٦ ـ نِعْمَ القَرِينُ الرِّضا.[٦]

٧ ـ بِئسَ الزّادُ إلى المعادِ العُدوانُ على العبادِ.[٧]

٨ ـ ما أحْسَنَ تواضُعَ الأغنياء للفقراءِ طلباً لِما عندَ اللهِ و أحْسَنُ منه تِيهُ الفقراءِ على الأغنياءِ اتّكالاً على اللهِ.[٨]

٩ ـ حَبَّذا نوم الأكياسِ و إفطارُهم.[٩]

---

١. مفاتيح الجنان، دعاء كميل. ٢. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٣. نهج البلاغة، الحكمة ۶۶. ۴. مفاتيح الجنان، مناجاة العارفين.

۵. مفاتيح الجنان، مناجاة العارفين. ۶. نهج البلاغة، الحكمة ۴.

٧. نهج البلاغة، الحكمة ٢٢١. ٨. نهج البلاغة، الحكمة ٢٢١. ٩. نهج البلاغة، الحكمة ١۴۵.

التمرين ۱۶

التوابع

أعرب ما يلي:

۱ ـ كَلّا إذا دُكَّتِ الأرضُ دكّاً دكّاً * وَ جاءَ رَبُّكَ و المَلَكُ صَفّاً صَفّاً.[۱]

۲ ـ فَلَمّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أنْتَ الرَّقيبَ عليهم.[۲]

۳ ـ وَ قالُوا اتَّخَذَ الرَّحمـنُ وَلَداً سُبحانَه بَل عِبادٌ مُكْرَمُونَ.[۳]

۴ ـ إنّا هَدَيْناه السَّبِيلَ إمّا شاكراً و إمّا كَفُوراً.[۴]

۵ ـ قالَ لَقَدْ كُنْتُم أنتم و آباؤُكم في ضَلالٍ مُبِينٍ.[۵]

۶ ـ جَمَعْناكم و الأوّلِينَ.[۶]

۷ ـ اِهْدِنا الصِّراطَ المُستقيمَ * صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم و لا الضّالِّينَ.[۷]

۸ ـ قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ * النّارِ ذاتِ الوَقودِ.[۸]

۹ ـ إنّكَ لَتَهدِي إلى صراطٍ مستقيم * صراطِ اللهِ الّذي لَه ما فِي السّماواتِ و ما في الأرضِ.[۹]

۱۰ ـ كَلّا لَئِن لَم يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالنّاصيةِ * ناصِيةٍ كاذِبةٍ خاطِئةٍ.[۱۰]

۱۱ ـ اللهمّ صَلِّ على مُحمدٍ و آلِ مُحمدٍ شَجرةِ النُّبُوّةِ و مَوضِعِ الرسالةِ و مُخْتَلَفِ الملائكةِ و مَعدِنِ العلمِ و أهلِ بيتِ الوحي.[۱۱]

---

۱. الفجر (۸۹): ۲۱ و ۲۲. ۲. المائدة (۵): ۱۱۷. ۳. الأنبياء (۲۱): ۲۶.
۴. الإنسان (۷۶): ۳. ۵. الأنبياء (۲۱): ۵۴. ۶. المرسلات (۷۷): ۳۸.
۷. الحمد (۱): ۶ و ۷. ۸. البروج (۸۵): ۴ و ۵. ۹. الشورى (۴۲): ۵۲ و ۵۳.
۱۰. الشورى (۴۲): ۵۲ و ۵۳. ۱۱. مفاتيح الجنان، دعاء شهر شعبان.

١٢ ـ لا خيرَ في الدُّنيا إلّا لِرَجلينِ: رَجلٍ أذْنَبَ ذُنوباً فَهُو يَتداركُها بالتّوبةِ و رجلٍ يُسارِعُ في الخيراتِ.[١]

١٣ ـ مَن كَساهُ الحياءُ ثَوبَه لَم يَرَ النّاسُ عَيْبَه.[٢]

١٤ ـ الدّنيا دارُ مَمَرٍّ لا دارُ مَقَرٍّ، و النّاسُ فيها رجلان: رجلٌ باعَ فيها نَفْسَهُ فَأوبَقَها و رجلٌ ابتاعَ نَفْسَهُ فَأعْتَقَها.[٣]

١٥ ـ أ فَبِلساني هذا الكالِّ أشكُرُك؟[٤]

١٦ ـ أعُوذُ بكَ من نَفْسٍ لا تَقْنَعُ و بَطْنٍ لا يَشْبَعُ و قَلبٍ لا يَخْشَعُ و دعاءٍ لا يُسْمَعُ و عَمَلٍ لا يَنْفَعُ.[٥]

١٧ ـ لَيتَ شِعري يا سيّدي و إلٰهي و مولاي! أتُسَلِّطُ النّارَ على وجوهٍ خَرَّتْ لِعَظَمَتِكَ ساجدةً و على ألسُنٍ نَطَقَتْ بِتَوحيدِكَ صادقةً و لِشُكرِكَ مادحةً و على قُلوبٍ اعتَرَفَتْ بِإلاهِيَّتِكَ مُحَقِّقَةً و على ضمائرَ حَوَتْ من العلمِ بك حتّى صارتْ خاشِعَةً و على جوارحَ سَعَتْ إلى أوطانِ تَعَبُّدِكَ طائعةً و أشارتْ بِاستغفارِكَ مُذْعِنَةً.[٦]

---

١. نهج‌البلاغة، الحكمة ٩۴. ٢. نهج‌البلاغة، الحكمة ٢٢٣. ٣. نهج‌البلاغة، الحكمة ٢٢٣.

۴. مفاتيح‌الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

۵. مفاتيح‌الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي. ۶. مفاتيح‌الجنان، دعاء كميل.

التمرين ١٧

النداء، أسماء الأفعال، نون التأكيد، ما لا ينصرف

أعرب ما يلي:

١ ـ رَبِّ! أناجِيكَ بقلبٍ قد أوْبَقَهُ جُرْمُه.[١]

٢ ـ أي رَبِّ! جَلِّلْني بِسِتْرِك و اعْفُ عَن تَوبِيخي بكرمِ وجهِك.[٢]

٣ ـ فَوا أسَفاهُ مِن خَجْلَتِي و افْتِضاحِي و وا لَهْفاه مِن سُوءِ عَمَلِي و اجتراحِي.[٣]

٤ ـ الجِهادَ الجِهادَ عبادَ اللهِ! ألا و إنّي مُعَسْكِرٌ في يومِي هذا، فَمَنْ أرادَ الرَّواحَ إلى اللهِ فَلْيَخْرُجْ.[٤]

٥ ـ يا عَلِيماً بِضُرّي و مَسكَنَتي! يا خَبِيراً بِفَقْري و فاقَتِي![٥]

٦ ـ يا سريعَ الرِّضا! اِغْفِرْ لِمَن لا يَمْلِكُ إلّا الدُّعاءَ.[٦]

٧ ـ أوّهْ عَلى إخوانِي الذينَ تَلَوُا القُرآنَ فَأحْكَمُوهُ و تَدَبَّرُوا الفَرضَ فَأقامُوه، أحْيَوُا السُّنَّةَ و أماتُوا البِدعةَ، دُعُوا للجِهادِ فَأجابُوا وَ وثِقُوا بالقائِدِ فَاتَّبَعُوه.[٧]

٨ ـ اللهَ اللهَ في القرآنِ لا يَسْبِقُكُم بالعملِ به غيرُكم، و اللهَ اللهَ في الصلاةِ فإنّها عمودُ دِينِكم.[٨]

٩ ـ إيّاك و الدِّماءَ و سَفْكَها بغيرِ حِلِّها.[٩]

١٠ ـ لا تَجْعَلَنَّ أكثَرَ شُغْلِكَ بأهلِكَ و وَلَدِك، فإن يَكُنْ أهْلُكَ وَ وَلَدُكَ أولياءَ اللهِ فإنّ اللهَ لا

---

١. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٢. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٣. مفاتيح الجنان، مناجاة التّائبين.

٤. نهج البلاغة، الخطبة ١٨٢.

٥. مفاتيح الجنان، دعاء كميل.

٦. مفاتيح الجنان، دعاء كميل.

٧. نهج البلاغة، الخطبة ١٨٢.

٨. نهج البلاغة، وصيّة أميرالمؤمنين ﷺ للحسن و الحسين ﷺ.

٩. نهج البلاغة، كتاب أمير المؤمنين ﷺ للأشتر النخعي.

يُضيعُ أولياءَه، و إن يكونُوا أعداءَ اللهِ، فَما هَمُّك و شُغْلُكَ بأعداءِ اللهِ؟[١]

١١ ـ يا دُنيا يا دُنيا إليكِ عَنّي.[٢]

١٢ ـ كان في الأرضِ أمانانِ مِن عذابِ اللهِ و قَد رُفِعَ أحدُهما فَدُونَكُم الآخَرَ فَتَمَسَّكُوا بِه. أمّا الأوّلُ ـ الذي رُفِعَ ـ فهو رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليه و آلِه و سَلَّمَ، و أمّا الأمانُ الباقي فالاستغفارُ. قال اللهُ تعالى: «و ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم و أنتَ فِيهِم و ما كانَ اللهُ مُعَذِّبَهم و هُم يَسْتَغْفِرُونَ».[٣]

١٣ ـ و لا تؤاخِذْني بأسوءِ عَمَلِي.[٤]

١٤ ـ لا مالَ أعْوَدُ من العقلِ، و لا وَحدةَ أوحَشُ من العُجْبِ.[٥]

١٥ ـ يا بنَ آدمَ! كُنْ وَصِيَّ نفسِك في مالِكَ و اعْمَلْ فيه ما تُؤثِرُ أن يُعْمَلَ فيه مِن بعدِك.[٦]

١. نهج البلاغة، الحكمة ٢٥٢.　٢. نهج البلاغة، الحكمة ٧٧.　٣. نهج البلاغة، الحكمة ٨٨.

٤. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.　٥. نهج البلاغة، الحكمة ١١٣.

٦. نهج البلاغة، الحكمة ٢٥٤.

التمرين ١٨

إعراب الفعل إلى آخر الكتاب

أعرب ما يلي:

١ ـ مَنْ يُعْطِ باليَدِ القَصيرةِ يُعْطَ باليدِ الطَّويلَةِ.[١]

٢ ـ مَنْ أسْرَعَ إلى الناسِ بما يَكْرَهُونَ قالُوا فيه بِما لا يَعْلَمُونَ.[٢]

٣ ـ مَن نَصَبَ نَفْسَهُ للنَّاسِ إماماً فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نفسِه قبلَ تعليمِ غيرِه.[٣]

٤ ـ لَوِ اطَّلَعَ اليومَ على ذَنبي غَيرُك ما فَعَلْتُه و لَو خِفْتُ تَعْجِيلَ العقوبةِ لاجْتَنَبْتُهُ.[٤]

٥ ـ سَيِّدي! إن وَكَلْتَنِي إلى نَفْسي هَلَكْتُ.[٥]

٦ ـ إلٰهي و سَيِّدي! و عِزَّتِك و جلالِك لَئِنْ طالَبْتَني بِذُنُوبي لَأُطالِبَنَّكَ بِعَفوِك و لَئِنْ طالَبْتَني بِلُؤمِي لَأُطالِبَنَّك بِكَرَمِك وَ لَئِنْ أدْخَلْتَني النّارَ لَأُخبِرَنَّ أهلَ النّارِ بِحُبِّي لك.[٦]

٧ ـ اللّهمّ مَولايَ! كَمْ مِنْ قَبِيحٍ سَتَرْتَه وَ كَمْ مِن فادحٍ من البلاءِ أقَلْتَه وَ كَمْ مِن عِثارٍ وَقَيْتَه وَ كَم مِن مَكْرُوهٍ دَفَعْتَه وَ كَمْ مِنْ ثَناءٍ جَمِيلٍ لَسْتُ أهلاً لَهُ نَشَرْتَه.[٧]

٨ ـ لَو تَطاوَلَتِ الدُّهُورُ و تَمادَتِ الأعمارُ لم أزْدَدْ فيك إلّا يَقيناً و لك إلّا حُبّاً و عليك إلّا مُتَّكَلاً و مُعْتَمَداً و لِظُهورِك إلّا مُتَوَقَّعاً و مُنْتَظِراً و لِجِهادي بينَ يَدَيك مُتَرَقِّباً.[٨]

---

١. نهج البلاغة، الحكمة ٢٣٢. ٢. نهج البلاغة، الحكمة ٣٥. ٣. نهج البلاغة، الحكمة ٧٣.

٤. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٥. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي.

٦. مفاتيح الجنان، دعاء أبي حمزة الثمالي. ٧. مفاتيح الجنان، دعاء كميل.

٨. مفاتيح الجنان، زيارت صاحب الأمر ؑ.

فهرس المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. أدب الطّفّ.

٣. الاستيعاب.

٤. الفية ابن مالك.

٥. الانصاف في مسائل الخلاف.

٦. أوضح المسالك.

٧. بحار الأنوار.

٨. البهجة المرضيّة.

٩. التصريح على التوضيح.

١٠. تفسير النيسابوري في سورة الأحقاف.

١١. جامع المقدّمات.

١٢. جوامع الجامع.

١٣. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني.

١٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.

١٥. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.

١٦. حاشية محمّد محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل.

١٧. غرر الحكم.

١٨. شرح الكافية للمحقّق الرضي ؒ.

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

٢٠. شرح الجامع الصغير.

٢١. شرح ابن يعيش.

٢٢. شرح شذور الذهب.

٢٣. شرح شواهد مغني اللبيب.

٢٤. شرح أبيات مغني اللبيب.

٢٥. شرح الأزهار.
٢٦. صحيح البخاري.
٢٧. الصحيفة السجّادية.
٢٨. الغدير.
٢٩. القاموس المحيط المنجد.
٣٠. قطر الندى.
٣١. الكتاب، لسيبويه.
٣٢. الكشّاف.
٣٣. لسان العرب.
٣٤. المعجم الوسيط.
٣٥. مجمع البحرين.
٣٦. مسند زيد بن علي.
٣٧. المناقب للخوارزمي.
٣٨. الميزان في تفسير القرآن.
٣٩. مغني الأديب.
٤٠. مغني اللبيب.
٤١. من لا يحضره الفقيه.
٤٢. مستدرك الوسائل.
٤٣. المنصف من الكلام.
٤٤. مناقب آل أبي طالب.
٤٥. مفاتيح الجنان.
٤٦. مجمع البيان لعلوم القرآن.
٤٧. المحيط في علم النحو.
٤٨. نهج البلاغة.
٤٩. النحو الوافي.
٥٠. وسائل الشيعة.
٥١. همع الهوامع.